

ابراهيم بن مرام

مرآة المعجم القاموس

مرآة المعجم القاموس



دار الفکر للطباعة
تونس

مِرَالْمَجْمُوعِ إِلَى الْقَامُوسِ

إبراهيم بن مراد

مرآة المعجم إلى القاموس



دار الفارابي
تونس

© دار الغرب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى: 1431هـ / 2010م

دار الغرب الإسلامي

العنوان: ص.ب.: 677 تونس 1035

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

1 - نقدّم في الصفحات التالية عشرة بحوث كنا كتبناها خلال السنوات العشر المنقضية (1997 - 2006) ؛ وباستثناء البحث الثالث الذي كتب لمجلة "الحياة الثقافية" (تونس) ونشر بها سنة 2006، فإن البحوث التسعة الباقية قد قدّمت سبعة منها في ندواتٍ علميةٍ دوليةٍ، منها خمسة شاركنا بها في ندوات خارج البلاد التونسية، هي السادس (الرباط، 2003) والسابع (دمشق، 2001) والثامن (الكويت، 1999) والتاسع (ليون، 2005) والعاشر (دمشق، 1999) ؛ واثان قدّما في تونس : فقد قدّم الأول في الندوة العلمية الدولية الخامسة لجمعية المعجمية (2002)، وقدم الرابع في ندوة جمعية المعجمية الدولية الرابعة (1997) ؛ وأما البحث الثاني فقدّم في ندوة جمعية المعجمية الوطنية الثالثة (2003)، وقدم الخامس في اجتماع خبراء حول "الموسوعة العربية الكبرى" بمقرّ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1997). وقد نُشر من البحوث العشرة ثمانية : هي الأوّل (تونس، 2003) والثاني (الرباط، 2006) والثالث (تونس، 2006) والرابع (تونس، 1997) والسادس (الرباط: 2009) والسابع (دمشق، 2003) والثامن (الكويت، 2000) والعاشر (تونس، 1999). وأما البحثان (5) و(9) فإنهما يُنشران لأول مرة في هذا الكتاب ؛ على أن النصوص العشرة تنشرُ مُراجعةً ومزيدةً زياداتٍ غير قليلة أحياناً .

2 - والعنوان الذي يحمله الكتابُ ويجمعُ بين النصوص التي اشتمَلَ عليها - وهو "من المعجم إلى القاموس" - يعطي فكرةً عن الإطار النظريّ الذي تتّوَلَّى فيه البحوث التي نقدّم. فإنّ في العنوان منطلقاً هو "المعجم" ومُنْتَهَى هو "القاموس" ؛ ولهذا التفريع مبرراته النظرية، وهي التالية :

(1) أنّ "المعجم" غيرُ "القاموس". فإن المعجمَ هو الرصيدُ العامُّ الشاملُ لكلِّ ما يستعملُه أفرادُ جماعةٍ لغويةٍ ما - سواء كُبرتْ أو صغُرَتْ - من الوحدات المعجميّة، ومن أجل اتّساعه وامتداده في أذهان أفراد الجماعة اللغويّة جميعهم فإننا نسمّيه "المعجم اللساني"، وليس هو ما يسمّيه بعض اللسانيّين "معجماً ذهنياً" لأنّ من أهمّ خصائص المعجم الذهنيّ أنّه "فرديّ"، أي خاصٌّ بالفرد المتكلّم باعتبار أنّ لكلّ متكلّمٍ ذهنه الذي لا يشبه بالضرورة أذهان غيره من أفراد الجماعة اللغويّة، ولذلك فإنّ لكلّ متكلّمٍ معجمه الذي لا يشبه بالضرورة معاجم غيره من المتكلّمين ؛ وأمّا "المعجم اللساني" فإن من أهمّ خصائصه أنّه "جماعيّ" لأنّه متكوّن من الرصيد العامِّ الشامل من الوحدات المعجميّة سواء في بعدها الآنيّ فتكوّن ما تستعمله الجماعة اللغويّة في حاضرها، أو في بعدها الزمانيّ فتكوّن ما استعملته الجماعة اللغويّة في مراحل سابقة من استعمالها للغتها ودوّن عنها في النصوص. على أنّ ما يستعمله أفراد الجماعة اللغويّة من رصيدٍ معجميٍّ آنيّ هو امتدادٌ طبيعيّ لرصيدٍ زمانيّ سابقٍ كان بدوره آنيّاً في مرحلة سابقة من مراحل استعمال اللغة. وهذه الصلّة الرابطة بين الزمانيّ والآنيّ في الرصيد الشامل المكوّن لما نسمّيه "المعجم اللساني" هي التي تحقّقُ التّواصل بين الأجيال المتعاقبة التي استعملت اللغة أو التي تستعملها، فيفهم المتكلّم بالعربيّة اليوم مثلاً ما كان يستعمله المتكلّم بها منذ أربعة عشر قرناً، وخاصّةً إذا كانت المراجع التي تحيلُ إليها الوحدات المعجميّة المستعملة لم تبُلْ بعدُ، أو طرأت على الوحدات المعجميّة التي بليت مراجعها تحولاتٌ مجازيّةٌ تسمحُ القرائنُ بين المراجع السّابقة والمراجع التّالية التي تتعلّق من خلالها بتبيّنها بيسرٍ. ثمّ إنّ تلك الصلّة الرّابطة بين الزمانيّ والآنيّ تعدّ من أهمّ عوامل التّفاهم بين

المتكلمين المنتمين إلى الجيل الواحد، لأنّ أفراد الجماعة اللغويّة المنتمين إلى الجيل الواحد إنما يتحقّق بنهم الفهم والتّفاهم لأنّ الوحدات المعجميّة التي يستعملونها قد استقرّت في "الذهن الجماعيّ" بالمعاني التي أعطيت لها أو المعاني التي حوّلت إليها فأصبحت من "المشترك" المتواضع عليه. وإذن فإنّ معجم العربية اللسانيّ ينتمي إليه كلّ ما ظهر فيها وما يظهر من وحدات معجميّة قد استعملت أو تستعمل في تعبير المتكلمين بها عن أغراضهم.

(2) وأمّا القاموسُ فهو رصيد الوحدات المعجميّة الجزئيّ الذي يؤخذ من "المعجم اللسانيّ" - أي من الرصيد العامّ الشامل - ويوضع في كتاب، بعد أن تُجمع الوحدات المعجميّة المكوّنة له جميعاً منهجياً وتُعالج قاموسياً معالجة منهجيّة أيضاً؛ ومهما يكبر حجم القاموس وتتوسّع مادّته ويبتغ له من الاستيعاب والشمول فلا يمكن أن يحيط بما يشتمل عليه "المعجم اللسانيّ" من رصيد شامل؛ ورغم الفرق بين المعجم والقاموس فإنّ بعض اللسانيين يخلطون بينهما وينظرون إلى المعجم على أنّه القاموس ويجعلون الخاصية الغالبة عليه هي الخاصية "القائمة" ويحصرّون مفهوم المعجم في مفهوم "القائمة" غير المنتظمة لأنّ الوحدات المعجميّة في نظرهم لا تخضع لنظام بل هي مجموعة من "الشواذ" التي يرجع إليها "التحوي" لتساعد على فهم المعاني المسندة "اعتباطاً" إلى الوحدات المعجميّة. وقد أدّى مثل هذا الاعتقاد إلى ظهور أفكار غريبة حول مفهوم المعجم كنا قد ناقشناها من قبل في "مقدّمة لنظرية المعجم"، منها أنّ المعجم "ذيل للنحو" وأنه "مكوّن من مكوّنات النحو" وكأنّ النحو هو اللسانيّاتُ برمتها؛ وليس المعجم في الحقيقة القاموس - وإذن فمن البديهيّ ألاّ يكون القاموسُ هو المعجم - وليس هو "ذيل للنحو" ولا هو بمكوّن من مكوّناته، بل المعجمُ نظامٌ فرعيّ أوّلُ يكوّن، مع النحو - النظام الفرعيّ الثاني - نظام اللغة العامّ.

(3) أن القاموسَ امتداداً للمعجم. ذلك أنّ قوام المعجم والقاموس معا هي الوحدات المعجميّة؛ لكنّ الوحدات المعجميّة في المعجم "وحدات لسانيّة" ينظر

إليها من خلال مكوّنها - وهي الصوت والبنية الصرفيّة والمعنى - وخصائصها التمييزيّة ؛ وأمّا في القاموس فإنها تصبح "مداخل قاموسية" تدوّن قصد شرحها ؛ وكأنّ الغاية الأساسيّة من تأليف القواميس هي "الشرح". وقد تطوّر التأليف القاموسيّ تطوّرًا كبيرًا وخاصّة في ركن "التعريف" الذي لم يبق مجرد "شرح" بل أصبح نصًّا متنوع العناصر تكونه بنيتان : بنية شكلية وبنية دلالية يعرفُ فيهما بالمدخل القاموسيّ باعتباره "وحدة معجميّة" قد انتمت إلى المعجم - بما لها من مكوّنات وخصائص - قبل أن تنتمي إلى القاموس، وهي عندما تدخل القاموس لا تتغيّر "هويّتها اللسانية" التي كانت لها في المعجم بل تبقى محافظة عليها، وعلى مؤلف القاموس أن يجعلها مادّة "التعريف" بها فيه. ولهذا فإنّ التأليف القاموسي يعدّ عملاً لسانيًا لأنّه في جوهره تطبيق لنظرية لسانية معجميّة ما.

3 - وإذن فإنّ المعجم هو المنطلق إلى القاموس في اللسانيات الحديثة، بل إنّ القاموس تطبيق للنظرية المعجميّة. وقد راعينا هذا التدرج "من المعجم إلى القاموس" في ترتيب البحوث في الكتاب. فإنّ البحوث الأربعة الأولى نظريّة، أي إنّها في "المعجميّة النظرية" ؛ وأمّا البحوث الستة الأخرى فهي "القاموسية" التي كنّا نسمّيها أيضًا "المعجميّة التطبيقية". وقد عنيّا في البحوث النظرية بجملة من القضايا منها ما يندرج في الدلالة المعجميّة، ومنها ما يندرج في الصّرف المعجميّ، ومنها ما يندرج في علاقة المعجم بالترجمة. وقد شغلنا في هذه البحوث كلّها قضية الوحدة المعجميّة : مفهومها، وحدودها، ومكوّنها، وخصائصها التمييزيّة، وحاولنا أن تكون لنا رؤية جديدة في النّظر إلى هذه المسائل جميعًا. وأمّا البحوث القاموسية فقد شغلنا فيها جملة أخرى من القضايا منها ما يتّصل بالعلاقة بين القاموس والمعجم، ومنها ما يتّصل بركنيّ الجمع والوضع في القاموس، وخاصّة بـ"المصادر" من ركن الجمع، وبـ"التعريف" من ركن الوضع، ومنها ما يتّصل بالعلاقة بين القاموس العامّ والقاموس المختصّ. وفي هذه البحوث نظرات نقدية غير قليلة في التجربة القاموسية العربيّة القديمة والحديثة، وخاصّة في صلتها بالنظرية المعجميّة،

وفي تغليب التّقل عن المتون القاموسية على استقراء النصوص في اعتماد مصادر الجمع، وفي التطبيق المشط لمفهوم الفصاحة في ذكر الشواهد في القاموس. ولم يكن الدافع إلى هذا التّقد الإناقص من التجربة القاموسية العربية، قديمها وحديثها ؛ بل كانت الغاية الأساسية منه - وما زالت - البحث للقاموسية العربية عن آفاق جديدة من التطور ترتادها لتواكب القاموسية المتطورة في العالم، وتعالج العربية فيها مثلما تعالج اللغات الحية الأخرى في القواميس العالمية المتطورة.

4 - بقيت كلمة لا بدّ منها. فإنّ هذه النصوص التي نقدم قد كتبت في أوقات مختلفة : فقد كتب الرابع والخامس سنة 1997، وكتب الثامن والعاشر سنة 1999، وكتب السابع سنة 2001، والأول سنة 2002، والثاني والسادس سنة 2003، والتاسع سنة 2005، والثالث سنة 2006 ؛ وقد عرف الجهاز النظريّ الذي ننطلق منه والجهاز المصطلحيّ الذي نستعمله خلال السنوات التي كتبت فيها البحوث تطوراً غير بسيط، نريد أن نشير منه إلى مظهر واحد، هو التّفريق بين المعجم والقاموس. وقد بدأ هذا التّفريق يتّضح مع بداية عشر الألفين وخاصة عندما أنشأت مع بعض الزملاء والطلبة سنة 2001 وحدة البحث "مفردات العربية بين المعجم والقاموس" في كلية الآداب بمنوبة، وقد أصبح منذئذ المعجم معجماً والقاموس قاموساً. لكن النصوص السابقة لهذه المرحلة لم يكن التّفريق فيها - وخاصة في الاصطلاح - واضحاً كلّ الوضوح، وخاصة وأننا كنّا نستعمل مصطلح المعجم للدلالة على المفهومين، لكن مع إضافة صفة "المدوّن" للقاموس، ليصبح "المعجم المدوّن". وقد راجعنا تلك النصوص القديمة لتوحّد الجهاز المصطلحيّ وخاصة في استعمالِ مُصطلحيّ "معجم" و"قاموس".

تونس في 28 رمضان 1430 هـ - 17 سبتمبر 2009 م

إبراهيم بن مراد

1 - في المفهَمة في المعجم (*)

1 - تمهيد :

المفهَمة مصطلحٌ نُقَابِلُ به المصطلحُ الانغليزيّ "Conceptualization"، والفرنسيّ "Conceptualisation". وقد اشتقَّ المصطلحان الانغليزيّ والفرنسيّ من فعلٍ "To conceptualize" بالانغليزية و"Conceptualiser" بالفرنسية، ويقابله في العربية فعلٌ "مَفْهَمٌ"، والفعلُ ذاته مُشتَقٌّ من "Concept" الذي فَضَّلْنَا تَرْجَمْتَهُ بـ "مفهوم" على تَرْجَمْتَهُ بمصطلحٍ آخَرَ قد شَاعَ هو "تَصَوَّرَ"، مُعْتَبِرِينَ "التَّصَوُّرَ" أَوْفَقَ لِمَصْطَلَحٍ آخَرَ هو "Intension"، وآخِذِينَ فِي الْاِعْتِبَارِ يُسَرُّ اشْتِقَاقَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَعُسِّرَ اشْتِقَاقَهُمَا مِنْ "تَصَوَّرَ". وَإِذْنِ فَإِنَّ الْمَفْهَمَةَ بِاِعْتِبَارِهَا مَصْدَرًا مِنْ فِعْلِ "مَفْهَمٌ" هِيَ عَمَلِيَّةٌ أَوْ إِجْرَاءٌ تُكْوَنُ بِوِاسِطَةِ الْمَفَاهِيمِ، بَلْ يُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ الْمَفْهَمَةَ هِيَ تَكْوِينُ الْمَفَاهِيمِ.

على أن السؤال المهم الذي تثيره المفهَمة للسَّانِي - وللبَّاحِثِ فِي الدَّلَالَةِ حَاصَّةً - هو : مَا الَّذِي يُمَفِّهُهُمْ ؟ أَوْ : مَا الْمَادَّةُ اللُّغَوِيَّةُ الَّتِي تُمَفِّهُهُمْ ؟ وَلَمْ نَعُثِرْ عَلَى إِجَابَاتٍ كَثِيرَةٍ أَوْ مُتَنَوِّعَةٍ عَنِ السَّوَالِ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ كُلَّهَا فِيمَا نَعْلَمُ لَمْ تَعْنِ إِلَى حَدِّ

(*) فُتِّمَ هَذَا الْبَحْثُ فِي النَّدْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ الْخَامِسَةِ لِجَمْعِيَّةِ الْمَعْجَمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ بِنُونِسْ حَوْلَ "الدَّلَالَةُ الْمَعْجَمِيَّةُ"، تُونِسْ، 2-6 مَآي 2002 ، وَلُنُثِرَ فِي وَقَائِعِ النَّدْوَةِ فِي مَجَلَّةِ الْمَعْجَمِيَّةِ، 18 - 19 (2002 - 2003)، ص 35 - 52 ، وَنَعْيِدُ نَشْرَهُ هُنَا مَعَ بَعْضِ الْإِضَافَاتِ .

الآن عنايةً حقيقيّةً إلاّ اللسانيين العرفانيين (Cognitivistes) الذين كتبوا في الدلالة العرفانية *Sémantique cognitive* . وقد خُصّت في السنوات الأخيرة بالدرّس فكتبَ فيها البعضُ ضمنَ بُحوثٍ عامّةٍ في الدلالة العرفانية، ومن أشهر هؤلاء اثنان ستكونُ لنا معهما وقفة، هما رونالد لانغكار Ronald Langacker في كتاب له مشهور هو "*Foundations of Cognitive Grammar*"، أي "أسسُ التحوّ العرفاني" (1987 و1991)، وفي بُحوثٍ له أخرى (1)، وليونار طالبي Leonard Talmy في كتاب له حديثٍ ذي قيمةٍ كبيرةٍ عنوانه "*Toward a Cognitive Semantics*" أي "نحوّ دلالة عرفانية" (2000)، بل خُصّت المسألةُ بكتابٍ مُستقلٍّ مُشتملٍ على بُحوثٍ لجملةٍ من العُلَماء عنوانه "*Language and Conceptualization*" أي "اللغة والمفهمة" (1997) (2).

2 - في الخاصية التركيبية للمفهمة :

وأهمّ المنطلقاتِ النظرية التي تأسّسَ عليها البحثُ في المفهمة في المصادر التي ذكرنا، وخاصّة في كتاباتِ طالبي ولانغكار، هي الثلاثة التالية :

- (1) تأليفية الدلالة : فإنّ الدلالة في جوهرها دلالة تأليفية، جُمليّة. وهي تتأسّسُ على ما سماه طالبي المركبات أو المعقدات التجريبية (Experiential complexes) (3) أو المركبات التحوّية (Grammatical complexes) (4) أو المعقدات المفهومية (Conceptual complexes) (5)، أو المعقدات الفكرية (Ideational

(1) ينظر: Langacker (Ronald) : Noms et verbes, pp. 103 – 153 ، وقد صدر النص الأصلي للبحث باللغة الانجليزية في (1987)، 63/1، *Language* ؛ وقد اعتمدنا في هذا البحث الترجمة الفرنسية ؛ Ibid : The Contextual Basis of Cognitive Semantics [=CBCS], pp. 229 – 252

(2) ينظر: Nuyts (J.) and Eric Pederson (eds.) *Language and Conceptualization* CUP, Cambridge, 1997.

(3) ينظر : Talmy (Leonard) : *Toward a Cognitive Semantics* [= TCS], Vol. I : Concept Structuring; Systems , Vol. II : Typology and Process in Concept Structuring, 1/21

(4) نفسه ، 24 – 23/1

(5) نفسه ، 40/1

(complexes) (6)، وسمّاه لانغكار العبارات المعقّدة (Complex expressions) (7) أو العبارات المركّبة (Composite expressions) (8). وهذه الخاصية التأليفية قد جعلت طالمي يُعنى بما سمّاه "بنية المفهوم" (9). وبنية المفهوم تُحدّدها العناصر التحوّية المكوّنة لما سمّاه القسم المعلقّ Closed – class المنتمّي إلى ما سمّاه النظام الفرعيّ التحوّي Grammatical subsystem الذي يُقابل النظام الفرعيّ المعجميّ Lexical subsystem، وهذا تنتمي إليه العناصر المعجميّة المكوّنة للقسم المفتوح "Open – class" (10). وقد أكّد لانغكار الخاصية التأليفية للدلالة أيضاً وربّطها بالخاصية التعقيدية في المعاني وفي المفاهيم وفي المفهّمات الناتجة بدورها عن تعقيد العبارات (11). وقد عبّاه في هذا الإطار الاشتراك الدلاليّ (Polysemy) الذي يغلب على الوحدات المعجميّة أي عناصر القسم المفتوح من النظام الفرعيّ المعجميّ حسب تصنيف طالمي، وقد عبّاه به لصلته بخاصية التعقيد في العبارات لأنّ المفردة الواحدة في حالة الاشتراك الدلاليّ لا تختصّ بمعنى واحد بل ترتبط بها معاني كثيرة تتضح الفروق بينها بالسياقات المقاليّة (12).

(2) أن المفهّمة عمليّة معقّدة. وتعيّدها عند لانغكار ناتج عن بعض العوامل،

أهمّها :

(أ) أنّها عمليّة تجرّى على البنية التي تحملها أو تعبّر عنها التعابير اللغويّة

المعقّدة (13).

(6) نفسه ، 14/2 .

(7) ينظر : Langacker (R.) : *Foundations of Cognitive Grammar* [=FCG], Vol. I : Theoretical . Prerequisites : Vol. II : Descriptive Application, 1/461. Ibid : CBCS. p. 229 – 237. 238 ...

(8) Langacker (R.) : FCG. 1/448 , 449, 452, 455, 462

(9) Talmy (L.) : TCS. 1/22 – 24 , 39 – 40 , 162

(10) نفسه ، 40 – 22/1 .

(11) ينظر خاصة : Langacker (R.) : FCG. 1/448 – 466 : Ibid : CBCS. p. 229 – 247 – 248

(12) Ibid : CBCS , p. 247

(13) Langacker : *Noms et verbes*, pp. 115 – 116 ; Ibid : FCG, 1/448 – 466 ; Ibid : CBCS, p. 240

(ب) أن المفهمة نفسها معني (14)، وبما أن معاني العبارات المعقدة معاني معقدة فإن المفهومات الحاصلة منها باعتبارها معاني أو المجرأة عليها باعتبارها عمليات تكون معقدة أيضاً.

(ج) أن المفهمة مرتبطة بطرفي الحديث : التكلم والمستمع أو المخاطب ؛ وهما المنجزان للمفهمة أو المشاركان فيها، فهما المفهيمان (Conceptualizers) الأساسيان. وقيام المفهمة على الطرفين دال على أنها عملية معقدة (15).

أما طالبي فلم يخص المفهمة بالتعريف اللساني أو العرفاني ولم يحدد وظيفتها، لكن في ثنايا كتابه إشارات دالة على أن المفهمة هي المعنى (16)، وقد ذكر المفهمة في مواضع كثيرة من كتابه باعتبارها عملية ذهنية تُدرك بها البنى المفهومية المنتمية إلى ما سماه أنظمة خطية (Schematic systems)، مثل الأحداث (Events) والمجالات (Domains). وتدرج في هذه الأنظمة مقولات الأفكار المخصصة نحويًا (Categories of grammatically specified notions) (17) أو المقولات الخطية (Schematic categories). وهذه المقولات هي التي تمفهم، ومن أمثلتها مفهمة "انطلاق الضوء من جسم ما مشع مثل الشمس والنار" أو مفهمة "كون النار مصدرًا للضوء في الوقت ذاته" (18). ويلاحظ أن المفهمة في المثالين عملية ذهنية أجريت على ما يسميه طالبي مركبًا أو معقدًا تجريبيًا أو فكريًا.

(3) الخاصية الذاتية للمفهمة. ولم يُثر طالبي هذه المسألة إلا في نطاق الحديث عن البعدين الذاتي والموضوعي في إدراك الأشياء أو الموجودات. وهو يرى أن الموجودات في حد ذاتها بما لها من خصائص ذات وجود موضوعي خارج عن

. Langacker : Noms et verbes , p. 106 ; Ibid : CBCS, p. 242 (14)

. Langacker : FCG, 1/128 – 132 ; Ibid : CBCS, pp. 242 – 243 (15)

. Talmy : TCS, 1/104 ينظر مثلاً (16)

(17) نفسه ، 41 – 40/1

(18) نفسه ، 113/1

تجربة المتكلم، أما إذا اندرجت في تجربته وجعلها موضوع تقييمه أو ملاحظته الشخصية فإن وصفها أو الإخبار عنها يُصبحان ذاتيين⁽¹⁹⁾. وذلك يعني أن الحدث اللغوي عامة إذا عبّر عمّا في الموجودات من خصائص لصيقة بها خارج اللغة كان موضوعياً، وإذا عبّر عن مواقف المتكلم أو عن إدراكه وفهمه لواقعه - الواقعي والحقيقي - كان ذاتياً. ونحن نجد مثل هذا الرأي عند لانغكار لكن الاتجاه الغالب عليه هو اعتبار الحدث اللغوي إنتاجاً ذاتياً، وقد عبّر عن تلك الذاتية بـ "الأنوية" (Egocentricity)، وأنوية اللغة هي بعدها الذاتي المحض⁽²⁰⁾. وأهم ما يدعّم الذاتية في اللغة :

(أ) كون الإنتاج اللغوي - من خلال المعاني التي يحملها والمفاهيم التي ترتبط بالعبارات المعقّدة والمفهمات التي تُجرى على تلك العبارات - لا يتم إلا من خلال العلاقات بين ثنائية المتكلم والمستمع أو المخاطب. فهما الفاهمان، والمتأولان، والمفهمان، وإنجاز كل من الطرفين للكلام والفهم والتأويل والمفهمة إنجاز ذاتي في جوهره⁽²¹⁾.

(ب) البعد الذهني للغة، فإن بعض اللغة ذهني وبعضها نابع من تجربة المتكلم، والذهني والتجريبي معاً دالان على الذاتية. فإن للمتكلم الفرد ملكة ذاتية فطرية ذهنية خالصة مهيئة لإنجاز الحدث اللغوي، ولكن إنجاز الحدث اللغوي يتأثر بمعرفته الخاصة بما يُسميه لانغكار لهيئة (Idiolect) الاستعمال الخاصة⁽²²⁾.

وأهم ما يُستنتج من المنطلقات النظرية التي ذكرنا :

(1) تأليفية الدلالة العرفانية . والتأليفية تعني أن الدلالة إنما هي دلالة حُمليّة (Sentential Semantics)، والحُمليّة ينتفي معها عادة دور الأفراد أو

(19) نفسه ، 266/1 - 267 .

(20) ينظر حول الأنوية : Langacker : CBCS, pp. 243 - 246 .

(21) يراجع التعليق السابق، والتعليق (13).

(22) ينظر خاصة : Langacker : CBCS, pp. 229 - 232 .

العناصرِ المعجميةِ الدلاليَّة، ولذلك فإنَّ المفهمة لا تُجرى على هذه العناصر بل على المركباتِ أو المعقداتِ التعبيريةِ أو المفهوميةِ. وإذن فإنَّ المفهمة لا تُجرى على مفرداتِ المعجم باعتبارها حاملةً لمفاهيمٍ مفردةٍ بل على المركباتِ أو المعقداتِ الحاملةِ لبنيِّ مفهوميةٍ .

(2) أنَّ المفهمةَ عمليةٌ ذاتيةٌ لأنها لا تكون إلاً بين طرفين يمثّلان قطبي التواصل، هما المتحدثُ والمستمع. وهذا يدعم الاستنتاج الأول، لأنَّ التفاهمَ بين طرفي الحديث يكونُ حول استعمالِ العباراتِ المعقدةِ أو المركباتِ المفهوميةِ عادةً، وإذن فإنَّ المفهمةَ - بما أنَّها تُجرى على الذاتيِّ - لا تُجرى على العناصرِ المعجميةِ لأنها ذاتُ مفاهيمٍ تخرجُ عن تجربة الجماعة اللغوية وترتبط بماهياتِ الموجودات التي تحيل إليها.

(3) أنَّ المفهمةَ لا تكون معجميةً لأنَّ ما ينبغي أن يُفهمَ في المعجم هي الوحداتُ المعجميةُ بينما المفهمةُ المتحدثُ عنها مفهومةٌ تجرى على البنيِّ التي تدلُّ عليها المركباتُ أو المعقداتُ ؛ وقد ربط طالبي هذه البنيِّ بعناصرِ القسمِ المغلّق من نظامِ اللغة الفرعيِّ النحويِّ وتعمّد إهمالَ المحتوياتِ المفهوميةِ التي ترتبطُ بعناصرِ القسمِ المفتوح من نظامِ اللغة الفرعيِّ المعجميِّ⁽²³⁾. وقد اهتمَّ لانغكار بعناصرِ المعجم لكنّه اهتمَّ منها بما سمّاه "كياناتٍ" (Entities)، والكيانُ نفسه مُعقدٌ رغم أنّه جزءٌ من جهةٍ (Region) هي نفسها جزءٌ من مجالٍ (Domain)⁽²⁴⁾.

(23) وقد سُمي الدلالة التي اهتمَّ بها "دلالة النحو" (Semantics of grammar) و"دلالة القسم المغلّق" (Closed - class semantics)، وهذا القسم عنده هو القسم الفرعي النحوي من نظام اللغة - ينظر : Talmy : TCS, 1/22

(24) ينظر : Langacker : Noms et verbes, pp. 115 - 116 ; Ibid : FCG, 1/198 - 202 . وقد تحدّث طالبي عن "الكيانات" أيضًا (Talmy : TCS, 2/22 - 23) ولكنها عنده أكثر تعقيداً، وهي تشتمل على العناصر (Elements) والعلاقات (Relations) والبني (Structures)، وقد خصّص بالتحليل من العناصر السطحية (Surface elements) الفعل لصلته بالبنية الحديثة (Events structure) واعتماد الجملة عامّة عليه (نفسه، 272 - 288)، فكانت الكيانات التي تحدّث عنها معقدة بحق.

3 - في المفهمة في المعجم :

3-1 . مناقشة المنطلقات النظرية التركيبية :

وترى بعد هذا أن المنطلقات النظرية التي قدمنا قابلة - من وجهة النظر المعجمية - للمراجعة النقدية، ونخص منها اثنتين :

(1) أولهما هو القول بتأليفية الدلالة وبالخاصية الجمالية فيها، وهو قول متأسس على اعتبار الوحدات المعجمية - مكونات المعجم - ذرات تركيبية (Atomes syntaxiques) في جوهرها، إذ ليس لها في اللغة من قيمة إلا من خلال وجودها في الخطاب وانتظامها في السياق، أي في سلاسل الكلام التي تكونها أجزاء الكلام أو قطعته فوق المعجمية (portions de discours supralexicales)، من شبه الجملة إلى النص. ونجد في هذا التصور آثار تغليب المكون التركيبي في نظام اللغة على ما عداها من المكونات وخاصة المكون المعجمي الذي يُدرج هو أيضاً ضمن مكونات النحو ويُعدّ لذلك جزءاً منه تابعاً له (25). ولا يخفى ما في هذا المذهب من خلط بين مجالين أصبح الدرس اللساني الحديث - في السنوات العشرين الأخيرة خاصة - يميز بينهما تمييزاً واضحاً، هما المعجم، وقوامه الوحدات المعجمية بما ترتبط به من مكونات، هي الصوتي والصرفي والدلالي؛ ثم النحو وقوامه التراكيب بما ترتبط به من إعراب وتصريف. وقد أخذ بهذا التفريق طالمي الذي قسّم نظام اللغة إلى نظامين فرعيين هما النظام الفرعي المعجمي (Lexical subsystem) والنظام الفرعي التحويلي (Grammatical subsystem)، وقد أسند إلى المكون الأول المحتوى (Content) وأسند إلى المكون الثاني البنى (Structures) (26)، ولكنه أظهر ميله إلى المكون الثاني - التحويلي - فاتخذ منطلقاً في البينة المفهومية.

(25) قد ناقشنا هذا المذهب من قبل وبيننا استقلال المعجم عن النحو وسبقه له عرفانياً، ينظر إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 31 - 37 و 96 - 99.

(26) ينظر : Talmy : TCS, 1/24 - 40

فإذا قبلنا مبدأ الحديث عن نظام فرعيّ مستقلّ هو المعجم أمكنّ لنا الحديث عن استقلالِ مكوناته الأساسيّة وهي المفردات. وقد حللنا في بحث لنا سابق ما سميناه "خصيصة التّفرد" في الوحدّة المعجميّة (27)، وهي خصيصة ناجمة عن توفّر خصيصة واحدة على الأقلّ تختصّ بما فلا يُشاركها فيها غيرها، من جملة أربع خصائص تمييزيّة ضروريّة واجبة الوجود فيها، لا تكون بدونها فردًا لغويًّا ذا قابليّة للانتماء إلى نظام اللغة، وهذه الخصائص هي (1) الانتماء المقوليّ (ق) ؛ (2) التّأليف الصوّتيّ (ت) ؛ (3) البنية الصّرفيّة (ب) ؛ (4) المغزى المعجميّ، أو الدلالة (د). وتنتظم هذه الخصائص في أشكالٍ مقارنيّة تُظهر الاتفاق والاختلاف بين المفردات في الخصائص الأربع. وتلك الأشكالُ ستّة، تُوردها فيما يلي (حيث تدلّ علامة السلب (-) على الاتفاق، وعلامة الإيجاب (+) على الاختلاف) :

(1) [- ق] ، [+ ت ، + ب ، + د] : بهت ≠ بهت . قد اتفقت المفردتان في خصيصة واحدة هي الانتماء المقولي (ق) لأهما معا من مقولة الفعل؛ لكنهما اختلفتا في بقية الخصائص، فقد اختلفتا في التّأليف الصوّتيّ (ت) لأن كسرة الهاء في "بهت" قامت مقام الفتحة في "بهت"، كما اختلفتا في البنية الصّرفيّة (ب) لأنّ الأولى على "فعل" والثانية على "فعل"؛ واختلفتا في الدلالة (د) لأنّ "بهت" - وهو فعلٌ متعدّد مصدره "بهت" - تعني "أذهش وحير"، و"بهت" - وهو فعلٌ لأزم مصدره "بهت" - تعني "أخذ بالحجة فشحب لونه".

(27) إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 106 - 114 ؛ وخصيصة التّفرد نتيجة لما يسميه جان كلود ملنار "عوامل التّفرد المعجميّ" (Les Facteurs d'individuation lexicale)، وهي الخصائص التي سنذكرها فيما يلي، وهي عدده ثلاثة، هي (1) "التّأليف الصوّتيّ" (Forme phonologique)، و(2) الانتماء المقوليّ (Appartenance catégorielle) ؛ و(3) المغزى المعجميّ (Signification lexicale) - ينظر : J. - C. Milner : *Introduction à une science du langage* ، pp.324 - 336 ، وقد حللنا هذه "العوامل" - وهي الخصائص التمييزيّة - في مقدّمة كتابنا لنظرية المعجم ، ص ص 106 - 114 ، وقد أضفنا إليها خصيصة رابعة قد أظهر أهمّيّتها التطبيق على العربيّة، وهي خصيصة "البنية الصّرفيّة" (Structure morphologique) ؛ ثم إنّ الأشكال المقارنيّة التي ذكرناها من قبل في المقدّمة (ص ص 112 - 114) وفي هذا البحث نفسه في نشرته الأولى خمسة فقط هي هنا (2) و(3) و(4) و(5) و(6) ؛ وقد أضفنا هنا الشكل الأوّل.

(2) [- ق ، - ب] ، [+ ت ، + د] : كَاتِبٌ ≠ كَاذِبٌ . فقد اتَّفقت كَاتِبٌ وَكَاذِبٌ في الاتِّمَاءِ الْمُقُولِي (ق) - لأنَّهُمَا صِفَتَانِ - وفي البنية الصَّرْفِيَّةِ (ب) لانتمائهما إلى النمط الصيغِي "فَاعِلٌ" ، وانفردت كلٌّ منهما بالتأليف الصوتي (ت) وبالذِّلالَة (د).

(3) [- ت ، - ب] ، [+ ق ، + د] : بَرٌّ ≠ بَرٌّ . فقد اتَّفقت المفردتان في (ت) و(ب) ، واختلفتا في (ق) - لأنَّ إحداهما اسم والأخرى صفة - وفي الذِّلالَة (د) لأنَّ الاسمَ منهما يعني ما انبسط من سطح الأرض والصفة تعني المتوسِّع في الإحسان.

(4) [- ق ، - د] ، [+ ت ، + ب] : أُسَلٌّ ≠ سَمَارٌ . فقد اتَّفقت المفردتان في (ق) و(د) ، واختلفتا في (ت) و(ب) . وقد اتَّفقتا في الذِّلالَة لأنَّهُمَا مترادفتان إذ تُطلقان على نباتٍ بعينه ، هو النبات المُسمَّى Juncus arabicus Post. (5) [- ق ، - ت ، - ب] ، [+ د] : صَكٌّ ≠ صَكٌّ . فقد اتَّفقت المفردتان في ثلاثِ خصائصٍ هي (ق) و(ت) و(ب) ، لكنَّهما اختلفتا في الذِّلالَة لأنَّ الأولى معناها الدَّفْعُ بشدَّة (من العربيَّة صَكٌّ) والثَّانية معناها وثيقةٌ بمالٍ أو نحوه ، وهي أعجميَّة مقترضة .

(6) [- ق ، - ب ، - د] ، [+ ت] : حَشِيشٌ ≠ دَشِيشٌ . قد اتَّفقت المفردتان في (ق) و(ب) و(د) ، وانفردت كلٌّ منهما بتأليفها الصَوْتِي لأنَّ الدالَّ في الثَّانية مُبدَّلٌ من الجيم في الأولى .

ويُلاحظُ من مجموعة الأشكالِ :

(أ) أنَّ الخصائص الأربعة - سواءً تحقَّق بعضها أو تحقَّق جُلُّها - تُكسِبُ المُفْرَدَةَ ماهيةً وتزَلُّها حيزًا خاصًّا بها في المعجم وفي نظام اللِّغَة عامَّةً ، فإذا اكتسبت ماهيةً خاصَّةً بها وتزَلَّت في حيزٍ تستقلُّ به باعتبارها فردًا لسانياً تحقَّق لها ما نُسمِّيه خصيصةً التَّفَرُّدِ .

(ب) أن للخصیصة الدلالية دورًا أساسيًا في اكتساب المفردة لتفردھا. فقد ظهرت [+ د] في الأشكال (1) و(2) و(3) و(5)، ولكن دل هذا على أهمية الدلالة عامة في انتماء المفردة إلى نظام اللغة - إذ تكون بغير الدلالة مجرد مركب صوتي غير دال - فإنه دال خاصة على أن الدلالة خصیصة تمييزية قوية، وقوتها ناتجة عن قابلية كل مفردة للتفرد بمعنى خاص بها في المعجم لا يشاركها فيه غيرها من المفردات ؛ ولذلك فإن من أهم المنطلقات النظرية التي يتأسس عليها التعريف في المعجم المدون - أو القاموس - هو أن "معزى (Signification) مفردة ما ينتهي حيث يبدأ معزى مفردة أخرى"، أو "يبدأ معزى مفردة ما حيث ينتهي معزى مفردة أخرى" (28). وهذا يعني استحالة التداخل بين معنى مفردة ومعنى أخرى، إلا في حالات الترادف. لكن الترادف نفسه مشكوك في وجوده في ألفاظ اللغة العامة إذ لا يوجد حسب التصور اللساني الصارم "ترادف تام" أو "ترادف مطلق" (Synonymie absolue) (29) ؛ على أننا نجد في الحقيقة - كما بينت المقارنة - في شكلين من الأشكال الستة هما (4) و(6) ، حيث ظهرت الخصیصة [- د] - الدالة على التطابق في الدلالة - مقترنة بخصیصتين أساسيتين هما [- ق] الدالة على التطابق في الانتماء المقولي و[+ ت] الدالة على الاختلاف في التأليف الصوتي، وإذن فإن تحقق الترادف ناتج عن تحقق معادلة : [- ق] + [+ ت] = [- د] .

ومن البين أن تحقق هذه المعادلة ناتج عن توفر عاملين : الأول يمكن اعتباره لهجياً لأن لتكلمي اللغة الواحدة لهجات (Idiolects) حسب اصطلاح لانغكار قد تختلف في ما تطلقه على المعين الواحد من المفردات فيكون المعين

(28) Weinreich (Uriel) : La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, p. 73
 (29) Milner (Jean - Claude) : Introduction à une science du langage, : pp. 341 - 347 وينظر أيضاً : Lyons (John) : Linguistique générale, pp. 341 - 346 . لكن الحالة في الحقيقة موجودة كما سنبين في هذه الفقرة ، ووجودها قد تحقق في [- ق] ، فإذا ربطت بين المفردتين علاقة [+ ق] في مثل "أسد" و"غضنفر" ومثل "فصيصة" - وهو غشيب يُعرف في العاميات العربية ، ومنها التونسية بـ"الفصة" - و"رطوبة" لم يتحقق الترادف لأن "غضنفر" صفة للأسد و"رطوبة" صفة للفصيصة ، ولا يمكن أن تدل الصفة على معنى الموصوف ذاته.

واحدًا والمفرداتُ المعيّنة مختلفةً. وهذا كثيرٌ في أسماء المواليدِ خاصّة، أي في تسمياتِ النباتِ والحيوانِ والمعادنِ، وقد رأينا منه مثلاً في الشكل (4) ؛ والثاني لسانيّ خالصٌ، لكنّه ذو مظهرين : الأوّلُ مَقُولِيّ يَتَّفِيدُ به المترادفان بالانتماء إلى مقولة مُعْجَمِيَّةٍ واحدة، وقد رأينا مثالين من ذلك في الشكلين (4) حيثُ تُرَادَفُ الاسمان، و(6) حيثُ تُرَادَفَتِ الصفتان ؛ والثاني صَوْتِيّ يَخْتَلِفُ به المترادفان إمّا اختلافًا مُطلقًا مثل الذي رأينا في الشكل (4) حيثُ رافق الاختلافَ في (ت) اختلافَ في (ب) أيضًا ، وإمّا أن يكون الاختلافُ جزئيًّا كأن يكونَ في المترادفين إبدالًا مثل الذي رأينا في الشكل (6)، أو أن يكونَ فيهما قلبٌ مكانيّ مثل الذي نجدُ في [جذب] و[جذب]، وهما من الفصيح القديم.

وإذن فإنّ المفردتين قد تَفَقَّانِ في الدلالة، وذلك يكونُ في حالتين من ستّ هي الحالاتُ التي يتحقَّقُ فيها للمفردة تفرُّدها. وهذا يعني أن قولنا "يبدأ مغزى مفردةٍ ما حيث ينتهي مغزى مفردةٍ أخرى" قولٌ مُحَقِّقٌ، ولولا تحقُّقه لما أُلْفَتِ القواميسُ أو المعاجم المدوّنة. ولا نرى أن ظاهرةَ الاشتراكِ الدلاليّ تنفي هذا التحقُّقَ، لأنّ المعنيين أو المعاني المختلفة التي تُضافُ إلى المعنى الحقيقيّ الذي يكونُ للمفردة في أصل استعمالها فتشتركُ معه في الانتماء إليها، تتوفَّرُ فيها عادةً صفتان : الأولى هي أنّها معاني ثوانٍ لأنّها معاني مجازيّة قد نشأت عن الاستعمال اللغويّ في مراحلٍ لاحقة لظهور المعنى الحقيقيّ، فإنّ كلّ مفردةٍ من مفرداتِ اللّغة كانت في وقتٍ ما من وجودها - وقد تبقى كذلك - أُحاديةً الدلالة. وهذه الأحادية الدلالية ليست ناتجةً عن العُرف اللغويّ المحض، بل هي نتاجُ المكوّنِ الجذريّ بما للجذر من دلالة عامّة أوليّة، والمكوّنِ الصرّيّ بما لبنية الجذع الداخليّة من معنى صرّيّ، والمكوّنِ المعجميّ بما تُحمِّله الجماعةُ اللغويّةُ المفرداتِ من المعاني في أصل استعمالها، متأثرةً في الغالبِ ببعضِ العوامل التي تتررُ نسبة المعنى إلى المفردة مثل العاملِ الصوّتيّ - كـ "الحِكَايَة" - والعاملِ الوُجُوديّ عندما ينطبّق معنى الدليل المعين على الموجودِ المعين، وهذا يكثرُ في الوحدات المركّبة والمعقّدة ؛ وهذه الصفةُ

هي التي تجعل المعاني الملحقة بالمعنى الأصلي تتوزع في التعريف في القاموس على حلقات مترابطة متعاقبة بالمعنى النواة أو المركزي ؛ والصفة الثانية هي أنها متعاقبة أو متلاحقة لأنها لم تظهر في الغالب في عصر واحد بل ظهرت في عصور من استعمال اللغة مختلفة لتصف مظاهر من تجربة الجماعة اللغوية مختلفة، وهذا ما يظهره توزعها التاريخي في معجم اللغة التاريخي مثلاً. وهذا التوزع التاريخي الذي ينفصل به معنى ما عن معنى آخر يدعى مبدأ أن "يبدأ مغزى مفردة ما حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى". فإن توزع المعاني التاريخي هو الذي يبرر توزع المعاني على حلقات مستقلة في التعريف القاموسي. على أن المعاني التي تتشارك في الانتماء إلى المفردة الواحدة إنما هي كيانات دلالية مستقلة ؛ وحتى علاقتها بمعاني المفردات التي ألحقت بها (مثل علاقة معنى العين بمعنى الجاسوس) إنما هي علاقة سميّة جزئية وليست علاقة اندماج. وإذن فإن للمفردات حالتين من الوجود : الأولى تكون فيها أفراداً معجمية ذات خصائص ذاتية مطلقة تُحقق لها تفردها، أقواها مترلة و ظهوراً الخصيصة الدلالية والخصيصة الصوتية ؛ والثانية تكون فيها جزءاً من التركيب حاملة لمعنى إما أن يكون حقيقياً فلا يحتاج إلى السياق لمعرفة (مثل قولنا أكل الطعام وشرب الماء)، وإما أن يكون مجازياً فيتبين بالقرينة من السياق (مثل قولنا : أكل مال فلان أي استباحه، وشرب الكأس أي سكر). وهذا الاستنتاج يجعل الدلالة الجمليّة التي تتأسس عليها الدلالة التأليفية جزءاً من الدلالة المعجمية، وليست الدلالة المعجمية كلها أو الخاصية الأساسية فيها. وإذن فإن للوحدات المعجمية باعتبارها أفراداً مستقلة بدلالها قابلية المفهمة أيضاً.

(2) وأما القول بذاتية المفهمة فمتأسس على اعتبار الحدث اللغوي حدثاً ذاتياً لأنه لا يتم إلا بين طرفين يتفاهمان باستعمال العبارات أو المركبات المعقدة التي يفهمها. وهو قول يدل ظاهره على أنه مقبول : فأما خاصية التعقيد في ما يفهم فتبدو حاصلة لأن المفهمة إنما تقع أثناء عملية التخاطب بين اثنين، وإذن فإن الحدث اللغوي الذي تحصل أثناءه المفهمة حدث ثنائي تبادلي خلاله الأفكار

وَتُمَثَّلُ ؛ وَأَمَّا ذَاتِيَّةُ الْمَفْهَمَةِ فَيَبْدُو مَنْطِقِيَّةً لِأَنَّ الْحَدِيثَ اللَّغَوِيَّ التَّخَاطِبِيَّ ذَاتَهُ مُتَأَثِّرٌ بِذَاتِيَّ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَفْهَمَةُ هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَصْدُرُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَعْنَى الَّتِي يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبِ فَإِنَّ الْمَعْنَى فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ تَمَثِيلٌ ذَهْنِيٌّ (Mental Representation). وَلَا شَكَّ أَنَّ لَتَجْرِبَةَ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ مَا يُسَمِّيهِ لَانْفِكَارَ "عَوَامِلَ سِيَاقِيَّةٍ" (Contextual Factors) ⁽³⁰⁾ (أهمُّها الاجْتِمَاعِيُّ وَالثَّقَافِيُّ) مُؤَثِّرَةٌ فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ مَعًا - أَوْ فِي مُسْتَعْمَلِ اللَّغَةِ إِجْمَالًا - أَثْرًا حَاسِمًا مَعَ الذَّهْنِ فِي اِكْتِسَابِ اللَّغَةِ وَاسْتِعْمَالِهَا، وَأَنَّ لِمُسْتَعْمِلِ اللَّغَةِ مَعْرِفَةً اتَّفَاقِيَّةً بِهَا لِأَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ كُلِّهَا رَغْمَ أَنَّ لِكُلِّ فَرْدٍ لِهَيْجَتَهُ (Idiolect) ؛ وَلَا شَكَّ أَيْضًا أَنَّ ذَهْنَ الْفَرْدِ الَّتِي يَتِمُّ بِوَسْطِهَا التَّمَثِيلُ وَالْمَفْهَمَةُ ذَهْنٌ بَشَرِيٌّ لَا يَشْتَغِلُ بِمَعزُولٍ عَنِ ظَوَاهِرِ اشْتِغَالِ الْأَذْهَانِ الْبَشَرِيَّةِ الْآخَرَى، وَلَكِنَّ ذَلِكَ كَلَّهُ لَا يَمْنَعُ ذَاتِيَّةَ الْحَدِيثِ اللَّغَوِيِّ الْمُؤَدِّيَّةَ إِلَى ذَاتِيَّةِ الْمَفْهَمَةِ.

وَنَرَى أَنَّ هَذِهِ الْخَاصِيَّةَ الذَّاتِيَّةَ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَى الْحَدِيثِ اللَّغَوِيِّ وَعَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يُعَدُّ هُوَ ذَاتَهُ مَفْهَمَةٌ قَدْ بُولِغَ فِي تَغْلِيْبِهَا مَبَالِغَةً شَدِيدَةً. فَإِنَّ اللَّغَةَ مُؤَسَّسَةٌ قَدْ أَوْجَدَتْهَا الْجَمَاعَةُ اللَّغَوِيَّةُ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ قَبْلَ أَنْ يُوَلَّدَ الْفَرْدُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا اِكْتِسَابًا حَسَبَ الْقَوَاعِدِ وَالْقَوَانِينِ الَّتِي تُنظِمُهَا وَالَّتِي تَنْقِيذُهَا بِهَا الْجَمَاعَةُ اللَّغَوِيَّةُ كُلُّهَا حَتَّى يَسْتَطِيعَ أَفْرَادُهَا أَنْ يَفْهَمُوا وَأَنْ يُفْهَمُوا وَأَنْ يُمَفِّهَمُوا. وَإِذْنِ فَهِيَ لَا تُوَلَّدُ مَعَهُ فِي مَوْضِعٍ مَّا مِنْ دِمَاغِهِ وَرَائِيَّةً أَوْ فِطْرِيَّةً بَلِ الَّتِي يُوَلَّدُ مَعَهُ إِنَّمَا هُوَ اسْتِعْدَادُهُ الْفِطْرِيُّ لِاِكْتِسَابِهَا؛ وَهَذَا يَعْنِي أَيْضًا أَنَّ مَا يَسْتَعْمَلُهُ طَرَفًا التَّخَاطِبِ فِي عِبَارَاتٍ أَوْ مُرَكَّبَاتٍ مُعَقَّدَةٍ إِنَّمَا يُمَكِّنُ لَهَا اسْتِعْمَالَهَا وَفَهْمَهُ وَمَفْهَمَتَهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ اللَّغَوِيَّةِ.

. Langacker (R.) : CBCS, pp. 234 – 236, 240 – 242 (30)

وما نذهب إليه إذن (31) هو أنّ للغة بعداً موضوعياً محضاً تحدده المفردات ودلالاتها المتواضع عليها بين أفراد الجماعة اللغوية، والقواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تُستفاد من الجمل، وأن لها بعداً شخصياً يحدده اختيار المتكلم لأنواع الجمل والسياقات الإيحائية التي يُريد أن يُعبّر بها عنها وأنواع التنغيم (Intonation) التي يُحملها إياها. على أن تحقق هذا البعد الذاتي رهين بتحقق البعد الموضوعي لأنّ تأليف الجمل غير ممكن ما لم توجد المفردات بمعانيها الحاصلة المتفق عليها. ولا شك أنّ الفرد يستطيع أن يُؤلف الجمل لكنّه لا يستطيع أن يُؤلف المعنى لأنّ المعنى حاصل قبل تأليف الجملة باعتباره مُستفاداً من المفردات أو من العبارات الاصطلاحية الموجودة قبل تأليف الجملة، ومن نمطية التأليف التي تُحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية. ولا شك أنّ هذه الخاصية الموضوعية في استعمال اللغة أثرًا حاسمًا في التخاطب والتفاهم والفهم والمفهمة، فإنّ المتخاطبين لا يفهم أحدهما الآخر ولا يتمثل أحدهما ما يقوله الآخر إلاّ لارتباط اللغة بالتواضع الجماعي الذي نجد أثره في ما سمّاه لانغكار "معرفة اتفافية" (Conventional Knowledge) باللغة (32).

وَسْتَنْتَجُ مِمَّا تَقَدَّمَ :

(1) أنّ المفهمة لا تُعدّ ذاتيةً إلاّ من حيث صلّتها بذهن المُفهم باعتباره الذي يُجري العملية ذهنيًا حسب ما أوتيت من قدرة إدراكية وتمثلية، لكنّ المعاني - وهي موضوع المفهمة - لا تُخرج عمّا استقرّ منها في ذهن المُفهم ممّا توافقت عليه الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، فإذا طابقت بين المفهمة والمعنى أصبحت المفهمة ذاتها موضوعيةً.

(31) ينظر إبراهيم بن مراد : مقامة لنظرية المعجم ، ص ص 84 - 85 ؛ وينظر أيضًا : Descombes

. (Vincent) : *Les Institutions du sens*, pp. 332 - 333

. Langacker : CBCS, p. 232 (32)

(2) أن وجودَ طرفين يشتركان في التَخاطب والتفاهم لتحصلَ المفهَمة ليس شرطاً ضرورياً، لأنَّ الفردَ يمكنُ أن يُمفَهمَ بمفرده مادام موضوعُ المفهَمة مكوّناتِ النظامين الفرعيّين المعجميّ والتحويليّ، ومادامت المعرفةُ بهذه المكوّنات اتفافيةً أو تواضعيّةً ، ومادام الغالبُ على الحدّث اللّغويّ - إنتاجاً وفهّماً - الموضوعيّة. وانتفاءُ الضّرورةِ إلى وجودِ الطرفين في المفهَمة يعني أنّها ليست مقصورةً على مفهَمة البنى المستفادّة من المعقّدات أو المركّبات التعبيريّة، بل يمكن أن تكونَ في الوحدات المعجميّة أيضاً.

3-2 . المفهَمة في المعجم :

3-2-1 . المفهَمة بين الفكر واللّغة :

والخلاصة التي نخرجُ بها مما سبق هي أن لمكوّناتِ المعجم الأساسيّة - وهي الوحدات المعجميّة - قابليّة أن تُمفَهمَ أيضاً. على أن هذا يفتضي منا تدقيقَ معنى المفهَمة، وتحديدِ النطاقِ الذي تُجرى فيه. أمّا من حيثُ المعنى فالمفهَمة إجراءٌ متأسّسٌ على التّجريد (Abstraction) ؛ فليست المفهَمة إذن هي المعنى لأنَّ المعنى خصيصةٌ لصيقةٌ بالوحدات المعجميّة، سواءً كانت ذاتَ خصائصٍ ذاتيّةٍ مُطلّقةٍ أو كانت ذاتَ خصائصٍ علاقيّةٍ ؛ وهو معنّى عامٌ إذا ارتبطَ بألفاظِ اللّغة العامّة، ومفهومٌ إذا ارتبطَ بالمصطلحات، الوحدات المعجميّة المخصّصة. والمفهَمة لا تكون إلاّ إجراءً أو عمليّة، وهو المعنى المستفادُ من الفعلِ الفرنسيّ (Conceptualiser) والفعلِ الانجليزيّ (To Conceptualize) ومن مقابلهما العربيّ "مفَهم"، وكلّهما أفعالٌ متعدّيةٌ معبّرةٌ عن الإحداث، ولذلك فإنّ مصادرها "Conceptualisation" و"Conceptualization" و"مفهَمة" حاملةٌ لمعنى الإحداث أيضاً ولا تحمِلُ معنى الخصيصة (Propriété) التي ترتبطُ بالمعنى المعجمي أو المفهوم.

وإذن فإنّ المفهَمة عمليّةٌ أو إجراءٌ. وهذا الإجراءُ يحدثُ في نطاقين :

(1) الأول هو الفكر. وتكون المفهمة فيه تجريدًا محتوى موجودًا ما لتكوين مفهوم له. وتنتهي إلى هذا المفهوم - مثل مفهوم "شجرة" - بالنظر في جملة الخصائص التي تكونه، أي التصور (Intension). فإن التصور هو جملة الخصائص التي تكون المفهوم، وينظر في الخصائص إلى ما يجمع بينها، أي ما يشابه منها أو يتفق، وليس إلى ما يفرق بينها، فإن علاقات الاختلاف تظهر الفروق بين مفهوم وآخر. ومفهوم الشجرة مثلاً يتحدد من خلال الخصائص - الضرورية أساساً - التي ينبغي توفرها في الموجود الذي يعرف بالشجرة قبل أن يعرف به، أي قبل إطلاق التسمية عليه؛ على أن هذا المفهوم نوعان: الأول هو مفهوم هذه الشجرة التي أراها أمامي وأذكرها إدراكًا حسيًا في واقعي الواقعي⁽³³⁾، فهو إذن مفهوم شجرة بعينها: أراها فأرى فيها موجودًا ذا خصائص بعينها: هو نبات، قائم على ساق خشبية صلبة، جزؤها الأسفل عارٍ بسيط؛ تلوها فروع، وأغصان حاملة لأوراق خضراء غير غامقة الخضرة، وغمر أصفر اللون مدور. وهذا الموجود إما أن يكون مندرجًا ضمن تجربتي ومعرفتي بالكون، فأستطيع تجريد محتواه ومفهمته، فيتولد عندئذ في فكري عنه مفهوم "المشمشة" (Abricotier) مثلاً، ويكون المفهوم مفردًا خاصًا بموجود بعينه؛ وإما ألا يكون مندرجًا في تجربتي ومعرفتي بالكون لأتني لم أره من قبل فلا أستطيع مفهمته مفهمة دقيقة، ولذلك فإن المفهوم الذي يتولد عنه في فكري لا يكون خاصًا بموجود بعينه، بل يكون من نوع ثانٍ هو مفهوم عام لا يخرج عن ربط الموجود الذي أراه بغيره من الموجودات التي تشبهه في كونها نباتات قائمة على سوق خشبية صلبة

(33) نستعمل مصطلح "الواقع الواقعي" (Réalité réelle) للدلالة على الواقع الحسي المدرك إدراكًا مباشرًا بالحس، ويقابله "الواقع الحقيقي" (Réalité vraie) للدلالة على الواقع الباطني الذي يدرك بالذهن - ينظر حولهما: إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص 118؛ وهما قريبان مما سماه هوسرل "واقعا طبيعيا" (Réalité physique) و"واقعا نفسيا" (Réalité psychologique) - ينظر: Husserl (Edmund): *Idées directrices pour une phénoménologie et une philosophie phénoménologique pures, Livre Troisième: La phénoménologie et les fondements des sciences*, p. 169

ذات أجزاءٍ سفلى عاريةٍ بسيطةٍ وتعلوها فروعٌ وأغصانٌ حاملةٌ لأوراق. وإذن فإنَّ الموجوداتِ التي تتوفَّر فيها هذه الخصائصُ تُمفَّهَمُ كُلُّها مفهَمةً عامَّةً إذ يتولَّدُ عن كلِّ منها في الفكرِ مفهومٌ عامٌّ هو مفهؤم الشَّجرة.

ويلاحظُ إذن أنَّ المفهَمةَ تكونُ مُفردةً أو جُزئيةً إذا كان المفهؤمُ الحاصلُ ناتجاً عن مجموعةِ الخصائصِ المكوِّنةِ لتصورِ الموجودِ المُفهمِ، أي تصوُّرِ موجودٍ بعينه ؛ وأنها تكونُ عامَّةً إذا كان المفهؤمُ الحاصلُ ناتجاً عن التعميمِ أو الماصِديقِ (Extension)، والماصِديقُ هو مجموعُ الأفرادِ أو الموضوعاتِ أو الأنواعِ الداخِلةِ تحتَ صنفٍ أو كُلمٍ أو مقولةٍ (Catégorie). وإذن فإنَّ المفهَمةَ إجراءٌ يتولَّدُ عنه المفهؤمُ في الفكرِ، فإذا تولَّدَ المفهؤمُ في الفكرِ تمثَّلَه الذهنُ، ثمَّ يُعيَّنُ لسانياً بأنَّ يُطلقَ عليه عنصراً معجمياً ما. والاختلافُ في هذه المسألةِ كبيرٌ : هل تصلحُ عناصرُ كلِّ المقولاتِ المعجميةِ التامةِ - الاسمِ والفعلِ والصفةِ والظرفِ - للدلالةِ على المفاهيمِ أم أنَّ مقولةً واحدةً هي الأقدَرُ على ذلك، وهي مقولةُ الاسمِ ؟ (34). ونرى أنَّ الأسماءَ أقدَرُ على التَّعيينِ والإحالةِ، أي على تَعيينِ الموجوداتِ ذاتِ الخصائصِ والإحالةِ إليها في تجرِّبةِ الجماعةِ اللغويةِ (35) ؛ وقد تُقومُ الصِّفاتُ مقامَ الأسماءِ في التَّعيينِ والإحالةِ أيضاً. وما نوَّدَ تأكيدَه بعد هذا هو أنَّ المفهَمةَ في هذا التَّطاقِ تحدثُ خارجَ اللغةِ، وأنَّ الحدِّثَ اللِّغويَّ تالٍ لعملِ الفكرِ، وبهذا الاعتبارِ تُكونُ اللِّغةُ ناشئةً عن الفكرِ ويكونُ أصلُها المفهَمةُ باعتبارها إجرائياتِ تَكوِينِ المفاهيمِ .

(34) كلُّ المقولاتِ (الاسمِ والفعلِ والصفةِ والظرفِ والأداةِ) صالحةٌ حسب لانغكار وطالمي للمفهَمة . وقد تنزِلُ الفِعلُ والظرفُ والأداةُ في عملِ طالمي منزلةً مهمَّةً، أمَّا لانغكارُ فقد أعطى الاسمَ دوراً مهمّاً في تَعيينِ الموجوداتِ أو الأشياءِ (Things) ولكنَّه قد سواه ببقيةِ المقولاتِ في المفهَمة، وهو يرى أنَّ مقولةَ الفِعلِ تُعيِّنُ العمليَّاتِ أو الإجراءاتِ (processes)، وأنَّ مقولاتِ الصِّفةِ والظرفِ والأداةِ تُعيِّنُ العلاقاتِ اللزمنيَّةَ (Atemporal relations) - ينظر : Langacker : FCG. 1/183 - . 274

(35) ينظر أيضاً : pp. 16 - Issacharoff (Michael) et Madrid (Lelia) : *De la pensée au langage*, . 17

(2) والتطابق الثاني الذي تُجرى فيه المفهمة هو اللّغة، والحديثُ عنه يقتضي تأكيداً ما نبهنا إليه في الفقرة السابقة حول سبق المفهمة باعتبارها إجراءً فكرياً، أي تمثيلاً مفهوماً للغة، إذ يُؤدّد أو يُوجدُ الموجودُ أولاً، ثم يُمنهّمُ بأن يُوضَع له مفهومه، ثم يُطلقُ عليه الدليل اللغوي الذي يُعبّر به عنه أو يُعيّنه. على أنّ إطلاق الدليل اللغوي - وهو الوحدة المعجمية، الاسمية أو الوصفية خاصة، التي يُعبّر بها عن الموجود المفهّم بالفكر - مرحلةً ثالثةً تاليةً لمرحلةٍ أخرى تاليةً بدورها للتمثيل المفهومي، هي التمثيل الدلالي. وكما أنّ التمثيل المفهومي نتاجٌ للمفهمة الفكرية فإن التمثيل الدلالي نتاجٌ للمفهمة اللغوية، على أنّ هذا الانفصال الظاهر في التالي بين التمثيلين المفهومي والدلالي لا يدلّ على عدم التكامل بينهما. ذلك أنّ المفهمة ذاتُ بعدين متكاملين :

(1) بُعدٌ نفسيّ عرفانيّ يتمثل في المفهمة باعتبارها إجراءً تُكوّن به المفاهيم، ولهذا البعد صلةٌ وثيقةٌ بواقع المتكلم الحقيقي، والنتيجة عنه هو التمثيل المفهومي (Conceptual Representation) الذي يشمل المفاهيم المفردة أو الجزئية والمفاهيم العامة أو الكلية على السواء.

(2) بُعدٌ لغويّ لسانيّ يتمثل في المفهمة باعتبارها إجراءً تُبنى به المعاني. ولهذا البعد صلةٌ وثيقةٌ بواقع المتكلم الواقعي. والنتيجة عنه هو التمثيل الدلالي (Semantic Representation). وهذا التمثيل الدلالي يحدثُ داخل اللّغة وليس داخل الفكر. وهو لا يحدثُ داخل اللّغة إلا إذا مُفهم الموجودُ داخل الفكر أولاً. فإذا مُفهم نشطت ملكة المتكلم اللغوية للتعين، أي للتسمية. ولا يحصلُ التعين إلا إذا تمثّل المتكلم العلاقة المرجعية بين الاسم والمسمى. وتتحكم في ذلك التمثيل معرفة المتكلم بالموجودات من حيث هي كيانات تُدرَكُ حسب موضعيته لها في واقعها الواقعي، وتستوي في ذلك الموجودات المنتمية إلى الواقع الواقعي - وهي الموجودات الحسية مثل أعين المواليد - والموجودات المنتمية إلى الواقع الحقيقي

وهي المجرّدات التي يُدركُها بعقله، سواءً كانت ذهنية خالصة - مثل الحرّية والحُب والصّدق والكذب - أو كانت مُتخيّلة - مثل "الملائكة" و"الشياطين" - لأنها موجودَةٌ خارج نطاق حواسّه. وهذه الموجودات كلّها لا تُتمثّل مفهوميًّا أو دلالياً إلاّ إذا موضّعها المفهمُ في حيزٍ من واقعه الواقعيّ لتكتسبَ الوجودَ، فإذا اكتسبتَ وجودها مُثلتْ مفهوميًّا خارجَ اللّغة ثمّ مُثلتْ دلالياً داخلها.

3-2-2 . المفهّمة و"التحوّل" في المعجم :

وأهمّ ما تتأسّسُ عليه المفهّمة في المعجم الاثتقال أو التحوّل (Transforma- tion) (36). ويقوم التحوّل على التجريد (Abstraction)، ويقوم التجريدُ ذاته على ثلاثِ مراحلٍ هي : (1) التجرئة (Segmentation) ؛ (2) التفريقُ أو التمييزُ (Differentiation) ؛ (3) التحديدُ (Identification). والتجرئة والتفريقُ متلازمان لأنّ الأولى هي فصلُ عناصرِ الجزءِ بعضها عن بعض ؛ وأمّا التفريقُ فهو إيجادُ الفروقِ التي تجعلُ عنصرًا ما يختلفُ عن غيره من العناصر.

وأهمّ مظاهرِ التحوّلِ في المعجم ثلاثة، هي :

(1) التحوّلُ ضمنَ المقولة الواحدة من نوعٍ إلى نوع. ومن أهمّ أمثلتها تحوّلُ اسمِ العَلَمِ إلى اسمِ عامّ، أو تحوّلُ الاسمِ العامّ إلى اسمِ عَلمٍ : ومن أمثلة تحوّلِ اسمِ العَلَمِ إلى اسمِ عامّ إطلاقُ أسماءِ أشخاصٍ على ماكل (مثل "سندويتش" من اسم العلم الانجليزيّ (John Montagu Sandwich)، أو نُقودٍ (مثل "لُويز" من اسم الملك الفرنسيّ (Louis XIII)، أو إطلاقُ أسماءِ مُدنٍ على أنواعٍ من الخمور (مثل

(36) ينظر حول مفهوم التحوّل ونماذج من تطبيقاته وخاصة تحوّل اسم العلم إلى اسم عام : المرجع السابق (في التعليق السابق)، ص ص 23 - 76 ؛ ويستعمل البعضُ مصطلح "التعديل" (modification) ، وهو مصطلحُ أعمّ لأنه يشملُ "تعديل" اسم العلم بالانتقال به من العلميّة إلى التعميم ، وتحويله من مقولة معجمية إلى أخرى - وخاصة من الاسم إلى الصفة - واتخاذهُ أصلاً لاثناق وحدات معجمية جديدة - ينظر مثلاً Kerstin Jonasson : *Le nom propre. Constructions et interprétations*, pp.171 - 238 (Chap. 6 : Entre noms propres et noms communs : Les noms propres modifiés) ; Sarah Leroy (éd.) : *Noms propres : la modification*, in : *Langue Française*, n. 146, Larousse, Juin , 2005 ; Jean - Louis Vaxelaire : *Les noms propres, une analyse lexicologique et historique*, pp. 211 - 231, 269 - 299.

"بُورْدُو" من اسم المدينة الفرنسيّة (Bordeaux) ؛ ومن أمثلة تحوّل الاسم العامّ إلى اسم علم إطلاقاً "الزيتونة" على جامع بعينه هو جامع الزيتونة بتونس، و"الرباط" - وهو مكان المرابطة عامّة - على مدينة بعينها هي مدينة "الرباط" المغربيّة.

(2) التحوّل من مقولة إلى أخرى : وهذا المظهر من التحوّل كثير الحدوث في المعجم، ومن أمثلته :

أ - التحوّل من الصفة إلى الاسم : ومثاله إطلاق صفة "محمّد" على اسم العلم من الذكور ، و"سعيدة" على اسم العلم من الإناث .

ب - التحوّل من الاسم إلى الصفة : ومثاله استعمال "عدل" - وهو اسم صفة في مثل "قاص عدل"، و"حرج" - وهو مصدر "حرج"، أي "ضاق" - صفة لمن كان شديد الضيق، ولذلك أطلق على الغيضة الملتفة من الشجر لا يقدر أحد على التفاض فيها.

ج - التحوّل من الفعل إلى الاسم : ومثاله استعمال "يزيد" و"يحمّد" و"يشكر" و"تغلب" أسماء أعلام.

وهذه الظاهرة منتشرة في اللغتين الفرنسيّة والانجليزيّة. أمّا الفرنسيّة فإنّ أفعالاً كثيرة فيها قد تطوّرت عبر التاريخ من مقولة الفعل إلى مقولة الاسم فاستعملت أسماء مثلما تُستعمل أفعالاً. ومن أمثلتها "aller" بمعنى "الذهاب" في مثل قولهم "L'aller et le retour" أي "الذهاب والإياب" ؛ و"boire" أي الشرب، و"manger" أي الأكل، في مثل قولهم "En perdre le boire et le manger" أي "شغله الأمر حتى أنساه الشرب والأكل" ؛ و"dire" بمعنى "القول" في مثل قولهم "Selon le dire des témoins"، أي "حسب قول الشهود". وأمّا اللّغة الانجليزيّة فإنّ هذا الانتقال يحدث فيها باطراد لأنّ مقولتي الفعل والاسم فيها لا يفرّق بينهما صرفياً تفرّقاً ظاهراً لأنّ صيغة الفعل هي صيغة الاسم ولا يفرّق بينهما إلّا باستعمال المحدّدات (Déterminants)، ومن أمثلة الظاهرة فيها تحوّل "to look" أي

"نظر" إلى "the look" أي "المنظر" ؛ وتحوّل "to move" أي "نقل، حرّك" إلى "the move" وهو "الانتقال من مكان إلى آخر" ؛ وتحوّل "to burn" أي "أحرق" إلى "a burn" وهو "الحرق".

د - التحوّل من الاسم إلى الفعل : وهذا النوع من التحوّل ليس "مباشراً" في العربية بل هو يحدث بالاشتقاق بتوليدِ وَحَدَاتٍ مُعْجَمِيَّةٍ فَعْلِيَّةٍ من وَحَدَاتٍ اسْمِيَّةٍ، ومن أمثله "أَنْفُهُ"، أي "ضَرَبَ أَنْفَهُ"، مِنْ "أَنْفٌ" ؛ و"طَحَلَهُ" أي "أَصَابَ طِحَالَهُ" من "طِحَالٌ" ؛ و"كَبِدُهُ" أي "أَصَابَ كَبِدَهُ" من "كَبِدٌ". وهذا التحوّل غير المباشر نفسه يكثرُ في الفرنسية، ومن أمثله توليدُ "façonner" أي "شكّل" و"صَاغَ" من "façon"، وهو "المَنَوَالُ أو الطَّرِيقَةُ" ؛ و"mimer"، أي "مثّلَ بِمَاءِ دُونَ صَوْتٍ" من "mime" وهي "الإيمائيّة"؛ و"serpenter" أي "تَلَوَّى"، و"تعرّج" من "serpent" وهو "الحَيَّة" من الزّوَاحِف. وقد عَدَدْنَا هَذَا التَّحْوِيلَ "غَيْرَ مُبَاشِرٍ" لِأَنَّهُ يَتِمُّ بَعْدَ إِدْخَالِ تَغْيِيرٍ عَلَى "الدَّالِّ" فِي الْمَفْرَدَةِ الْمَوْلَدَةِ. وَأَمَّا اللُّغَةُ الْإِنْغَلِيزِيَّةُ فَإِنَّ التَّحْوِيلَ "المُبَاشِرَ" فِيهَا مِنَ الْأَسْمِ إِلَى الْفِعْلِ كَثِيرٌ ؛ وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى السَّبَبِ نَفْسِهِ الْمَحْدَثِ لِلتَّحْوِيلِ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ، وَمِنْ أَمِثْلِهِ فِيهَا فِعْلُ "to tunnel" وَمَعْنَاهُ "حَفَرَ نَقْعًا" مِنْ "tunnel" وَهُوَ "التَّفَقُّ"، وَ"to plaster" أَي "حَصَّصَ" مِنْ "plaster" وَهُوَ "الجِصَّ"، وَ"to ape" أَي "قَلَّدَ كَالْقِرْدِ"، مِنْ "ape" وَهُوَ "ضَرَبَ مِنَ الْقِرْدَةِ" (37).

هـ - التحوّل من الاسم إلى الأداة : ومثاله المشهورُ في العربية "لَيْسَ"، فَإِنَّ أَصْلَهَا مِنَ "اللَّيْسِ" وَهُوَ "اللَّاوُجُودُ".

(3) التحوّل من الجملة إلى المفردة : وهذا من قواعدِ التوليدِ الصَّرْفِيَّةِ، وَالْحَاصِلُ مِنْهُ هُوَ مَا تُسَمِّيهِ "مُعْجَمَةٌ" (Lexicalisation) وَيُسَمِّيهِ بَعْضُ الْقُدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ "نَحْتًا"، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَبِيرٌ لِأَنَّ التَّحْتَ يَكُونُ بِصَوْغِ وَحْدَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ

(37) ينظر حول "التحوّل المعجمي" في اللغة الانجليزية Jean Tournier: *Précis de lexicologie anglaise*, pp. 94 - 107، وقد سُمِّي الظاهرة "Conversion" وعرفها (ص 94) بأنها "تحويل مفردة من مقولة معجمية إلى أخرى دون إدخال تغيير على الدال (Signifiant)".

بسيطة من وحدتين بسيطتين، إمّا بحذف بعض العناصر الصوتية (مثل "عَشَمِي") من "عبد شمس" و"عبدري" من "عبد الدار")، وإمّا بعدم الحذف إذا كان أحد العنصرين أداة (ومثاله "لامبالاة" و"لأدرية").

وأما المعجمة فتكون بصوغ وحدة بسيطة من جملة، ومن أمثلتها "بَسْمَل" من "باسم الله" و"حمّدل" من "الحمد لله" و"وشحّل" في العربية التونسية، أي سأل عن حاله، من عبارة "واشّ حالك" (38).

ويلاحظ أنّ للمفهمة دوراً مهماً في التوليد المعجمي بالاشتقاق إذ الاشتقاق هو توليد مفردة من مفردة أخرى توليداً شكلياً في جوهره لكنه لا يتم إلا بمفهمة دلالية؛ ثم إنّ للمفهمة دوراً مهماً أيضاً في التوليد الدلالي بالمجاز وبالترجمة الحرفية، فإنّ تعميم الخاصّ أو تخصيص العامّ مظهران من التحوّل الدلالي المتأسس على التجريد، وكذلك نقل معنى ما أو مفهوم ما من لغة مصدر إلى لغة مؤرد نقلاً حرفياً (وهذا كثير الحدوث في المصطلحات العلمية والفنية) إنّما يحصل بالانثقال من المعنى في اللغة المصدر إلى المعنى في اللغة المؤرد بعد تمثّل المعنيين دلاليًا والمطابقة بينهما.

4 - خاتمة :

لقد كانت الغاية الأساسية من البحث الذي قدّمنا عن "المفهمة في المعجم" أن تُثبت قابلية الوحدات المكوّنة للمعجم - وهو نظام اللغة الفرعيّ الأول - للمفهمة، مثلها في ذلك مثل ما سماه ليونار طالمي "المعقدات المفهومية" و"المركبات التحوية"، وسماه رونالد لانغكار "العبارات المعقدة"، وقد قدّمت كلّها باعتبارها من مكوّنات النحو، نظام اللغة الفرعيّ الثاني.

(38) ينظر حول المعجمة والفرق بينها وبين النحت : إبراهيم بن مراد : مقّمة لنظرية المعجم ، ص 153 - 156 .

فلقد غُلبَ في تحليلِ اللّسانيّين العِرفانيّين للدّلالة العِرفانيّة الاطلاقاً من "الجُملة" باعتبارها أقدَر على حَمَل تلك "المركّبات" و"المعقّدات" و"العبارات"، إضافةً إلى ما بين الجملة (Sentence) والعبارة (Expression) من العلاقة⁽³⁹⁾. بل إنّ من العِرفانيّين من يذهبُ مذهباً فيه شَطَطٌ كبيرٌ في تغليبِ "الجُملة" ونفْيِ استقلالِ وحداتِ المعجم عنها وعن التّركيبِ التّحويّ عامّةً⁽⁴⁰⁾.

وقد ناقشنا في البَحْثِ المنطلقاتِ التّظريّةِ التي اعتمدت لتغليبِ الجُملة وما يتّصلُ بها من مُركّباتٍ ومُعقّداتٍ في المفهَمة، وأهمّها (1) تأليفيّةُ الدّلالة ؛ (2) ذاتيّةُ المفهَمة. وقد بيّنا من خلالِ تحليلنا لما نُسمّيه "خصيصةَ التّفرد" في الوَحْدة المعجميّة - وخاصّةً لخصيصةِ التّفردِ الدّلالي - :

- (1) أنّ "الدّلالةَ الجُمليّة" التي تتأسّسُ عليها الدّلالةُ التّأليفيّة ليست إلاّ جزءاً من الدّلالةِ المعجميّة، وليست هي الدّلالةُ المعجميّة كلّها أو الخاصيّةُ الأساسيّةُ فيها.
 - (2) أنّ للغة بُعداً مَوْضوعياً مَحْضاً تُحدّدُهُ وحداتُ المعجم ومعانيها المتواضِعُ عليها بين أفرادِ الجماعَةِ اللّغويّة، وأنّ لهذا البعدِ الموضوعي أثرًا حاسِمًا :
- (أ) في تأليفِ الجُمَل، لأنّ ذلك التّأليفَ غيرُ مُمكنٍ ما لم تُوجَدْ وحداتُ المعجم بمعانيها المتّفقِ عليها ؛
- (ب) في التّخاطبِ والتّفاهُمِ والفَهْم، ومن ثمّ في المفهَمة ذاتها ؛

(39) ينظر : R. Langacker : FCG, p. 489 .

(40) ينظر مثلاً : George Lakoff : *Women, Fire and Dangerous Things, What Categories Reveal about the Mind*, pp. 509 - 510 . ولجورج ليكوف من علاقة المعجم بالتّركيب النحوي موقف صارم، وخاصّةً من المعاني المعجميّة. فهو ينفى نفياً باتّاً ما تقرّه "نظريّات نحويّة حديثة كثيرة حول افتراض الاستقلال المعجمي (The Lexical Independence Hypothesis)" القائم على اعتبار "معاني المفردات مستقلة عن أيّ تركيب نحويّ ترد فيه"، وقد استدلّ على خطأ هذا الافتراض بتحليل مثالين من "أسماء" الإشارة - وهي في نظرنا من الأدوات (Particules) - هما "There" (هناك) و"Here" (هنا) - نفسه، ص ص 309 - 317، وليست الأدوات مما يصلح للاحتجاج به على خطأ الافتراض المذكور.

(ج) في مفهمة الفرد - دون حاجة إلى طرفٍ ثانٍ يُشاركه - لمكونات النظامين الفرعيين، التحويلي والمُعجمي، أي المركبات أو المعقدات أو العبارات، ووحدات المعجم.

على أن المفهمة في اللغة مرحلة تالية للمفهمة في الفكر، والمفهمة في الفكر إجراءٌ تُكوّن به المفاهيمُ وينتج عنه التمثيلُ المفهومي ؛ وهي في اللغة إجراءٌ تبنى به المعاني وينتج عنه التمثيلُ الدلالي الذي يسبق التعيين أو التسمية في المعجم. لكن للمفهمة في المعجم - إضافة إلى بعدها الدلالي العرفاني - بُعدًا مُعجميًا لسانيًا يتمثل في "الانتقال" أو "التحوّل" داخل نظام المعجم ذاته، وهو مظهرٌ لساني يصل المفهمة بـ"المقولة" (Catégorisation)، لأنّ التحوّل "مقولي" أساسًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوليد المعجمي، وهذا بابٌ جديدٌ في البحث المعجمي يستحق أن يولى العناية.

مراجع البحث

1 - بالعربية :

- ابن مراد، إبراهيم : مقدمة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2 - بغير العربية :

- Descombes (Vincent) : *Les Institutions du sens*, Ed. de Minuit, Paris, 1996.
- Husserl (Edmund) : *Idées directrices pour une phénoménologie et une philosophie phénoménologique pures, Livre Troisième : La phénoménologie et les fondements des sciences*, trad. fr. par D. Tiffeneau. PUF, Paris, 1993.
- Issacharoff (Michael) et Madrid (Lelia) : *De la pensée au langage*. Ed. José Corti, Paris, 1995.
- Jonasson (Kerstin) : *Le nom propre. Constructions et interprétations*. Duculot, Louvain – la – Neuve, 1994.
- Lakoff (George) : *Women, Fire and Dangerous Things, What Categories Reveal about the Mind*. The University of Chicago Press, Chicago and London, 1987.
- Langacker (Ronald) : Noms et verbes, trad. fr. par Claude Vandeloise, in *Communications*, 53 (1991), pp. 103 – 153 .
- The Contextual Basis of Cognitive Semantics [=CBCS], in : Nuyts (Jan) and Eric Pederson (eds.) : *Language and Conceptualization*. Cambridge University Press, 1997, pp. 229 – 252.
- *Foundations of Cognitive Grammar* [=FCG], Vol. I : *Theoretical Prerequisites*; Vol. II : *Descriptive Application*, Stanford University Press, Stanford, 1987 – 1991, 1/461.
- Leroy (Sarah, éd.) : Noms propres : la modification, in : *Langue Française*, num. 146, Larousse, Juin , 2005 .
- Lyons (John) : *Linguistique générale*, trad. fr. par F. Dubois – Charlier et D. Robinson. Larousse, Paris, 1970.
- Milner (Jean – Claude) : *Introduction à une science du langage*. Ed. du Seuil, Paris, 1989.
- Talmy (Leonard) : *Toward a Cognitive Semantics* [= TCS], Vol. I : *Concept Structuring Systems*; Vol. II : *Typology and Process in Concept Structuring*. The MIT Press, 2000 .
- Tournier (Jean) : *Précis de lexicologie anglaise*, 3^{ème} éd. Nathan, Paris, 1993.
- Vaxelaire (Jean – Louis) : *Les noms propres, une analyse lexicologique et historique*. Honoré Champion, Paris, 2005.
- Weinreich (Uriel) : La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, trad. fr. par Josette Rey – Debove, in : *Langages*, 19 (1970) , pp. 69 – 86 .

2- الوَحْدَةُ المَعْجَمِيَّةُ

بينَ الإفرادِ والتَّضامِّ والتَّلازُمِ (*)

1 - الحَالَاتُ الثَّلَاثُ الَّتِي ذَكَرْتَاهَا فِي العُنوانِ - أي الإفرادُ والتَّضامُّ والتَّلازُمُ - تَشْتَرِكُ فِي ثَلَاثِ خَاصِيَّاتٍ تَكُونُ عَلَيهَا الوَحْدَةُ المَعْجَمِيَّةُ فِي المَعْجَمِ : سواءً كَانَ مُعْجَمًا لِسَانِيًا (lexique)، أَوْ كَانَ مُعْجَمًا مُدَوَّنًا أَيْ قَامُوسًا (dictionnaire) (1)، هِيَ (1) الخَاصِيَّةُ الصَّرْفِيَّةُ ؛ (2) الخَاصِيَّةُ التَّرْكِيبِيَّةُ ؛ (3) الخَاصِيَّةُ الدَّلَالِيَّةُ. عَلَي أَنَّ الإفرادَ - أي الحَالَةَ الأُولَى - أَوْضَحَ مِنَ التَّضامِّ

(*) قَدَّمَ هَذَا البَحْثُ فِي النُّودَةِ العِلْمِيَّةِ الوَطَنِيَّةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي نَظَمْتَهَا جَمْعِيَّةُ المَعْجَمِيَّةِ العَرَبِيَّةِ بِتُونِسِ يَوْمِي 2 و3 مَاي 2003 حَوْلَ "التَّلازُمِ اللَّفْظِي والتَّضامِّ"، وَنَشَرَ فِي مَجَلَّةِ "الدراسات المعجمية" المَغْرِبِيَّةِ، 5 (2006)، ص ص 23 - 31 ؛ وَيُنْشَرُ هُنَا مُنْقَحًا وَمَزِيدًا.

(1) يَنْظُرُ الفَرْقَ بَيْنَ المَفْهُومِيْنَ فِي إِبْرَاهِيمِ بِنِ مَرادٍ : مَقْدَمَةٌ لِنَظَرِيَّةِ المَعْجَمِ، ص ص 7 - 9 ؛ وَليْسَ "المَعْجَمُ اللِّسَانِي" هُوَ "المَعْجَمُ الذَّهْنِي" (lexique mental) لِأَنَّ مِنْ أَهَمِّ خِصَائِصِ المَعْجَمِ الذَّهْنِي أَنَّهُ "فَرْدِيٌّ"، أَي خَاصٌّ بِالفَرْدِ، بِاعتِبَارِ أَنَّ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ مُسْتَعْمِلٍ لِلغَةِ مَعْجَمَهُ الذَّهْنِي الخَاصَّ بِهِ مَا دَامَ "الذَّهْنُ" مُكْتَسِبًا فَرْدِيًّا لِأَنَّ لِكُلِّ فَرْدٍ مُتَكَلِّمٍ ذَهْنَهُ الَّذِي يَخْتَلِفُ عَنِ أَذْهَانِ الأُخْرَيْنَ وَإِنْ انْتَمَوْا إِلَى جَمَاعَةٍ لُغَوِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ؛ وَأَمَّا المَعْجَمُ اللِّسَانِي فإِنَّ مِنْ أَهَمِّ خِصَائِصِهِ أَنَّهُ "جَمَاعِيٌّ" لِأَنَّهُ الرِّصِيدُ العَامُّ الشَّامِلُ مِنَ الوَحْدَاتِ المَعْجَمِيَّةِ الَّتِي اسْتَعْمَلْتَهَا الجَمَاعَةُ اللُّغَوِيَّةُ وَذُوْنَتْ عِنْدَهَا أَوْ هِيَ تَسْتَعْمَلُهَا ؛ وَلا شَكَّ أَنَّ دَاخِلَ الرِّصِيدِ العَامِّ الشَّامِلِ الَّذِي يَكُونُ لِسَانِيًا مَعْجَمُ الجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ أَرِصِدَةٌ مَعْجَمِيَّةٌ جَزْئِيَّةٌ تَنْطَلِقُ فِي تَكْوِينِهَا إِمَّا أَنْتِبًا مِنْ "الأفراد" بِاعتِبَارِ مَا لِلأفرادِ مِنْ أَرِصِدَةٍ فَرْدِيَّةٍ أَوْ مِنْ "الجَمَاعَاتِ الصَّغْرَى" المَوْجُودَةِ دَاخِلَ الجَمَاعَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الكَبْرَى، وَإِمَّا زَمَانِيًّا مِنْ مَجْمُوعَاتِ التَّصَوُّصِ المَدَوَّنَةِ لِمَا اسْتَعْمِلَ مِنَ الوَحْدَاتِ المَعْجَمِيَّةِ فِي تَارِيخِ الجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي يُوصَفُ مَعْجَمُهَا اللِّسَانِيَّ .

والتلازم، صرفياً وتركيبياً ودلالياً. فإنَّ الحالةَ الإفراديةَ تعني أن تكونَ الوحدةَ المعجميةَ مُفردةً، أي إنها (أ) جذعٌ (ب) بسيطٌ من حيث الخاصية الصرفية ؛ (ب) ذرَّةٌ تركيبيةٌ غيرٌ مُندرجةٌ في تركيبٍ ما من حيث الخاصية التركيبية، فهي ليست جملةً أو شبه جملة ؛ (ج) دليلٌ حَامِلٌ لمعنى، هو الذي يُسمَّيه اللسانيون معنًى حقيقياً، قد حُمِّله الدليلُ قبل أن يُحمَلَ معانٍ أخرى حسب ما يَسْمَحُ به تطوُّرُ تجرِبَةِ الجماعة اللغوية في الكون. فهذه الحالة الأولى إذن هي حالة الوحدة المعجمية وهي مُفردة، أي وهي كيانٌ مُجرَّدٌ مُعقَّدٌ، قائمٌ في المعجم خارجَ مقالات الخطاب، وإذن خارجَ أيِّ سياقٍ لغويِّ.

وأما حالنا التَّضامَ والتلازمَ ففيهما الإشكالُ كُلُّه. وأوَّلُ ما يُمْكِنُ رَفْعُ الإشكالِ به عنهُما هو اعتبارُ الوحدةِ المعجميةِ فيهما متكوَّنةً من حيث الخاصية الصرفية من وحدتين صرفيتين مُعجميتين أو صرفيتين مُعجميتين (morphèmes lexicaux) أو أكثر، فهي إذن من حيث البنية الصرفية مُركبةٌ أو مُعقدة ؛ ثم هي متكوَّنة من حيث الخاصية التركيبية من ذرَّتين تركيبيتين (atomes syntaxiques) أو أكثر، فتكون تركيباً جزئياً أي شبه جملة - phrase بالانجليزية أو groupe de mots بالفرنسية - أو جملة تامَّة، أو أكثر من جملة واحدة ؛ لكنَّ الخاصيتين الصرفية والتركيبية خاصيتان شكليتان لا تُفيدان إفادة تامَّة في تبين الخاصية الدلالية، وليس مِهْماً في نظرنا في هذا المقام أن تُناقش مسألة هل التَّضامُ والتلازمُ حالتان تركيبيتان نحويتان أم هما حالتان مُعجميتان، ومهما يكن أمرُ الاختلاف في نسبتيهما إلى التحوُّ أو إلى المعجم فإنَّ ما نذهبُ إليه هو أن المحتوى

(2) نعني بالجذع المفردة القائمة في الاستعمال المتولدة تولدا لغوياً إما من أصل افتراضي هو الجذر وإما من أصل اشتقاقي أي من جذع آخر، ونقابل به ما يسمّى بالفرنسية "base" وبالانجليزية "stem"، ولا يقابل المصطلح الفرنسي "radical" لأنَّ هذا في مصطلحنا هو "الأس"، وهو أيضاً - مثل "الجذر" (racine) في العربية - أصل افتراضي، لكنَّ الفرق بينه وبين الجذر أن هذا ذو تكوين صوتي صامتي خالص لأن مكوناته هي الصوامت (consonnes) أما الأس فنو تكون صوتي صامتي وصانتي (vocalique) معا - ينظر حول المفاهيم الثلاثة إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص 143 - 146 .

الدلالي الذي يكون للوحدة المعجمية المتضامة أو الوحدة المعجمية المتلازمة ذو دور حاسم في نسبة كل منهما إلى المعجم. على أن هذا لا يحل إشكال الخاصية الدلالية فيهما، ولا يمكن من التمييز بين المتضامات والمتلازمات تمييزاً دقيقاً. وهذا التمييز هو الذي تسعى إلى القيام به في هذا البحث. وترى أنه ضروري نتيجة ما نراه من غلبة التعميم في دراسات كثيرة، إذ يكاد لا يوجد في المعجم حسب البعض إلا حالتان: إما حالة الأفراد التي تكون فيها الوحدة المعجمية بسيطة أي مفردة، وإما حالة التلازم التي تشمل كل ما خرج عن حالة الأفراد؛ وهذا التصور يكاد يجعل من كل ما زاد على المفردة الواحدة وحدة معجمية "متلازمة"، اعتباراً لما يغلب على العنصرين أو العناصر المكونة لها من "التكلس" (figement). وهذا التصور في الحقيقة تبسيطي جداً، ولا يخلو من "سداجة".

2 - والتضام فيما نرى هو حالة الوحدة اللغوية إذا كانت وحدة معجمية قد تكونت من مفردتين - فكانت مركبة - أو من ثلاث مفردات أو أكثر - فكانت معقدة - أو إذا كانت جملة قد جمعت عناصرها جميعاً تريبياً (assemblage syntaxique)، وكانت في مختلف صورها المذكورة محيلة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون وحاملة لوحدة دلالية، لكن عناصرها المكونة لها قد جمعت بالتضام الحرّ جمعاً عادياً. والحاصل من هذا التجمع العادي في الحقيقة نوعان من الوحدات اللغوية:

2-1. الأول هو نوع الوحدات التركيبية التي تكون إما مركبات جزئية وإما جملاً تامة والتي تتيح ائتلافها في الخطاب قواعد الاستعمال الدلالية التي تتحكم في قواعد الاستعمال التركيبي. فإن للغة بعداً موضوعياً محضاً تحدده الوحدات المعجمية ودلالاتها المتواضع عليها؛ وهذا البعد هو الذي يتحكم في تأليف الجمل إذ لا تؤلف الجملة إلا إذا وجدت الوحدات المعجمية بخصائصها التمييزية الواجبة الوجود فيها ومنها المعاني المتفق عليها لها بين أفراد الجماعة

اللغوية. وهذا يعني أيضا أن المعاني موضوعية، وأن المتكلم يستطيع أن يؤلف الجملة، لكنه لا يستطيع أن يؤلف المعنى لأن المعنى حاصل قبل تأليف الجملة، فهو معطى ثوقرة الوحدات المعجمية الموجودة قبل تأليف الجملة، ونمطية التأليف التي تحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية والدلالية⁽³⁾. ومن أمثلة الوحدات اللغوية التي ذكرنا مركبات مثل :

(1) ذيلُ الكلب؛

(2) ذيلُ القِطِّ؛

(3) ذيلُ الحِمَارِ؛

(4) طَوِيلُ الذَّيْلِ؛

(5) قَصِيرُ الذَّيْلِ؛

(6) مَقْطُوعُ الذَّيْلِ.

أو جُمْلٌ مثل:

(7) قَطَعَ ذَيْلَ الْكَلْبِ ؛

(8) أَمْسَكَ ذَيْلَ الْقِطِّ ؛

(9) جَذَبَ ذَيْلَ الْحِمَارِ ؛

(10) نَبَحَ الْكَلْبُ الطَّوِيلُ الذَّيْلَ ؛

(11) مَاءَ الْقِطِّ الْقَصِيرُ الذَّيْلَ ؛

(12) نَهَقَ الْحِمَارُ الْمَقْطُوعُ الذَّيْلَ.

وقواعد الاستعمال تُبيح للمتكلم أن يستبدل العناصر المكوّنة للمركبات والجُمْلِ السابقة فيما بينها، كأن يستبدل الوحدة المعجمية البسيطة "ذيل" بالوحدة المعجمية البسيطة "ذنب" في المركبات (1-6)، لأن "الذنب" هو "ذيل الحيوان"، فيقول :

(3) ينظر حول البعد الموضوعي للاستعمال اللغوي : V. Descombes : *Les Institutions du sens* , pp. 332 - 334 ؛ إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 84 - 85 .

(1) ذَنَبُ الكَلْبِ ؛

(2) ذَنَبُ القِطِّ ؛

(3) ذَنَبُ الحِمَارِ ؛

(4) طَوِيلُ الذَّنْبِ ؛

(5) قَصِيرُ الذَّنْبِ ؛

(6) مَقْطُوعُ الذَّنْبِ .

ثم إن قواعد الاستعمال تُتَّبَعُ للأفعال المكوّنة لرؤوسِ الجُمَلِ (7 - 9) أن تتبادَلَ مواقعها، فيقال :

(17) قَطَعَ ذَيْلَ الكَلْبِ ؛

(7 ب) قَطَعَ ذَيْلَ القِطِّ ؛

(7 ج) قَطَعَ ذَيْلَ الحِمَارِ ؛

(18) أَمْسَكَ ذَيْلَ القِطِّ ؛

(8 ب) أَمْسَكَ ذَيْلَ الكَلْبِ ؛

(8 ج) أَمْسَكَ ذَيْلَ الحِمَارِ ؛

(19) جَذَبَ ذَيْلَ الحِمَارِ ؛

(9 ب) جَذَبَ ذَيْلَ الكَلْبِ ؛

(9 ج) جَذَبَ ذَيْلَ القِطِّ .

كما تسمعُ القَوَاعِدُ نفسُها بأن تتبادَلَ الصِّفَاتُ في الجُمَلِ (10 - 12) مَوَاقِعَها، فيقال :

(10 أ) نَبَعَ الكَلْبُ الطَّوِيلُ الذَّيْلُ ؛

(10 ب) مَاءَ القِطِّ الطَّوِيلُ الذَّيْلُ ؛

(10 ج) نَهَقَ الحِمَارُ الطَّوِيلُ الذَّيْلُ ؛

(11 أ) مَاءَ القِطِّ القَصِيرُ الذَّيْلُ ؛

- (11 ب) نَبَحَ الكَلْبُ القَصِيرُ الذَّيْلُ ؛
 (11 ج) هَقَّ الحِمَارُ القَصِيرُ الذَّيْلُ ؛
 (12 ا) نَهَقَ الحِمَارُ المَقْطُوعُ الذَّيْلُ ؛
 (12 ب) نَبَحَ الكَلْبُ المَقْطُوعُ الذَّيْلُ ؛
 (12 ج) ماء القَطِّ المَقْطُوعُ الذَّيْلُ .

ويلاحظُ إذن أنَّ تعويضَ العنصرِ الثاني (الكَلْبُ، القَطُّ، الحِمَارُ) في المركبات (1-3) بالعنصرين الآخرين - فيقوم كلٌّ من الثلاثة مقامَ الآخر - مُمكنٌ لأنَّ ثلاثتها قابلةٌ للائتلافِ مع "ذَيْلٌ" ومع "ذَنْبٌ" ؛ كما أنَّ تعويضَ العنصرِ الأوَّلِ (طويلٌ، قصيرٌ، مَقْطُوعٌ) في المركبات (4 - 6) بالعنصرين الآخرين - فيقوم كلٌّ من الثلاثة مقامَ الآخر - ممكنٌ لأنها جميعاً صفاتٌ تأتلفُ مع نفسِ الموصوفِ ؛ وأنَّ تعويضَ أيِّ عنصرٍ أوَّلٍ (قَطْعٌ، أَمْسَكَ، جَذَبَ) في الجمل (7- 9) بالعنصرين الآخرين ممكنٌ لأهما جميعاً أفعالٌ واقعةٌ على مفاعيلٍ هي ذُيُولُ حيواناتٍ ؛ وأنَّ تعويضَ العنصرين الثالثِ والرابعِ بأيِّ عنصرين ثالثٍ ورابعٍ في الجمل (10 - 12) مُمكنٌ لأنَّ الصفاتِ المكوِّنة للعنصر الثالثِ فيها (الطَّويلُ، القَصيرُ، المَقْطُوعُ) واقعةٌ على موصوفٍ واحدٍ - هو "الذَّيْلُ" - مُشترِكٍ بين الفاعلين الثلاثة. وإذن فإنَّ المركبات (1- 6) والجمل (7- 12) كلُّها "متضاماتٌ" قد سمحتْ قواعدهُ الاستعمال - وخاصة القيودُ الدلاليةُ الإحاليةُ - بتضامها. لكنَّ القيود التي أشرنا إليها لا تُسمعُ للمتكلِّم بأن يضمَّ أيَّ عنصرٍ مُعجميٍّ إلى آخرٍ ليؤلِّفَ مركباً دالاً أو جملةً دالةً، فهو لا يستطيعُ أن يعوضَ أيَّ عنصرٍ ثانٍ (الكَلْبُ، القَطُّ، الحِمَارُ) في المركبات (1- 3) بـ"السيَّارة" لأنَّ السيَّارة لا ذَيْلَ لها ؛ وهو لا يستطيعُ أن يعوضَ أيَّ عنصرٍ أوَّلٍ (طويلٌ، قصيرٌ، مَقْطُوعٌ) في المركبات (4- 6) بـ"مُرْبَعٌ" لأنَّ الذُّيُولَ ليسَ من خصائصها أن تُكوِّنَ مُربَّعةً ؛ وهو لا يستطيعُ أيضاً أن يعوضَ أيَّ عنصرٍ أوَّلٍ (قَطْعٌ، أَمْسَكَ، جَذَبَ) في الجمل (7- 9) بـ"أَنْطَقَ" لأنَّ ذَيْلَ الحيوانِ ليسَ لِسَانَهُ

فينطبق به ؛ وأما في الجمل (10 - 12) فإن المتكلم لا يمكن له أن يعوض أي عنصر أول (نبح ، ماء ، نهق) بالعنصرين الآخرين : لأن القط والحمار لا يتبحان، ولأن الكلب والحمار لا يؤان، ولأن الكلب والقط لا ينهقان ؛ إضافة إلى أنه لا يستطيع أن يعوض أي عنصر ثان فيها (الكلب، القط، الحمار) بـ "السيارة"، وأي عنصر ثالث فيها (الطويل، القصير، المقطوع) بـ "المربع". وهذه الاستحالات كلها ناتجة عما يُعرف بالخصائص العلاقية (propriétés relationnelles) التي تكون للعناصر المعجمية ؛ فإن هذه الخصائص - وهي خصائص تمييزية، ظاهرية أو خارجية (propriétés extrinsèques)، ناتجة عن علاقات العناصر ببعضها أو بالمواقع (positions) التي تكون لها في الجملة - ذات دور أساسي في قابلية التأليف بين العناصر أو عدم قابليته نتيجة القيود الدلالية التي تفرضها خصائص العناصر العلاقية، بل وفي تحديد بعض الظواهر النحوية التي تتحكم في نمطية تركيب الجملة مثل التعدية (transitivité) واللزوم (intransitivité) (4). و"القيود الدلالية" التي ذكرنا هي في الحقيقة قيود يفرضها المعجم على النحو عامة وعلى التركيب النحوي (syntaxe) خاصة، لأن المعاني التي لا تكون الحمل وأشباه الحمل بدونها دالة صحيحة الوضع معانٍ معجمية، متواضع عليها قبل تركيب الحمل وأشباهها.

2-2 . والتوع الثاني من الوحدات اللغوية تمثله وحدات معجمية قد ضمت الجماعة اللغوية عناصر بعضها إلى بعض لتعيين موجودات بعينها، فهذه الموجودات مسميات تطلق عليها تسميات قد روعيت في تضامها مناسبة ما أو سبب ما مقبول في نطاق تجربة الجماعة اللغوية ؛ فإذا تضام العنصران أو العناصر أصبحت التسمية كالاسم العلم يُعين الموجود أو الشيء تعييناً يدرجه في الاستعمال العام، لكنه يُقيده بقيود دلالية تفرض بدورها قيوداً على التركيب . وتكون وحدات هذا النوع إما مركبة، وإما معقدة. والمركبة كما ورد في أول

(4) ينظر حول هذه الخصائص العلاقية للمفردات وحول القيود التي تفرضها في المعجم وفي النحو :

. J. - C. Milner : Introduction à une science du langage, pp. 417 - 431

هذا البحث هي المتكوّنة من مفردتين، والمعقّدة هي المتكوّنة من ثلاث مفردات فأكثر. ومن أمثلة المركّبة :

(13) آذَانُ الْفَارِ ؛

(14) آذَانُ الْجَدْيِ ؛

(15) آذَانُ الدُّبِّ ؛

(16) آذَانُ الْفَيْلِ ؛

وكّلها أسماء نباتات من فصائل نباتية مختلفة. ومن أمثلة المعقّدة :

(17) الشَّرِيَانُ السُّبَاتِي الْبَاطِنُ ؛

(18) الشَّرِيَانُ السُّبَاتِي الظَّاهِرُ ؛

(19) الْعَضَلَةُ الْقَابِضَةُ الْمَشْتَرَكَةُ الطَّوِيلَةُ لِأَصَابِعِ الرَّجْلِ ؛

(20) الْعَضَلَةُ الْقَابِضَةُ الْمَشْتَرَكَةُ الْقَصِيرَةُ لِأَصَابِعِ الرَّجْلِ.

وهي مُصطلحات من علم التشريح. ويُلاحظُ في التسميات الثماني (13 - 20) أنّها وحدات معجمية تُعيّن مَوْجُودَاتٍ بَعِيْنَهَا، هي أَرْبَعَةُ نَبَاتَاتٍ، وَشَرِيَانَانِ وَعَضَلَتَانِ، وقد أَوْجِبَتْ تَضَامَهَا وَظِيْفَةُ التَّعْيِينِ. وهذه الْوَحَدَاتُ ذَاتُ دَلَالَةٍ خَاصَّةٍ - هي دَلَالَةٌ مَفْهُومِيَّةٌ - إِذَا قَارَنَاهَا بِالْوَحَدَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ الْعَامَّةِ ذَاتِ الدَّلَالَةِ الْمَعْجَمِيَّةِ الْعَامَّةِ. وَلَكِنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةَ الْخَاصَّةَ تُصْبِحُ عَامَّةً إِذَا اعْتَبَرْنَا وَظِيْفَةَ الْوَحَدَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ التَّعْيِينِيَّةِ وَرَبَطْنَاهَا بِالْمُتَقَابِلَاتِ الْكُونِيَّةِ (les universaux) الَّتِي لَهَا فِي اللُّغَاتِ الْآخَرَى (مثل الأمثلة (13) و(14) و(15) و(16))، أَوْ بِأَصُولِهَا الْأَعْجَمِيَّةِ الَّتِي تُقَلِّتُ عَنْهَا إِلَى الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مُتَرْجِمَةً تَرْجِمَةً عَادِيَّةً (مثل

(5) هي نباتات معروفة عالمياً لأنها تحمل أسماء تعينها في علم النبات. فإن "آذان الفار" هو "Myositis palustris"، و"آذان الجدّي" هو "Plantago major"، و"آذان الدب" هو "Verbascum sinuatum"، و"آذان الفيل" هو "Colocasia antiquorum" - ينظر حولها : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير، الجزء الأول، ص ص 168 - 170 . وكون هذه النباتات "عالمية" يعني أنّ لها أسماءها التي تعرف بها في الاستعمال العام.

- الأمثلة (17) و(18) و(19) و(20) (6)، أو كانت مترجمة ترجمة حرفية فكانت من المقترض الدلالي؛ ومن أمثلة المقترضات الدلالية نذكر:
- (21) الحرب الباردة (= La guerre froide) ؛
- (22) مناطق الظل (= Les zones d'ombre) ؛
- (23) البيع على المكشوف (= Vente à découvert) ؛
- (24) تأمين عمري على رأس (= Assurance vie - entière sur une tête).

فهذه الوحدات إذن لا تدل على خصوصيات في تجربة الجماعة اللغوية العربية، بل هي تعين مسميات منها الموجود في البيئة العربية لكنها غير مختصة به، ومثلها المسميات النباتية التي تدل الأسماء العلمية اللاتينية الحديثة التي تُطلق عليها على "عالميتها"، ومنها الواقد على الثقافة العربية إما مترجماً وإما مقترضاً اقتراضاً دلالياً، وهو في كلتا الحالتين منتم في الأصل إلى بيئة ثقافية أجنبية، وليس هو من خصوصيات البيئة الثقافية العربية.

وشبيهة بالوحدات المعجمية التي ذكرنا في عدم تغييرها عن خصوصيات في تجربة الجماعة اللغوية أسماء أعلام الناس، والأمثال. فإن وظيفة أسماء الأعلام الأساسية هي التعيين، مثلها في ذلك مثل أسماء أعيان المواليد، من نبات وحيوان خاصة. ومن أمثلة المتضامات التي أُطلقت على أعلام أشخاص في العربية:

(25) تأبط شراً ؛

(26) برق نحره ؛

(27) ذرى حباً ؛

(6) المصطلحات الأربعة مأخوذة من "الشدور الذهبية في الألفاظ الطبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي، وهو قاموس مختص جل مادته المصطلحية مترجم من قاموس فرنسي هو "Dictionnaire des dictionnaires de médecine" الذي ألفه جماعة من العلماء في القرن التاسع عشر بإشراف انطوان فابر (Antoine Fabre) ونشر بباريس في ثمانية أجزاء بين 1840 و1842، ولم نعتز على المقابلين الفرنسيين للمصطلحين (19) و(20)، أما المصطلحان (17) و(18) فيقابلهما على التوالي "Artère carotide interne" و"Artère carotide externe".

(28) شَابَ قَرْنَاهَا.

وهذه الأسماء - كما يلاحظ - جُمِلَ عَادِيَّةٌ. وقد أوجبت تضامً عناصريها وظيفةً تعيين من سُموا بها. وهي تُستعملُ في مقالاتِ الخطابِ استِعْمالاً عَادِيًّا، لكنَّ ابتداءها بالفِعْلِ يُوجبُ فيها البِنَاءَ. فإنه يُقال :

(29) رَأَيْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا ؛

(30) هَذَا ابْنُ بَرَقَ نَحْرُهُ ؛

(31) مَرَرْتُ بِذَرَى حَبًّا ؛

(32) أَعْجَبْتُكَ شَابَ قَرْنَاهَا.

وهذه الأسماء ذاتُ قابليَّةٍ للانتقال من التخصيص - بتعيينها فردًا بعينه، هو "تأبَّطَ شَرًّا القَصِيرُ" أو "بَرَقَ نَحْرُهُ الطَوِيلُ" أو "ذَرَى حَبًّا البَخِيلُ" أو "شَابَ قَرْنَاهَا الواسِعَةُ العَيْنَيْنِ" - إلى التعميم بأن تُصبحَ أسماءً عامَّةً تُطلقُ على جماعاتٍ أو أقوامٍ أو قبائلٍ، فكما أُطلقَ "بَكَرٌ" و"تَغْلِبٌ" و"قُرَيْشٌ" على قبائلٍ، و"عَبْدُ شَمْسٍ" و"عَبْدُ الدَّارِ" و"أَنْفُ النَّاقَةِ" على بَطُونٍ من قبائلٍ، ليسَ هناك ما يمنع من إطلاقِ "تَأَبَّطَ شَرًّا" و"بَرَقَ نَحْرُهُ" و"ذَرَى حَبًّا" و"شَابَ قَرْنَاهَا" على أقوامٍ من الناسِ أو على أحياءٍ من العُمَرانِ (7).

أما الأمثالُ فإنَّ العَايَةَ الأساسيةَ من إنشائها واستعمالها هي التَّعبيرُ عن "ظاهرةٍ عامَّةٍ" أو "تجربةٍ مُشتركةٍ" إمَّا بين أفرادِ الجماعةِ الواحدةِ وإمَّا بين الجماعاتِ المختلفةِ، ولذلك فإنَّ أمثالاً كثيرةً يتشابهُ التعبيرُ عنها - بل قد تتطابقُ - في أكثرَ من لَعَةٍ. ومن أمثلتها :

(33 أ) : إذا ذَكَرْتَ الذُّبَّ فَالْتَفِتْ ؛

(7) ظاهرة انتقال الاسم العلم إلى اسم عام فينتقل بذلك من التخصيص إلى التعميم ظاهرة معروفة قد نالت حظها من الدراسة في اللسانيات الحديثة في أعمال كثيرة، ومن تلك الأعمال على سبيل التمثيل : O. Jespersen : *La philosophie de la grammaire*, pp.75 - 83 ; M. Issacharoff et L. Madrid : *De la pensée au langage*, pp. 25 - 70 ; Henriette Walter : *Nom propre et nom commun : un statut provisoire*, pp. 241 - 244 ; Kerstin Jonasson : *Le nom propre. Constructions et interprétations*, pp.171 - 238 (Chap. 6 : Entre noms propres et noms communs : Les noms propres modifiés)

Quand on parle du loup , on en voit la queue : (ب33)

Talk of angels and you will hear the flutter of their wings : (ج33)

(34 أ) : فَرًّا مِنَ الْمَطَرِ وَقَعَدَ تَحْتَ الْمِيْزَابِ ؛

D'un mal , il tomba dans un pire : (ب34)

He jumps out of the frying - pan into the fire : (ج34)

(35 أ) : مَنْ حَفَرَ حُفْرَةً لِأَخِيهِ وَقَعَ فِيهَا ؛

Il est pris à son propre piège : (ب35)

He was hoisted with his own petard : (ج35)

فتلك ثلاثة أمثال عربيّة (8) مع ثلاثة أمثال فرنسيّة وثلاثة انجليزيّة تُوافقها. ويلاحظ أنّ الأمثال التسعة متّفقة في الدلالة على الظواهر العامّة التي أراذت الجماعات اللغويّة الثلاث - العربيّة والفرنسيّة والانجليزيّة - أنّ تضرب بها المثل. والظاهرة الأولى هي حدوث الأمر إذا توقّعتّه ؛ والظاهرة الثانية هي الهروب من السيّء إلى الأسوأ ؛ والظاهرة الثالثة هي وقوع الإنسان في ما يُريده لغيره من الشرّ. ويلاحظ إذن أنّ الأمثال - مثل أسماء الأعلام - لا تُعبّر عن خصوصيات في تجرّبة الجماعة اللغويّة بل عن ظواهر عامّة، قد تتجاوز في عمومها الجماعة اللغويّة الواحدة إلى جماعاتٍ أخرى من الناس.

3 - والتعبير عن تلك الخصوصيات هو المعيار أو المقياس الذي نطلق منه في التمييز بين التّضام والتلازم. فإنّ التلازم فيما ترى هو حالة الوحده المعجميّة إذا كانت عياره - من حيث التّركيب - وكانت مُحيله إلى تجرّبة الجماعة

(8) قد يكون للمثل الواحد أكثر من صيغة في العربيّة : فإن (33 أ) يعبر عنه أيضا بـ "اذكر غانبا يقرب" و"اذكر غانبا ثرة"؛ ويعبر عن المثل (34 أ) بـ"كالمستجير من الرمضاء بالنار" و"كالمستغيث من الرمضاء بالنار" ؛ ويعبر عن المثل (35 أ) أيضا بـ"من حفر حفيرا لأخيه كان حنقه فيه" و"من حفر حفرة وقع فيها" و"من حفر جبا لأخيه وقع فيه"، والجب هو البئر، و"من حفر مغواة وقع فيها"، و"المغواة" هي الحفرة تحفر وتُغطى، والمهلكة عامّة. ثم إن الأمثال العربيّة القديمة قد انتقلت عبر العصور إلى المجتمعات العربيّة فطوّعتها العامة لاستعمالها (من ذلك أنّ المثل (34 أ) قد أصبح في البيئة التونسية "هرب م القطرة جا تحت الميزاب").

اللغوية في الكون حاملةً لوحدية دلالية ترتبط بخصوصية من خصوصيات تجرّبة تلك الجماعة اللغوية هي التي أوجبت اجتماع العناصر المكوّنة للوحدة اجتماعاً مخصوصاً. وإذن فإن التلازم يحدث في العبارات (locutions)، المعيرة عن خصوصية ما في تجربة الجماعة اللغوية.

والعبارات أو الوحدات المعجمية العبارية جملٌ مكتسبة لخصائص الجملة التركيبية. فهي إذن تجميعات تركيبية، ولكنها ليست مثل التجميعات التي أشرنا إليها ومثلنا لها في الحديث عن التضام، فتلك جملٌ عادية؛ أمّا العبارات فإن من أهم خصائصها:

(1) أنّها تجميعات تركيبية جاهزة قد تواتر استعمالها منذ أجيال سابقة في تجربة الجماعة اللغوية حتى تحمّدت أو تككّست أو تلازمت عناصرها فصارت بتلازمها وحدة معجمية ذات وظيفة إحصائية - وليست هي وظيفة تعيينية - لأنها تُرجع إلى خصوصية ما في تجربة الجماعة اللغوية.

(2) أنّها - بخلاف الجمل العادية - تُقام على المجاز دائماً. ومن هذا المنطلق فإن العبارات نوعان (9):

(9) يُنظر حول التعابير بنوعها: J. Lerot : *Précis de linguistique générale.*, pp.343 - 347, 367 - 373 ، وقد ذكر تفاصيل كثيرة جُلها قابل للنقاش لأنه يدرج المشتقات (les dérivés) - وهي عنده كل ما أضيفت إليه زيادة صرفية اشتقاقية - والمركبات (les composés) - وهي عنده المركبات والمعقدات التي اعتبرناها "متضامات" - و"العبارات" (les locutions) في خانة واحدة يسميها "العبارات المعجمية" (expressions lexicales) ؛ A. Rey : *Dictionnaire des expressions et* (Préface) locution و expression صعب لكنه ربط المفهومين بالخصوصيات اللغوية غير القابلة للترجمة من لغة إلى أخرى واعتبر الأولى - locution - الصق بالخصوصيات الشكلية المتعلقة بطريقة التعبير، واعتبر الثانية - expression - أدخل في الخصوصيات الدلالية لصلتها بالمجاز والاستعارة؛ إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص 20 - 21 ، وقد فرقنا بين النوعين بأن اعتبرنا المجاز في الأولى قابلاً للترجمة واعتبرنا المجاز في الثانية غير قابل لها. على أن الاختلاف كبير جداً في الدراسات الحديثة في النظر إلى ما زاد على المفردة من الوحدات المعجمية، والتمييز بين الأنواع والضروب واجب إذا أردنا أن يكون وصفنا للظواهر المعجمية دقيقاً.

الأوّل هو تَوْعُ العِبَارَاتِ التَّحْلِيلِيَّةِ (locutions analytiques). وخاصيّة هذا التّوع أنّ المجازَ فيه قابلٌ للتّرجمة الحرفيّة إلى لُغَة أُخْرَى. ومن أمثلة هذا التّوع في العربيّة :

(36) يَمْشِي القَهْقَرَى ؛

(37) اقْتَفَى الأَثَرَ ؛

(38) ضَرَبَ فِي الأَرْضِ ؛

ومن أمثله في الفرسيّة :

(39) Mettre en ordre ، ومعناه رَتَّبَ ونظَّم ؛

(40) Prendre connaissance ، ومعناه اطَّلَعَ (على) ؛

(41) Donner l'alarme ، ومعناه أَنْذَرَ بالخطَر.

والثاني هو تَوْعُ العِبَارَاتِ الاصْطِلَاحِيَّةِ (expressions idiomaticues) أو (idiotismes). والمجازُ في هذا التّوع غيرُ قابلٍ للتّرجمة الحرفيّة تَبِيحَةَ الخُصُوصِيَّةِ الدَّلَالِيَّةِ المغلبيّة على العبارة. ومن أمثله في العربيّة :

(42) ضَرَبَ بِذَقْنِهِ الأَرْضَ ، أي أَطْرَقَ جُبْنَا أو اسْتَحْيَاءَ ؛

(43) لَبِي دَاعِي رَبِّهِ ، أي مَاتَ.

(44) حَنَّكَتْهُ التَّجَارِبُ ، أي أَحْكَمْتَهُ.

ومن أمثله في الفرسيّة :

(45) Se fourrer les doigts dans l'œil ، أي اتَّخَذَعَ ؛

(46) Casser sa pipe ، أي مَاتَ ؛

(47) Mettre les pieds dans le plat ، أي اخْتَرَقَ العُرْفَ.

وقد وجدنا (42) مُتَرْجَمًا بـ "Revenir la queue entre les jambes" ⁽¹⁰⁾.

(10) ينظر دانيال ريبغ : السبيل، ف 3225 (ضرب) ، وقد وسم التعبير بـ [fig., fam.] ، أي إنه تعبير "دارج"، قائم على المجاز"، وقد وجدنا هذا التعبير في A. Rey et S. Chantreau : Dictionnaire des expressions et des locutions, p. 682 غير مقترن بفعل ومرادفا لمركب : " la queue basse, la "

4 - ويلاحظُ إذن أننا نرى في التضام ظاهرةً عامّةً لعلاقتها بالتعميم في الدلالة ؛ ونرى في التلازم ظاهرةً خاصّةً لعلاقتها بالتخصيص في الدلالة. والتعميم والتخصيصُ الدلاليان فيما نرى مقياسان يمكن أن يلجأ إليهما لإيجاد تعريفاتٍ وحدودٍ مقبولةٍ لمكوناتٍ مبحثٍ لسانيّ يتحاذبه المعجم والنحو وتغلب في معالجته الاختلافاتُ الكثيرة، هو " التضام والتلازم". ومن أهم ما يترتبُ على التفريق بين الحالات الثلاث التي رأينا - وهي الأفراد والتضام والتلازم - (1) أنّ مفهومَ الوحدةِ المعجميةِ أوسعُ من مفهومِ المفردةِ، لأنّ كلّ مفردةٍ ووحدةٍ معجميةٍ، وليستُ كلّ وحدةٍ معجميةٍ مفردةٍ ؛ (2) أنّ الوحدةِ المعجميةِ مثلما تكون مفردةً تكونُ وحدةً متضامةً مركّبةً أو معقدةً، ووحدةً عباريةً ؛ (3) أنّ هناك فرقاً جوهرياً بين التضام والتلازم، فإنّ التضام يكونُ في الوحداتِ المعجميةِ التي تُعيّنُ الموجوداتِ، مثل مواليدِ الطيبيةِ، وأعلامِ الناسِ والأماكنِ، والتلازم يكونُ في الوحداتِ المعجميةِ العباريةِ التي تُحيلُ إلى خصوصياتٍ في تجاربِ الجماعاتِ اللغويةِ.

"queue entre les jambes"، ومعناها "خجلٌ"، بَشَكْلٍ مُخْجِلٍ ؛ ووجدناه في معجم عبد النور المفصل : Jabbour Abdelnour : *Abdelnour dictionnaire détaillé.*, p.855 في صيغةٍ أخرى هي "S'en aller la queue entre les jambes"، وقد تُرجم بـ"ذهبَ خائباً" ؛ كما وجدناه مع مرادفه في قاموس ثنائي فرنسي عربي آخر هو الكامل الوسيط زائد [كذا] ليوسف محمد رضا : Youssef Avoir la queue basse (ou la " في صيغةٍ ثالثة هي " M. Reda : *Al - Kamel al - wasfi plus*, p.448 "queue entre les jambes) وقد ترجمه مؤلف القاموس بجملة مطوّلة هي أقرب إلى التعليق منها إلى الترجمة هي : " كان في حالةٍ يُرثى لها بعد فشلٍ مني به".

مراجع البحث :

1 - بالعربية :

- ابن مراد، إبراهيم : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- التونسي، الشيخ محمد بن عمر : "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية"، مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، رقم 4641 في الرصيد العربي.
- ريغ، دانيال : السبيل، مكتبة لاروس، باريس، 1983.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970.

2 - بغير العربية :

- Abdelnour, Jabbour : *Abdelnour dictionnaire détaillé (français - arabe)*, 9^{ème} éd., Dar el - Ilm Lilmalayin, Beyrouth, 2007.
- Descombes, Vincent : *Les Institutions du sens* . Les Editions de Minuit, Paris, 1996.
- Issacharoff, Michael et Lelia, Madrid : *De la pensée au langage*. Librairie José Corti, Paris, 1995.
- Jespersen, Otto : *La philosophie de la grammaire*, traduit de l'anglais par Anne - Marie Léonard. Les Editions de Minuit, Paris, 1971.
- Jonasson, Kerstin : *Le nom propre. Constructions et interprétations*. Duculot, Louvain - la - Neuve, 1994.
- Lerot, Jacques : *Précis de linguistique générale*. Les Editions de Minuit, Paris, 1993.
- Milner, Jean-Claude : *Introduction à une science du langage*. Seuil, Paris, 1989.
- Reda, Youssef M. : *Al - Kamel al - wasît plus (dictionnaire français - arabe)*. Librairie du Liban Publishers, 1997.
- Rey, Alain et Sophie Chantreau : *Dictionnaire des expressions et locutions*, 2^{ème} éd., Dictionnaires Le Robert, Paris, 1993.
- Walter, Henriette : Nom propre et nom commun : un statut provisoire. In : Michèle Noailly (éd.) : *Nom propre et nomination (Actes de Colloque)*, Lib. Klincksieck, Paris, 1994 , pp. 237 - 244.

3 - من مشاكل الترجمة

في المعجم (*)

1 - تقديم :

للمعجم مفهومان : أولهما عام، وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، فهو إذن رصيد الوحدات المعجمية المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، المستعمل في التعبير عن أغراضها ؛ وهو بهذا المفهوم يعبر عما يُسمى بالفرنسية "Lexique"، ونُسّميه "المعجم اللساني"، فإذا خصّصنا المصطلح قلنا "المعجم" ؛ والمفهوم الثاني خاص، وهو أنه مدوّنة الوحدات المعجمية في كتاب، قد يكبر وقد يصغر، مرتبة ومعرفة بنوع ما من الترتيب ومن التعريف ؛ وهو بهذا المفهوم الثاني يعبر عما يُسمى بالفرنسية "Dictionnaire"، ويمكن تسميته "المعجم المدون"، لكننا نُفضّل تسميته "قاموساً" (1). والوحدة المعجمية في هذا التعريف لا تعني "المفردة البسيطة" فقط

(*) نشر هذا البحث في مجلة "الحياة الثقافية" (تونس) ، 172 (2006) ، ص ص 35 - 45 ؛ ونعيد نشره هنا مزيداً ومنقحاً .

(1) ينظر حول المفهومين : إبراهيم بن مراد : مقّمة لنظرية المعجم ، ص ص 7 - 8 ؛ وتنتظر تفاصيل عنهما أيضاً في : Dubois (J.) et al. : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage* , pp. 282 - 284

مثل "كَتَبَ" و"كُتِبَ"، بل هي أوسع من المفردة ؛ فإن لها ثلاثَ خاصيّاتٍ في المعجم هي (1) "الإفراد" الذي يَكُونُ في "المفردة"، والمفردة من حيث البنية الصرفيّة وَحدةً صرفية معجميّة (Morphème lexical) تامّة، وهي عندئذٍ "جذعٌ" بسيطٌ أو وَحدةٌ مُعجميّة بسيطةٌ ؛ و(2) "التركيب" فتتكوّن من مفردتين - مثل "آذان الأرتب" و"آذان الجدّي"، وهما اسمان لنباتين - أو من ثلاثِ مفردات فأكثر مثل "يومٌ ذي قار" - وهو أحدُ أيامِ العرب - و"الشريانُ السبّاطيُّ الباطنُ" وهو من المصطلحات الطّبيّة التّشريحية، ويُميّزُ بين النوعين بأن يُسمّى المتكوّن من مفردتين "مُرَكَّبًا" ويُسمّى المتكوّن من ثلاثِ مفرداتٍ فأكثرَ "مُعقّدًا" ؛ و(3) التّلازمُ، فتكون الوحدَةُ المعجميّة "عبارةً معجميّةً" قد تلازمتُ عناصرها بطول اتّلافها وكثرة استعمالها لتعبّر بها الجماعةُ اللغويّة عن خصوصيّة ما في تجربتها في الكون، وتكون العبارةُ إمّا تحليليّةً (Locution analytique)، قائمة على مجاز قابلٍ للترجمة الحرفيّة إلى لغةٍ أخرى، ومن أمثلتها "اقتفى الأثر" - أي "تبعه" - و"ضربَ في الأرض" أي "ذهبَ وأبعدَ"، وإمّا اصطلاحيةً (Expression idiomatique)، قائمة على مجازٍ غير قابلٍ للترجمة الحرفيّة إلى لغةٍ أخرى بسبب الخُصوصيّة الدلاليّة الغالبة عليها، ومثالها "حتكته التّجاربُ" أي أحكمته، و"ضربَ التومُ على أذنه" أي غلبه التومُ (2).

والمعجمُ - أو "المعجمُ اللسانيُّ" - يُكوّن مع النّحو - باعتبارهما نظامين فرعيّين - نظامَ اللّغة العامّ، على أنّ الوحدَةَ المعجميّة - وخاصّة إذا كانت مفردةً أو مُركّبةً - أسبقُ من الوحدَةَ النّحويّة - وهي الجملةُ - لأنّ هذه لا يمكن لها أن

(2) ينظر حول الأنواع الثلاثة من الوحدات المعجمية والفروق بينها : إبراهيم بن مراد : "الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم" ، ص ص 23 - 31 ؛ وينظر البحث ذاته منشورا في هذا الكتاب، ص ص 36-50؛ ونلاحظ أننا استعملنا في البحث المحال إليه مصطلح "التضام" للدلالة على ما سميناه هنا "التركيب"، والتركيب (Composition) مصطلح شائع في اللسانيات الحديثة للدلالة على الوحدة المعجمية المتكونة من عنصرين معجميين ومن ثلاثة عناصر أو أكثر (ينظر مثلا : E. Benveniste : *Problèmes de linguistique générale*, vol. II, pp. 163 - 196 (Formes : nouvelles de la composition nominale) ; L. Guilbert : *La créativité lexicale*, pp.249 - 268 وأما "التضام" فمن اقتراحنا.

تتركَّبَ وأن تكونَ سَلِيمَةَ التَّكْوِينِ دَالَّةٌ إِلَّا إِذَا وُجِدَتْ وَحَدَاتُ المَعْجَمِ لُتْكَوْهَما، فلولاً الوَحْدَاتُ المَعْجَمِيَّةُ إذْنُ لما تَكَوَّنَتْ الوَحْدَاتُ التَّحْوِيَّةُ. لكنَّ الوَحْدَاتِ المَعْجَمِيَّةَ لا قِيَمَةَ لها في حَدِّ ذَاتِها ما لم تُرَدِّ في الخِطابِ فَيُعَبَّرُ بها المتكَلِّمُ في مَقَالَاتٍ مُسْتَرْسِلَةٍ عن مَقاصِدِهِ. على أَنَّ الدَّوْرَ الحَاسِمَ الذي يَكُونُ لِلوَحْدَاتِ المَعْجَمِيَّةِ في التَّعبيرِ عن تلكِ المَقاصِدِ يَجْعَلُ من "الإِحَالَةِ" إلى المَوْجُودَاتِ في وَاقِعِ المتكَلِّمِ الوَاقِعِيّ - وهو الوَاقِعُ المَلاحِظُ المُشَاهِدُ المُدْرِكُ بِالْحِسِّ - ووَاقِعِهِ الحَقِيقِيّ - وهو الوَاقِعُ التَّفْسيُّ البَاطِنِيّ المُدْرِكُ بِالذَّهْنِ - الوَظيفَةَ الأَسَاسِيَّةَ لِلإِسْتِعْمَالِ اللِّغَوِيِّ. فَإِنَّ اللُّغَةَ - وَخاصَّةً مُعْجَمَها - تُصِفُ المَوْجُودَاتِ المُنْتَمِيَّةَ إلى ذَئِكَ الوَاقِعِيْنَ. أمَّا التَّحْوِيَّةُ - في أيِّ لُغَةٍ من اللُّغَاتِ - فيَصِفُ بِنِيَّةِ التَّعبيرِ فيها، أي أُنْماطَ التَّركِيبِ التَّحْوِيّ دَاخِلَ اللُّغَةِ ذَاتِها بِاعتبارِها مَجْمُوعَةً رُمُوزٍ تُحِيلُ إلى نِظامِ اللُّغَةِ ذَاتِها وَليسَ إلى المَوْجُودَاتِ خَارِجِها. وَوَظيفَةُ المَعْجَمِ الإِحَالِيَّةُ إلى المَوْجُودَاتِ تُكْسِبُهُ دَوْرًا مَرَكزِيًّا في التَّرْجُمَةِ من لُغَةٍ إلى أُخْرَى.

ولا شَكَّ أَنَّ اللُّغَاتِ تَخْتَلِفُ في وَصْفِ المَوْجُودَاتِ بِاختلافِ البِيئاتِ الثَّقَافِيَّةِ التي تُلاحِظُ أو تُدْرِكُ فيها تلكِ المَوْجُودَاتِ التي تُوصَفُ. فَإِنَّ البِيئاتِ الثَّقَافِيَّةَ - بِأبعادِها المَكُونَةَ لها : أي البُنَى الاجْتِمَاعِيَّةَ والفِكرِيَّةَ والتَّقْنِيَّةَ - أنواعٌ، منها البَدَوِيّ والحَضْرِيّ والصَّحْرَاوِيّ والسَّاحِلِيّ والجَبَلِيّ والغَابِيّ ... إلخ. ولِهذه البِيئاتِ صَنفانِ مِنَ الخِصائِصِ : خِصائِصُ مُشْتَرَكَةٌ بِاعتبارِ وجودِ الإنسانِ فيها جَمِيعًا. بما جُبِلَ عليه مِنَ طِبَاعِ إنْسانِيَّةِ وفُرِضَ عليه مِنَ ضَرُورَاتِ عِيشِهِ وتَعَامُلِهِ مع بَنِي جَنْسِهِ، وباعتبارِ وُجُودِ وَسَطِ طَبِيعِيّ فيها جَمِيعًا مُتَشَابِهِ العِناصرِ لِأَنَّ في كُلِّ منها مَواليدَ طَبِيعِيَّةً مِنَ نَباتٍ وَحَيوانٍ وَمعادِنٍ، وظَوَاهِرَ طَبِيعِيَّةً قَارَةً أو غيرَ قَارَةٍ مِنَ نُورٍ وظَلْمَةٍ وَشَمْسٍ وَقَمَرٍ وَرِيحٍ وَمَطَرٍ ... إلخ. كما أَنَّ لِهذه البِيئاتِ خِصائِصَ مُخْتَلِفَةً بِاعتبارِ ما لِكُلِّ منها مِنَ أَثَرٍ في طِبَاعِ الإنسانِ الذي يَكُونُ فيها، وتَحَكُّمِ في ضَرُورَاتِ عِيشِهِ وَتَمَطُّ تَعَامُلِهِ مع غَيرِهِ مِنَ النَّاسِ، وَتَوَجُّهِهِ لِنَظَرَتِهِ إلى الكَوْنِ ؛ ثم بِاعتبارِ المَتَغَيِّراتِ في الوَسَطِ الطَبِيعِيّ، لِأَنَّ مِنَ الأَوْساطِ ما يَكُونُ أوفَقَ لِبعضِ

المواليد النباتية أو الحيوانية أو المعدنية دون بعض، ومنها ما يكون أقبل لبعض الظواهر الطبيعية دون بعض؛ وهذه التغيرات مهمة جدًا من حيث آثارها في البنى الاجتماعية والفكرية والتقنية التي تظهر في البيئات الثقافية لأنها تُكسب كلاً منها خصوصيات لا توجد في غيرها من البيئات.

2 - في قابلية التناقل بين اللغات :

وتنتج عن الخصائص المشتركة والخصائص المختلفة بين البيئات ثلاث حالات في اللغة - وخاصة في معجمها - ذات صلة وثيقة بالترجمة من حيث هي في جوهرها عملية تناقل بين اللغات :

2 - 1 . أولاًها نُسَمِّيها قابلية التناقل التامة. فإنَّ الخصائص المشتركة ذات قابلية في الغالب لأنَّ تصفها اللغات المستعملة فيها دون مصاعب للتقارب الشديد في رؤية الإنسان المستعمل للغة لها حيثما يكن. فإنَّ اللغة (أ) يمكن لها أن تنقل ما يوجد في اللغات (ب) و(ج) و(د) ... و(ي) من العناصر المعجمية المحيلة إلى الموجودات الحسية أو المجرّدة الموجودة في الثقافات (ب) و(ج) و(د) ... و(ي) التي تصفها لأنَّ فيها هي أيضاً من العناصر المعجمية ما يُحيل إلى تلك الموجودات ذاتها لوجودها في الثقافة (أ) التي تصفها. فإذا كان ذلك قلنا إنَّ العناصر المعجمية الموجودة في اللغات (ب) و(ج) و(د) ... و(ي) تُقابلها في اللغة (أ) "خانات" مليئة (Cases pleines)، ويمكن اعتبار ما يملأ تلك الخانات في اللغات المختلفة "متقابلات كونية" (Equivalents universels). فإنَّ ما في الجسم من أعضاء مثل اليد والرجل والفم والعين واللسان والأنف، وما يقوم به الإنسان من فعلٍ مثل الأكل والشرب، والنوم واليقظة، والقيام والجلوس؛ وما يكون عليه من حالةٍ مثل القوة والضعف، والجمال والقبح، والجوع والشبع، والصحة والمرض، والحياة والموت؛ وما ينتأبه من شعور مثل الفرح والحزن، واللذة والألم، والحُب والكراهة، والرضا والغضب؛ وما يلاحظه من ظواهر قريبةٍ من إدراكه مثل الليل والنهار،

والحرّ والبرْد، والبَيَاضِ والسَّوَادِ ؛ وما يَكُونُ له من القَرابةِ مثل الأبِ والأمِّ، والأخِ والأختِ، والجدِّ والجدة، والحالِ والعَمِّ ... إلخ، كلُّها من المكوّنات الأساسيّة لواقعيّ الإنسانِ الواقعيّ المدركِ بالحِسِّ والحقيقيّ المدركِ بالذهنِ مهما تَكُنَّ البيئَةُ الثقافيّةُ التي يَنتمى إليها، فهي مَوْجُوداتٌ كَوْنِيّةٌ مُشترَكةٌ مُنتَميةٌ إلى مَقُولاتٍ طبيعيّةٍ أو مَقُولاتٍ ثقافيّةٍ قد استَطاعَ الإنسانُ منذُ فجرِ اسْتِعْماله للغة أن يَدلَّ إلى عناصرِها بما.

وقد يَسرُّ وُجُودُ هذه المتقابلاتِ الكَوْنِيّةِ المَحيلَةِ إلى المَقُولاتِ الطبيعيّةِ (Catégories naturelles) والمَقُولاتِ الثقافيّةِ (Catégories culturelles) المُشترَكةِ بين البيئاتِ الثقافيّةِ وُجُودُ "المُتوازياتِ اللّسانيّةِ" (Parallélismes linguistiques)، ويعنيها منها في المعجم التوازي بين اللّغاتِ في "المَقُولاتِ المعجميّةِ" (Catégories lexicales) التي تُنتمى إليها الوَحَداتُ المعجميّةُ. وهذه المَقُولاتُ في جُلِّ اللّغاتِ خمسٌ أساسيّةٌ، أربَعٌ مِنْها تُنتمى إليها وَحَداتٌ مُعجميّةٌ تُوصَفُ بالتَّامّةِ لأَها ذاتُ وظيفَةٍ إِحاليّةٍ إلى تَجربةِ الجَماعَةِ اللّغويّةِ في الكَوْنِ، وهي الاسمُ والفِعْلُ والصفّةُ والظرفُ ؛ فهي أدلّةٌ مِنَ اللّغةِ تُحيلُ إلى مَوْجُوداتٍ مِنْ خارِجِ اللّغةِ. فإنَّ الاسمَ (Nom) يُحيلُ إلى ذَوَاتِ المَوْجُوداتِ الحِسيّةِ والمجرّدةِ ؛ والفعلُ (Verbe) يُحيلُ إلى ما يَصْدُرُ عن المَوْجُوداتِ المُسمّياتِ مِنَ الأَحداثِ سِوَا كائِنِ أَحدائِنا "حَرَكيّةٌ" تُعبّرُ عنها الأَفْعالُ المتعدّيةُ تُعدّيةٌ مُباشرةٌ أو تُعدّيةٌ غيرَ مُباشرةٍ، أو كانتِ أَحدائِنا "حاليّةٌ" تُعبّرُ عنها الأَفْعالُ اللّازِمَةُ لُزومًا تامًّا ؛ والصفّةُ (Adjectif) تُحيلُ إلى ما في ذَوَاتِ المَوْجُوداتِ مِنَ الخِصائِصِ، وَينبغي ألا تُخلَطَ الصّفاتُ بالأَسْماءِ - فالخلطُ بينها أمرٌ سَيرٌ، وخاصّةً في بَعْضِ اللّغاتِ المهيّئةِ لذلك مثل الانغليزية، أو في العربيّةِ التي استقرّ في أَذهانِ نُحاتها التقسيمُ الثلاثيُّ التّقليديّ إلى اسمٍ وفِعْلٍ وحَرْفٍ - فتُعدُّ منها في المعجم، لأنّ ذلك إذا حازَ في النّحوِ - وهو واقعٌ - لتبعيةِ النّعتِ لمنعوتِهِ في مُختلِفِ حالاتِهِ الإعرابيّةِ فإنّه لا يَحوزُ في المعجم لأنّ الصّفةَ فيه غيرُ الموصوفِ، إذ لا تُكوّنُ هي إلاّ

مُسْنَدًا بَيْنَمَا الاسْمُ فِي عِلَاقَتِهِ بِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْنَدًا إِلَيْهِ ؛ ثُمَّ الظَّرْفُ - مَعَ مَا عَلَيْهِ تَصَوُّرُهُ مِنْ اخْتِلَافِ بَيْنِ اللُّغَاتِ - وَمِنْ أَهَمِّ مَا يَحِيلُ إِلَيْهِ الْمَوَاضِعُ الْمَكَانِيَّةُ وَالزَّمَانِيَّةُ الَّتِي تُمَوِّضُ فِيهَا الْمَسْمِيَّاتُ وَمَا يَصْدُرُ عَنْهَا مِنْ فِعْلٍ وَمَا تَتَّصِفُ بِهِ مِنْ خَصِيصَةٍ ؛ وَأَمَّا الْمَقُولَةُ الْخَامِسَةُ فَهِيَ "الْأَدَاةُ" وَتَنْتَمِي إِلَيْهَا وَحَدَاتٌ مُعْجَمِيَّةٌ غَيْرُ تَامَةٍ لضعف قابليتها الإحالية أو المرجعية ولاستعمالها وسائل أو وسائل - ولذلك سميت "أدوات" - تصلُّ بين الأدلة اللغوية داخل اللغة ذاتها (3). ولولا وجودُ هذه "المتقابلات الكوئيَّة" و"التوازيات اللسانية" لما استطاعت الجماعات اللغوية أن تتفاهم فيما بينها باللغة ولما أمكنَ للقاموسيين أن يُؤلّفوا القواميس الثنائية للغة أو المتعددة اللغات. وإذن فإنَّ اللغات في هذه الحالة الأولى ذات قابلية لأن يتناقلَ جميعها ما تتطابق في استعماله من أرصيدةٍ مُعْجَمِيَّةٍ مُحِيلَةٍ إِلَى مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ الْبِنَاتُ الثَّقَافِيَّةُ الَّتِي تَصْفُهَا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ.

(3) ليس من السهل في الحقيقة الانتهاء إلى قول فصل نهائي حول "المقولات المعجمية" وخاصة حول عددها وحول مقاييس تصنيفها ؛ أما العدد فقد كنا انتهينا به إلى خمس مقولات منذ أوائل السنوات التسعين من القرن الماضي لأن هذا العدد هو الأكثر تواترا وهو الأقرب إلى "التصنيف" اللساني الدقيق ؛ وأما مقاييس التصنيف فقد اختلفت المقاربات فيها، وأهمها الوظيفة والشكل والدلالة ؛ وقد اتبعنا من قبلُ في التصنيف في بحث عنوانه "المقولة في المعجم" (نشر منه قسم أول) مقارنة شكلية - منطلقها علم الصرف الاشتقائي - ودلالية في الوقت ذاته، ومنطلقنا في الدلالة هو "الدلالة الإحالية" - ينظرُ حول هذه المقولات ووظيفتها الإحالية إبراهيم بن مراد : المقولة الدلالية في المعجم ، ص ص 25 - 28 . وقد أثير الموضوع أيضا في كتابات لسانية حديثة كثيرة من أهمها مقاربتان : الأولى قديمة ترجع إلى السنوات العشرين من القرن الماضي وهي مقارنة أتو يسبرسن - وهي مهمة رغم قدمها الآن - في : 117 - 67 ، O. Jespersen : *La philosophie de la grammaire* ، والمقولات عنده خمس هي الاسم والصفة والضمير والفعل والأداة ، وهو يصل الصفة بالاسم ويرى فيها قابلية الانتماء إلى مقولة واحدة، كما أنه يُدرجُ "الظرف" ضمن مقولة الأداة (نفسه، ص 111)، على أن المهم في تصوّره هو الربط بين المراجع خارج اللغة وطريقة اللغة في التعبير عنها ؛ والثانية حديثة ترجع إلى بداية السنوات الألفين، وهي مقارنة مارك بيكر في : M. C. Baker : *Lexical Categories. Verbs, Nouns and Adjectives* ، وهي مقارنة شكلية دلالية أيضا تربط في شقها الدلالي بين مقولات المعجم والمراجع خارج اللغة ؛ على أن المقولات المعجمية الأساسية عنده ثلاث ، هي الاسم والفعل والصفة التي يؤكد استقلالها عن الاسم والفعل ؛ وأما الظرف فيدرجه ضمن الصفة (ص ص 230 - 237)، كما أنه يُخرجُ " الأدوات" من المقولات المعجمية ويخرجها في تصنيف آخر هو "المقولات الوظيفية" (Functional categories). وينظر حول العلاقة بين المقولات المعجمية والمراجع خارج اللغة أيضا : J. Dubois et al. : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage* , p. 351

2 - 2 . والحالة الثانية تُسمِّيها "قابليَّة التَّنَاقُلِ الجُزئية"، وهي حالة اللُّغات التي تُصَفُّ ببيئاتٍ ثقافيَّة ذاتِ خصائصٍ مُشتركةٍ لكنَّها رَغَمَ اشتراكِها في الخصائص لا تخلو من تَغَايُرٍ في بَعْضِ عناصرِها. فإنَّ المَوْجُوداتِ التي تُوصَفُ قَائِمةً فيها جَميعةً لكنَّ التَّوَأْفُقَ بَيْنَها لَيْسَ تامًّا، إمَّا لاختِلافٍ في شَكْلِها وإمَّا لاختِلافٍ في وَطِيفَتِها وإمَّا لاختِلافٍ في تَصَوُّرِ الجَماعَةِ اللُّغويَّةِ الذَّهنيِّ لها. وهذا كَلَّةٌ مُؤدِّ إلى نُشوءِ غُمُوضٍ يحيطُ بِمفهُومِها بَيْنَ الجَماعَاتِ اللُّغويَّةِ وَيَجْعَلُها من السَّماتِ عندَ الجُمُوعَةِ (أ) ما لا تَراه فيها الجُمُوعَةُ (ب)، وَيَجْعَلُها من السَّماتِ عندَ الجُمُوعَةِ (ب) ما لا تَراه فيها الجُمُوعَةُ (أ) والجُمُوعَةُ (ج). وإذْناً فإنَّ الخاناتِ المعجميَّةِ في هذه الحالة تُكوِّنُ "خاناتٍ مليئةً جُزئياً" (Cases partiellement pleines) (4) لأنَّ التَّنَاقُلَ بَيْنَها عندَ الجَماعَاتِ اللُّغويَّةِ لَيْسَ تامًّا لِاضطِرابِ المفاهيمِ المرتبطةِ بالمَوْجُوداتِ، وذلكِ لِاضطِرابِ مُؤدِّ إلى اضطِرابٍ في تَعيينِها أو الإحالةِ إليها في اللُّغاتِ المتناقِلةِ لها.

وتَضَرَّبُ هذه الحالةُ مِثالاً من إحدَى "المقولَاتِ الثَّقافيَّةِ" القَدِيمَةِ في البيئاتِ الثَّقافيَّةِ وفي اللُّغاتِ الوَاصِفَةِ لها، هي "مقولةُ الأثاثِ" (Meuble)، والمثالُ الذي اخترناه هو "الأريكةُ". وسُتَقارَنُ بَيْنَ اسْتِعْمالاتِهِ في ثلاثِ لُغاتٍ هي العَرَبِيَّةُ والفرنْسيَّةُ والانْغليزيَّةُ، لِنَظَرٍ في قابليَّتِهِ للتَّنَاقُلِ فيها .

و"الأريكةُ" قطعَةٌ أثاثيَّةٌ قَدِيمَةٌ في البيئَةِ الثَّقافيَّةِ العَرَبِيَّةِ كانتِ مُسْتَعْمَلَةً قَبْلَ الإسلامِ لأَنَّها مذكُورةٌ في القرآنِ الكَرِيمِ في خَمْسِ آياتٍ (5). وذَكَرُها في القرآنِ

(4) يُوجَدُ عند الطيِّبِ البِكوشِ ما سَمَّاهُ "خاناتٍ فارغةً جُزئياً" (Cases partiellement vides) – ينظر : 120 - 118 pp. T. Baccouche : *L'emprunt en arabe moderne* ، وهي خاناتٌ تملؤها في القاموس الثنائيُّ اللُّغَةُ الفرنسيَّة العَرَبِيَّة (ومصدره الأساسيُّ من تلك القواميس "المنهل" لسهيل إدريس وجبَّور عبد النور) مقابلاتٌ عربيَّة مترادفةٌ تُكوِّنُ في الغالبِ اثْنين أو ثلاثة، وقد يكونُ بَيْنَ تلك المترادفاتِ – في حالاتٍ غير قليلةٍ – الأصلُ الأَعْجميُّ ذاته الذي يُذكَرُ باعتباره مُقابلاً مُقَرَّحاً هو أيضاً بينما هو في وضعه ذلك مُقَرَّضٌ من لغته المصدرِ؛ وما نَقصدُه بِ"الخاناتِ المليئةِ جُزئياً" لا يُوافِقُ تماماً كما سببِئِه النَمُودَجُ المحلَّلُ ما سَمَّاهُ "خاناتٍ فارغةً جُزئياً"، وإن كان الاختلافُ الدلاليُّ عاميلاً أساسياً في ظهورِ كلتا الحالتين.

(5) هي الآيةُ 31 من السُّورةِ 18 (الكهف)، و56 من السُّورةِ 36 (يس)، و13 من السُّورةِ 76 (الإنسان)، و23 و35 من السُّورةِ 83 (المطففين)، وقد وردت في الآياتِ الخمسِ في صيغةِ الجَمْعِ المعرَّفِ

باعتبارها من أُنْثَى أَهْلِ الْجَنَّةِ ذَالَ عَلَى أَمْرَيْنِ : أَوْلَهُمَا أَنَّهَا كَانَتْ مِنْ أَفْخَرِ الْقِطْعِ الْأُنْثِيَّةِ وَمِنْ أَغْلَاهَا نَمْنَا، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُمَا كَانَتْ مِنَ الْأَثَاثِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْبَيْتَةِ الثَّقَافِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْذُ التَّصْفِيفِ الثَّانِي مِنَ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْمِيلَادِيِّ عَلَى الْأَقْلَى، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا اشْتَهَرَتْ حَتَّى ارْتَفَعَتْ قِيمَتُهَا فَصَارَتْ مِمَّا يُوعَدُّ بِهِ لِلْحَيَاةِ فِي الْجَنَّةِ. ثُمَّ لَهَا فِيهَا يَبْدُو كَانَتْ مِنَ الْأَثَاثِ الْعَرَبِيِّ الْخَالِصِ لِأَنَّ الْأَسْمَ عَرَبِيَّ الْأَشْتِقَاقِ مِنْ "أَرَكٌ بِالْمَكَانِ أُرُوكًا : أَقَامَ بِهِ" (6)، لَكِنَّ تَعْرِيفَهَا فِي الْقَوَامِيسِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ لَمْ يُحَدِّدْ مَادَّتَهَا وَلَا وَظِيفَتَهَا الْحَقِيقِيَّةَ بَيْنَ قِطْعِ الْأَثَاثِ الْأُخْرَى. وَقَدْ فَسَّرَهَا الْخَلِيلُ (ت. 175 هـ / 791 م) بِأَنَّهَا "سَرِيرٌ فِي حَجَلَةٍ، فَالْحَجَلَةُ وَالسَّرِيرُ : أَرِيكَةٌ" (7)، وَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّ وُجُودَ الْأَرِيكَةِ يَقْتَضِي وُجُودَ السَّرِيرِ وَالْحَجَلَةَ مَعًا ؛ وَفَسَّرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ (ت. 210 هـ / 825 م) فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعَيْنِ بِتَفْسِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ : فَالْأَرَايِكُ هِيَ "السَّرُرُ فِي الْحِجَالِ" (8)، وَهِيَ "الْفُرْشُ فِي الْحِجَالِ" (9)، فَهِيَ إِذَنْ إِمَّا سَرِيرٌ وَإِمَّا فُرْشٌ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا فِي "حَجَلَةٍ"، وَهِيَ بَيْتٌ كَالْقُبَّةِ يُسْتَرُّ بِالثِّيَابِ وَيُرَيْنُ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ السَّرِيرُ مُرَادِفًا لِلْفُرْشِ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ لِأَنَّ الْفُرْشَ يَكُونُ عَلَى السَّرِيرِ. وَقَدْ تَوَسَّعَ التَّعْرِيفُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ (ت. 711 هـ / 1311 م) وَاشْتَمَلَ عَلَى عَنَاصِرَ

"الأرائك"، وَاقْتَرَنْتُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولَى مِنْهَا بِالِاتِّكَاءِ، فَهِيَ إِذَنْ مِمَّا كَانَ يُسْتَعْمَلُ مِنَ الْأَثَاثِ لِيُنْتَكَا عَلَيْهِ وَيُسْتَرَّاحَ.

(6) يَنْظُرُ الْخَلِيلُ : كِتَابُ الْعَيْنِ ، 404/5 ؛ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ : مَقَابِيسُ اللُّغَةِ ، 84/1 . وَقَدْ ذَهَبَ إِذِي شَيْبَرُ الْكَلْدَانِيُّ إِلَى أَنَّ "الْأَرِيكَةَ" مَعْرَبَةٌ مِنَ الْفَارْسِيَّةِ "أُورُنْكَ" ، وَهَذِهِ مَرْكَبَةٌ مِنْ "أَرَا" وَمَعْنَاهَا زِينَةٌ ، وَ"نِيكٌ" وَمَعْنَاهَا "جَمِيلٌ" - يَنْظُرُ لَهُ : كِتَابُ الْأَلْفَاظِ الْفَارْسِيَّةِ الْمَعْرَبَةِ ، ص 9 ، وَقَدْ تَابَعَهُ جِيْفَرِيُّ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكَلِمَةَ مِنَ الْفَارْسِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُؤَيِّدْهُ فِي تَأْصِيلِهَا، دُونَ أَنْ يَجِدَ لَهَا تَأْصِيلًا مُقْتَنَعًا - يَنْظُرُ : 52 - 53 . Arthur Jeffery : *The Foreign Vocabulary in the Qur'an*, pp. 52 - 53 . وَالْأَرِيكَةُ فِيهَا نَرَى مِنْ أَسْلٍ سَامِيٍّ وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْفَارْسِيَّةِ ، فَإِنَّ مَادَّةَ "أَرَكٌ" فِي كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى "الطُولِ" وَ"الِامْتِدَادِ" سِوَاءَ فِي الزَّمَانِ أَوْ فِي الْمَكَانِ، وَمِنْهَا مَعْنَى "الإقامة الطويلة فِي مَكَانٍ مَا" فِي الْعَرَبِيَّةِ - يَنْظُرُ : David Cohen : *Dictionnaire des racines sémitiques ou attestées dans les langues sémitiques* ، 1/33 ، الْعَرَبِيُّ ، ص ص 18 - 19 . وَقَدْ اخْتَصَّتِ الْعَرَبِيَّةُ بِـ "الْأَرِيكَةَ" فِي مَعْنَى "السَّرِيرِ وَالْفُرْشِ"، وَهِيَ مُؤَلَّدَةٌ بِالْمَجَازِ مِنْ مَعْنَى "الإقامة".

(7) الْخَلِيلُ : كِتَابُ الْعَيْنِ ، 404/5 .

(8) أَبُو عُبَيْدٍ مَعْمَرُ بْنُ الْمُتَنَّى : مَجَازُ الْقُرْآنِ ، 401/1 .

(9) الْمَرْجِعُ نَفْسَهُ ، 164/2 .

جديدة لكنها لم تزد المفهوم ضبطاً ودقة بل زادت تعميماً وعموضاً. فالأريكة عنده "سرير في حَجَلَة، (...)"، وفي التثزِيل : على الأرائك مُتَكُون. قال المفسرون : الأرائكُ السُرُرُ في الحِجَال ؛ قال الزَّجَّاجُ : الأرائكُ الفُرُشُ في الحِجَال، وقيل هي الأسيرةُ وهي في الحقيقة الفُرُشُ، كانت في الحِجَال أو في غيرِ الحِجَال ؛ وقيل : الأريكةُ سريرٌ مُنَجَّدٌ مُزَيَّنٌ في قُبَّةٍ أو بَيْتٍ، فإذا لم يكن فيه سريرٌ فهو حَجَلَة (...). وقيل : هو كُلُّ ما أَتَكَيَّ عليه من سريرٍ أو فرشٍ أو منصّة" (10).

وقد انتقل هذا التعميمُ المقترنُ بالعموضِ إلى القواميسِ اللغويةِ العربيةِ العامّةِ الحديثة. فالأريكةُ حسبَ المعجمِ الوسيطِ "مَقْعَدٌ مُنَجَّدٌ" (11)، أي مَحْشُوٌّ ؛ وهي في لاروس المعجمِ العربيِّ الحديثِ "السَّرِيرُ المُنَجَّدُ الفَاحِرُ" (12) ؛ وهي في المعجمِ العربيِّ الأساسيّ "مَقْعَدٌ مُزَيَّنٌ مُرِيحٌ" و"كُلُّ ما أَتَكَيَّ عليه من سَرِيرٍ أو فِرَاشٍ أو مِئْصَة" (13)، والفرعُ الثاني من التعريفِ فيه مَنقُولٌ حَرْفِيًّا تقريبًا من لسانِ العَرَبِ ؛ وهي في المنجدِ في اللُّغةِ العربيةِ المعاصرةِ "مَقْعَدٌ مُنَجَّدٌ، أو سَرِيرٌ، أو مُتَكَأٌ مُزَيَّنٌ مُرِيحٌ" و"كُرْسِيٌّ مَلِكِيٌّ، عَرِشُهُ" (14). فالأريكةُ حسبَ قواميسنا اللغويةِ العربيّةِ الحديثةِ قَابِلَةٌ لِحَمَلِ تَسْعَةِ مَعَانٍ هيَ "المَقْعَدُ المَحْشُوُّ" و"المَقْعَدُ المَزَيَّنُ المُرِيحُ" و"السَّرِيرُ" و"السَّرِيرُ المُنَجَّدُ الفَاحِرُ" و"الفِرَاشُ" و"المِئْصَةُ" و"المُتَكَأُ" و"كُرْسِيٌّ المَلِكِ" و"عَرِشُ المَلِكِ" !

فإذا قَصَدْنَا القَوَامِيسَ الثَّنَائِيَّةَ اللُّغَةَ نَسْتَرَشِدُهَا وَجَدْنَا العُمُوضَ أَشَدَّ. فهي في العَالِبِ لا تُعَرَّفُ المَدَاخِلَ فِيهَا بل تُكْتَفَى بِذِكْرِ المَقَابِلِ العَرَبِيِّ للمَدخَلِ

(10) ابن منظور : لسان العرب ، 50/1 (أرك) .

(11) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط ، 15/1 ؛ لكنَّ المجمع قد توسّع في التعريف في المعجم الكبير فأصبحت "الأريكة : كلُّ ما أَتَكَيَّ عليه من سريرٍ أو فراشٍ أو منصّة ؛ وسريرٌ مُنَجَّدٌ مُزَيَّنٌ في قُبَّةٍ أو بَيْتٍ ؛ والطَّنْفِسَةُ أو الوسادة" – مجمع اللغة العربية : المعجم الكبير، 1 / 216 ؛ أما في معجم ألفاظ القرآن الكريم (1 / 49) فإنه لم يزد في تفسيرها على "السَّرِيرِ".

(12) خليل الجرّ : لاروس المعجم العربي الحديث ، ص 68 .

(13) المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي ، ص 84 .

(14) دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ص 19 .

الأعجميَّ أو بذكرِ المقابلِ الأعجميِّ للمدخلِ العربيِّ تعريفًا. لكننا وَجَدْنَا لِلأَرِيكَةِ تعريفًا لا يَخْلُو من تَوْسَعٍ في مُعْجَمِ المِصْطَلِحَاتِ العِلْمِيَّةِ والفَنِيَّةِ لِيُوسِفِ خِيَاطٍ - وهو مُلْحَقٌ بِنَشْرَتِهِ لِلِلسَانِ العَرَبِ عَلَى الحَرْفِ الأوَّلِ، عَرَبِيٌّ فَرَنْسِيٌّ انْغَلِيزِيٌّ لَاتِينِيٌّ - الذي وَرَدَ فِيهِ "مَقْعَدٌ طَوِيلٌ يَتَسَعُ لِحُلُوسِ بَضْعَةِ أَشْخَاصٍ، وَهوَ عَادَةٌ ظَهَرٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الحُلُوسِ" (15)، وَقَدْ جَعَلَ مُقَابِلًا لَهَا "Canapé" الفَرَنْسِيَّةَ و" Sofa" المِشْرَكَةَ بَيْنَ الفَرَنْسِيَّةِ وَالانْغَلِيزِيَّةِ، فَإِنَّ هَذَا المَفْهُومَ مِنَ المَفَاهِيمِ التَّسَعَةِ الَّتِي وَرَدَتْ لِلأَرِيكَةِ فِي القَوَامِيسِ الأَحَادِيَّةِ اللُّغَةِ ؟ وَلَكِنَّ هَذَا المَفْهُومَ الَّذِي يُرِيدُ لَهُ مُؤَلِّفُ هَذَا القَامُوسِ أَنْ يُؤَدِّيَ بِمِصْطَلِحِي "Canapé" و" Sofa" الأَعْجَمِيَّيْنِ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ فِي القَوَامِيسِ الثَّنَائِيَّةِ اللُّغَةِ الأُخْرَى.

وَقَدْ نَظَرْنَا فِي قَامُوسِيْنَ مِنْ تَأْلِيفِ مُسْتَشْرِقِيْنَ، ذَوِي مَدَاخِلَ رَئِيسِيَّةِ عَرَبِيَّةٍ، وَقَدْ أَكَّدَ مُؤَلِّفَاهُمَا حَدَاثَةَ المَادَّةِ المَعْجَمِيَّةِ العَرَبِيَّةِ فِيهِمَا ؛ أَوَّلُهُمَا عَرَبِيٌّ انْغَلِيزِيٌّ هُوَ قَامُوسُ العَرَبِيَّةِ الحَدِيثَةِ المَكْتُوبَةِ (A Dictionary of Modern Written Arabic) لِهَانَسِ فِيهِرِ (H. Wehr) - وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ تَرْجُمَةٌ مَزِيدَةٌ مُوسَّعَةٌ وَمُعَدَّلَةٌ بِإِشْرَافِ المُؤَلِّفِ لأَصْلِ أَلْمَانِيٍّ هُوَ " Arabisches Wörterbuch für die Schriftsprache der Gegenwart" وَالمُلْحَقِ - وَالثَّانِي عَرَبِيٌّ فَرَنْسِيٌّ هُوَ السَّبِيلُ لِدَانِيَالِ رِيغِ (D. Reig). وَقَدْ وَضَعَ فِيهِرِ لِلأَرِيكَةِ ثَلَاثَةَ مُقَابِلَاتٍ هِيَ " Couch" و" Sofa" و" Throne" (16)، وَوَضَعَ لَهَا مُؤَلِّفُ السَّبِيلِ أَرْبَعَةَ مُقَابِلَاتٍ هِيَ "Canapé" و" Lit d'apparat" و" Sofa" و" Coussin moelleux" (17). وَالمُقَابِلُ الثَّلَاثُ عِنْدَ فِيهِرِ - " Throne" - مَعْنَاهُ "العَرَشُ"، فَلَيْسَ هُوَ إِذَنْ قِطْعَةً مِنَ الأَثَاثِ بَعِيْنَهَا ؛ وَالمُقَابِلَانِ الثَّانِي وَالرَّابِعُ عِنْدَ رِيغِ لَا يُحِيلَانِ إِلَى قِطْعَةٍ أَثَاثٍ بَعِيْنَهَا لِلتَّعْمِيمِ الغَالِبِ عَلَيْهِمَا. وَيَبْقَى لِذَلِكَ مُقَابِلَانِ مِنَ الأوَّلِ هُمَا " Couch" و" Sofa"، وَمُقَابِلَانِ مِنَ الثَّانِي هُمَا "Canapé"

(15) يوسف خياط : معجم المصطلحات العلمية والفنية ، ص 22 ، عمود 3 .

(16) H. Wehr : A Dictionary of Modern Written Arabic, p.13 .

(17) دانيال ريغ : السبيل، معجم عربي فرنسي ، ف 88 .

و" Sofa". وقد اتفق الاثنان إذن في "Sofa" المشتركة بين الفرنسية والانجليزية، لكنّ التّقابل بين "Couch" و"Canapé" لا يخلو من اضطراب ؛ فقد نظرنا في نُسخَتين مُختلفَتين - أو طبعَتين مُختلفَتين - صادِرَتين عن ناشرَين مُختلفَين من القامُوس الانجليزي الفرنسيّ والفرنسيّ الانجليزي *Harrap's* - فكأْتُهُما إذن قامُوسان مُختلفان - هما *Harrap's Shorter* (وهو جُزآن في مجلّد واحد، أوْلهما انجليزيّ فرنسيّ)، و *Harrap's New Shorter* (وهو أيضاً جُزآن في مجلّد واحد، أوْلهما فرنسيّ انجليزيّ)، فوجدنا "Couch" تُقابلُ في الأوّل (18) في الفرنسية "Divan" وتُقابلُ في الثاني (19) "Canapé" و"Divan" ؛ ووجدنا "Divan" الفرنسية يُقابلُها في التّسختين في الانجليزية "Divan" - فهي مُشتركةٌ بين اللغتين - و" Couch" (20) ؛ لكنّ "Canapé" الفرنسية لها في كلّ من القاموسين ثلاثة مُقابلاتٍ انجليزية هي "Sofa" و" Couch" و" Settee" (21) ؛ أمّا "Sofa" الانجليزية فتقابلها في كليهما "Canapé" الفرنسية (22)، و" Sofa" الفرنسية يُقابلُها فيهما معا "Sofa" و" Settee" الانجليزيّتان (23).

وإذن فنحنُ أمامَ مجموعةٍ كبيرةٍ من المترادفاتِ التي تُعقدُ أمرَ التّعيين والتّحديدِ تعقيداً كبيراً. وأبرزُ مظاهرِ التّرادفِ هو الجامعُ بين "Sofa" و"Canapé" الفرنسيّتين في مُقابَلَة "Couch" الانجليزية، والجامعُ بين "Sofa" و" Couch" الانجليزيّتين في مُقابَلَة "Canapé" الفرنسية، وهذا يعني أن الوحداتِ المعجمية الثلاث - Couch و Sofa و Canapé - تُحيلُ إلى نفسِ القطعةِ الأثائيةِ في الفرنسية والانجليزية، وهذا ما يُفسّرُ مُقابَلَة "الأريكة" لـ "Sofa" و"Canapé" في مُعجم المصطلحاتِ العلميّةِ والفنيّةِ وفي السبيل، ومُقابَلتها لـ "Couch" و" Sofa" في

. *Harrap's Shorter*, 1/204 (18)

. *Harrap's New Shorter*, 2/C : 59 (19)

. *Harrap's Shorter*, 2/299 ; *Harrap's New Shorter*, 1/D : 39 (20)

. *Harrap's Shorter*, 2/136 ; *Harrap's New Shorter*, 1/C : 5 (21)

. *Harrap's Shorter*, 1/896 ; *Harrap's New Shorter*, 2/S : 21 (22)

. *Harrap's Shorter*, 2/872 ; *Harrap's New Shorter*, 1/S : 21 (23)

قاموس فيهر. ولا شك أن هذا التداخل هو الذي يُفسّر أيضا ترجمة "Couch" و "Sofa" في بعض القواميس الثنائية الانجليزية العربية بـ "أريكة" (24)، وترجمة "Canapé" و "Sofa" في بعض القواميس الثنائية الفرنسية العربية (25) بـ "أريكة" كذلك. لكن هذه القواميس تُضيف إلى "Sofa" مُقابلاً عربياً آخر هو "صُفّة"، وهذا يعني أن "الأريكة" و"الصُفّة" شيء واحد!

والصُفّة في الحقيقة كلمة عربية قديمة قد انتقلت إلى اللغات الأوروبية في شكلها الفرنسي والانجليزي - أي Sofa - للدلالة على قطعة من الأثاث مُعيّنة. فقد كانت تعني في العربية في القدم "الظلّة" و"المكان المُظلل"، ثم حُمّلت في تاريخ غير محدد معنى "مِصطَبَة مُرتفعة ضيّقة"، وهذا المعنى الثالث هو الذي انتقل إلى الفرنسية والانجليزية في كلمة "Sofa" عن طريق اللغة التركية التي كانت تعني فيها "مِصطَبَة مُرتفعة مُغطاة بالفُرش والمخاد، يَسْتَقْبَلُ عليها الوزير الأكبر ضيوفه". وقد دخلت الكلمة اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر لتدلّ على "مِصطَبَة مُرتفعة عليها مخاد كثيرة"، ثم أصبحت تعني بدايةً من القرن السابع عشر "سريراً للراحة ذا ثلاثة مساند، يتخذ للجلوس أيضا" (26)؛ أما في الانجليزية فإنّ لها عند البريطانيين معنى لا يختلف عن المعنى الذي لها عند الأمريكيين. فهي في الانجليزية البريطانية "مقعدٌ طويلٌ مُريحٌ له ظهرٌ وذراعانٌ عادةً، يتسع لأكثر من شخصٍ واحد" (27)، وهي في الانجليزية الأمريكية "أريكةٌ طويلةٌ مُنحّدة لها ظهرٌ وذراعانٌ

(24) ينظر حسن سعيد الكرمي: المغني الأكبر (انكليزي عربي)، ص 275 (Couch)، لكنه أضاف مع "الأريكة" ثلاثة مقابلات أخرى هي "سريّر منجّد" و"مضجع" و"مبْرَك"، وص 1316 (Sofa).

(25) ينظر: سهيل إدريس وجبور عبد النور: المنهل، قاموس فرنسي عربي، ص 159 (Canapé)، وقد أضيف إليها "ديوان" و"مقعد"؛ وص 961 (Sofa)، وقد أضيف إليها "تخت"؛ يوسف محمد رضا: الكامل الوسيط، قاموس فرنسي عربي، ص 110 (Canapé)، وقد أضاف إليها "كثّبة"، وص 949 (Sofa).

(26) ينظر: *Le Petit Robert, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française*، ص 1825، وينظر أيضا: *Dictionnaire historique de la langue française*، 2/1960.

(27) ينظر: *Collins Cobuild English Language Dictionary*، p.1384.

أو حَدَانٌ مُرْتَفِعَانٌ" (28)؛ وهذا المعنى يَخْتَلِفُ عن المعنى الذي تَحْمَلُهُ "Couch" في القَامُوسِ الأَمْرِيكِيِّ عَلَى الأَقْل. فقد أُعْطِيَتْ فِي القَامُوسِ الأَنْغَلِيزِيِّ تَعْرِيفًا شَدِيدَ التَّعْمِيمِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَمَيِّزُهُ عَنِ تَعْرِيفِ "Sofa"، فقد وَرَدَ فِيهِ: "قِطْعَةٌ مِنَ الأَثَانِ يَسْتَطِيعُ الجُلُوسَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ" (29). أَمَّا القَامُوسُ الأَمْرِيكِيُّ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ: "قِطْعَةٌ مِنَ الأَثَانِ تَصْلُحُ لِجُلُوسِ مَا بَيْنَ شَخْصَيْنِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْخَاصٍ، تَكُونُ عَلَى غِطِّ الدُّكَّةِ (bench)، ذَاتَ ظَهْرٍ، وَتَكُونُ أحيانًا ذَاتَ مَتَكٍ عَلَى أَحَدِ جَانِبَيْهَا أَوْ عَلَى الجَانِبَيْنِ مَعًا، وَتَكُونُ مُنْجَدَّةً كَلِيًّا أَوْ جُزْئِيًّا" (30). وَالفَرْقُ بَيْنَ القِطْعَتَيْنِ أَنَّ مِنَ السَّمَاتِ الضَّرُورِيَّةِ فِي الأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ مُنْجَدَّةً، ذَاتَ ظَهْرٍ، وَذَاتَ ذِرَاعَيْنِ مُرْتَفِعَيْنِ؛ وَأَنَّ مِنَ السَّمَاتِ الضَّرُورِيَّةِ فِي الثَّانِيَةِ أَنْ تَكُونَ ذَاتَ ظَهْرٍ، وَأَنْ تَكُونَ مُنْجَدَّةً لَكِنْ تَنْجِيدَهَا يَكُونُ إمَّا جُزْئِيًّا وَإمَّا كَلِيًّا، أَمَّا المِتْكَاءُ فَسَمَةٌ لَهَا لَكِنَّهَا لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، فَإِذَا وَجِدَ المِتْكَاءُ لَمْ تَكُنْ لَهُ سِمَةٌ قَارَةٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَى جَانِبٍ وَاحِدٍ وَقَدْ يَكُونُ عَلَى جَانِبَيْنِ. وَإِذْنًا فَإِنَّ "Couch" غَيْرُ "Sofa" إِذْ هُمَا قِطْعَتَانِ مِنَ الأَثَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، وَلِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا فِي التَّرْجُمَةِ نُطَلِقُ عَلَى الأَوَّلَى "أَرِيكَةً" كَمَا اقْتَرَحَتْ قَوَامِيسُنَا الثَّنَائِيَّةُ اللُّغَةُ، وَنُطَلِقُ عَلَى الثَّانِيَةِ "صَفَّةً" لَكِنْ دُونَ أَنْ نَخْلُطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الأَرِيكَةِ. وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الكَلِمَةُ العَرَبِيَّةُ بِالمَعْنَى الحَدِيثِ مُقَابِلًا لِلكَلِمَةِ الأَعْجَمِيَّةِ ذَاتِ الأَصْلِ العَرَبِيِّ مِنْذُ القَرْنِ الثَّاسِعِ عَشَرَ عَلَى الأَقْل (31).

أَمَّا "Canapé" الفَرَنْسِيَّةُ فَهِيَ المِقَابِلُ لـ "Couch" الأَنْغَلِيزِيَّةِ وَ"أَرِيكَةَ" العَرَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الغَالِبُ عَلَى قَوَامِيسِنَا الأَحَادِيَّةِ اللُّغَةُ الَّتِي ذَكَرَتْ "الأَرِيكَةَ" وَ"الكَئْبَةَ" - وَهِيَ تَعْرِيبُ "Canapé" فِي العَامِيَّةِ المِصْرِيَّةِ الحَدِيثَةِ - التَّعْمِيمُ المَبَالِغُ

(28) ينظر The Random House College Dictionary, pp. 1248 - 1249

(29) Collins Cobuild English Language Dictionary, p. 320

(30) The Random House College Dictionary, p. 305

(31) ينظر: R. Dozy: Supplément aux dictionnaires arabes, 1/834، وهو ينقل عن القاموس

الفرنسي العربي لإلياس بقطر: E. Bocthor: Dictionnaire français - arabe

فيه في تعريف الأولى، والتخصيص المتسم بالدقة في تعريف الثانية⁽³²⁾، فكأنهما إذن شيان مختلفان، لكن إذا اعتبرنا "الكنبَة" تعريباً لـ "Canapé" الفرنسية وأن هذه هي المقابل المعتمد لـ "Couch" الانجليزية أمكن بيسر اعتبار "الأريكة" و"الكنبة" مترادفتين⁽³³⁾. على أن التقابل المقترح بين "الصفة" العربية و"Sofa" الفرنسية والانجليزية ثم بين "أريكة" و"Couch" و"Canapé" لا يعني أن قابلية التناقل بين العناصر المكوّنة للثلاثين قابلية تامة. فإن بين هذه العناصر فروقاً ثقافية في أذهان الجماعات اللغوية الثلاث، العربية والفرنسية والانجليزية - التي قد تنقسم بدورها إلى جماعات لغوية فرعية مثل الجماعة البريطانية والجماعة الأمريكية المكوّنتين للجماعة اللغوية الانجليزية الكبرى - يجعل التناقل اتفاقياً أكثر مما هو طبيعي؛ فإذا كانت الحال على ما وصفنا من المقارنة بين ثلاث لغات، كيف ستكون إذا شملت عشرًا أو أكثر من ذلك من اللغات الطبيعية؟ إنها ستؤدي دون شك إلى مُماسّة الحالة الثالثة، إن لم نقل إلى الوقوع فيها.

2 - 3 . والحالة الثالثة نُسَمِيها "قابلية التناقل المتعدّمة"، وهي حالة اللغات التي تصفُ بيئات ثقافية أو طبيعية ذات خصائص مختلفة أو هي بيئات يختص كل منها بموجودات لا توجد في البيئات الأخرى، ونقول عن كل بيئة مختصة دون غيرها بموجودات بعينها إما ذات خصوصيات ثقافية أو خصوصيات طبيعية. وهذه الخصوصيات يمكن أن تلاحظ بيسر في البيئات المختلفة؛ فإن لكل بيئة خصوصياتها في ألبستها وأطعمتها مثلاً، ولكن هناك ظواهر أخص من اللباس والطعام وما شابههما تُفرض وجودها البيئة الطبيعية خاصة؛ ومن أشهر أمثلتها أنواع الجبن في البيئة الفرنسية، وأنواع الثلج عند الإسكيمو في القطب الشمالي،

(32) قارن بين تعريفهما مثلاً في: المعجم الوسيط، 15/1 و 832/2؛ لاروس المعجم العربي الحديث، ص 68 و 1011؛ المعجم العربي الأساسي، ص 84 و 1055؛ المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ص 19 و 1251.
(33) قد أكد ذلك قبلنا أحمد مختار عمر، ينظر له: المعجم والدلالة، نظرة في طرق شرح المعنى، ص 150.

وأنواع التمر في البيئة العربية. يُضاف إلى هذا كله أن ما يُعرفُ بـ "التنوع البيئي" يفتقرُ عادةً بوجودِ ضروب (Variétés) أو أنواع (Espèces) أو أجناس (Genres) من التبات والحيوان تختصُّ بها بيئة طبيعية ما إما دون البيئات الأخرى جميعاً وإما دون عددٍ من البيئات. والخصوصيات الثقافية والطبيعية في أيِّ بيئة ثقافية أو طبيعية إنما تُعبّرُ عنها في اللغة الواصفة لها "خصوصيات معجمية" (Particularités lexicales)، ومن الطبيعي أن تُقابل هذه الخصوصيات في اللغات الواصفة للبيئات الأخرى "خانات فارغة" (Cases vides).

وهذه الخانات المعجمية الفارغة إنما تُملأ عادةً بتوليد الوحدات المعجمية الجديدة. وتُطبَّق في التوليد وسيلةً من وسائل التوليد المعجمي لم تُعدِّم وجودها أيُّ من اللغات القديمة والحديثة: هي الاقتراض المعجمي (Emprunt lexical)، وهو أن تأخذ لغة مورِّد من لغةٍ مصدرٍ عناصرٍ معجميةٍ لسدِّ خانات فارغةٍ فيها⁽³⁴⁾. وهذا الاقتراض نوعان:

أ - أولهما اقتراض معجمي حقيقي يقع بأن تُدخِل اللغة (ب) - وهي اللغة المورِّد - من اللغة (أ) - وهي اللغة المصدر - في نظامها المعجمي عناصرٍ

(34) لا يكون الاقتراض المعجمي لسد خانات معجمية فارغة فقط، فقد تقرض الجماعة اللغوية وحدات معجمية من لغة مصدر تقابلها في لغتها المورد خانات مليئة. وهذا النوع من المقرضات يُعدُّ "بذخياً" لأنه خارج عن حاجة اللغة، وهو يرتبط في الغالب بوجودان الفرد في الجماعة اللغوية المقرضة وبشعوره ومبوله ونزعاته ومواقفه - وخاصة مواقف الإعجاب - الدافعة إلى التقليد أو مواقف التقدير الدافعة إلى الاتباع، وتمثله مقرضات في مختلف اللغات دالة على أنماط العيش والتقاليد الاجتماعية وأداب السلوك؛ ومن أمثلتها عند العرب في القديم استعمالهم فعل "باس" مقرضاً من الفارسية بينما يوجد في العربية "قبَّل" الذي بمعناه، واستعمال بعض العرب - عندنا في تونس مثلاً - كلمة "مرسي" من الفرنسية Merci عوض "شكر" التي تقوم مقامها؛ وقد توسعنا في تحليل هذه الظاهرة والظواهر المتصلة بالاقتراض المعجمي عامة في "الاقتراض في المعجم"، وهو نص درس مخطوط معد للنشر قتم أمام طلبة شهادة علوم اللغة في قسمي العربية بكلية الآداب ببنوبة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس سنتي 1993 - 1994 و 1994 - 1995. وينظر حول قضايا الاقتراض المعجمي في العربية في القديم: إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية - ينظر خاصة الجزء الأول؛ وينظر حول قضاياها في العربية الحديثة: T. Baccouche: *L'emprunt en arabe moderne*، وخاصة القسم الأول منه، ص ص 13 - 157. وينظر حول الاقتراض باعتباره قاعدة من قواعد التوليد في المعجم: محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ص 335 - 346؛ إبراهيم بن مراد: مقامة لنظرية المعجم، ص ص 160 - 162.

مُعْجَمِيَّةٌ تَامَةٌ هي في الأغلبِ وَحَدَاتٌ مُعْجَمِيَّةٌ بَسِيطَةٌ، أي مُفْرَدَاتٌ، وخاصَّةً من مَقُولَةِ الاسْمِ، تُنْتَقَلُ إِلَيْهَا بِالْمَكُونِينِ الْأَسَاسِيَيْنِ فِيهَا وَهِيَ الْمَكُونُ الدَّالِّيُّ وَالْمَكُونُ الْمُدْلُولِيُّ، مَعَ جُلُوءِ مَطَرِدِ عِنْدَ الْجَمَاعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْمُقْتَرَضَةِ إِلَى إِدْخَالِ تَغْيِيرَاتٍ عَلَى مُكُونِي "الدَّالِّ" - وَهِيَ التَّأْلِيفُ الصَّوْتِي وَالبِنْيَةُ الصَّرْفِيَّةُ - لِتُنَاسِبَ الْكَلِمَةُ الْمُقْتَرَضَةُ نِظَامَ اللَّغَةِ الْمُوْرِدِ، فَإِذَا عُبِّرَتِ الْكَلِمَةُ وَنَاسَبَتِ النَّظَامَ وَخَاصَّةً فِي بِنْيَتِهَا الصَّرْفِيَّةِ عُدَّتْ مِنْ "المُعْرَبِ"، وَمِنْ أَمْثَلِيهِ فِي الْقَدَمِ كَلِمَةُ "صِرَاطٌ" - عَلَى وَزْنِ "فِعَالٌ" - وَهِيَ مِنَ اللَّاتِينِيَّةِ "Strata"، وَكَلِمَةُ "جَامُوسٌ" - عَلَى وَزْنِ "فَاعُولٌ" - وَهِيَ مِنَ الْفَارْسِيَّةِ "گاوْمِيش" (Gâwmîš)؛ وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ "تَلْفَزَةٌ" مِنْ الْفَرَنْسِيَّةِ "Télévision"، وَ"كَلْتُوسٌ" مِنَ الْفَرَنْسِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ "Eucalyptus"؛ فَإِذَا لَمْ تُغَيَّرِ الْكَلِمَةُ الْأَعْجَمِيَّةُ أَوْ عُبِّرَتْ لَكُنْهَا بَقِيَتْ مُسْتَعْصِبَةً عَلَى الْإِنْدِمَاجِ فِي نِظَامِ اللَّغَةِ الْمُقْتَرَضَةِ عُدَّتْ مِنَ "الدَّخِيلِ"، وَهَذَا النُّوعُ يَكْتَرُّ فِي الْمِصْطَلِحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْفَنِيَّةِ خَاصَّةً، وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمُقْتَرَضَاتِ الدَّخِيلَةِ الْقَدِيمَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ "كَمَادَرِيُوسٌ" - وَهُوَ اسْمُ نَبَاتٍ - مِنَ الْيُونَانِيَّةِ "χαμαίδρουος" (Khamaidruos)، وَ"بَنْجَنْكُشْتٌ" - وَهُوَ اسْمُ نَبَاتٍ أَيْضًا - مِنَ الْفَارْسِيَّةِ "بَنْجِ انْگُشْت" (Panj - anguš)، وَمِنْ أَمْثَلِيهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ "بُوتَاسِيُومٌ" مِنَ الْإِنْغِلِيزِيَّةِ "Potassium"، وَ"فُونُغْرَافٌ" مِنَ الْفَرَنْسِيَّةِ "Phonographe". وَيُلَاحَظُ فِي مَا عَدَدْنَاهُ مُعْرَبًا خِضُوعَهُ لِأَقْبِسَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْبِنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ، وَيُلَاحَظُ فِي مَا عَدَدْنَاهُ دَخِيلًا اسْتِعْصَاؤُهُ عَلَى تِلْكَ الْأَقْبِسَةِ.

فَهَذَا إِذْنِ نَوْعٌ مِنَ الْاِقْتِرَاضِ الْمُعْجَمِيِّ تَلَجَأُ إِلَيْهِ الْجَمَاعَاتُ اللَّغَوِيَّةُ لِسَدِّ الْخَانَاتِ الْفَارِغَةِ فِي لُغَاتِهَا.

ب - اِقْتِرَاضٌ مُعْجَمِيٌّ دَلَالِيٌّ، وَيُسَمَّى أَيْضًا "تَرْجَمَةُ حَرْفِيَّةٌ" وَ"نَسْخًا" (Calque). وَهُوَ اِقْتِرَاضٌ مُعْجَمِيٌّ دَلَالِيٌّ يَنْتَقِلُ فِيهِ الْمُدْلُولُ مِنَ اللَّغَةِ الْمِصْدَرِ إِلَى اللَّغَةِ الْمُوْرِدِ دُونَ الدَّالِّ، أَيْ إِنَّ هَذَا الْاِقْتِرَاضَ يَكُونُ بِاسْتِنَادٍ مَدْلُولٍ غَيْرِ أَصْلِيٍّ - لِأَنَّهُ مُقْتَرَضٌ - إِلَى دَالٍّ قَائِمٍ فِي الْاسْتِعْمَالِ فِي اللَّغَةِ الْمُقْتَرَضَةِ. وَلَيْسَ هُوَ إِذْنِ

"اقتراضًا حقيقياً" بل هو اقتراضٌ جزئيٌّ. ولهذا النوع من الاقتراض أثرٌ عميقٌ في مختلف اللغات ومنها العربية منذ عُصُورها القديمة وخاصة أثناء "حركة الإنشاء" العلمية التي تأسست على الترجمة بدايةً من النصف الثاني من القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي). وقد اعتمد المحدثون هذا النوع من الاقتراض أيضا وخاصة في أعمالهم المصطلحية القائمة على الترجمة من اللغات الأوروبية، فكان من تطبيقاته في توليد الوحدات المعجمية المخصصة أو المصطلحات ثم في توليد الوحدات المعجمية العامة منذ وقتٍ مُبكرٍ رصيْدٌ غيرٌ قليل.

ومن أمثلته في القديم في ترجمة المصطلحات الوحدات المركبة التالية، وكلها من أسماء النبات :

- (1) "عَلْيُقُ الكَلْبُ"، لترجمة κύνοςβατος (kunosbatos) اليونانية (35)، المركبة من κύνος ومعناها "كَلْبٌ"، و βατος ومعناها "عَلْيُقُ".
- (2) "شَوْكَةٌ بِيضَاءُ"، لترجمة ακανθα λευκή (akantha leukê) اليونانية (36)، المركبة من ακανθα ومعناها "شَوْكَةٌ"، و λευκή ومعناها "بيضاء".
- (3) "بَلَوُطُ الأَرْضِ"، لترجمة χαμαίδρυος (khamaidruos) اليونانية (37)، المركبة من χαμαί ومعناها "أَرْضٌ"، و δρυος ومعناها "بَلَوُطٌ".
- (4) "صَنَوْبُرُ الأَرْضِ"، لترجمة χαμαίπιτυς (khamaipitus) اليونانية (38)، المركبة من χαμαί ومعناها "أَرْضٌ"، و πιτυς ومعناها "صَنَوْبُرٌ".

وقد قامت المصطلحات المولدة بالترجمة التي ذكرنا مقام الأصول اليونانية التي نُقِلَتْ عنها واتخذت أحيانا في المعجم العلمي العربي المختص القدم.

(35) بدانيوس دياسقوريدوس : المقالات الخمس وهو هيبوليطس ، ص 89 (ف 1 - 101) .

(36) المرجع نفسه ، ص 245 (ف 3 - 12) .

(37) ابن البيطار المالقي :

ومن أمثلة المقرّضات الدلالية في العصر الحديث في ترجمة المصطلحات العلمية أيضاً :

(1) "التكلمُ البطني"، لترجمة ventriloquie الفرنسيّة (39)، المشتقة بدورها من ventriloque ، وهذه من اللاتينية ventrilocus ومعناها "الذي يتكلم من بطنه".

(2) "المستقصية الصدرية"، لترجمة stéthoscope الفرنسيّة (40)، المركبة من stéthos ذات الأصل اليوناني ومعناها "صدر"، وscope ذات الأصل اليوناني أيضاً ومعناها "فحص" و"سبر".

(3) "إلف الماء"، لترجمة hydrophile الفرنسيّة (41)، المركبة من hydro ذات الأصل اليوناني ومعناها "ماء"، وphile و "أليف" و"صديق".

(4) "رجل الذئب"، لترجمة lycopode الفرنسيّة (42)، ذات الأصل اللاتيني lycopodium ، وهي في اللاتينية اسمٌ لهذا النبات، وهذه بدورها من اليونانية λυκόποδες، مُركبة من λυκός ومعناها "ذئب"، وποδες ومعناها "رجل".

والمصطلحان الأول والثاني طيبان، من القرن التاسع عشر، والمصطلحان الثالث والرابع من أسماء النبات، من القرن العشرين.

أما في المعجم العام فإن نسبة هذه الترجمات الحرفية في العصر الحاضر كبيرة، ولكنها تكون فيه في الغالب ترجمات لوحداث معجمية لا تقابلها خانات فارغة حقيقية في اللغة العربية.

(39) الشيخ محمد بن عمر التونسي : الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية ، ص 105 و ؛ والتكلم البيطني أو التكلم المعدي "كيفية في التكلم ينوع فيها الإنسان صوته بحيث يظهر للسامع أن الكلام لم يخرج من الفم بل أت من مكان بعيد، ويسمى بالكلام المعدي أيضاً لظن السامع أن الكلام خارج من المعدة".

(40) المرجع نفسه، ص 521 و - 521 ظ ؛ و "هي آلة يُنحّث بها عن الظواهر التي تحدث في داخل الصدر (...)، وتكون أسطوانة من خشب النقس أو من غيره".

(41) مصطفى الشهابي : معجم الألفاظ الزراعية (فرنسي عربي)، ص 347 .

(42) المرجع نفسه ، ص 402 .

3 - خاتمة :

ذلك إذن بعض من المشاكل التي تثيرها الترجمة في المعجم، وقد أكدنا من المشاكل ما له صلة بالخصائص الثقافية والطبيعية المشتركة منها والمختلفة بين البيئات. فإن الاشتراك في الخصائص يُرافقه في الغالب اختلاف في التصور والنظر إلى الأشياء والحكم عليها يجعل الموجودات المتوفرة في البيئتين (أ) و(ب) متخالفة في بعض سماتها تخالفاً مؤدياً إلى أن يكون الموجود (ج 1) في البيئة (أ) غير مطابق في كل السمات للموجود (ج 2) في البيئة (ب)، وهذا ما يجعل التقابل بين اللغة الواصفة لـ(أ) واللغة الواصفة لـ(ب) غير تام. وأما الاختلاف بين الخصائص فمؤد إلى ظهور الخصوصيات الثقافية والطبيعية التي تنشأ عنها في اللغة خصوصيات في المعجم تتولد عنها في اللغات "خانات معجمية فارغة"، والخانات المعجمية الفارغة حقيقة لغوية معجمية قائمة كانت وما زالت العقبة الأساسية في التناقل بين الثقافات واللغات. ولم نذكر منها إلا الخانات المتعلقة بالخصوصيات المعجمية التي تُعبّر عنها الوحدات المعجمية البسيطة والمركبة والمعقدة، ولكن ينبغي أيضاً أن نُشير إلى أن في تجارب الجماعات اللغوية خصوصيات أخرى أكثر تعقيداً تستحق في ذاتها دراسة لسانية معجمية معمقة، وهي الخصوصيات التي تعبّر عنها الوحدات المعجمية العبارية، وخاصة العبارات الاصطلاحية التي ذكرنا في أوّل هذا البحث أنها قائمة على مجازات غير قابلة للترجمة الحرفية لتعبيرها عن خصوصيات دقيقة في تجربة الجماعة اللغوية التي تستعملها. والمشاكل التي تثيرها الخانات الفارغة التي تُحدثها هذه الوحدات المعجمية لا تتعلق بوجود الموجودات أو بعدم وجودها في البيئات الثقافية والطبيعية، بل تتعلق برؤية الجماعات اللغوية إلى العالم والكون، وبطريقة التعبير عنها وليس بطريقة تعيينها ؛ وهذه الظاهرة تُعطي الصلة بين الترجمة والمعجم بُعداً لسانياً آخر دالاً على ما للمعجم من أهمية في تجارب الجماعات اللغوية وفي أنظمتها لغاتها معاً.

مراجع البحث :

1 - المراجع العربية والمعربة :

- ابن البيطار، أبو محمد عبد الله بن أحمد : تفسير كتاب دياسقوريدوس، تحقيق إبراهيم بن مراد، بيت الحكمة بتونس ودار الغرب الإسلامي بيروت، 1990.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد : مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط. 3، القاهرة، 1981 (6 أجزاء).
- ابن مراد، إبراهيم : المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن).
- الاقتراض المعجمي، نص درس مخطوط قدم أمام طلبة شهادة علوم اللغة في قسمي العربية بكلية الآداب بمغربي وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس سنتي 1993 - 1994 و 1994 - 1995 .
- مقدّمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- المَقْوَلَةُ الدَّلَالِيَّةُ فِي المَعْجَمِ، في : مجلة المعجمية، 16 - 17 (2000-2001)، ص ص 17 - 76.
- الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم، في : الدراسات المعجمية (المغرب)، 5 (2006)، ص ص 23 - 31 (وفي هذا الكتاب، ص ص 36-50).
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب، إعداد يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء).
- أبو عبّيد مَعْمَرُ بن المثنى : مجازُ القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط. 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981 (جزآن).
- إدريس، سهيل وجيور عبد التّور : المنهل، قاموس فرنسي عربيّ، ط. 9، دار الآداب ودار العلم للملايين، بيروت، 1987.
- آدي شير الكلداني : كتاب الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1908.
- بَكْرُ، السيّد يعقوب : دراسات مقارّنة في المعجم العربيّ ، بيروت، 1970.
- التونسي ، الشيخ محمد بن عمر : الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية، مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، رقم 4641 في الرصيد العربي.
- الجُرّ، خليل : لاروس، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس، باريس، 1973 .

- الحمزاوي، محمد رشاد : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة نظرياً ومصطلحاً ومعجماً، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988 .
- الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988 (8 أجزاء) .
- خياط ، يوسف : معجم المصطلحات العلمية والفنية، دار لسان العرب، بيروت، 1970 .
- دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، 2000 .
- دياسقوريدوس، بدانيوس : المقالات الخمس وهو هيبوليط، ترجمة اصطفى بن بسيل وحنين بن إسحاق، تحقيق قيصر دوبلار (C. Dubler) وإلياس تراس (E. Teres)، تطوان، 1957 .
- رضا، يوسف محمد : الكامل الوسيط، قاموس فرنسي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1997 .
- ريغ، دانيال : السبيل، معجم عربي فرنسي، مكتبة لاروس، باريس ، 1983 .
- الشهابي، الأمير مصطفى : معجم الألفاظ الزراعية (فرنسي عربي)، ط. 3 ، مكتبة لبنان، بيروت، 1982 .
- عمر، أحمد مختار : المعجم والدلالة، نظرة في طرق شرح المعنى، في : مجلة المعجمية، 12 - 13 (1996 - 1997)، ص ص 139 - 150 .
- الكرسي، حسن سعيد : المعنى الأكبر، معجم اللغة الانكليزية الكلاسيكية والمعاصرة، انكليزي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1997 .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط، ط. 3 ، القاهرة ، 1985 (جزآن) .
- _____ معجم ألفاظ القرآن الكريم (طبعة منقحة)، القاهرة، 1988 - 1990 (جزآن).
- _____ المعجم الكبير ، القاهرة، 1970 - 2008 (صدر منه ثمانية أجزاء).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي ، تونس ، 1989 .

2- المراجع الأعجمية :

- Baccouche , Taieb : *L'emprunt en arabe moderne* . Beit Al - Hikma , IBLV , Tunis , 1994 .
- Baker, Mark C. : *Lexical Categories. Verbs, Nouns and Adjectives*. Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
- Benveniste : *Problèmes de linguistique générale*. Gallimard, Paris, 1966 - 1974 (2 vols.).
- Cohen , David : *Dictionnaire des racines sémitiques ou attestées dans les langues sémitiques* . Mouton , Paris - La Haye , 1970 - 1976 (2 fasc.).
- *Collins Cobuild English Language Dictionary* . Harper Collins Publishers , London , 1987 .

- *Dictionnaire Historique de la langue française*. Le Robert , Paris , 1992 (2 vols.) .
- Dozy , Reinhart : *Supplément aux dictionnaire arabes*. 3ème éd., Leyde – Paris , 1967 (2 vols.) .
- Dubois , Jean , et al. : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage* . Larousse , Paris , 1994 .
- Guilbert, Louis: *La créativité lexicale*. Larousse, Paris, 1975.
- *Harrap's New Shorter French and English Dictionary* . Bordas , Paris, 1972.
- *Harrap's Shorter . Dictionary English – French / French – English*. 6th ed. Chambers Harrap Publishers , Edinburg , 2000.
- Jeffery , Arthur : *The Foreign Vocabulary in the Qur'an*. Oriental Institute , Beroda , 1938 .
- Jespersen, Otto : *La philosophie de la grammaire*, traduit de l'anglais par Anne – Marie Léonard. Les Editions de Minuit, Paris, 1971.
- *Le Petit Robert. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française* . Le Robert , Paris , 1987 .
- *The Random House College Dictionary* . Revised Edition . Random House Inc. , New York , 1984 .
- Wehr , Hans : *A Dictionary of Modern Written Arabic* . Edited by J. Milton Cowan , Second Printing , Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 1966 .

4 - الصِّغَمِيَّةُ الْمُعْجَمِيَّةُ (*)

1 - تقديم :

ننطلقُ في بحثنا هذا من تقسيمِ علمِ الصَّرْفِ إلى فرعينِ كبيرين (1) :

(1) علمُ الصَّرْفِ الاِشْتِقَاقِيّ (Morphologie dérivationnelle)، وهو من مُكوّناتِ النَّظَرِيَّةِ الْمُعْجَمِيَّةِ لأنَّ مَجَالَ بَحْثِهِ الوَحَدَاتُ الصَّرْفِيَّةُ الْمُعْجَمِيَّةُ (Morphèmes lexicaux) سواءً كانت وَحَدَاتٍ تَامَّةً، وهي المنتميةُ إلى المَقُولَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ التَامَّةِ الأَرْبَعِ، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت وحدات غير تامة، وهي المنتميةُ إلى مقولة "الأداة". وهذا الفرعُ من علمِ الصَّرْفِ يبحث :

(أ) في بنيةِ الوَحَدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ ؛

(ب) في قواعِدِ تَوَلِيدِ الوَحَدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ تَوَلِيدًا صَرْفِيًّا.

(2) والفرعُ الثاني من علمِ الصَّرْفِ هو علمُ التَّصْرِيْفِ (Morphologie flexionelle)، وهو من مُكوّناتِ النَّظَرِيَّةِ التَّحْوِيَّةِ لِأَنَّهُ في نَظَرِنَا من تَوَابِعِ عِلْمِ

(*) قَدّمَ هذا البَحْثُ في الندوة العلمية الدولية الرابعة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس من 2 إلى 5 ماي 1997 حول "أسس المعجم النظرية"، ونشر في وقائع الندوة في مجلة المعجمية ، 12 - 13 (1996 - 1997)، ص ص 121 - 137 ؛ وهو ينشر هنا منقحًا.

(1) ينظر حول الفرق بين علم الصرّف الاِشْتِقَاقِيّ وعلم التَّصْرِيْفِ : S. Anderson : Morphological Theory, pp. 167 - 180 ; Idem : A - Morphous Morphology, pp. 218 - 220 مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 40 - 44 .

التَّرْكِيبِ (Syntax)، وهو الأساسُ الذي يقومُ عليه النَّحْوُ. فَإِنَّ مجالَ بحثه
الوحداتُ المعجميةُ في حالِ تَصْرِيفِهَا إذا كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً في الجملة، أي إذا
أُضِيفَتْ إِلَيْهَا الزَّوَائِدُ التَّصْرِيفِيَّةُ (Affixes flexionnels). وهذه الزوائد تختلف من
حيث الوظيفة عن الزوائدِ الاشتقاقيةِ (Affixes dérivationnels) التي تنتمي إلى
علمِ الصرفِ الاشتقافي وتؤدي وظيفةَ مُعْجِمِيَّةٍ لَأَنَّهَا تُضَافُ إِلَى الجذوعِ الرئيسيَّةِ
- وهي المسماةُ بالفرنسيةِ "Base" وبالانجليزيةِ "Stem"، والجذعُ غيرُ "الجذَرِ"
(Racine=Root) وغيرُ "الأسِّ" (Radical)، فالجذعُ وحدةٌ معجميةٌ قائمةٌ في
الاستعمالِ وأما الجذَرُ والأسُّ فصورتان ذهنيَّتان افتراضيَّتان - لتوليدِ الجذوعِ
الفرعيةِ، وإلى الجذوعِ الفرعيةِ لوليدِ جذوعِ فرعيةٍ أُخرى. وأما الزوائدُ التَّصْرِيفِيَّةُ
فَتُضَافُ إِلَى الجذوعِ القائمةِ في الاستعمالِ اللغويِّ - باعتبارها وحداتٍ معجميةً -
للدلالةِ على المقولاتِ التَّصْرِيفِيَّةِ (Catégories flexionnelles) مثلَ مقولاتِ الجنسِ
والعددِ والشخصِ والزمنِ، وهي مقولاتٌ نحويةٌ لأنها ذاتُ وظائفَ نحويةٍ خالصةٍ
وليست لها بالوظائفِ المعجميةِ صلةٌ ظاهرةٌ إذ لا تتولَّدُ بها وحداتٌ معجميةٌ جديدةٌ
بل تتولَّدُ بها أشكالٌ مُصَرَّفَةٌ من وحداتٍ معجميةٍ مستعملةٍ. ويُلاحَظُ إذنُ أنَّ
وظيفةَ الزيادةِ في التَّصْرِيفِ ووظيفةَ نحويةً، بخلافِ وظيفةِ الزيادةِ في الصَّرْفِ فهي
وظيفةٌ مُعْجِمِيَّةٌ (2).

وإذن فإنَّ بحثنا يُعْنَى بعلمِ الصَّرْفِ الاشتقافيِّ الذي يُسَمَّى أيضًا في
الكتاباتِ اللِّسَانِيَّةِ الحديثةِ المتأخِّرةِ علمَ الصَّرْفِ المعجميِّ (Morphologie)

(2) كثيرا ما يقع الخلط بين الزوائد الصرْفِيَّةِ والزوائد التَّصْرِيفِيَّةِ والأدوات ، فإنَّ الأدوات قد تكون
حروفاً تُضَافُ إِلَى المَعْرُودِ فتؤدي وظائفَ نحويةً أيضاً، مثلَ حرفِ العطفِ [ف] وحرفِ الجرِّ
[ب] وحرفِ الاستقبالِ [س]، وكذلك الزوائد التَّصْرِيفِيَّةِ مثلَ [ي] في "يَكْتُبُ" و[ت] في "كُتِبَتْ"
و[ن] في "كُنْتُ" و[ان] في "كُنْتَانِ"، فإِذَا تُضَافُ إِلَى الفِعْلِ وَالاسْمِ وَالصَّفَةِ فتؤدي وظيفةَ
نحويةً. بل إننا قد لا نَعُدُّ مِنْ يُدرِجُ حُرُوفَ الجَرِّ وَالظُرُوفَ ضمنَ الزوائدِ الصرْفِيَّةِ دونَ أنْ يَوجِدَ
حدَّ فاصِلٍ بَيْنَ مَا هُوَ صرْفِيٌّ اسْتِقْطَاقِيٌّ - أي معْجَمِيٌّ - وما هُوَ تَصْرِيفِيٌّ أي نحويٌّ ؛ ولا شكَّ أنَّ
هذا الخلطَ يَجدُ مَبَرِّراً قُوياً يَسُوِّغُهُ عِنْدَ مَنْ يُدرِجُ كُلَّ مَكْرُوتَاتِ "نِظَامِ اللُّغَةِ" تَحْتِ مِصْطَلَحِ "نَحْو"
فِيَعِدُهَا جَمِيعاً مِنْ "مَكْرُوتَاتِ النَحْوِ" وَيَعِدُ المَعْجَمَ ذَاتَهُ لَذَلِكَ "مَكْرُوتاً مِنْ مَكْرُوتَاتِ النَحْوِ" - يَنْظُرُ
نَقْدُنَا لَضَرْبٍ مِنْ هَذَا الخِطِّ فِي كِتَابِنَا : مَقْدَمَةٌ لِنَظَرِيَّةِ المَعْجَمِ ، ص ص 43 - 44 .

(lexicale) لأنّ المادّة الأساسيّة التي يبحثُ فيها هي الوَحْدَةُ المَعْجَمِيَّةُ، وقد حَصَّصناه لمُبْحَثِ البِنْيَةِ، أي للبنية الداخليّة (Structure interne) في المفردة، أي الوَحْدَةُ المَعْجَمِيَّةُ البَسِيطَةُ. وهذا المُبْحَثُ نَفْسُهُ يَتَفَرَّعُ حسب اللّغَاتِ القَرِيبَةِ مِنَّا إلى فرعين :

(1) الأوّلُ تُسمّيه "الصَّرْفِيَّةُ" ؛

(2) والثاني تُسمّيه "الصَّيْغِيَّةُ".

2 - في الصَّرْفِيَّةِ :

وقد اشتقنا مُصْطَلَحُ "صَرْفِيَّة" من مُصْطَلَحِ "صَرْفَم" (Morphème)، وهو "الوَحْدَةُ الصَّرْفِيَّةُ". فالصَّرْفِيَّةُ إذن هي البَحْثُ في الوَحْدَةِ المَعْجَمِيَّةِ من حيثُ هي شكل، أي بنية (Structure) ذاتُ تَكْوُنٍ صَرْفِيٍّ (morphématique)، أي من حيثُ العنصرُ الصَّرْفِيَّةُ الاشتقاقِيَّةُ الدنْيَا التي تكوّنُها؛ وبنية المفردة الداخليّة تكون إما سلسليّة (Structure concaténative) وإما غير سلسليّة (Structure non-concaténative)، والبنية السلسليّة بنية لا تخلو من القيود لكنها غير مُقَيِّدَة تقييداً صارماً لأنّها تُنتُجُ في اللّغة عن عمليّة تحوِيلٍ خَارِجِيٍّ (Transformation externe) تُبْنِي المفردة بمقتضاهُ بناءً سلسليّاً بأن تتتابع الصَّرْفَامُ تَتَابُعاً غير مُقَيِّدٍ بأن تُزَادَ إلى الأَسِّ (Radical) - الذي يمثّل منطلقَ تَكْوُنِ المفردة الافتراضيّ، وهو غيرُ الجذَرِ كما نَبَهنا من قَبْلُ - الزوائدُ الصَّرْفِيَّةُ الاشتقاقِيَّةُ، أي السّوابِقُ (Préfixes) واللّواحقُ (Suffixes)، زيادةً غير مُقَيِّدَة بقانونٍ صارِمٍ. ولذلك فإنَّ الأَسَّ الواحدَ تُزَادُ إليه السّابِقَةُ فيتولّدُ الجذَعُ الأوّلُ، ثم تُزَادُ إلى هذا الجذَعِ لاحِقَةٌ فيتولّدُ الجذَعُ الثاني، ثم تُزَادُ إلى هذا الجذَعِ لاحِقَةٌ أخرى فيتولّدُ الجذَعُ الثالثُ، وقد يُولّدُ من الجذَعِ الثالثِ رابعٌ، ومن الرّابعِ خَامِسٌ... إلخ، وهذا يجعلُ المفردة من حيث الطولُ غير مُقَيِّدَة بحدودٍ دقيقة (3)، ويجعلُ بنيتها سلسلَةً مُتعدّدة الحَلَقَاتِ التي تمثّلها

(3) تنظر أمثلة معبّرة من اللّغة الانجليزيّة في : S. Pinker : *The Language instinct* , pp. 129 - 130.

الصرافم، أو العناصرُ الصرْفَمِيَّة. وهذا النوعُ من البنية بُحْدُهُ بكثرة في اللغات الهندية الأوروبية.

وتستدلّ على ذلك بالمثالين التاليين من الفرنسية :

Form.	: (1) س
Former	: ج 1
Informer	: ج 2
Désinformer	: ج 3
Ven.	: (2) س
Venir	: ج 1
Devenir	: ج 2
Redevenir	: ج 3

ويلاحظُ أنّ هذا التّمودَج قابلٌ لأن يُطبّق عليه قاعدةُ :

س ← ج 1 ← ج 2 ← ج 3،

حيث ترمزُ (س) إلى الأسم، و(ج 1) إلى الجذع الأول، و(ج 2) إلى الجذع الثاني، و(ج 3) إلى الجذع الثالث. بل إنّ القاعدة قد تتوسّع كما ذكرنا منذ حينٍ فتنحاورُ (ج 3) (4).

(4) ليس نادرًا في الفرنسية وفي الانجليزية أن نجد تطبيقًا لقاعدة :

س ← ج 1 ← ج 2 ← ج 3 ← ج 4 ،
ومثالها في الفرنسية :

-stit-	: س
Constitution	: ج 1
Constitutionnel	: ج 2
Anticonstitutionnel	: ج 3
Anticonstitutionnellement	: ج 4
	ومثالها في الانجليزية :
ten-	: س
Content	: ج 1
Discontent	: ج 2
Discontented	: ج 3
Discontentedness	: ج 4

وأما البنية غير السلسلية فبنية مُقَيَّدة لأنها تنتج في اللغة عن عملية تحويل داخلي (Transformation interne) تُبنى المفردة بمقتضاه بناءً غير سلسلي تكون الزيادة (Affixation) فيه مخضعة لنظام دقيق، وذلك بأن تُزاد في مرحلة أولى إلى الجذر (Racine) - وهو مُركَّبٌ صوتي صامتي - الصوائت - وهي زيادة افتراضية لأن الجذر ذاته أصل افتراضي - فيتولد الجذع الأول الذي يكون عادةً جذعاً بسيطاً، خالياً من الزيادة الصرفية، ونسبته "جذعاً رئيسياً"، ثم تتولد عن الجذع الأول أو الرئيسي جذوع أخرى فروع تولد غير سلسلي بزيادة السوابق والدواخل (Infixes) واللواحق. فإن الزوائد التي تدخل على البنية الأصلية ليست حلقات تُضاف إلى المفردة إضافة غير مُقَيَّدة في أولها وفي وسطها وفي آخرها، بل هي زوائد معلومة ذات مواضع معلومة مُحدَّدة في البنية. وإذا نظرنا في العربية مثلاً وجدنا التسلسل لا يتجاوز الحلقات الثلاث (٥)، ومثاله :

(1) أ : [ق ط ع]

ج 1 : قَطَعَ

ج 2 : قَاطَعَ

ج 3 : تَقَاطَعَ

(2) أ : [ر ف ع]

ج 1 : رَفَعَ

ج 2 : رَفَّعَ

ج 3 : تَرَفَّعَ

ويلاحظ أنه لا يمكن الاستغناء عن المقاربة الزمانية أو الذاكرة في الحديث عن الخاصية السلسلية أو غير السلسلية في البنية الصرفية لحاجة البحث إلى التاصيل .

(5) من الخطأ في نظرنا اعتبار جملة مثل "سَيَرَاهُمْ" أو مثل "فَسَيَكْفِيكَهُمْ" كلمة واحدة مكونة تكونت سلسلياً، فإن اعتبارها كذلك يدل على خلط بين الأدوات - وهي وحدات معجمية - والزوائد التصريفية، ثم إن وجود الزوائد التصريفية يُخرج المفردة من حيز الصرف الاشتقاعي إلى حيز التصريف، والأول من مكونات النظرية المعجمية والثاني من مكونات النظرية النحوية كما ذكرنا ذلك . ينظر نقدنا لمثل هذا الخطأ في كتابنا: مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 43 - 44 ، وراجع التعليق (2) على هذا البحث .

ويلاحظُ أنّ هذا التَّمَوِّذَجَ قابلٌ لأنَّ تُطَبَّقَ عَلَيْهِ قاعدةُ :

أ ← ج 1 ← ج 2 ← ج 3،

حيث ترمزُ (أ) إلى الجذْر، و(ج 1) إلى الجذْع الأول، و(ج 2) إلى الجذْع الثاني، و(ج 3) إلى الجذْع الثالث. على أنّ (ج 1) في المثالين (1) و(2) يُعَدُّ "أصلاً جذعياً" لأنه مُنْطَلَقُ الاِشْتِقَاقِ السَّلْسَلِيِّ المَحْدُودِ الذي رأينا. وهو حلقةٌ وصلٌ وَسَطٌ بَيْنَ الجذْرِ و(ج 2). ولا يَخْرُجُ عن القَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي العَرَبِيَّةِ الرَّبَاعِيَّةِ المَوْلَدُ صَوْتِيًّا بِالِإِقْحَامِ (أي بزيادة صامتٍ إلى أوّلِ الثلاثي أو إلى وَسَطِهِ أو إلى آخره)، والصِّغْمِيَّةُ المُشْتَقَّةُ مِنْهُ (6).

وإذن فإنَّ الصَّرْفِيَّةُ هِيَ البَحْثُ فِي تَكْوَنِ الوَحْدَةِ المعجمية الصرفيّة. وهذا التَّكْوَنُ لا يَخْتَصُّ بِهِ اللُّغَاتُ ذاتِ البِنَى السَّلْسَلِيَّةِ بل هو مُشْتَرَكٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللُّغَاتِ ذاتِ البِنَى غَيْرِ السَّلْسَلِيَّةِ لأنَّ للمُفْرَدَةِ فِيهَا جَمِيعًا قابليَّةَ التَّكْوَنِ من عنصرٍ صرْفِيٍّ

(6) مثاله من الإقحام البدني (Prothèse) :

أ : [ر ج ح]،

ج 1 : رَجَحَ [+ مَالٌ ، فِي الفصحى]،

ج 2 : نَزَجَ [+ رَجْحَةٌ بِالْأَرْجُوحَةِ ، فِي عَرَبِيَّةِ نَفْزَاوَةِ الْجَنُوبِ الْغَرْبِيِّ التُّونِسِيِّ]،

ج 3 : اِنْرَجَحَ (= نَزَجَ) [+ تَمَائِلٌ وَتَرْجَحُ بِالْأَرْجُوحَةِ فِي عَرَبِيَّةِ نَفْزَاوَةِ] .

ومثال الإقحام الوسطي (Epenthèse) :

أ : [ب ث ق]،

ج 1 : بَثِقَ [+ جَرَى المَاءُ بِقُوَّةٍ]،

ج 2 : بَعَثَقَ [+ خَرَجَ المَاءُ مِنْ جَانِبِ أَوْ حَوْضٍ] ،

ج 3 : تَبَعَثَقَ [+ فَاضَ المَاءُ مِنْ نَاحِيَةِ مُنْكَسِرَةٍ فِي الحَوْضِ] .

ومثال الإقحام الأخرى (Paragoge) :

أ : [ش م خ]،

ج 1 : شَمَخَ [+ ارْتَفَعَ]،

ج 2 : شَمَخَرَ [+ تَكَبَّرَ]،

ج 3 : اشْمَخَرَ [+ اشْتَدَّ ارْتِفَاعُهُ] .

ولا يَخْرُجُ عن هَذِهِ القَاعِدَةِ الرَّبَاعِيَّةِ المَوْلَدِ مِنَ المُضَاعَفِ ، ومثاله :

أ : [ك ب ب]،

ج 1 : كَبَّ ،

ج 2 : كَبَّكَبَ ،

ج 3 : تَكَبَّكَبَ .

واحدٍ أو أكثر. على أن عددَ العناصر مُقَيَّدٌ تقييدًا صارمًا في اللغات ذاتِ البُنَى غير السلسلية وغير مقيدٍ تقييدًا صارمًا في اللغات ذاتِ البنى السلسلية، وخاصة لغة العلوم التي تكثر فيها المولدات (Néologismes) المصطلحية (7)، وهي مولدات لا تُراعَى فيها جمالية اللغة بقدر ما تُراعَى تأدية المصطلح المولد للمفهوم الذي يُراد التعبير عنه. وخاصيتا التقييد وعدم التقييد في البنية مهمتان جدًّا في التفريق بين الفرع الذي رأينا، أي الصرفية، والفرع الثاني الذي سنذكرُ أي "الصيغية".

3 - في الصيغية :

ومصطلح "الصيغية" مشتقٌّ من "الصيغ"، وهو الوحدة المعجمية البسيطة - أي المفردة - من حيث هي وحدة شكلية صرف. فالصيغية كما تتصورها إذن هي البحث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكلٌ محضٌ أي من حيث هي صيغةٌ صرفيةٌ مقيسة على نمطٍ صيغيٍّ معلوم. ذلك أن خاصية التقييد في تكون البنية الصرفية في اللغات ذات البنى غير السلسلية تُخضعُ بنية المفردة لمنطِ صيغيٍّ تُندرجُ فيه وتضوي تحته باعتبارها عنصرًا من العناصر المتماثلة المكونة لجدول (Paradigme) من الجداول، فهي إذن صيغةٌ منمطةٌ أو مقيسةٌ لأنها مقيسةٌ على نمطٍ معينٍ من أنماط الصيغ، وهذا النمط هو الذي يُسمى في العربية "الوزن"، وهو صيغةٌ نظريةٌ تُقاسُ عليها النماذج القابلة لأن تتبعها تبعية النموذج للجدول الشكلي الذي يشتمل عليه. والنموذج المدرج تحت نمطٍ صيغيٍّ ما هو الذي نُسميه "صيغًا"، ولا يهمنا من البنية فيه تكونها الصرفية، بل يهمنا القالب أو الشكل الصرف الذي يكون لها. ولذلك فإن الصيغ غير الصرفية، لأن الصرف عنصرٌ بسيطٌ قد يكون "مفيدًا" فيكون "زائدة" اشتقاقية، وقد يكون "حرًا" فيكون صيغًا، أما الصيغ فقد يكون متكوّنًا من عنصرٍ بسيطٍ - أي من صرفٍ "حر" - وقد يكون متكوّنًا من عنصرين أحدهما "حر" والآخر "مفيد"، وقد تتعدّد عناصره

(7) يراجع التعليق (3) السابق .

بِحَسَبِ مَا تَسْمَحُ بِهِ قَوَاعِدُ الزِّيَادَةِ فِي اللَّغَةِ. فَقَدْ يَكُونُ الصِّغْمُ إِذْنُ بَسِيطًا وَقَدْ يَكُونُ مُرَكَّبًا وَقَدْ يَكُونُ مُعَقَّدًا، بِحَسَبِ عَدَدِ الْعُنَاصِرِ الصَّرْفِيَّةِ الْاِشْتِقَاقِيَّةِ الَّتِي تَشْتَرِكُ فِي تَكْوِينِ شَكْلِ الْمَفْرَدَةِ الصِّغْيِيَّةِ.

فليس الصِّغْمُ إِذْنُ هُوَ الصَّرْفَمُ بَلْ هُوَ الْوَحْدَةُ الصِّغْيِيَّةُ التَّمَطِّيَّةُ (Unité formelle type). وهذا يعني أَنَّ الصَّرْفَمُ يَكُونُ جُزْءًا مِنْ الصِّغْمِ لَكِنَّ الصِّغْمَ لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ الصَّرْفَمِ لِأَنَّ الصِّغْمَ أَعَمُّ مِنَ الصَّرْفَمِ. وَالتَّحْلِيلُ الصَّرْفِيَّ لِلْوَحْدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ الثَّلَاثِ "كَتَبَ" وَ"اسْتَكْتَبَ" وَ"مُسْتَكْتَبَ" فِي الْعَرَبِيَّةِ يُظْهِرُ:

أَنَّ الْأُولَى بَسِيطَةٌ التَّكْوِينِ لِأَنَّهَا جَذَعٌ بَسِيطٌ مُفْرَدٌ قَدْ أَنْتَحَتْ قَاعِدَةٌ:

أ + صو = ج (ب)،

حَيْثُ تَرْمُزُ (أ) إِلَى الْجَذْرِ، وَ(صو) إِلَى الصَّوَائِتِ، وَ(ج ب) إِلَى الْجَذَعِ الْبَسِيطِ؛ وَأَنَّ الثَّانِيَةَ مُرَكَّبَةٌ - أَي ثُنَائِيَّةُ التَّكْوِينِ - لِأَنَّهَا جَذَعٌ بَسِيطٌ مُفْرَدٌ قَدْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ سَابِقَةٌ صَّرْفِيَّةٌ (Préfixe dérivationnel) هِيَ [اسْتَبَ -]، فَقَدْ أَنْتَحَتْ هَذَا الْجَذَعُ إِذْنُ قَاعِدَةٌ:

ج (ب) + س (ص) = ج (ر)،

حَيْثُ تَرْمُزُ (ج ب) إِلَى الْجَذَعِ الْبَسِيطِ [كَتَبَ]، وَ(س ص) إِلَى السَّابِقَةِ الصَّرْفِيَّةِ [اسْتَبَ -]، وَ(ج ر) إِلَى الْجَذَعِ الْمُرَكَّبِ؛

وَأَنَّ الثَّلَاثَةَ مُعَقَّدَةٌ التَّكْوِينِ لِأَنَّهَا جَذَعٌ بَسِيطٌ مُفْرَدٌ قَدْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ سَابِقَتَانِ صَّرْفِيَّتَانِ هُمَا [اسْتَبَ -] وَ[مُ -]، أَوْ هِيَ جَذَعٌ مُرَكَّبٌ قَدْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ سَابِقَةٌ صَّرْفِيَّةٌ ثَانِيَّةٌ هِيَ [مُ -]، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْجَذَعُ - مُسْتَكْتَبَ - يُعَدُّ إِمَّا نَاتِجًا عَنْ قَاعِدَةٍ:

ج (ب) + س (ص) + 1 س (ص) = 2 ج (ع) ،

حيثُ ترمزُ (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كَتَبَ]، و(س(ص) 1) إلى السَّابِقَةَ الصَّرْفِيَّةَ الْأُولَى [اسْت—]، و(س(ص) 2) إلى السَّابِقَةَ الصَّرْفِيَّةَ الثَّانِيَةَ [مُ—]، و(ج(ع)) إلى الجذع المعقد الحاصل؛ وإما ناتجًا عن قاعدة: ج (ر) + س (ص) = ج (ع)،

حيثُ ترمزُ ج (ر) إلى الجذع المركب [اسْتَكْتَبَ]، و(س (ص)) إلى السَّابِقَةَ الصَّرْفِيَّةَ [مُ—]، و(ج (ع)) إلى الجذع المعقد [مُسْتَكْتَبَ].

ويمكنُ بداهةً أن تقومَ مقامَ (س(ص)) الزائدتانِ الاشتقاقيتانِ الأخرتانِ الممكنتانِ وهما "الدَّاحِلَةُ" (Infixe) - مثل [—و—] في "حَوَسَبَ" التي تُرجعُ إلى قاعدة: ج (ب) + د (ص) = ج (ر) - و"اللَّاحِقَةُ" (Suffixe) - مثل [—سوت] في "طَاغُوتُ" التي تُرجعُ إلى قاعدة: ج (ب) + ل (ص) = ج (ر) - وأن تُعممَ القاعدةُ التي ينتجُ عنها (ج (ر)) في "اسْتَكْتَبَ" و"حَوَسَبَ" و"طَاغُوتُ" فتكونُ: ج (ب) + ز (ص) = ج (ر)، حيث ترمز (ز (ص)) إلى الزائدة الصرفية الاشتقاقية سواء كانت سابقة أو داخلية أو لاحقة.

وإذن فإن التحليل الصرفي للوحدة المعجمية البسيطة يظهرها جذعًا مفردًا بسيط التكوين أو مركبة أو معقدة. على أن خاصيات البساطة والتركيب والتعقيد يظهرها في الوحدة المعجمية مستوى ثانٍ هو تكوينها من أكثر من جذع واحد. ذلك أن الوحدة المعجمية الواحدة تكون بسيطة إذا كوَّنها جذع مفرد واحد، ومثالها "كَتَبَ" و"اسْتَكْتَبَ" و"مُسْتَكْتَبَ"؛ وتكون مركبة إذا كوَّنها جذعان مفردان، ومثالها "شَيْبُ العجوز" - وهو اسم نبات - و"الجوعُ البقري" وهو اسم مرض؛ وتكون معقدة إذا كوَّنها ثلاثة جذوع مفردة أو أكثر، ومثالها "ذَهَانُ انْفِعَالِي دَوْرِي" - وهو اسم مرض - و"ذُو الثَّلَاثِ رَرَاقَاتٍ"، وهو اسم نبات. ويلاحظ إذن أن الخاصيات الصرفية في الجذع غير الخاصيات الصرفية في الوحدة المعجمية مطلقًا، لأن الجذع الواحد يتكوَّن من عنصر صرفي واحد أو

أكثر، والوحدة المعجمية الواحدة تتكوّن من جذع مفردٍ واحدٍ أو أكثر ؛ ومن أهم النتائج التي تحصلُ من هذه الخاصيّات الصّرفيّة ألاّ تكون المفردة هي الوحدة المعجمية مُطلقاً، فإنّ للوحدة المعجمية مفهوماً أعمّ من مفهوم المفردة إذ المفردة ليست إلاّ وحدة معجمية بسيطة ؛ وإذن فإنّ كلّ مفردة وحدة معجمية، وليست كلّ وحدة معجمية مفردة.

وأما التحليل الصيغيّ للجدوع المفردة الثلاثة التي ذكرنا - أي [كَتَبَ] و[اسْتَكْتَبَ] و[مُسْتَكْتَبَ] - فيُظهِرُ لنا ثلاثَ صيغٍ - أو أشكالٍ صيغيّةٍ - تنتمي إلى ثلاثة أنماطٍ صيغيّةٍ مختلفة. فإنّ شكلَ [كَتَبَ] الصيغيّ شبيهٌ بأشكالِ جذوعٍ أخرى مثلَ [غَفَرَ] و[خَلَصَ] و[نَجَّحَ]، وهذه الأشكالُ المتماثلة تُكوّنُ مجتمعةً نمطاً صيغيّاً يوحدُ بينها في جدولٍ صيغيّ واحدٍ هو "فعل" ؛ وشكلُ [اسْتَكْتَبَ] الصيغيّ شبيهٌ بأشكالِ جذوعٍ أخرى مثلَ [اسْتَعْفَرَ] و[اسْتَخْلَصَ] و[اسْتَنْتَجَعَ]، وهذه أيضاً أشكالٌ متماثلةٌ تكوّنُ مجتمعةً نمطاً صيغيّاً يوحدُ بينها في جدولٍ صيغيّ واحدٍ هو "استفعل" ؛ وشكلُ [مُسْتَكْتَبَ] الصيغيّ شبيهٌ كذلك بأشكالِ جذوعٍ أخرى مثلَ [مُسْتَعْفَرَ] و[مُسْتَخْلَصَ] و[مُسْتَنْتَجَعَ]، وهذه كذلك أشكالٌ متماثلةٌ تُكوّنُ مجتمعةً نمطاً صيغيّاً يوحدُ بينها هو "مستفعل". وإذن فإنّ "فعل" و"استفعل" و"مستفعل" أشكالٌ نمطيّةٌ تُمثّلُ أنماطاً صيغيّةً لما ينفاسُ عليها من أشكالِ الجذوعِ الصّرفيّة، وهي صياغِم، وليست صرّافِم (8).

(8) إلا إذا استعمل النمط الصيغيّ نفسه للدلالة على المعنى المعجمي الذي يقرنُ به إذا أُريد له أن يكون وحدة معجمية. ومن أمثله :

فعل :	عمل ،
فاعل :	عامل ، قادر ،
مفاعل :	في "مفاعل ذري" وهو جهاز تتحوّل فيه المادة إلى طاقة ،
مقتعل :	مُخلَق ، مزوّر ،
الفاعل :	تأثير ،
تفاعل :	تبادل التأثير ،
تفعيل :	تقوية ، تنشيط .

ويلاحظُ إذنَ أنَّ الصَّرَافِمَ غَيْرُ الصِّيَاغِمِ، ولذلك فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُتَرَجِّمَ Morphème بـ"الصِّيغَم" لأنَّ مصطلحَ "الصرِّفم" أَوْفَقُ لَهُ (9). ولم نَحِدْ للصِّيغَمِ مُقَابِلًا فِي الفِرَنْسِيَّةِ وَلَا فِي الإنْغِلِيزِيَّةِ، وَليْسَ هُوَ مُوَافِقًا لمصْطَلَحِ "Morphophoneme" (أَوْ Morphoneme) الإنْغِلِيزِي لِأَنَّ مَفْهُومَ هَذَا هُوَ "الْوَحْدَةُ الصَّوْتِيَّةُ الصَّرْفِيَّةُ"، كَمَا أَنَّ مُصْطَلَحَ "Morphophonology" (أَوْ Morphology) لَيْسَ مُوَافِقًا للصِّيغَمِيَّةِ لِأَنَّ المِصْطَلَحَ الإنْغِلِيزِي يَعْنِي البَحْثَ فِي القَوَاعِدِ الَّتِي تُفَسِّرُ التَّكْوِينَ الفُونُولُوجِيَّ للعُنَاوِرِ الصَّرْفِيَّةِ وَالتَّصْرِيْفِيَّةِ، أَوْ البَحْثَ فِي الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ وَالتَّصْرِيْفِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنِ عَوَامِلِ فُونُولُوجِيَّةِ، وَمِنْ أَمِثَلِهِ (1) تَفْسِيرُ اللُّوَاحِ التَّصْرِيْفِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الجَمْعِ فِي الإنْغِلِيزِيَّةِ - وَهِيَ [s] فِي مِثْلِ "books" وَ[z] فِي مِثْلِ "glasses" وَ[lz] فِي مِثْلِ "fishes" - تَفْسِيرًا فُونُولُوجِيًّا بِأَنَّ يُشَارَ إِلَى أَنَّ [z] قَدْ عَوَّضَتْ [s] فِي المِثَالِ الثَّانِي بِسَبَبِ التَّمَاثُلِ (Assimilation)، وَأَنَّ وَجُودَ [l] فِي [lz] فِي المِثَالِ الثَّلَاثِ نَاتِجٌ عَنِ إِقْحَامِ (Intrusion) أَحَدَتِهِ مُجَاوِرَةً [z] لِأَحَدِ أَصْوَاتِ الصَّفِيرِ أَوْ الشَّاشَاءَةِ (10) ؛ (2) تَفْسِيرُ ظَاهِرَةِ الإقْحَامِ الصَّامِي فِي العَرَبِيَّةِ - مِثْلَ إِقْحَامِ الرَّاءِ فِي "فَقَّع" لِتُصْبِحَ

(9) قَدْ تَرَجَّمَ البَعْضُ مُصْطَلَحَ "morphème" مِنْ قِبَلِ بصيغَم - يَنْظُرُ رَمْزِي مَنْبِرِ بَعْلِيكِي : مَعْجَم المِصْطَلَحَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، ص 316 ، وَقَدْ اقْتَرَحَ هُوَ لِتَرَجْمَتِهِ مُصْطَلَحَ "مُورْفِيم" ؛ وَقَدْ اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحِي "الصِّيغَم" وَ"الصِّيغَمِيَّة" مَعًا الطَّيِّبُ البِكُوشُ وَصَالِحُ المَاجِرِي فِي كِتَابِهِمَا "فِي الكَلِمَةِ فِي النُّحُوِّ العَرَبِيِّ وَفِي اللِّسَانِيَّاتِ الحَدِيثَةِ"، ص 122 وَص 139، وَكَذَلِكَ فِي تَرَجْمَتِهِمَا العَرَبِيَّةِ لِكِتَابِ رُوبِيرِ مَارْتَانَ (Robert Martin) : فِي سَبِيلِ مَنْطِقِ المَعْنَى، ص 402 ، وَقَدْ جَعَلَ "الصِّيغَم" مُقَابِلًا لـ morphème وَ"الصِّيغَمِيَّة" مُقَابِلًا لـ morphématique ، وَلَمْ يُرَاعِيَا فِي نَقْلِهِمَا الفَرْقَ بَيْنَ عُنْصُرِ اشْتِقَاقِي لَا يَكُونُ إِلَّا بَسِيطًا هُوَ المَعْرُوفُ بِـ morphème الَّذِي قَدْ لَا يَكُونُ مَفْرَدَةً البَتَّةَ بَلْ قَدْ يَكُونُ مَجْرَدَ زَائِدَةٍ اشْتِقَاقِيَّةِ، وَوَحْدَةٍ شَكْلِيَّةِ تَامَّةِ ذَاتِ خَاصِيَّةٍ "قَالِبِيَّةِ"، لَا تَكُونُ إِلَّا مَفْرَدَةً، وَقَدْ تَكُونُ أَحَادِيَّةَ العُنْصُرِ الصَّرْفِيِّ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ عُنْصُرَيْنِ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ عُنْصُرٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَليْسَ لِهَذِهِ "الْوَحْدَةُ الشَّكْلِيَّةُ القَالِبِيَّةُ" مَا يُقَابِلُهَا فِي الفِرَنْسِيَّةِ كَمَا سَنَرَى. وَقَدْ اقْتَرَحْنَا "الصِّيغَمِيَّة" مُصْطَلَحًا يَعْتَبَرُ عَنِ هَذِهِ الوَحْدَةِ الشَّكْلِيَّةِ ذَاتِ الخَاصِيَّةِ القَالِبِيَّةِ وَفَرَقْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُصْطَلَحِ "الصَّرْفِيَّةِ".

(10) يَنْظُرُ : H.A. Gleason : *Introduction à la linguistique* , pp. 70 - 71 ; J. Lyons : *Linguistique générale* , pp. 142 - 144 . وَقَدْ عَدَّ غَلِيْسُنُ التَّغْيِيرَاتِ الفُونُولُوجِيَّةِ النَّاتِجَةَ عَنِ التَّمَاثُلِ وَالتَّبَايُنِ مَظَاهِرَ مَرْفُوفُونُولُوجِيَّةٍ ؛ وَيَنْظُرُ أَيْضًا : J. Lerot : *Précis de linguistique générale* , pp. 230 -

"فَرَقَعَ" أو التَّوَنَ في "قُبْرَةَ" لُصِّحَ "قُبْرَةَ" أو العَيْنَ في "بَثَقَ" لُتَصِّحَ "بَعَثَقَ" أو السَّيْنَ في "خَلَبَ" لُتَصِّحَ "خَلَبَسَ" - تَفْسِيرًا فُونُولُوجِيًّا بَأَن يُشَارَ إِلَى أَنَّ إِقْحَامَ الصَّوَامِتِ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا حَدَثَ بِسَبَبِ التَّبَايُنِ الصَّامِيَّتِي فِي الْمَثَالِينِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالتَّبَايُنِ الصَّائِيَّتِي فِي الْمَثَالِينِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ (11). وَهَذِهِ الظَّوَاهِرُ الَّتِي ذَكَرْنَا جَمِيعًا بَعِيدَةٌ عَنِ "الصِّغْمِيَّةِ" بِالْمَفْهُومِ الَّذِي قَصَدْنَا.

وَقَدْ كُنَّا اقْتَرَحْنَا لِلصِّغْمِ فِي بَحْثِنَا سَابِقِي (12) مُقَابِلًا فِرُنْسِيًّا هُوَ "Formème" (وَبِالْإِنْغَلِيزِيَّةِ "Formeme") أَيْ "الْوَحْدَةُ الشَّكْلِيَّةُ أَوِ الصِّغْمِيَّةُ" "Unité formelle" - بِاعْتِبَارِ الصِّغْمَةِ "نَمَطًا شَكْلِيًّا" - فِي مُقَابِلِ الْوَحْدَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْبِنْيَوِيَّةِ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا بِالصَّرْفَمِ (Morphème). وَتُرِيدُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنْ تُرَاجِعَ التَّسْمِيَةَ فُنْدَقَقَهَا وَنَعَدَلَهَا، فُتَطْلِقَ عَلَى الصِّغْمَةِ ذَاتِهَا - بِاعْتِبَارِهَا نَمَطًا يَنْقَاسُ عَلَيْهِ وَيَنْتَمِي إِلَيْهِ عَدَدٌ مُهِمٌّ مِنَ الْوَحْدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ الْبَسِيطَةِ أَوِ الْمَفْرَدَاتِ - اسْمَ "morphème"، وَقَدْ اقْتَرَضْنَاهُ مِنَ الْيُونَانِيَّةِ μὀρφωμα "Morphôma" وَمَعْنَاهُ "الشَّكْلُ" (Forme) وَ"الصُّورَةُ" (Figure)، وَتُطْلِقُ عَلَى الْوَحْدَةِ الصِّغْمِيَّةِ أَوْ "الصِّغْمِ" مُصْطَلَحَ "Morphomème" (وَبِالْإِنْغَلِيزِيَّةِ "Morphomeme") ؛ وَإِذْنًا فَإِنَّ مَفْرَدَاتٍ مِثْلَ "كَتَبَ" وَ"اسْتَكْتَبَ" وَ"مُسْتَكْتَبَ" مِنْ حَيْثُ هِيَ وَحْدَاتٌ صِغْمِيَّةٌ تَامَّةٌ يُسَمَّى كُلُّ مِنْهَا "صِغْمًا" (Morphomème)، وَأَمَّا الصِّغْمُ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا - وَهِيَ "فَعَلَ" وَ"اسْتَفْعَلَ" وَ"مُسْتَفْعِلٌ" - فَيُسَمَّى كُلُّ مِنْهَا "نَمَطًا صِغْمِيًّا" (Morphème)، وَأَمَّا الْمُبْحَثُ ذَاتَهُ - أَيْ "الصِّغْمِيَّةُ" - فَنُسَمِّيهِ "Morphématique"، وَهُوَ كَمَا يَلِاحِظُ مِنْ وَصْفِنَا لَهُ مُخْتَلَفٌ عَنِ "الصَّرْفِيَّةِ" الَّتِي جَعَلْنَاهَا مُقَابِلًا لـ "Morphématique" مِنْ "Morphème".

(11) التَّبَايُنِ الصَّائِيَّتِي هُوَ فَكٌّ تَتَابِعِ الْحَرَكَاتِ وَخَاصَّةً إِذَا تَمَاتَلَتْ بِإِدْخَالِ صَامِتٍ سَاكِنٍ فِي بِنْيَةِ الْمَفْرَدَةِ الْدَاخِلِيَّةِ، وَخَاصَّةً الْمَفْرَدَةُ الثَّلَاثِيَّةُ، أَيْ إِذَا كَانَتْ جِذْعًا بَسِيطًا، سِوَاءَ فِي بَدَائِيَّتِهَا أَوْ فِي وَسْطِهَا أَوْ فِي آخِرِهَا، وَهَذَا الْإِدْخَالُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِقْحَامِ، فَالْإِقْحَامُ يَكُونُ إِذْنًا بَدْنِيًّا، وَيَكُونُ وَسْطِيًّا، وَيَكُونُ آخِرِيًّا، وَقَدْ سَبَقَتْ أَمْثَلُهُ مِنْهُ فِي التَّلْفِيظِ (6).

(12) يَنْظُرُ كِتَابُنَا مَقْدَمَةً لِنظَرِيَّةِ الْمَعْجَمِ، ص ص 106 - 107 (تبع).

4 - الصِّغَمِيَّةُ والمُعْجَمُ :

الصِّغَمِيَّةُ إِذَنْ هِيَ الْمُبْحَثُ الصَّرْفِيُّ الَّذِي يَنْبَنِي عَلَى الْوَحَدَاتِ الصِّغَمِيَّةِ الَّتِي تَمَثِّلُ أَنْمَاطًا نَظَرِيَّةً، وَهِيَ ذَاتُ عِدَدٍ مَحْدُودٍ، وَعَلَى الْوَحَدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ الْبَسِيطَةِ الَّتِي تُكَوِّنُ الصِّيَاغِمَ وَالَّتِي تَنْقَاسُ عَلَى تِلْكَ الْأَنْمَاطِ الصِّغَمِيَّةِ، وَهِيَ تَشْمَلُ كُلَّ الْمَفْرَدَاتِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَى الْمَقُولَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ التَّامَّةِ. وَتِلْكَ الْأَنْمَاطُ الصِّغَمِيَّةُ وَهَذِهِ الصِّيَاغِمُ تَنْدَرُجُ - مِثْلَ الْوَحَدَاتِ الصَّرْفِيَّةِ الْبَنِيَوِيَّةِ أَيْ الصَّرَافِمِ - فِي عِلْمِ الْمُعْجَمِ وَتَنْتَمِي إِلَى النِّظَرِيَّةِ الْمُعْجَمِيَّةِ لِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِنِظَرِيَّةِ الْمَفْرَدَاتِ الَّتِي تُكَوِّنُ نِظَرِيَّةَ الْمُعْجَمِ. فَإِنَّ نِظَرِيَّةَ الْمُعْجَمِ قَائِمَةٌ عَلَى نِظَرِيَّةِ الْمَفْرَدَاتِ، وَكُلُّ مَا يَنْتَمِي إِلَى نِظَرِيَّةِ الْمَفْرَدَاتِ مُنْتَمٍ إِلَى نِظَرِيَّةِ الْمُعْجَمِ (13).

ونريد أن نَهْتَمَّ فِي الصَّفَحَاتِ التَّالِيَةِ بِمَسْأَلَتَيْنِ تَسْرَلَانِ الصِّغَمِيَّةَ فِي عِلْمِ الْمُعْجَمِ :

4 - 1 . الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى تُسَمِّيهَا "الْخَاصِيَّةُ التَّمْيِيزِيَّةُ" أَي الْخَاصِيَّةُ الَّتِي تُكَوِّنُ لِلصِّيَاغِمِ - بِحُكْمِ انْتِمَائِهَا إِلَى أَنْمَاطِ صِغَمِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ - فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْوَحَدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ، وَهَذِهِ الْخَاصِيَّةُ التَّمْيِيزِيَّةُ تَنْدَرُجُ الصِّيَاغِمَ فِي نِظَامِ الْعِلَاقَاتِ الْاِخْتِلَافِيَّةِ فِي الْمُعْجَمِ، وَهَذِهِ الْعِلَاقَاتُ حَسَبَ مَا نَرَى أَرْبَعٌ، هِيَ الَّتِي تُظَهِّرُ مَا لِلْوَحَدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ مِنْ خِصَائِصٍ ذَاتِيَّةٍ (Propriétés intrinsèques) تَخْتَصُّ بِهَا. فَإِنَّ لِكُلِّ وَحْدَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ بَسِيطَةٍ أَرْبَعَ خِصَائِصَ تَمْيِيزِيَّةٍ، تَكُونُ خِصِيصَةً وَاحِدَةً مِنْهَا عَلَى الْأَقْلَى خَاصَّةً بِهَا وَلَا يَشَارِكُهَا فِيهَا غَيْرُهَا مِنَ الْوَحَدَاتِ، وَالْعِلَاقَاتُ الْمُعْجَمِيَّةُ الْاِخْتِلَافِيَّةُ الْأَرْبَعُ هِيَ :

(1) عِلَاقَاتُ مَقُولِيَّةٍ (Relations catégorielles) أَي بِحَسَبِ انْتِمَاءِ الْمَفْرَدَةِ الْمَقُولِي (Appartenance catégorielle). فَإِنَّ الْمَفْرَدَةَ لَا بَدَأَ أَنْ تَنْتَمِي إِلَى إِحْدَى الْمَقُولَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ، وَهِيَ عِنْدَنَا خَمْسٌ : الْاسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالصِّفَةُ، وَالظَّرْفُ، وَالْأَدَاةُ

(13) يَنْظُرُ الْفَصْلُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِنَا مُقَدِّمَةً لِنِظَرِيَّةِ الْمُعْجَمِ، وَكَذَلِكَ : J - C. Milner : Introduction à une science du langage , pp. 315 - 356

(وَنَحْنُ نُدرِجُ فِي مَقُولَةِ الصِّفَةِ مَا يُسَمَّى فِي الاصطلاح النحوي العربي التقليديّ اسْمَ الفَاعِلِ واسْمَ المَفْعُولِ والصِّفَةَ المَشْبَهَةَ وأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ وصِيغَ المَبَالِغَةِ، وَالتَّسْبَةِ ؛ وَنُدْرِجُ فِي مَقُولَةِ الأَدَاةِ الحُرُوفَ بِأَنْوَاعِهَا وَأَسْمَاءَ الإِشَارَةِ والأَسْمَاءَ المَوْصُولَةَ والضَّمائِرَ، والأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ).

(2) عَلاَقَاتُ صَوْتِيَّة (Relations phonémiques) أَي بِحَسَبِ الفُرُوقِ الصَّوْتِيَّةِ بَيْنَ التَّأَلِيفَاتِ الصَّوْتِيَّةِ فِي المَفْرَدَاتِ.

(3) عَلاَقَاتُ صَرْفِيَّةِ اشْتِقَاقِيَّةِ (-Relations morphologiques dérivationnelles) أَي بِحَسَبِ الفُرُوقِ بَيْنَ المَفْرَدَاتِ فِي الأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ.

(4) عَلاَقَاتُ دَلَالِيَّةِ (Relations sémantiques) أَي بِحَسَبِ الفُرُوقِ بَيْنَ المَفْرَدَاتِ فِي دَلَالَتِهَا.

وَبِالنَّظَرِ فِي نِظَامِ هَذِهِ العَلاَقَاتِ فِي المُعْجَمِ العَرَبِيِّ نَتَبَيَّنُ أَنَّ المَفْرَدَاتِ تَعَالَتْ فِيمَا بَيْنَهَا حَسَبَ الأشْكَالِ التَّالِيَةِ (حَيْثُ تُرْمَزُ (ق) إِلَى الإِثْمَاءِ المَقُولِي ؛ وَ(ت) إِلَى التَّأَلِيفِ الصَّوْتِي ؛ وَ(ب) إِلَى البِنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ، وَ(د) إِلَى الدَّلَالَةِ أَوِ المُعْزَى المُعْجَمِي. وَيُشارُ بِـ (-) إِلَى اشْتِرَاكِ المَفْرَدَةِ مَعَ غَيْرِهَا فِي الخِصِيصَةِ، أَي إِلَى عَدَمِ اسْتِقْلَالِهَا، وَبِـ (+) إِلَى انْفِرَادِهَا بِهَا، أَي إِلَى تَفَرُّدِهَا) :

(1) [+ ت ، + ب ، + ق ، + د] (14) ؛

(2) [- ق] ، [+ ت ، + ب ، + د] (15) ؛

(3) [- ق ، - ب] ، [+ ت ، + د] (16) ،

(14) ومثاله :

(أ) حَبْرٌ [+ /حَبْرُنْ/ ، + فِعْلٌ ، + اسْمٌ ، + المِدادُ يُكْتَبُ بِهِ] ،
(ب) حَبْرٌ [+ /حَبْرُنْ/ ، + فِعْلٌ ، + صِفَةٌ ، + العَالِمُ] .
وقد استقلت المفردتان بخصائصهما الأربع .

(15) ومثاله :

(أ) بَطَلٌ [+ /بَطَلٌ/ ، + فِعْلٌ ، + ذَهَبٌ ضِياعًا] ،
(ب) بَطَلٌ [+ /بَطَلٌ/ ، + فِعْلٌ ، + سَجْعٌ واسْتِثْبَالٌ] .
وقد استقلت كل من المفردتين بثلاث خصائص، ولم تشتركا إلا في الانتماء المقولي .

(4) [- ت ، - ب] ، [+ ق ، + د] (17) ،

(5) [- ق ، - د] ، [+ ت ، + ب] (18) ،

(6) [- ق ، - ت ، - ب] ، [+ د] (19) ،

(7) [- ق ، - ب ، - د] ، [+ ت] (20) .

ويُلاحظُ من الأشكالِ المقارنِيةِ السَّبعةِ المذكورةِ أنَّ الوحدةَ المعجميةَ البسيطةَ تَرُدُ مُعَالَقةً مع غيرها تَعَالُفاً اِخْتِلافياً في البنيةِ الصرفيةِ في ثلاثةٍ منها، هي (1) و(2) و(5). وهذه العلاقةُ الصرفيةُ البنيويةُ تُكوِّنُ بحسبِ ما يَكُونُ للبنيَّةِ من صيغةٍ أو بحسبِ النمطِ الصيغيِّ الذي تَتَبَعُهُ. فإنَّ صيغةَ المفردةِ تُكوِّنُ وَحْدَةً شَكْلِيَّةً ذاتَ قيمةٍ تَمييزيةٍ لَأَنَّها تَنْتَظِمُ في جداولِ صيغيةٍ تَوَلَّفُها أنماطٌ تَمَّايِرُ فيما بينها، وهذه الأنماطُ غَيْرُ التَّأْلِيفَاتِ الصَّوْتِيَّةِ (Formes phonologiques) وإنَّ كان

(16) ومثاله :

(أ) قَايِرٌ [+ / قَايِرُنْ / ، + مستطيع] ،

(ب) قَاصِرٌ [+ / قَاصِرُنْ / ، + غير مستطيع] .

وقد استقلت كل من المفردتين بخصوصيتين هما التأليف الصوتي والدلالة .

(17) ومثاله :

(أ) نَامُوسٌ [+ اسمٌ ، + العادة والقانون] ،

(ب) نَامُوسٌ [+ صفةٌ ، + البعوض] .

وقد استقلت كل من المفردتين بانتماها المقولي وبمعناها ، والناموس الأولى مقترضة من

اليونانية νόμος (nomos) .

(18) ومثاله :

(أ) زَوَّانٌ [+ / زَوَّانُنْ / ، + فَعَّالٌ] ،

(ب) شَيْلَمٌ [+ / شَيْلَمُنْ / ، فَيْعَلٌ] .

وقد استقلت كل من المفردتين بتأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية ، والزَّوَّانُ – والزَّوَّانُ أيضاً

– والشَيْلَمُ اسمان لعُشْبٍ واحد .

(19) ومثاله :

(أ) صَكٌّ [+ الدفع بشدة] ،

(ب) صَكٌّ [+ وثيقة بمال أو نحوه] .

ولم تستقل المفردتان في هذا الشكل إلا بالدلالة ؛ والأولى مصدر "صك" ، والثانية أجمية

مقترضة .

(20) ومثاله :

(أ) جَشِيشٌ [+ / جَشِيشُنْ /] ،

(ب) دَشِيشٌ [+ / دَشِيشُنْ /] .

ولم تستقل المفردتان في هذا الشكل إلا بالتأليف الصوتي، ودال الثانية مبدلة من جيم الأولى .

التأليف الصوتي الواحد يطابق البنية الصرفية التي تتبني عليها المفردة. ذلك أن الصوامت والصوائت التي تكون التأليف الصوتي في المفردة هي التي تتحكم في إلحاقها بوزن ما من الأوزان الصرفية، أي بأحد الأنماط الصيغية، فتكون بذلك صيغاً تابعاً لنمط صيغي ما. فإن [بحر] مثلاً من وجهة النظر الصرفية البنيوية صيغته ينتمي إلى النمط الصيغي [فعل] لأن له التأليف الصوتي /بحرُن /، و[سريع] كذلك صيغته ينتمي إلى النمط الصيغي [فعل] لأن له التأليف الصوتي /سريعُن /.

على أن للتأليف الصوتي خاصية تمييزية مطلقة في المفردة لأن لكل مفردة تأليفاً صوتياً خاصاً بها يجعلها تختلف عن غيرها من المفردات، ولا يمكن للمفردة أن تطابق مفردة أخرى في تأليفها الصوتي إلا في حالات الاشتراك اللفظي (Homonymie) التام، مثل الاشتراك بين [ناموس] ← / ناموسُن / وهو "بعوض" [+صفة]، و[ناموس] ← / ناموسُن / وهو "العادة والقانون" [+اسم، من اليونانية νόμος «Nomos»]، والاشتراك بين [خرص] ← / خرصُن / وهو "الحلقة من الذهب أو الفضة" [+اسم، من اليونانية χρυσός «Khrusos»]، و[خرص] ← / خرصُن / وهو "جريدة النخل" [+اسم] (21). أما البنية الصرفية

(21) نعدّل في هذا التعليق ما كنا ذكرناه في نشرة هذا البحث الأولى في مجلة المعجمية ، 12 - 13 (1996 - 1997) ، ص 132 (تع 19) ؛ فقد ذهبنا فيه إلى أننا نعلم في التفريق بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي في المفردات الانتماء المقولي، ولذلك عددنا الزوج "ناموس" من الاشتراك اللفظي لأن الأولى [+ اسم] والثانية [+ صفة] أي من مقولتين مختلفتين، وعددنا الزوج "خرص" من الاشتراك الدلالي لأن الأولى [+ اسم] والثانية [+اسم]، أي إنهما من مقولة واحدة ؛ وقد رأينا من بعد أن شرط الاتفاق في الانتماء المقولي غير كافٍ للتفريق بين النوعين من الاشتراك، بل ينبغي أن يُضاف إليه قيد آخر أو شرط آخر هو الاتفاق في الأصل الاشتقائي في حالة الاشتراك الدلالي والاختلاف في الأصل الاشتقائي في حالة الاشتراك اللفظي، ولذلك فإن مفردتين مثل "خرص" و"خرصُن" المذكورتين تعذان من الاشتراك اللفظي لأنهما من أصلين اشتقائيين مختلفين : فإن إحداهما من أصل يوناني والأخرى من أصل عربي ؛ وأما الاشتراك الدلالي فمثاله العربي المشهور هو "عين" ذات المعاني المتعددة : فإن "عين" بمعنى "عضو الإبصار" و"عين" بمعنى "ينبوع الماء" و"عين" بمعنى "الجاسوس" ليست ثلاث مفردات مختلفة بل هي مفردة واحدة ترجع إلى أصل افتراضي واحد هو الجذر "ع ي ن". والملاحظ أن الخلط بين النوعين من الاشتراك في الكتابات اللسانية الحديثة ما زال كبيراً لعدم وجود تفريق صارم بين الاثنين؛ ويمكن أن نصوغ للاشتراك الدلالي بالاعتماد على الخصائص التمييزية التي ذكرناها للمفردات - مضافاً إليها خصيصة خامسة هي "الأصل الاشتقائي" ورمزه [ش] - قاعدة كما يلي : [- ت ، - ب ، - ق ، - ش] ، [+ د] ، وأن تصاغ للاشتراك اللفظي قاعدة أخرى ذات

فليست ذات خاصية تمييزية في كلّ المفردات. فليس لكلّ مفردة إذن بنية صرفية تختلف بها عن غيرها من المفردات لأنّ البنية الصرفية الواحدة لا تستقلّ بذاتها بل تنتمي إلى جدول يمثل نغمتها الصيغية، ولذلك فإنّ /بَارِقُنْ / و/سَارِقُنْ / تختلفان من حيث تأليفهما الصوتي لأنّ /ب/ في الأولى تختلف عن /س/ في الثانية، لكن [بَارِقُنْ] و[سَارِقُنْ] لا تختلفان من حيث البنية الصرفية لأنّهما تنتميان معاً إلى النمط الصيغية [فَاعِلُنْ].

على أنّ ذلك لا يعني أنّ المفردات لا تتمايز فيما بينها صرفياً، والتمايز الذي يوجد بينها تمايزٌ صيغية، والعلاقات الاختلافية التي تكون بحسب الصيغ أو القوالب التي تكون للأبنية تكون (1) إمّا علاقات بين أجزاء المقولة المعجمية الواحدة، (2) وإمّا علاقات بين أبنية المقولات المختلفة.

والعلاقات التي تكون بين أجزاء المقولة الواحدة هي علاقات بين أنماط صيغية تنتمي إلى مقولة واحدة. فإنّ أجزاء المقولة الواحدة تشتمل على العناصر المعجمية، وهي المفردات. والجزء الواحد يمكن أن يتفرّع إلى جزئيات أصغر من الجزء. ويمكن أن تمثل لذلك بمقولة الصفة. فإنّ أجزاءها هي "اسم الفاعل" و"اسم المفعول" و"الصفة المشبهة" و"صيغ المبالغة" و"أفعل التفضيل" و"النسبة". وجزئيات اسم الفاعل هي "فَاعِلٌ" و"مُفَعِّلٌ" و"مُفْتَعِّلٌ" و"مُسْتَفْعِلٌ"، إلخ. وما هو من النمط الصيغية "فَاعِلٌ" في العربية يمثل عنصراً من عناصر الجزئية، وعنصر الجزئية يعدّ أيضاً عنصراً من الجزء ذاته. وإذن فإنّ هذا النوع الأوّل من العلاقات يظهر بين مجموعات العناصر المنتمية إلى جزءٍ من أجزاء مقولة معجمية ما، ومثالها من مقولة الصفة العلاقة بين :

وجهين : الأول إذا كان الانتماء المقولي للمفردتين المشتركين مختلفاً، وذلك الاختلاف كاف ليلد على اختلاف المفردتين، وتكون القاعدة كما يلي : [- ت ، - ب] ، [+ ق ، + د] ؛ والوجه الثاني يكون فيه الانتماء المقولي واحداً وعندئذ لا بد من توفر الاختلاف في الأصل الاشتقائي، وتكون القاعدة كما يلي : [- ت ، - ب ، - ق] ، [+ د ، + ش] .

- (1) كَاتِبٌ ← فَاعِلٌ ،
- (2) مُكْتَبٌ ← مُفْعَلٌ ،
- (3) مُكَاتِبٌ ← مُفَاعِلٌ ،
- (4) مُكْتَبٌ ← مُفْتَعِلٌ ،
- (5) مُسْتَكْتَبٌ ← مُسْتَفْعِلٌ .

فإنَّ [كَاتِبٌ] وكلَّ ما انتمى إلى التَّمَطِّ الصِّيغِي [فَاعِلٌ] مخالفٌ لبقية العناصر المنتمية إلى بقية الأنماط الصِّيغِيَّة المذكورة. على أنَّ هذا النوع من العلاقات يقع أيضاً - وهو الأظهر - بين أجزاء المقولة الواحدة ، ومثالها من مقولة الاسم :

- (1) كِتَابٌ ← فِعَالٌ ،
- (2) كِتَابَةٌ ← فِعَالَةٌ ،
- (3) مَكْتَبٌ ← مَفْعَلٌ ،
- (4) كَيْتَةٌ ← فِعْلَةٌ ،
- (5) مَكْتَبَةٌ ← مَفْعَلَةٌ .

والتَّوَعُّ الثاني من العلاقات تمثله علاقات بين مجموعاتٍ من العناصرٍ أي بين أنماطٍ صِّيغِيَّة لها انتماءاتٌ مقولِيَّة مختلفة، ومثالها العَلاقَةُ بين :

- (1) حَسِبَ [+ فَعِلَ] ← فِعْلٌ ،
- (2) حَسَابٌ [+ فِعَالٌ] ← اسْمٌ ،
- (3) حَاسُوبٌ [+ فَاعُولٌ] ← صِفَةٌ ،
- (4) حَسْبٌ [+ فَعْلٌ] ← أداة (اسْمٌ فِعْلٌ).

والنماذج التي ذكرناها من التَّوَعِينِ إذن وحداتٌ صِّيغِيَّة متمايِزة لاختلاف الأنماط التي تنتمي إليها، وهذا الاختلافُ مهمٌّ في إكساب الوَحَدَاتِ المعجمِيَّة خصيصةَ التَّفَرُّدِ في المعجم.

4 - 2 . والمسألة الثانية هي مسألة الوصل بين الصيغ والدلالة، أي ارتباط بنية المفردة بدلالاتها، أو دلالة شكل المفردة على معناها. وهذه المسألة تندرج أيضًا في مبحث العلاقات في المعجم. وليست هي علاقات اختلافية مثل العلاقات التي رأيناها في (4 - 1)، بل هي علاقات ائتلافية، وهذا النوع من العلاقات نسميه "العلاقات الشكلية الدلالية" أي إنها علاقات تتبين من التأليف بين دوال الأدلة ومداليلها. فإن الأبنية من حيث هي أنماطٌ صيغية تنبئ بالدلالة العامة التي تُفيدها المفردات المصوغة عليها⁽²²⁾، فليس التمثل الصيغي مجرد شكل، بل هو شكلٌ دال. ولذلك فإنه يمكن أن تُعتمد هذه الأنماط الصيغية لتوزيع المفردات بحسبها توزيعًا جدوليًا يمثل كل جدول توزيعي مُتجمّع منها حقلًا شكليًا تدل أشكال الدوال المدرجة فيه على معاني المداليل المرتبطة بها.

ومن أمثلة ذلك في العربية من مقولة الاسم :

(1) ما كان على وزن "فَعَال" دلّ غالبًا على مَرَضٍ أو على طارئٍ غير

طبيعي، ومثاله :

سُدَادٌ ← دَاءٌ يُصِيبُ الأنفَ فيمنعُ دخولَ الهواءِ،

طُلَاعٌ ← دَاءٌ يأخذُ في قوائمِ الدَّابَّةِ فتُطلعُ منه،

عُطَاشٌ ← دَاءٌ يصيبُ الإنسانَ والحيوانَ، يشربُ الماءَ فلا يَرَوَى.

(2) ما كان على وزن "فِعَالَة" دلّ غالبًا على الحِرْفَةِ والمهنة، ومثاله :

طِرَازَةٌ ← حِرْفَةُ الطِرَازِ، أو المَطْرَازِ،

سِقَايَةٌ ← حِرْفَةُ السَّقَاءِ،

طِبَالَةٌ ← حِرْفَةُ الطِّبَالِ.

(22) قد تفتن اللغويون العرب القدامى منذ وقت مبكر إلى هذه العلاقة بين شكل المفردة ومحتواها الدلالي - ينظر مثلا في كتاب سيبويه الأبواب الأولى من الجزء الرابع : "باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجِعٌ لتقارب المعنى"، و"بابُ فَعْلَانٍ ومصدره وفعله" - وهو في ما يستعمل للتعبير عن الجوع والعطش، و"باب ما بينى على أفعل" وهو في ما يستعمل للألوان - الكتاب ، 17/4 - 28 .

(3) ما كان على "فَعْلَان" دلَّ غالبًا على الاضطراب والحركة، ومثاله :
 مَيْدَانٌ ← تحرُّكٌ واضطراب،
 مَيْلَانٌ ← زوالٌ عن الاستواء،
 نَوْسَانٌ ← تحرُّكٌ وتذبذب.

(4) ما كان على "فُعَالَةٌ" دلَّ غالبًا على بقية الشيء، ومثاله :
 طُفَافَةٌ ← شيء يسير يبقى في الإناء ونحوه،
 قُطَافَةٌ ← ما يسقط من الثمر إذا قُطِفَ،
 نُحَاتَةٌ ← ما نُحِتَ من أطراف الخشب ونحوها.

وهذا الارتباط بين النمط الصيغي ودلالة المفردة يُسَوِّغُ أن تُولَدَ مُفْرَدَاتٌ جَدِيدَةٌ مَقْيَسَةٌ على أنماطٍ صيغية مَوْجُودَةٌ من حيث البنية أو الشكل ومن حيث الدلالة. فإن من الجائز أن نقول :

قِلَامَةٌ ← حِرْفَةٌ صَانِعِ الْأَقْلَامِ،
 زِمَارَةٌ ← حِرْفَةٌ الزَّامِرِ،
 حُبَارَةٌ ← بَقِيَّةُ الْحَبْرِ فِي الدَّوَاةِ،
 حُلَاقَةٌ ← مَا يَتَنَاقَرُ مِنَ الشَّعْرِ عِنْدَ حِلَاقَتِهِ.

وقد سارت المجامع اللغوية العربية - وخاصة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (23) - على مثل هذا، فولدت مُصْطَلِحَاتٍ كَثِيرَةً مَقْيَسَةٌ على أنماطٍ حَامِلَةٌ لِمَعَانِي المفردات المرتبطة بها.

وَسَنَسْتَحُجُّ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَّ الْمَعْنَى لَا يُسْتَدُّ إِلَى الْمَفْرَدَةِ اعْتِبَابًا بَلْ إِنَّ الْمَفْرَدَةَ تَرْتَبِطُ بِهَا دَلَالَةً يَتَحَكَّمُ فِي إِسْنَادِهَا إِلَيْهَا شَكْلُهَا الصِّيغِي، وَإِذَنْ فَلَا يَصِحُّ أَنْ

(23) قد أقرّ مجمع القاهرة قياسية عدد من الصيغ للتعبير عن معانٍ مخصوصة لاستغلالها في التوليد المعجمي، مثل "مفعلة" للمكان الذي يكثر فيه الشيء (ينظر مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص 58) و"مصدر فعالة للحزفة" (نفسه، ص 113) و"مصدر فعالة للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها" (نفسه، ص 116) و"مصدر فعلان للتقلب والاضطراب" (ص 117) و"مصدر فعّال للمرض" (نفسه، ص 118) ... إلخ .

تُصاغ أيّ مفردة للتعبير عن أيّ معنى، بل تدلّ المفردات على المعاني التي تتواضع الجماعة اللغوية على أن تُسندّها إلى الأشكال المرتبطة بها. ولذلك فإنّه يجوز لنا أن نولّد "قِلَامَةً" لتسمية حرفّة صانع الأقلام، و"حُلَاقَةً" لما يتناثر من الشعر عند حلقه، لكن لا يجوز لنا أن نسمّي حرفّة الجزار "جُزَارَةً" وما يبقى من الشيء بعد نخله "نِخَالَةً"، فلو فعلنا ذلك لخرجنا عن نظام اللغة.

وهذا البعد النظريّ مهمّ جدًّا من حيث العلاقة بين الصيغيّة والمعجم لأنّه ينفي عن المفردات في تكوّنها من دالّ ومدلول خاصيّة الاعتباط. فإنّ شكّل الدليل كثيرا ما يُظهر مدلوله ويُعبّر عنه. وإذن فإنّ مدلول المفردة قابل للتبيين من شكلها أي من الدالّ، وهو هنا صيغم. وهذه خاصيّة توفّرها اللغات ذات البنى المقيدة مثل اللغات السامية. على أنّ البحث الآن جارٍ لأثباته بالتطبيق على اللغات ذات البنى السلسليّة مثل اللغة الفرنسيّة. ونعلم أنّ اللسانيّة الفرنسيّة دنيال كوربن (Danielle Corbin) كانت - قبل وفاتها - تشرف في جامعة ليل على فريق بحثٍ يهتمّ بهذه القضية، وهم بصدد تحليل ما يُسمّونه "النظريّة الوصليّة" (Théorie associative)، وهي نظريّة تصل معنى المفردة بشكلها⁽²⁴⁾. وهذه النظريّة يمكن إثبات صحّتها كما يُلاحظ بالاعتماد على العربيّة باعتبارها لغةً ساميّةً، ذات بنية صرفيّة مقيدة تحدّدها أنماط صيغيّة ذات دلالات عامّة مرتبطة بها.

5 - خاتمة :

قد حاولنا في هذا البحث الحديث عن خاصيّة في اللغة العربيّة - من حيث هي لغة ساميّة - رأينا فيها ظاهرةً جديدة في الدرس اللساني الحديث، هي المبحث الذي سمّيناه "الصيغيّة". وقد حللنا الفرق بينها وبين الصّرفيّة وبيّنا أنّها خاصيّة

(24) ينظر : D. Corbin : *Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique* , pp. 11 - 511 . وقد خصصت مع فريقها لهذه المسألة العدد 10 (1991) من مجلة Lexique التي كانت تشرف عليها في جامعة ليل (Lille) الفرنسيّة . وينظر حول هذا النموذج أيضا : Georgette Dal : Une approche théorique originale de la formation des unités lexicales construites morphologiquement : Le modèle « SILEX », in : *Revue de la Lexicologie*, 12 - 13 (1996 - 1997), pp.61 - 72 .

في اللغات ذات البنى غير السلسلية التي تخضع البنية الصرفية فيها لقيود صارمة. أما الصرفية فمبحثٌ مشتركٌ بين اللغات ذات البنى السلسلية واللغات ذات البنى غير السلسلية. وقد أفادنا التطبيق على العربية - باعتبارها لغة سامية - في إثبات أمرين مهمين بالنسبة إلى نظرية المعجم :

الأول هو دور الصياغ في قيام العلاقات الاختلافية في المعجم، والعلاقات الاختلافية مهمة جدًا لإثبات خاصية النظام في المعجم، لأن الاختلاف لا يوجد إلا بين عناصر تكون مجتمعة بنية (Structure) عامة.

والثاني هو دور الصياغ في قيام العلاقات الانتلافية في المعجم، وهي علاقات مهمة جدًا لنفي خاصية الاعتباط "العرفي" عن الدليل اللغوي : فهي علاقات بين أشكال المفردات ومعانيها. وليست المفردة حسب البحث الصيغية إذن مجرد "كلمة صامتة" قد أسند إليها معنى إسنادًا اعتباطيًا، بل هي عنصرٌ منتمٍ إلى جدول (Paradigme) صيغي معين، وبنى شكله عن المعنى الذي يقترن به.

مراجع البحث

1 - العربية :

- ابن مراد، إبراهيم : مقدّمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- بعلبكي، رمزي : معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.
- البكوش، الطيب وصالح المجاري : في الكلمة في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة، دار الجنوب للنشر، تونس، 1993 .
- _____ ترجمتهما العربية لكتاب روبر مارتن : في سبيل منطق للمعنى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2006.
- سيويوه، أبو بشر عمرو : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966 - 1977 (4 أجزاء وجزء للفهارس) .
- مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية والفنية في خمسين عاما، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984 .

2 - الأجنبية :

- Anderson , Stephen R : Morphological Theory , in : Fr. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey* , Cambridge University Press , Cambridge , 1988 (4 Vols) , I , pp. 146 -- 191 .
- _____ *A- Morphous Morphology* , Cambridge University Press , Cambridge , 1992 .
- Corbin Danielle : *Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique* , Presses Universitaires de Lille , Lille , 1987 (2 vols) .
- Dal, Georgette : Une Approche théorique originale de la formation des unités lexicales construites morphologiquement : Le modèle « SILEX », in : *Revue de la Lexicologie*, 12 – 13 (1996 – 1997), pp.61 – 72 .
- Gleason , Henry – Allen : *Introduction à la linguistique* , trad. fr. par Fr. Dubois – Charlier , Larousse , Paris , 1969 .
- Lerot , Jacques : *Précis de linguistique générale*, Les Editions de Minuit , Paris, 1993 .
- Lyons , John : *Linguistique générale. Introduction à la linguistique théorique* , trad. fr. par Fr. Dubois – Charlier et D. Robinson , Larousse , Paris , 1970.
- Milner , Jean – Claude : *Introduction à une science du langage* , Seuil , Paris , 1989 .
- Pinker , Steven : *The Language Instinct* , Harper Perennial , New York , 1995 .

5- الموسوعة والقاموس :

البيانات الموسوعية والتعريف المعجمي (*)

1- في ظهور التأليف الموسوعي :

"الموسوعة" مصطلح لساني معجمي يُقابل المصطلح الانجليزي "Encyclopedia" والمصطلح الفرنسي "Encyclopédie". والمصطلحان الانجليزي والفرنسي نفسيهما من اليونانية *ἐγκύκλιος παιδεία* "Enkuklios paideia"، والمصطلح اليوناني كما يُلاحظ مُركَّب من جزئين : أولهما هو *ἐγκύκλιος* "Enkuklios" ومعناه "دائري"، و"ما اشتمل على دائرة تامة"، والثاني هو *παιδεία* "Paideia" ومعناه "التربية" و"المعارف الخاصة بعلم من العلوم أو فن من الفنون"، وقد استعمل بعض الفلاسفة اليونانيين المصطلح اليوناني في معنى "دائرة التربية أو العلوم" و"مجموع العلوم المكوّنة لتربية تامة" (1). وقد استعمل المصطلحان الانجليزي والفرنسي في القرن الثامن عشر استعمالاً معجمياً موسّعاً، فقد استعمله

(*) قدم هذا البحث في الاجتماع الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس أيام 9 - 11 أبريل 1997 حول "الموسوعة العربية الكبرى" وتولد عنه مشروع "موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين" الحالي. ولم يسبق للبحث أن نُشر، وهو ينشر لذلك هنا للمرة الأولى.

(1) يُنظر : A. Bailly : *Dictionnaire Grec - Français*, 26è éd., Paris, 1963, p. 573, 1438

الانجليزيّ شميرز (E. Chambers) سنة 1728 عنواناً لكتابه "الموسوعة، أو القاموس العالميّ للفنون والعُلوم" (Encyclopedia or Dictionary of Arts and Sciences)، واستعمله الفرنسيّان ديدرو (D. Diderot) ودالمبير (J. D'Alembert) عنواناً للكتاب الضخم الذي اشتركا في نشره والإشرافِ عليه : "الموسوعة، أو القاموسُ المحكّم في العلوم والفنون والحِرْف" (Encyclopédie, ou Dictionnaire raisonné des sciences, des arts, et des métiers)، وقد صدرَ في سبعةَ عشرَ جزءاً بين 1751 و1772، على أنّ محرّريّ الكتاب قد استوحيا المنحى التاليفيّ فيه من شميرز صاحبِ الموسوعة الإنكليزيّة، لكنّ عملهما هو الذي شاع واشتهرَ حتّى عدَّ بدايةً ومُنطلقاً للتأليفِ الموسوعيّ في العُصورِ المتأخّرة والحديثة.

ولا شكّ أنّ الفِكرَ الموسوعيّ والمنهجَ الموسوعيّ في التاليفِ لم يَكُونَا غريبين عن الثقافة العربيّة القديمة⁽²⁾، لكنّ موسوعيّة العربِ في التاليفِ لم يَكُنْ لها من الشُمُولِ والاستيعابِ ما نجدهُ في أعمالِ المحدثين، فإنّ المؤلّفين العربَ لم يخرجوا في الغالب عن الموضوع الواحدِ مثل "كتابِ التّبات" لأبي حنيفة الدينوري، في اللّغة، و"التصريف لمن عجزَ عن التاليفِ" لأبي القاسم الزّهراوي، وهو كتابٌ ضخّمٌ في الطبِّ ذو ثلاثين مقالةً، و"مُعجمُ البلدان" لياقوت الحموي، في أسماءِ البلدان، و"الوافي بالوقيات" للصفديّ في تراجمِ الأعلام، وهذه في الحقيقة موسوعاتٌ مُخصّصة لأنّ الغاية من التاليفِ فيها هي استيعابُ القولِ في اختصاصٍ بعينه من العِلْمِ أو المعرفة. ولم يَعْرِفِ العربُ المنهجَ الموسوعيّ الاستيعابيّ في التاليفِ إلّا في القرنِ التاسع عشرَ عندما نشرَ بطرس البستاني الأجزاء الستّة من موسوعيّة الضخمة "دائرة المعارف" (1876 - 1883)، وقد

(2) ينظر : Ch. Pellat : « Mawsûc a », in *Encyclopédie de l'Islam*, Nlle Ed., vol. VI, 1991, pp. 894 - 898 ؛ ونشير إلى أنّ النزعة الشموليّة في التاليفِ الموسوعيّ لم تغب تماماً في التراث العربيّ، ومن أهمّ الأمثلة الدالة عليها "فصلُ الخطاب في مدارك الحواس الخمس لأولي الألباب" لأبي العباس أحمد التيفاشي، وهي في أربعين جزءاً، و"مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" لابن فضل الله العمريّ، وهي في أكثرَ من عشرينَ جزءاً.

واصل العمل بعده أولاده فنشروا خمسة أجزاء أخرى حتى سنة 1900، ثم أعاد فؤاد أفرام البستاني التأليف فنشر من الموسوعة خمسة عشر جزءاً بين 1956 و1986، وقد أشرك معه في التأليف - على غرار ناشيري "الموسوعة" الفرنسية في القرن الثامن عشر - عددًا كبيرًا من أصحاب الاختصاص في المواضيع المختلفة التي عنيت بها "دائرة المعارف". على أن العرب المحدثين قد وصلوا منهج العرب القدامى في ما يمكن تسميته "الموسوعة المخصصة". فألفوا موسوعات كثيرة في مواضيع بعينها، ومن أشهرها كتاب "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي، وهو قاموس طبي ضخم قد وضعه الشيخ التونسي في القرن التاسع عشر وضمته ما اتصل بعلم الطب في عصره من معارف، وخاصة مصطلحاته وأعلامه، على أن الأصل في تأليف هذه الموسوعة هو في الحقيقة موسوعة طبية أخرى قد ظهرت في فرنسا في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر في ثمانية أجزاء بإشراف أنطوان فابر هي (: Antoine F. H. Fabre *Dictionnaire des dictionnaires de médecine français et étrangers, ou traité complet de médecine et de chirurgie pratiques, Paris, 1840 - 1842*)، وقد أتت هذه الموسوعة إلى القاهرة حال صدورها وترجم من مادتها العلمية وأضيف إليها ما يتصل بتاريخ الطب العربي - مصطلحاته وأعلامه - ما كوّن "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" ؛ ومنها أيضًا "الموسوعة في علوم الطبيعة" لإدوار غالب، وقد نشرها بيروت في ثلاثة أجزاء كبرى بين 1965 و1966.

وأهم ما يُستنتج مما تقدّم :

(1) أن الموسوعات كما عُرفت في القدم وفي الحديث صنفان : موسوعات عامة استيعابية شاملة على علوم ومعارف شتى، فهي متنوعة الاختصاصات، وموسوعات مخصصة لفروع من العلم بعينها، فليس لها من الشمول والاستيعاب إذن ما لموسوعات الصنف الأول.

(2) أن الموسوعات بصفتها قواميس، أي إنها معاجم مُدَوَّنة قد اشتملت على ضروبٍ من المعارف العامة أو المخصصة، غير اللغوية المحض.

2 - بين الموسوعة والقاموس :

وقد بحثَ بعضُ اللسانيين المحدثين في العلاقة بين القاموس والموسوعة، والبحث في هذه العلاقة مهمٌ لصلته بمنهج التأليف في كليهما. وقد انتهى بهم البحثُ إلى وجود ثلاثة مستويات⁽³⁾ :

الأولُ هو الموسوعة، وهي تقدّم معلوماتٍ عن العالم أو الكون، أي عن تجربة الجماعة اللغوية في الكون.

والثاني هو القاموسُ اللغويّ، وهو يُقدّم معلومات عن اللغة التي تستعملها الجماعة اللغوية.

والثالثُ هو القاموسُ الموسوعيّ، وهو جامعٌ بين المستويين الأول والثاني، وتوضّح ماهية هذه المستويات الثلاثة المعادلات التالية :

$$(1) \text{ [+ موسوعة] } - \text{ [لغة] } = \text{ موسوعة موادّ } ;$$

$$(2) \text{ [+ موسوعة] } + \text{ [لغة] } = \text{ قاموسٌ موسوعيّ } ;$$

$$(3) \text{ [- موسوعة] } + \text{ [لغة] } = \text{ قاموسٌ لغويّ. }$$

وهذا يعني أنّ القاموسَ اللغويّ والموسوعةَ على طرفي نقيض، وأنّ القاموسَ الموسوعيّ يأخذ من الاثنين، فليس هو قاموساً لغوياً خالصاً لأنه يهتم بوصف الأشياء أيضاً، وليس هو موسوعةٌ خالصة لأنه يهتم باللغة أيضاً؛ فكلّ قاموسٍ تُدرجُ فيه تراجمُ الأعلام والتعريفُ بالمواضيع وشرحُ المصطلحات العلمية والفنية، يُعدُّ

(3) ينظر مثلاً : G. Mounin : *Dictionnaire de Linguistique*, p. 125 ; J. Dubois et Cl. Dubois : *Introduction à la lexicographie : le Dictionnaire*, pp. 13 - 15 .

قاموساً موسوعياً لأنه قد اشتمل على شرح ما هو من ألفاظ اللغة العامّة وما هو خارج عن ألفاظ اللغة العامّة، وكلّ قاموسٍ خصّص لألفاظ اللغة العامّة وخلا من وصف الأشياء فلم تُدرج فيه الأعلام والمصطلحات عدّ قاموساً لغوياً، فإذا خلا من ألفاظ اللغة العامّة وخصّص لوصف الأشياء كان موسوعاً. ولو طبّقنا هذا التصنيف على المعجميّة العربيّة الحديثة لوجدنا جلّ قواميسنا قواميس موسوعيّة لأنها تُعرف بألفاظ اللغة العامّة كما تُعرف بالمصطلحات، وتهتمّ بمفردات اللغة كما تهتمّ بأسماء الأعلام وأسماء الأماكن.

على أنّ التصنيف الذي قدّمنا يُخرج في الظاهر الموسوعة من المعجميّة لأنه ينفي عنها الاهتمام باللغة بينما علّم المعجم يتأسس على اللغة. وليست الموسوعات في الحقيقة - في مادّتها ومنهج تأليفها - بخارجة عن القاموسيّة (Lexicographie) لأنها متأسّسة على ما تتأسس عليه القاموسيّة من الأركان، وأهمّ الأركان التي يقوم عليها التأليف القاموسيّ اثنان : أولهما هو الذي تُسمّيه الجمع، وهو يوافق ما يسمى بالفرنسيّة "Constitution du corpus"، والثاني هو الذي تُسمّيه الوضع، وهو يوافق ما يُعرف بـ "Traitement dictionnaire"؛ والجمع هو تكوين المدوّنة التي يشتمل عليها القاموس أو المعجم المدوّن، والوضع هو المعالجة القاموسيّة للرصيد المعجمي الذي جُمع، فهو إذن إنجاز "المعجم الكتاب" أو تأليفه بحسب منهج ما يختاره المؤلف ويتبعه ويتقيّد به (4).

والجمع يقوم على أسس في كلّ عمل قاموسيّ : أولهما هو المصادر المعتمّدة في تجميع المدخل المعجميّة، والثاني هو المستويات اللغويّة التي تنتمي إليها تلك المدخل. والمصادر التي تُعتمد في تكوين مدوّنة معجم ألفاظ اللغة العامّة - أيّ القاموس اللغويّ - غير المصادر التي تُعتمد في تكوين مدوّنة الموسوعة، ذلك أنّ

(4) ينظر كتاباتنا : المعجم العلمي العربيّ المختصّ، ص 69 - 147 ؛ ومسائل في المعجم، ص 133 - 155.

معجم الألفاظ العامة ينتمي إلى القاموسية أو المعجمية العامة التطبيقية، وقوام هذه الألفاظ، أي المفردات اللغوية الحاصلة للجماعة اللغوية بالتناقل بين مختلف أجيالها، أو المولدة المستحدثة في الفترة التي تُوصف فيها اللغة في القاموس الذي يُؤلف؛ فهي المكوّنة للغة الجماعة اللغوية الطبيعية ولرصيدها اللغوي المشترك، وأما الموسوعة فتنتهي إلى المعجمية المختصة (Terminologie) وقوام هذه المصطلحات، أي الأسماء، وأسماء الأعلام. وهذه الأسماء إما أن تُرجع إلى مُسميات علمية وفنية، فهي إذن مصطلحات علمية وفنية، وإما أن تُرجع إلى أعلام من الأشخاص والمواقع، فهي عندئذ منتمية إلى ما يُسمّى الأسمائية (Onomastique)، فإن من الأسمائية "أعلامية" (Anthroponymie) و"مواقع" (Toponymie). والصنف الأول من المفردات - أو المداخل - يُبحثُ عنه في نصوص اللغة العامة، المكتوبة والشفوية، وإذن فإن مصادرها مصادر عامة أو أدبية؛ وأما الصنف الثاني - أي المصطلحات وأسماء الأعلام والمواقع - فيُبحثُ عنه في النصوص والسجلات المختصة لها. وإذن فإن مصادرها مصادر خاصة. لكن الموسوعات كما ذكرنا من قبل صنفان، أولهما هو صنف الموسوعات الشاملة ذات المنحى الاستيعابي، سواء في فروع الثقافة الواحدة مثل الثقافة العربية الإسلامية، وأحسن ما يمثله "دائرة المعارف الإسلامية" التي يُصدرها المستشرقون، أو في فروع الثقافات الإنسانية، وأهم ما يمثّلها "الموسوعة البريطانية" (Encyclopedia Britannica)، و"الموسوعة العالمية" (Encyclopaedia Universalis)؛ والصنف الثاني هو صنف الموسوعات المختصة، وهي التي يقتصر فيها على فرع واحد من فروع المعرفة، وقد مثلنا لها بـ"الموسوعة في علوم الطبيعة" لإدوار غالب، وهي - كما قال مؤلفها تحت العنوان - "تبحث في الزراعة والتبّات والحيوان والطير والسّمك والحشرات والفُطور والجراثيم والأمراض الحيوانية والتبّاتية والمصطلحات العلمية على اختلافها أخصّها الفيزياء والكيمياء والرياضة والجيولوجية والطبيعة والحقوق"، فهي إذن في مواليد الطبيعة :

النبات والحيوان والمعادن، وفي المصطلحات الدالة عليها، والمؤثرات التي تؤثر فيها، وكميَّات التعامل بِشأنها. وموسوعات الصنفين اللذين ذكرنا إذن قواميسُ مختصةٌ لأنها ليست في ألفاظ اللغة العامَّة، لكن تخرَّصها لا يعني ضيق دائرة مصادر الجمع فيها واتساعها في جمع قواميس اللغة العامَّة، فإنَّ مصادر الموسوعات أكبرُ بكثيرٍ لأنَّ مداخلها والمعلومات أو البيانات التي ترافقها تستمدُّ من كلِّ التصوُّص ذات الصلة بما يُرادُ تدوينه من مداخل، سواءً كانت مداخل علمٍ واحدٍ أو مداخل مجموعة علوم، ثمَّ سواءً كانت مداخل ثقافة واحدة أو مداخل مختلف الثقافات الإنسانيَّة ؛ وأمَّا قواميسُ اللغة العامَّة فإنَّ مداخلها تستمدُّ من التصوُّص الأدبيَّة لأنها تشتمل عادة على اللغة المشتركة أو اللغة الفصيحة التي تكوُّن لغة الجماعة اللغويَّة الطبيعيَّة. فإنَّ التعميم فيها يفرض على المعجميِّ في استعمال المصادر لجمع مدوَّنته المعجميَّة قيودًا، والتخصيص في الموسوعات يعطي المعجميِّ حريَّة كبيرة في استعمال المصادر لجمع مادَّته المصطلحيَّة أو المسمِّيَّاتيَّة (Onomasiologique) والمفاهيم المرتبطة بها.

وما رأيناه من أثرٍ للتعميم والتخصيص في التفرُّيق بين المصادر في جمع مادة القواميس اللغويَّة العامَّة والمصادر في جمع مادة الموسوعات، نجدُه في الأسس الثاني من أسس الجمع، أي المستويات اللغويَّة. فإنَّ مفردات أيِّ لغة من اللغات تصنَّف في الغالب إلى أربعة أصنافٍ : الأوَّل هو الفصيحُ، وتكوُّنه اللغة العامَّة المشتركة التي يكثر تواترها في الاستعمال بين أفراد الجماعة اللغويَّة ؛ والثاني هو المولَّد، وهو الحادث في اللغة من المفردات للتعبير عن المُستحدَث في الواقع اللغويِّ من المفاهيم والأشياء، وهذه المفردات هي المصطلحات. وكلُّ ما اصطلاح به على مُسمَّى من الأشياء والأعلام أو المواقع منتم إلى هذا المُستوى الثاني، أي المولَّد ؛ والمستوى الثالث هو العامِّي، وهو ما استعملته العامَّة من المفردات في مجموعات ضيقة من المتكلِّمين فلم يرقَ إلى مُستوى الفصيح في الشيوخ وإلى المولَّد في الدقَّة والخصوصيَّة، لكن ذلك لا يمنع استعمال الفصحاء له، وإدراج

البعض منه في القواميس المخصصة باعتباره من المولّد، وخاصّة في الموسوعات؛ والمستوى الرابع هو المقترض، وهو في العربية مثلاً الأعجمي الذي دخلها من اللغات الأخرى.

على أنّ المستويات اللغوية الأربعة تتفاوت من حيث المترلة في القواميس. فإنّ القاموس اللغوي العام يغلب فيه الفصح وما قرب من الفصح في الشبوع، من الأعجمي والعامي، فإذا أدرج فيه المولّد سُمي قاموساً موسوعياً، وأمّا القاموس المختصّ - سواء كان في تسميات الأشياء، أي في المصطلحات العلميّة والفنيّة، أو كان في الأسمائيّة، أي في أسماء الأعلام والمواقع، أو جمع بين الاثنين، فكان موسوعة شاملة - فإنّ قوامه المستوى الثاني، أي المولّد، لكنّ من أسماء الأشياء في القاموس المختصّ، في جلّ اللغات، كثيراً من المقترض أيضاً، وخاصّة إذا كان القاموس المختصّ موسوعة ذات منحى شموليّ، فإنّ ذكر الأجنبيّ أو الأعجميّ من المداخل مع المولّد منها يصبح ضرورياً.

ونخلص من الحديث عن أسّي الجمع في القاموس إلى الاستنتاجات التالية :

(1) أنّ الموسوعات مثل القواميس اللغوية العامّة ذات مادّة لغوية تُجمع من مصادر ويغلب انتسابها إلى مستوى لغويّ معيّن.

(2) أنّ الموسوعات قواميس مختصة لأنّ مادّتها اللغوية مادّة مولّدة، أي مادّة مصطلحيّة.

(3) أنّ الموسوعات تختلف عن القواميس المختصة العاديّة من حيث اشتمال هذه على أسماء الأشياء - أي المصطلحات العلميّة والفنيّة فقط - واشتمال الموسوعات على أسماء الأشياء وأسماء الأعلام والمواقع.

وإذن فإنّ ركن الجمع في التّأليف القاموسيّ دالّ على أنّ الموسوعات قواميس من نوع خاصّ، لكن الدّلالة على انتساب الموسوعات إلى علم المعجم لا يظهرها ركن الجمع وحده، بل يظهرها الركن الثاني في التّأليف القاموسيّ، وهو

الوضع. والوضع في القاموس - مثل الجمع - يقوم على ركنين أيضاً، هما الترتيبُ ثمّ التعريفُ. والترتيبُ عمليّةٌ شكليةٌ خالصة تصنّفُ المداخل بمقتضاها إمّا حسب تتبعها الهجائي، أي حسب الحروف الأوائل فيها، وإمّا حسب توزّعها على جداولٍ أو حقولٍ أو مواضيعٍ دلالية، فيكون ترتيبها بذلك إمّا ترتيباً ألفبائياً وإمّا ترتيباً موضوعياً دلالياً. والصنّفان من الترتيب تشتركان فيهما القواميسُ اللغويةُ العامّة والقواميسُ المختصةُ ومنها الموسوعات.

ثمّ إنّ الصنّفين من القواميس يشتركان في الأسس الثاني أيضاً، أيّ التعريف، فإنّ القاموس لا يكون قاموساً - عاماً أو مختصاً - إلاّ إذا عُرِفَتْ فيه المداخل التي تكوّن مادّة اللغوية أو المصطلحية. لكنّ التعريف في القاموس العامّ يختلف عن التعريف في القاموس المختصّ، وخاصّة في الموسوعة.

3 - التعريف بين اللغوية والموسوعية :

التعريف في القاموس عمليّة تمييزيّة بين الأدلّة اللغوية - أي المفردات - في خصيصتها الدلالية، لكن المفردات كما ذكرنا من قبل صنّفان : أولهما هو صنف ألفاظ اللّغة العامّة، وهي ذات دلالات معجميّة عامّة، والدلالة التي ترتبط بها تُسمّى دلالة معجميّة. وتعريفُ هذه الألفاظ اللغوية العامّة التي يُنحَتُ عن دلالتها المعجميّة العامّة يُسمّى تعريفاً لغوياً، وهو تعريفٌ يُقتصرُ فيه على تبيان خصوصيّة اللفظ اللغويّة وسماته المميّزة والتميّزة بالنسبة إلى غيره من الألفاظ، والصنف الثاني من المفردات هو صنف المفردات المخصّصة أو المصطلحات، وهذه ترتبط بمفاهيم، والعلاقة بينها وبين المسمّيات التي تدلّ عليها علاقة مفهوميّة، ولذلك فإنّ الدلالة التي ترتبط بها تُسمّى دلالة مفهوميّة وليست هي دلالة معجميّة عامّة. وتعريف هذه المصطلحات ليس إذن تعريفاً لغوياً بل هو تعريف منطقيّ. والتعريف المنطقيّ في جوهره تحديد لماهية المسمّى، فإنّ قوامه الإخبارُ عن خصائص المسمّى كالجنس أو

التَّوَعُّعُ أو ما له صلة بالهرميّة المقوليّة التي ينتمي إليها، والشكل والأبعاد والحجم والمقدار والوظيفة والزمان والمكان اللذين يُوجدُ فيهما. فإذا كان المسمّى من الأعلام أو من المواقع اختلفَ نوع الخصائص المعرفِ بها عن الخصائص التي يُعرفُ بها إذا كان المسمّى شيئاً من الأشياء المنتسبة إلى مواليد الطبيعة مثلاً. والمهم في التعريف بهذا أو بذاك من المسمّيات هو ذكرُ الخصائص التي يتميِّزُ بها المسمّى عن غيره من المسمّيات. على أن الخصائص التي يهتمُّ المعرفُ بذكرها - بحسب أهمّيتها في المعرف - ليست دائماً تمييزيّة، بل إنّها قد تكون نمطيّة، ولهذا فإنّ التعريف المنطقيّ غالباً ما يتجاوز وصف خصائص المعرف التمييزيّة إلى ذكر خصائص نمطيّة أساسيّة يُصبح التعريفُ بها موسوعيّاً.

وبحالّ التعريف اللّغويّ هو القاموس اللّغويّ العامّ ؛ وبحالّ التعريف المنطقيّ هو القاموس المختصّ ؛ وأما التعريف المنطقيّ الموسوعيّ فمجاله الموسوعة. فما هي البيانات الأساسيّة التي يقتضيها هذا التعريف ؟

لا تكتسبُ الموسوعةُ الخاصيّة الموسوعيّة من منحائها الاستيعابيّ الشموليّ فحسب، بل تكتسبها من خاصيّة التعريف فيها أيضاً. فإنّ التعريف الموسوعيّ فيها يشتمل على جملة من البيانات التي تتجاوز نطاق التعريف المنطقيّ الخالص الذي يغلب في القاموس المختصّ العاديّ، أي قاموس المصطلحات العلميّة والفنيّة. ويمكن أن نقرّر من الآن أنّ التعريف المنطقيّ هو الذي يشتمل على بيانات تحدّد خصائص المعرف التمييزيّة أو الضّروريّة (Propriétés distinctives /nécessaires)، أي الخصائص التي تميّزه عن غيره من المعرفات ويُعدّ ذكرها ضروريّاً لتكوين تصوّر دقيق واضح عن مفهومه أو ماهيته، وأنّ التعريف المنطقيّ الموسوعيّ لا يُكتفى فيه بذكر خصائص المعرف التمييزيّة الضّروريّة بل تُضاف إليها الخصائص النمطيّة، وهي خصائص قابلة للنقض لأنّها غالبية الوجود في المعرف، لكنّها ليست ضروريّة الوجود فيه، فلا تكون له ماهيته التي تميّزه إلّا بها.

على أن المسميات أو المعرفات في الموسوعة أصنافٌ، فإنَّ منها ما نسميه "الأشياء"، وهذه بدورها أجناسٌ، منها المواليدُ، والمنتجاتُ الصناعيّةُ أو التقنيّةُ ؛ وهذه الأجناسُ نفسها أنواعٌ، فإنَّ المواليدَ مثلاً نباتٌ وحيوانٌ ومعادنٌ. ومن المعرفاتِ أيضاً الأعلامُ والمواضعُ ؛ والأعلامُ أصنافٌ، فمن الأعلامِ رجالُ ثقافة، ومنهم رجالُ سياسة، ومنهم رجالُ صنائع، وكلُّ صنفٍ يقسمُ بدوره إلى أجناسٍ وأنواعٍ ؛ وكذا الأمرُ بالنسبة إلى المواضع، فإنَّ منها البُلدانُ، ومنها البحارُ، ومنها الجبالُ، وهذه الأصنافُ أيضاً قابلةٌ للتقسيمِ. ولا شكَّ أنَّ هذه الأصنافُ بما يندرج تحتها من أجناسٍ وأنواعٍ وضروبٍ وأفرادٍ تختلف فيما بينها اختلافاً غير قليلٍ، والخصائصُ التمييزيّةُ والخصائصُ النمطيّةُ التي يختلف بها جنسٌ عن جنسٍ أو نوعٌ عن نوعٍ من أجناسِ الصنفِ الواحدِ وأنواعه هي التي ينبغي ذكرها في التعريفِ المنطقيِّ الموسوعيِّ باعتبارها بياناتٍ أساسيّةٍ في الموسوعة.

لكن ينبغي أن نشير إلى أن تبيّنَ الخصائصُ التمييزيّةُ والنمطيّةُ في الأشياءِ أيسرُ من تبيّنِها في الأسمائيّةِ، أي في الأشخاصِ والمواقعِ. فإنَّ من اليسيرِ أن نعرفَ مثلاً أنَّ من الخصائصِ التمييزيّةِ للحيوانِ المسمّى أسداً أنّه "حيوانٌ، من نوعِ السباعِ، وجنسِ السنورِ، والفصيلةِ السنوريّةِ، ورتبةِ آكلاتِ اللّحومِ، وطائفةِ الثديياتِ، ذو لبدةٍ كثيفةٍ، وثوبٍ يميل إلى الصّهبَةِ". وأنَّ من خصائصه النمطيّةِ أنّه "مفترسٌ، يعيش في الغاباتِ، مسيطرٌ على المواضع التي يعيش فيها في الغابة". ولكن ليس من الهينِ ضبطُ الخصائصِ التمييزيّةِ والنمطيّةِ لعالمٍ من العلماءِ أو ملكٍ من الملوكِ، أو مدينةٍ من المدنِ، أو نهرٍ من الأنهارِ، وذلك لأنَّ الأشياءَ - مثل الحيواناتِ والنباتاتِ - قابلةٌ للوصفِ الدقيقِ والتحديدِ الماهويِّ الموضوعيِّ، أمّا أعلامُ الأشخاصِ والأماكنِ فتتفاوتُ أهمّيّتها في نظر المعجميِّ بحسبِ قربه منها أو بعده عنها، وبحسبِ قوّةِ معرفته بها أو ضعفها، بل وبحسبِ موقفه منها أحياناً. ولذلك ينبغي اتّخاذُ مقاييسَ موضوعيّةٍ لقبولها في الجُمعِ، ولحجمِ البياناتِ التي تذكر عنها

في الوَضْع. ومن المقاييس الموضوعية في اختيار المدن مثلاً عدد السكّان، ودورها في التاريخ أو في السياسة المعاصرة، أو في الاقتصاد ؛ ومن مقاييس اختيار الأعلام دورهم في الحضارة الإنسانيّة، أو في السياسة العالميّة، أو في تاريخ العلم، أو دورهم في الحياة القوميّة أو الحياة الوطنيّة ؛ وهذه المقاييس نفسها تُتَّخَذُ في المفاضلة بين المداخل من حيث حجم البيانات التي تقدّم في التعريف بها، فكلّما كان المدخل أهمّ كانت البيانات المخصّصة له أوفى وأغزَرَ. وهذا التّفاوت في الأهميّة هو الذي يفسّر التّفاوت بين أحجام البيانات المقدّمة في دائرة المعارف الإسلاميّة في التعريف بابن بطوطة (ثلاثة أعمدة) (5)، وابن خلدون (أربعة عشر عموداً) (6)، وابن رشد (واحد وعشرون عموداً) (7) ؛ فإنّ ابن بطوطة - في الموسوعة ذات المنحى الاستيعابي - أقلّ أهميّة من ابن خلدون وابن رشد، وابن خلدون نفسه - من حيث التأثير في الثقافة الإنسانيّة - أقلّ أهميّة من ابن رشد.

وهذا التّفاوت بين المداخل يقتضي في الحقيقة تبويبها إلى أصنافٍ وتحديد حجم البيانات الخاصّة بحسب أهميّة الصّنف الذي تنتمي إليه، وهو يفتّضي أيضاً تبويب البيانات المكوّنة للتعريف إلى أركان، بحسب ما لتلك الأركان من القيمة في حياة الشخص، أو في ماضي الموقع وحاضره. فإنّ من الأركان القارّة في تراجم الأعلام مثلاً - إذا نحا بها المترجم منحى موسوعياً - (1) النشأة الاجتماعيّة (وفيها

(5) *Encyclopédie de l'Islam*, Nth Ed., vol. III, 1975, pp. 758 - 759

(6) نفسه، ص 849 - 856.

(7) نفسه، ص ص 934 - 944 ؛ على أنّ هذا التقدير ليس دائماً صحيحاً لأنه قد يخضع في أحيان كثيرة لمقتضيات لا علاقة لها بمنزلة العالم الحقيقي بل هي تتأثر بما يتوقر من المعارف حول العلم - سواء كان شخصاً أو كان موقعاً - وما يوجّد من المعطيات حول تفكير العالم مثلاً. فإنّ إسحاق بن عمران (ت. 279 هـ / 892 م) كان ذا دور حاسم في تأسيس الفكر العلميّ في بلاد المغرب والأندلس، وذا تأثير عميق في ثقافة القرون الوسطى الطيبيّة ؛ ولكنه مع ذلك لم يحظ ولو بفقرّة واحدة في هذه الموسوعة ؛ كما أنّ أبا محمد ابن حزم الأندلسي قد حُصّ فيها بستة عشر عموداً (نفسه، ص ص 814 - 822)، وأبا علي ابن سينا قد حُصّ فيها بثلاثة عشر عموداً (نفسه، ص ص 965 - 972)، ولا يعني هذا أنّ ابن حزم أهمّ من ابن سينا من حيث معارفه وخاصّة من حيث تأثيره في الثقافة الإنسانيّة.

الميلاد والوسط العائلي والوسط الاجتماعي إن أمكن) ؛ (2) النشأة العلمية إذا كان المترجم له عالماً، أو السياسيّة إذا كان المترجم له ملكاً أو ما شابهه) ؛ (3) مظاهر الإسهام في مجال الاختصاص (بذكر ما أتى به من آراءٍ طريفة أو نظريّة مهمة أو اكتشافٍ رائد إذا كان عالماً، أو ما قام به من أعمالٍ جليّة في السياسة أو الاقتصاد والإدارة أو العمران وما شابه ذلك، إذا كان رجل سياسة أو ما شابهه) ؛ (4) الآثار المكتوبة التي وضعها إذا كان عالماً. على أن تُصنّف بحسب مواضيعها، وإن يُذكر منها المنشور والمخطوط، وأن تُذكر المظان التي يوجد فيها المخطوط ؛ (5) تحديد سنة الوفاة تحديداً دقيقاً ؛ (6) مترلة المترجم له في عصره أو أثره في المجتمع البشري أو في الثقافة الإنسانيّة.

مراجع البحث

1 - بالعربيّة :

- ابن مراد، إبراهيم : المعجم العلمي العربيّ المختصّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
_____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2 - بغير العربيّة :

- Bailly, A. : *Dictionnaire Grec - Français*, 26è éd., Paris, 1963.
- Dubois, J. et Cl. Dubois : *Introduction à la lexicographie : le Dictionnaire*. Larousse, Paris, 1971.
- *Encyclopédie de l'Islam*, N^{lle} Ed., vol. III, 1975
- Mounin, G. : *Dictionnaire de Linguistique*, P.U.F. , Paris, 1974.
- Pellat, Ch. : « Mawsû'ya », in *Encyclopédie de l'Islam*, N^{lle} Ed., vol. VI, 1991.

6 - صِلَةُ التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ الْعَرَبِيِّ

الحديث بالنظرية المعجمية (*)

1 - تمهيد :

كان التأليفُ القَامُوسِيُّ (la dictionnaire) - إلى وقت غير بعيد - يُعَدُّ بِمَجَرَّدِ "صِنَاعَةٍ". وقد دَعَمَتِ هذا التَّصَوُّرَ أُمُورٌ، أهما الثَّلَاثَةُ التَّالِيَةُ :

(1) قِدْمُ التَّجَرِبَةِ فِي التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ - فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلًا ثُمَّ فِي اللُّغَاتِ الْأُورُوبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ - دُونَ أَنْ يُؤَسَّسَ عَلَى نَظَرِيَّةٍ لِسَانِيَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ أَوْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهَا، فَإِذَا اسْتَنْثَيْنَا عَمَلَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ (ت. 175 هـ / 791 م) فِي "كِتَابِ الْعَيْنِ" الَّذِي تَأَسَّسَ عَلَى تَصَوُّرٍ نَظَرِيٍّ مُحْكَمٍ كَمَا سَتَرَى - لَمْ يُعْنَ أَيُّ مِنَ الْقُدَمَاءِ - حَتَّى أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ الَّذِي أَلْفَ فِيهِ مُرْتَضَى الزَّيْبِيدِيِّ "تَاجَ الْعُرُوسِ" - بِالنَّظَرِ الْمَعْجَمِيِّ وَرَبَطَ النَّظَرِيَّةَ بِالتَّطْبِيقِ.

(2) غَلْبَةُ "الهِوَايَةِ" عَلَى التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ الْعَرَبِيِّ الْحَدِيثِ. فَإِنَّ جُلَّ مُؤَلِّفِي الْقَوَامِيسِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ - مِنْذُ أَلْفِ بَطْرُسِ الْبُسْتَانِيِّ "مُحِيطِ الْمَحِيطِ" فِي التَّصْفِ

(*) قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ فِي النَّدْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ الدُّوَلِيَّةِ الَّتِي نَظَمَتْهَا الْجَمْعِيَّةُ الْمَغْرِبِيَّةُ لِلدِّرَاسَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ بِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ (عَيْنِ الشَّق) بِالْأَدَارِ الْبَيْضَاءِ مِنْ 25 إِلَى 27 سِبْتَمْبَرِ 2003 حَوْلَ "الْمَعَالِمِ الْعَرَبِيَّةِ : الْوَاقِعِ وَالْأَفَاقِ"؛ وَقَدْ نَشَرَ فِي مَجَلَّةِ "الدِّرَاسَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ" (الرِّبَاطِ)، 7-8 (2009)، ص ص 51-75.

الثاني من القرن التاسع عشر - كانوا أناساً ذوي هموم ثقافية عامة ونوايا حسنة تحثهم على خدمة العربية - نظراً إلى ما تلقاه من التهديد - وخدمة مستعمليها، وخاصة المتعلمين منهم، ولم يَكُونُوا - في الغالب - لعوين، فإذا كان لهم في اللغة باع لم يكن لهم من المعرفة بقضايا المعجم النظرية والتطبيقية إلا القليل؛ وليست تلك القلة بنتيجة عن عزوفٍ منهم عن معرفة المعجم وقضاياها، بل هي نتيجة حتمية لغياب المعجمية من الدرس اللغوي العربي الحديث في معظم الجامعات العربية. وضعف الاختصاص هذا هو الذي جعل قواميسنا الحديثة - مثل القديمة - يغلب عليها النقل: أي نقل الأحق عن السابق نقلاً لا يخلو من التعديل والتنقيح والإضافة، ولكن المقارنة الدقيقة تمكّن من إرجاع كل فرع إلى أصله. ويمكن أن نقول إن مؤلفي القواميس لم يؤلفوا قواميسهم - في الغالب - لأنهم معجميون، بل هم قد أصبحوا معجميين بعد أن ألفوا قواميسهم.

(3) والأمر الثالث هو تهميش المعجم - باعتباره مبحثاً لسانياً - وعدم التفريق بين المعجم (lexique) - باعتباره الرصيد اللساني العام الذي يشتمل على الوحدات المعجمية المكوّنة للغة ما من اللغات - والقاموس (dictionnaire) باعتباره وثيقة شتملة على رصيد جزئي - قد يكبر وقد يصغر - من المفردات المكوّنة للمعجم. وقد غلب في بعض المدارس اللسانية الحديثة الخلط بين مفهومي المعجم والقاموس حتى أصبح مفهوم المعجم منحصرًا في رصيد ما من المفردات المرتبة والمعرفة بطريقة ما في الترتيب وفي التعريف. ولهذا فإننا نجد في القواميس والموسوعات المؤلفة في المصطلحات اللسانية تصنيفات للمصطلحات لا تُقرّ بأي انتماء لها إلى المعجم، بينما هي تُقرّ بانتمائها إلى النحو - ويشمل عادةً علمي التصريف (morphologie flexionnelle) والتركيب (syntaxe) - وإلى الصوتيات والدلالة والأسلوبية؛ فكان المعجم خارج إذن عن اللسانيات. وهو يعدّ كذلك - نتيجة الخلط بينه وبين القاموس الذي يُعتبر إنتاجاً صناعياً - غير مُحوجٍ ليجز إلى معرفة لسانية حقيقية.

على أنّ الحالة قد بدأت تُتغيّر في اللسانيّات العربيّة في السّنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، ومن أهمّ مظاهر التغيّر :

(1) اعتبارُ المعجمِ نظامًا فرعيًا (subsystem) يُكوّن مع النحو - النظام الفرعي الآخر - نظام اللّغة العامّ، وقد ذهبَ هذا المذهبُ العرفانيّونَ خاصّةً، مثل ليونار طالمي (L. Talmy) (1).

(2) اعتبارُ نظريّةِ المعجمِ هي نظريّةُ المفردات، أيّ إنّ ما تشتملُ عليه المفرداتُ - أو الوحداتُ المعجميّةُ البسيطةُ - من مُكوّنات، وهي المكوّن الصّوتيّ والمكوّن الصّرفيّ والمكوّن الدلاليّ، وما تتصفُ به من خصائص - يتّزل في صميمِ النظريةِ المعجميّةِ. وقد ذهبَ هذا المذهبُ وكانَ له من بعده أثرٌ عميقٌ اللسانيّ الفرنسيّ جان كلود ملنار (J.-C. Milner) (2).

(3) اعتبارُ القاموسِ امتدادًا للمعجم لأنّ الوحداتِ المعجميّةِ التي تُكوّن نظريّتها نظريّةُ المعجمِ هي التي تُصبحُ مداخِلَ معجميّةِ في القاموسِ ؛ وقد ذهبَ هذا المذهبُ وحلّله وحاولَ تطبيقه اللسانيّ الروسيّ إيغور ملتشوك (I. Mel'čuk) (3) وصارَ له أتباعٌ.

(4) اعتبارُ القاموسيّةِ - أو المعجميّةِ التطبيقيةِ - نفسها مبحثًا نظريًا لأنّ التّأليفَ القاموسيّ ليس بالعمَل الهين إذ هو يتطلّبُ معرفةً دقيقةً بالمستويات اللغويّة ومصادرِ الجمعِ والحقولِ الدلاليّةِ وقضايا الترتيبِ وقضايا التعريفِ. وأمّا ما يُعدُّ

(1) ينظر : L.Talmy : *Toward a Cognitive Semantics*, 1/21 - 24 .
(2) J - C . Milner : *Introduction à une science du langage*, للمفردات" (La théorie restreinte des termes) ، ص ص 315 - 366 ، و"النظرية الموسّعة للمفردات" (La théorie étendue des termes) ، ص ص 409 - 458 ، وقد بيّن في الأوّل الخصائص الذاتية التمييزيّة المطلقة في المفردات، فهي خصائص تُحقّق لها تفردّها في المعجم لتصبح أفرادًا لغوية مستقلة ؛ وبيّن في الثاني الخصائص التمييزيّة العلائقية التي تكون للمفردات، والقيود التي يفرضها المعجم على النحو.

(3) ينظر : I. A. Mel'čuk, André Class et A . Polguère : *Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire*, Editions Ducutot, Louvain -La - Neuve, 1995.

صناعة بحق فهو إنتاج القاموس طباعياً بما يقتضيه من إخراج في رؤسوم توضيحية وصور، بل بما يتطلبه من إشهار وتوزيع وبيع أيضاً. ويؤيد هذا المذهب الذي أصبح له أتباع في أوروبا أعضاء الجمعية الأوروبية للقاموسية (EURALEX) ومنهم باحثون جامعيون في القاموسية كبار مثل الإنجليزي رينهارت هارتمان (R. Hartmann) والفرنسي هنري بجوان (H. Béjoint) وغيرها (4).

وقد أثرت التصورات النظرية التي ذكرنا في التأليف القاموسي الأوروبي الحديث، فظهرت قواميس تُعدُّ إنتاجاً لسانياً بحق - ولعل أشهرها وأسيرها ذكرًا "قاموس كوبلد للغة الانجليزية" (Cobuild English Language Dictionary) - وقد التفت في إنجازها الخبرة اللسانية والخبرة التكنولوجية (5) - وروجعت قواميس بإشراف معجميين لسانيين مثل سلسلة قواميس "روبار" (Les Robert) ومن أشهرها اليوم "روبار الصغير" (Le Petit Robert) - أو "روبار الوسيط" - الذي يُشرف عليه ألان راي (Alain Rey) وجوزيت راي ديوف (Josette Rey - Debove). وقد تطوّر في هذه القواميس رُكنا الجمع والوضع - وخاصة التعريف - تطوّرًا كبيرًا.

فأين القاموسية العربية الحديثة من كل هذا التطور؟

ليس من شك في أن مُنطلق التأليف القاموسي العربي في القرن الثاني للهجرة / الثامن للميلاد مع كتاب العين للخليل بن أحمد قد أسست فيه

(4) ينظر لجوان مثلا : H. Béjoint : *Modern Lexicography . An Introduction* ؛ وأما رينهارت هارتمان فقد نشر أبحاثا كثيرة جمع البعض منها (21 بحثا) بعنوان " *Dictionaries across Cultures : Studies in Lexicography* " ، وقد نقلها إلى العربية محمد حلمي هليل - ينظر : د.رك. هارتمان : المعاجم عبر الثقافات : دراسات في المعجمية، ترجمة محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004 ؛ ونلاحظ أن محمد حلمي هليل ينقل مصطلح Lexicography بـ"معجمية"، كما يدل على ذلك عنوان الكتاب - وهو لذلك يترجم Dictionary بـ"معجم" - وينقل Lexicology بـ"قاموسية" و Lexicon بـ"الرصيد المعجمي أو اللفظي" - ينظر في آخر الكتاب "مسرّد المصطلحات"، (صص 375 - 391)، صص 383 - 384 .

(5) ينظر حول هذه التجربة الرائدة في القاموسية الأوروبية الحديثة : J. M. Sinclair (ed.) : *Looking Up. An Account of the Cobuild Project in Lexical Computing*. Collins ELT , London, 1987

القاموسية العربية على النظرية المعجمية. وقد بينا في بحث لنا سابق⁽⁶⁾ أن مقدمه كتاب العين دالة على أن صاحب الكتاب كان مذكرًا لمفهوم ما نُسّميه اليوم "الكيان المعقد" المتأسس في الوحدات المعجمية البسيطة على الوجه الدالي والوجه المدلولي. ونحن نجد أثر ذلك الإدراك في الخصائص التي حدّد بها الخليل ماهية "الكلمة" في العربية، أي الخصائص التي يفرّق بها بين ما هو من كلام العرب - فهو من اللغة - وما ليس منه، لأنّه من المتبدع المحدث فيه. وقد حدّد أربع خصائص، ثلاث منها تُحيط بما نُسّميه الكيان المعقد (entité complexe) الذي تُكوّن به الجذوع أدلة لغوية، وتلك الخصائص الثلاث هي (1) التأليف الصوتي و(2) البنية الصرفية - وهما مُكوّنا الوجه الدالي في المفردة - و(3) المحتوى الدلالي وهو يُكوّن الوجه المدلولي. وأما الخصيصة الرابعة فرياضية مُرتبطة بتحقيق الخصائص الثلاث الأولى. وهذه الخصائص الأربع هي في الحقيقة قواعد لسانية أو قوانين عامة قد استخلصت من النظر العمق في اللغة العربية، لكنّها قابلة للتطبيق على اللغات الطبيعية الأخرى. ولقد كان لتصور الخليل النظري للوحدة المعجمية أثره في تأليف كتاب العين، وخاصة في جمع المادة المعجمية، بالتفريق بين ما هو عربي وما ليس من العربية، وبوصف المستعمل من اللغة في عصره؛ ثم في الوضع أو المعالجة القاموسية وخاصة في اتباع الترتيب الصوتي باعتماد نظام التقليل، ثم في التعريف بالتفريق بين ما له دلالة لأنّه من المستعمل وما ليس له دلالة لأنّه من المهمل.

لكنّ التصور الخليلي المتكرّر سرعان ما أهمل بداية من القرن الرابع الهجريّ بعد البلبلة التي تعمّد أبو منصور الأزهرري فيما يبدو إثارها في كتابه "تهذيب اللغة"، بأن افتعل وجود أخطاء في كتاب العين جعلها تقديمًا للشك في نسبته إلى الخليل وادعاءً نسبته إلى الليث بن المظفر حتى يستطيع انتقاده ثم إظهار

(6) إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، ص 5 - 29 (فصل: في النظرية المعجمية العربية، قراءة في النموذج الخليلي).

امْتِيَاذٍ تَهْدِيهِ عَلَيْهِ (7). وقد غَلَبَتْ عَلَى الْقَامُوسِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ مُنْذُذِيذٍ مُنْأَرِغٍ مَذْهَبِيَّةٌ، فَظَهَرَ فِي الْمَعْجَمِ مَذْهَبُ الصَّحَّةِ مِثْلَمَا ظَهَرَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ ؛ وَعَلَبَ عَلَى التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيَّ تَدْوِينَ الْفَصِيحِ الصَّحِيحِ التَّنْسِبِ إِلَى الْأَعْرَابِ الْفَصَحَاءِ فِي عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ وَأَضْعَفَتْ الْمُسْتَوِيَّاتُ اللَّغَوِيَّةُ الْأُخْرَى، وَهِيَ الْمَوْلَدُ وَالْأَعْجَمِيَّ الْمَقْتَرَضُ وَالْعَامِيَّ ؛ وَنَتَجَ عَنْ ذَلِكَ كَلَّهُ أَنْ صَارَتْ الْخَاصِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيَّ الْعَرَبِيِّ نَقْلَ اللَّاحِقِ عَنِ السَّابِقِ لَوْصَفِ رَصِيدٍ مُعْجَمِيٍّ هُوَ فِي مُجْمَلِهِ قَدِيمٌ، وَلَا يَصِفُ مِنْ مُعْجَمِ الْعَصْرِ الَّذِي عَاشَ فِيهِ الْمَوْلَفُ إِلَّا الْقَلِيلَ.

2 - فِي أَنْ الْمَعْجَمُ هُوَ أَسُّ الْقَامُوسِ :

نَرَى أَنَّ الْقَامُوسَ امْتِدَادًا لِلْمَعْجَمِ وَلَيْسَ هُوَ بِمَسْتَقَلٍّ عَنْهُ. فَالْقَامُوسُ - كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا - هُوَ رَصِيدٌ مُعْجَمِيٌّ جَزْئِيٌّ مُسْتَخْرَجٌ مِنَ الْمَعْجَمِ الَّذِي هُوَ الرَّصِيدُ اللَّسَانِيُّ الْعَامُّ الَّذِي تُكَوِّنُ الْوَحَدَاتُ الْمَعْجَمِيَّةُ فِيهِ الْوَحَدَاتِ اللَّغَوِيَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي لُغَةٍ أَيْ جَمَاعَةَ لُغَوِيَّةٍ. فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ وَجَدْنَا مُعْجَمَهَا يُكَوِّنُهُ الرَّصِيدُ الْهَائِلُ مِنَ الْوَحَدَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ الَّتِي تَسْتَعْمِلُهَا الْجَمَاعَةُ - وَإِنْ شَفْنَا الْجَمَاعَاتُ - اللَّغَوِيَّةَ الَّتِي تَتَكَلَّمُهَا، يُضَافُ إِلَيْهِ الرَّصِيدُ الْهَائِلُ الْمَدَوَّنُ فِي نُصُوبِهَا الْمَكْتُوبَةِ، الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ ؛ وَمَوْلَفُ الْقَامُوسِ - مَهْمَا يُحَاوِلُ الْاِسْتِيعَابَ وَالِاسْتِيقْصَاءَ - لَا يَسْتَطِيعُ الْإِحَاطَةَ بِكُلِّ الرَّصِيدِ الْمَكُونِ لِلْمَعْجَمِ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْقَامُوسَ لَا يَكُونُ إِلَّا جَزْئِيًّا، لَكِنَّهُ - عَلَى جُزْئِيَّتِهِ - مُنْتَمٍ إِلَى الْمَعْجَمِ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مُسْتَخْرَجٌ مِنْهُ.

(7) تنظر مقدمة التهذيب للأزهري: أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، 1 / 28 - 29 ؛ ولهذه المقدمة نشرة مستقلة: مقدمة تهذيب اللغة تأليف الإمام محمد بن أحمد الأزهري، ص 71 - 73 ؛ وقد أنقص من قيمة كتاب العين وجعل الليث ينحله للخليل: "فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذي نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب "العين" جملة ليُنْفَقَهُ بِاسْمِهِ وَيُرْغَبُ فِيهِ مِنْ حَوْلِهِ" - تهذيب اللغة، 1 / 28 ؛ وتنتظر مناقشة المسألة مع ذكر أمثلة من الشواهد الدالة على تعصب الأزهري وتحامله على مؤلف الكتاب: مقدمة تحقيق كتاب العين لمهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، 1 / 19 - 24 ؛ عبد القادر المهيري: أعلام وآثار من التراث اللغوي (الخليل بن أحمد وكتاب العين، ص 9 - 35)، ص 25 - 35. وآخر ما ألف في نسبة الكتاب وتصحيحها جعل الخليل المؤلف الحقيقي له: R. Talmon: *Arabic Grammar in its Formative Age*: Kitāb al - 'Ayn and its Attribution to Ḥalīl b. Aḥmad تنظر فيه خاصة ص 91 - 287.

وذلك يعني أنّ المداخل المعجمية التي يشتمل عليها القاموس هي وحدات معجمية قد أخذت من المعجم. فهي تُنقل من رصيد كليّ إلى رصيد جزئي، لكن انتقالها لا يُغيّر من هويتها اللغوية : فهي تُنقل إلى القاموس بمكوناتها وخصائصها التي لها في المعجم، ومكوناتها في كليهما ثلاثة، هي : (1) المكوّن الصوتي ؛ (2) المكوّن الصرفي ؛ (3) المكوّن الدلالي ؛ وخصائصها في كليهما أربع، هي :

(1) التّأليفُ الصوتي (forme phonologique) : إذ لا بُدّ لكلِّ وحدةٍ معجمية - إذا كانت بسيطة، أي مفردة - من تأليف صوتي تستقبل به عن غيرها من الوحدات، إلّا في حالة الاشتراك اللفظي (homonymie).

(2) البنية الصرفية (structure morphologique) : إذ لا بُدّ لكلِّ مفردة - في العربية مثلاً (عدداً جُلّ المفردات المنتمجة إلى مقولة الأداة) - من بنية صرفية ذات تكوّنٍ صرفيٍّ وصيغةٍ صرفية (forme morphologique) تُفاسدُ عليها وتنتهي إليها انتماءً جدوليّاً.

(3) المعزى المعجمي (signification lexicale) : أي الدلالة في معناها اللغوي العام .

(4) الانتماء المقولي (appartenance catégorielle) : إذ لا بُدّ لكلِّ مفردةٍ من أن تنتهي إلى إحدى المقولات المعجمية : فتكون إما اسماً، وإما فعلاً، وإما صفة، وإما ظرفاً، وإما أداة .

وتوفّر هذه الخصائص الأربع يُحقّق للمفردة خصيصّةً نمطيةً هي التفرّد، إذ لا يمكن - كما بيّنا في بحثٍ سابقٍ (8) - أن تشترك المفردتان في الخصائص الأربع، بل لا بدّ أن تفرّد كلّ منهما بخصيصّةٍ واحدةٍ على الأقلّ من الخصائص الأربع. فإذا نظرنا في ثلاثة أزواج من المفردات هي (1) "بر" بمعنى "ما ائسّط من سطح الأرض ولم يعطه الماء" و"بر" بمعنى "التوسّع في الإحسان"، والأولى اسمٌ

(8) ينظر : إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص ص 37 - 39 ؛ نفسه : مقامة لنظرية المعجم، ص ص 106 - 114، وينظر في هذا الكتاب ص ص 18 - 19 ، 86 - 89.

والثانية صفة ؛ ثم (2) "حُرْصٌ" بمعنى "حَرِيدَةُ النَّخْلِ" و"حُرْصٌ" بمعنى "الحلقة من الذهب أو الفضة"، وهما اسمان ؛ ثم (3) "جَشِيشٌ" و"دَشِيشٌ"، وهما صفتان معناهما معاً "الحبُّ المَجْرُوشُ"، وَجَدْنَا مُفْرَدَتِي الزَّوْجِ الْأَوَّلِ - وهما مِنَ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ (homonymes)، وليستا من المُشْتَرَكِ الدَّلَالِيِّ، لأنَّ إِحْدَاهُمَا اسْمٌ وَالْأُخْرَى صِفَةٌ - تَتَّفِقَانِ فِي حَصِيصَتَيْنِ هُمَا التَّأْلِيفُ الصَّوْتِيُّ وَالبِنْيَةُ الصَّرْفِيَّةُ، وَتَخْتَلِفَانِ فِي حَصِيصَتَيْنِ هُمَا الْإِنْتِمَاءُ الْمُقُولِيُّ وَالمُعْزَى الْمُعْجَمِيُّ ؛ وَوَجَدْنَا مُفْرَدَتِي الزَّوْجِ الثَّانِي - وهما مِنَ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ أَيْضاً لِأَتَهُمَا مِنْ أَصْلَيْنِ اشْتِقَاقِيَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، إِذِ الْأَوَّلَى عَرَبِيَّةُ الْأَصْلِ وَالثَّانِيَةُ مُفْتَرَضَةٌ مِنَ الْيُونَانِيَّةِ χρυσός (khrusos) بمعنى "الذهب" - تَتَّفِقَانِ فِي التَّأْلِيفِ الصَّوْتِيِّ وَالبِنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ وَالاِنْتِمَاءِ الْمُقُولِيِّ، لَكِنَّهُمَا تَخْتَلِفَانِ فِي الْمُعْزَى الْمُعْجَمِيِّ ؛ وَوَجَدْنَا مُفْرَدَتِي الزَّوْجِ الثَّلَاثِ تَتَّفِقَانِ فِي البِنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ وَالمُعْزَى الْمُعْجَمِيِّ وَالاِنْتِمَاءِ الْمُقُولِيِّ، لَكِنَّهُمَا تَخْتَلِفَانِ فِي التَّأْلِيفِ الصَّوْتِيِّ.

وَإِذْنِ فَإِنَّ لِكُلِّ مُفْرَدَةٍ فِي الْمُعْجَمِ حَيِّزَهَا الْخَاصَّ بِهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ الْحَيِّزُ الْخَاصُّ لَمَا صَلَحَتْ لِأَنَّ تَكُونَ مَدْخِلاً مُعْجَمِيًّا فِي الْقَامُوسِ. فَإِنَّ الْمَدَاخِلَ فِي الْقَامُوسِ - وَنَعْنِي الْمَدَاخِلَ الْجِدْعِيَّةَ، أَيِ الْمَفْرَدَاتِ الْقَائِمَةَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَا نَعْنِي الْجُدُورَ الَّتِي تَتَّخِذُ مَدَاخِلَ رَيْسِيَّةً فِي قَوَامِيْسٍ كَثِيرَةٍ قَدِيمَةٍ وَحَدِيثَةٍ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ - يَسْتَقْبَلُ كُلُّ مِنْهَا عَنِ الْآخِرِ فَيَكُونُ مَدْخِلاً بِذَاتِهِ قَدْ دَخَلَ الْقَامُوسَ مِنَ الْمُعْجَمِ مُكْتَسِبًا لِحَصَائِصِهِ الذَّاتِيَّةَ الْأَرْبَعِ الَّتِي ذَكَرْنَا. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْإِهْتِمَامَ بِهَذِهِ الْخِصَائِصِ الْأَرْبَعِ فِي الْقَامُوسِ ضَرُورِيٌّ. وَمِنْ هَذَا تَتَوَلَّدُ الصَّلَةُ الْوَثِيقَةُ الثَّانِيَةُ بَيْنَ الْمُعْجَمِ وَالْقَامُوسِ، أَيِ بَيْنَ التَّظْرِيَّةِ الْمُعْجَمِيَّةِ وَالتَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ. فَلَيْسَتْ الْمَدَاخِلُ فِي الْقَامُوسِ بِمَجْرَدِ عَنَاصِرٍ مُكَوِّنَةٍ لِقَائِمَةٍ مَّا مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، لَيْسَ لَهَا مِنْ قِيَمَةٍ فِي اللُّغَةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ انْتِمَاؤُهَا إِلَى هَذِهِ الْقَائِمَةِ، بَلْ هِيَ - قَبْلَ أَنْ تَنْتَسِبَ إِلَى قَائِمَةِ الْمَدَاخِلِ فِي الْقَامُوسِ - عَنَاصِرٌ لِسَانِيَّةٌ تَنْتَسِبُ مِنْ حَيْثُ مُكَوَّنَتِهَا الصَّوْتِيُّ إِلَى الصَّوْتِيَّةِ الْمُعْجَمِيَّةِ (phonologie lexicale)، وَمِنْ حَيْثُ مُكَوَّنَتِهَا الصَّرْفِيُّ إِلَى الصَّرْفِ الْمُعْجَمِيِّ (morphologie lexicale)، وَمِنْ حَيْثُ مُكَوَّنَتِهَا الدَّلَالِيُّ إِلَى الدَّلَالَةِ الْمُعْجَمِيَّةِ

(sémantique lexicale). وينبغي أن تكون المؤلف القاموسِ درايةً بهذه المباحث - أو العلوم، فهي "علومٌ معجميةٌ" كما يُلاحظُ - حتى يستطيع معالجة المدخل المعجمي معالجةً لسانيةً في القاموس، فيكون قاموسه - لذلك - امتدادًا للمعجم في لغته التي يصفها، ويكون تأليفه القاموسي تطبيقًا لنظرية المعجم.

3 - من قضايا الجمع في القاموس العربي :

يقوم التأليف القاموسي عامةً على أسسٍ كنا قد توسعنا من قبل في تحليلها والتمثيل لهما مطبّقين على بعض القواميس العامة والقواميس المختصة⁽⁹⁾، هما "الجمع" - أي تكوين المدوّنة (la constitution du corpus) القاموسية - و"الوضع" أي المعالجة القاموسية (le traitement dictionnaire) للوحدات المعجمية المكوّنة للمدوّنة. ويقوم كل من الأسس على ركنين : فإن الجمع يقوم على المصادر وعلى المستويات اللغوية، والوضع يقوم على الترتيب والتعريف. وركنا الجمع سابقان لركني الوضع، وهما مثيران لقضايا ينبغي لمؤلف القاموس العناية بها وتحديد المقاربة المنهجية التي سينطلق منها في التطبيق، دون أن يغفل عن المنطلق النظري العام، وهو "أن القاموس امتدادٌ للمعجم"، وإذن فإنه ينبغي له - في نطاق تلك المقاربة - أن يحدّد المصادر التي سيعتمدها في تكوين مدوّنته القاموسية : هل يعتمد القواميس السائرة في الاستعمال - وخاصة القواميس القديمة - فيختار منها مادته المعجمية كما فعل مؤلفو القواميس العربية السابقون منذ القرن الرابع الهجري إلى اليوم باعتماد السابق منهم على اللاحق⁽¹⁰⁾ أم

(9) ينظر مثلاً : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 69 - 147 ؛ نفسه : مسائل في المعجم، ص ص 131 - 155 ؛ 209 - 221 ؛ نفسه : الكلم الأعجمية في عربية نزاراة (بالجنوب العربي التونسي)، ص ص 85 - 97 .

(10) لعل أقدم الأمثلة على ذلك أبو الحسين أحمد بن فارس في "مقاييس اللغة" الذي صرح في مقدمته بأخذه مادته من "كُتُب مشهورة عالية، تحوي أكثر اللغة" هي "كتاب العين" للخليل بن أحمد وكتابتا أبي عبيد القاسم بن سلام "غريب الحديث" و"الغريب المُصنّف" و"إصلاح المنطق" لابن السكيت وكتاب "الجمهرة" لابن دريد - ينظر : أبو الحسين أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، 1/ 3 - 5 ؛ وأما أحدث الأمثلة فهو "النفيس من كنوز القواميس : صفوة المتن اللغوي من تاج العروس ومراجعته الكبرى" لخليفة محمد التليسي (الدار العربية للكتاب، تونس - طرابلس،

يَعْتَمِدُ "التَّصُوصَ الحَيَّةَ" المتداولة بين الناس فَيَسْتَقْرِبُهَا حسب مَعَايِرٍ مَنَهَجِيَّةٍ يُحَدِّدُهَا ؟ تَمَّ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحَدِّدَ المَسْتَوَى أو المَسْتَوِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةَ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا الوَحَدَاتُ المعجمية الَّتِي سَيَدْوَنُهَا ؛ والمَسْتَوِيَّاتُ اللُّغَوِيَّةُ - إِذَا رُوِّعِيَتْ دَرَجَةُ الفَصَاحَةِ فِي الوَحْدَةِ المعجمية - أَرْبَعَةٌ، هِيَ الفَصِيحُ والمَوْلَدُ والأَعْجَمِي المَقْتَرَضُ والعَامِّي ؛ إِذَا صَنَّفَتِ الوَحَدَاتُ المعجمية بِحَسَبِ التَّعْمِيمِ والتَّخْصِصِ فِيهَا كَانَتْ إِمَّا وَحَدَاتٍ مُعْجَمِيَّةً عَامَّةً - هِيَ "أَلْفَاظُ اللُّغَةِ العَامَّةِ" - وَإِمَّا وَحَدَاتٍ مُعْجَمِيَّةً مُخَصَّصَةً هِيَ "المَصْطَلِحَاتُ العِلْمِيَّةُ والفَنِيَّةُ"⁽¹¹⁾ ؛ وَهَذَا الاختلافُ بَيْنَ التَّصْنِيفَيْنِ يَفْتَضِي مِنْ مُؤَلِّفِ القَامُوسِ أَنْ يُحَدِّدَ نَوْعَ الوَحَدَاتِ المعجمية الَّتِي يَرِيدُ تَدْوِينَهَا : هَلْ يَفْتَصِرُ عَلَى الوَحَدَاتِ المعجمية العَامَّةِ إِذَا كَانَ القَامُوسُ الَّذِي يُوَلِّفُهُ عَامًّا أَمْ يُوسِّعُ اخْتِيَارَهُ لِيَشْمَلَ الوَحَدَاتِ المعجمية المُخَصَّصَةَ أَيِ المَصْطَلِحَاتِ ؟ وَلَيْسَتْ المَسْأَلَةُ بِالسَّهْلَةِ الحَلَّ دَائِمًا : فَإِنَّ مِنَ الوَحَدَاتِ المعجمية مَا يَكُونُ عَامًّا مُطْلَقًا مِثْلَ الأَفْعَالِ كَلِّهَا وَالظَّرُوفِ كَلِّهَا وَأَكْثَرِ الصِّفَاتِ، وَمِنْهَا مَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ وَحْدَةً مُعْجَمِيَّةً عَامَّةً أَوْ وَحْدَةً مُعْجَمِيَّةً مُخَصَّصَةً فِي الوَقْتِ ذَاتَهُ، وَهِيَ الأَسْمَاءُ وَمَا تَمَحَّضَ لِلأَسْمِيَّةِ وَصَلِحَ مِنَ الصِّفَاتِ لِأَنْ يَقُومَ فِي التَّعْيِينِ مَقَامَ الأِسْمِ ؛ وَهَذَا الأَشْتِرَاكُ فِي التَّعْمِيمِ والتَّخْصِصِ مَعًا نَجِدُهُ يُبَسِّرُ فِي أَسْمَاءِ المَوَالِيدِ مِثْلًا : أَيُّ أَسْمَاءِ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَعَادِنِ، وَمِنْ أَسْمَاءِ المَعَادِنِ أَسْمَاءُ العُنَاصِرِ الكِيمِيَاءِيَّةِ. فَإِنَّ كَلَّ أَسْمَاءِ النَّبَاتِ وَأَسْمَاءِ الْحَيَوَانَاتِ مِثْلًا يُمْكِنُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ أَلْفَاظًا لُغَوِيَّةً عَامَّةً وَأَنْ تُسْتَعْمَلَ مَصْطَلِحَاتٍ حَسَبِ المَقَامِ أَوْ السِّيَاقِ الَّذِي تُسْتَعْمَلُ فِيهِ ؛ وَمُعَالَجَتُهَا فِي القَامُوسِ العَامِّ تَخْتَلِفُ عَنِ مُعَالَجَتِهَا فِي القَامُوسِ المَخْتَصِّ، إِذَا عَامَلَهَا مُؤَلِّفُ القَامُوسِ العَامِّ مَعَامَلَةَ مُؤَلِّفِ القَامُوسِ المَخْتَصِّ لَهَا فَاعْتَبَرَهَا مُصْطَلِحَاتٍ أَخْلَ بِمَا يَتَطَلَّبُهُ التَّأْلِيفُ فِي القَامُوسِيَّةِ العَامَّةِ، وَهَذَا الإِخْلَالُ مُلَاحَظٌ جَلِيٌّ فِي قَوَامِيسِنَا

د.ت. (4 أجزاء) - وينظر حول نزعة النقل عن المصادر السابقة عند القاموس والمحدثين :

إبراهيم بن مراد : قضية المصادر في جمع مادة المعجم، ص ص 797 - 802 ؛ وينظر نص

البحث في هذا الكتاب، ص ص 136 - 157.

(11) ينظر حول التصنيفين والفروق بين الصنفين من الوحدات المعجمية إبراهيم بن مراد : المعجم

العلمي العربي المختص، ص ص 84 - 103 .

العامّة العربيّة الحديثة التي قد يُبالغُ مؤلّفوها ويُشيطونَ في المبالغةِ في تخصيصِ الوَحَدَاتِ المعجميّةِ المواليديةِ. وهذا كلّهُ يُوجبُ على القاموسيّ في الحقيقة أن يَكُونَ ذا مَعْرِفَةٍ دَقِيقَةٍ بالفروقِ بينِ الوَحَدَاتِ المعجميّةِ العامّةِ والوَحَدَاتِ المعجميّةِ المخصّصةِ، وأن يَكُونَ ذا دِرَايَةٍ واسعةٍ بالمعجميّةِ العامّةِ النظريةِ وبالمعجميّةِ المخصّصةِ النظريةِ - وهي عِلْمُ المصطلحِ - لما لهذه الدّرايةِ وتلك المَعْرِفَةِ من تأثيرٍ في الأسّ الثاني من أسّي التّأليفِ القاموسيّ وهو الوضعُ، وخاصّةً في رُكْنِ التّعريفِ، لأنّ ذلكَ يَمكُنُهُ من التّفريقِ لسانيًا بينِ التّعريفِ اللّغويّ الذي يُسندُ إلى الوَحْدَةِ المعجميّةِ العامّةِ في القاموسِ اللّغويّ العامِّ والتّعريفِ المنطقيّ الماهويّ الذي يُسندُ إلى الوَحْدَةِ المعجميّةِ المخصّصةِ في القاموسِ المخصّصِ.

4 - من قضايا الوضع :

ومسائلُ الجَمْعِ التي ذكرنا جوهريّةً كلّها ويتطلّبُ جميعها مقارباتٍ لسانيّةً نظريّةً ومنهجيةً يتّخذها مؤلّفُ القاموسِ أو مؤلّفوه منطلقاتٍ في تكوينِ المدونةِ القاموسيةِ ؛ لكنّ المادّةَ المعجميّةِ التي تُجمَعُ في مدونةٍ لا تُصبحُ قاموسًا حقيقيًّا إلاّ إذا عُولجتُ قاموسيًا، وهذه المعالجةُ القاموسيةُ هي "الوضعُ" ؛ فالوضعُ هو الذي يُنجزُ أثناءَ تأليفِ القاموسِ تأليفًا فعليًّا. وهو - مثلُ الجَمْعِ - يقومُ على رُكْنينِ: الأوّل - وهو التّرتيبُ - ذو صلةٍ وثيقةٍ بنظريّةِ المعجم لتعلّقهِ بالمكوّنِ الصّرفيّ فيه، وخاصّةً بالصّرفِ المعجميّ أو الصّرفِ الاشتقائيّ، لأنّ وضعَ الوَحْدَةِ المعجميّةِ المدخّلِ في القاموسِ يتأثّرُ وجوبًا ببنيّتها الصّرفيّةِ سواءً كانت ما تُسمّيه "بنيةً داخليةً مُضَيّقةً" (structure interne restreinte) إذا كانتَ بسيطةً - أيّ مفردةً - أو كانت ما تُسمّيه "بنيةً خارَجيّةً مُوسّعةً" (structure externe étendue) إذا كانتَ مُركّبةً أو مُعقّدةً أو عبارةً مُعجميّةً. فإنها إذا كانتَ بسيطةً تكونُ في العربيةِ مثلاً من حَرَفَيْنِ مثل "يَدٌ" و"دَمٌ" و"فَمٌ"؛ وتكونُ ثلاثيّةً مُجرّدةً من ثلاثةِ أَحْرَفٍ مثل "ذَهَبٌ" و"ذَهَبٌ"، وتكونُ ثلاثيّةً مُزيدةً، من أربَعَةِ أَحْرَفٍ فأكثرَ مثل

"مَذْهَبٌ" و"مَذْهَبٌ"؛ وتَكُونُ رُبَاعِيَّةً مُجَرَّدَةً حَسَبَ التَّظْرِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ مِثْلَ "سَلْسَلٌ" و"دَحْرَجٌ"، كَمَا تَكُونُ رُبَاعِيَّةً مَزِيدَةً أَوْ شَبِيهَةً بِالرَّبَاعِيِّ مِثْلَ "اَفْشَعْرٌ" و"اَطْمَانٌ" (12). وَلَا تَثِيرُ الثَّنَائِيَّاتُ وَالثَّلَاثِيَّاتُ الْمَجْرَدَةُ وَالْمَزِيدَةُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَشَاكِلَ عَوِيصَةً فِي التَّرْتِيبِ لِأَنَّ الْمَنْهَجَ الْعَرَبِيَّ التَّقْلِيدِيَّ فِي التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ يُرْجِعُ الثَّنَائِيَّاتِ إِلَى أَصُولٍ ثَلَاثِيَّةٍ تُرْتَبُ تَحْتَهَا، مِثْلَ اِرْجَاعِ "دَمٌ" إِلَى "دَمِيٍّ" و"يَدٌ" إِلَى "يَدِيٍّ" (13)، وَيُرْجِعُ الثَّلَاثِيَّاتِ الْمَجْرَدَةَ وَالْمَزِيدَةَ إِلَى أَصُولٍ ثَلَاثِيَّةٍ تُرْتَبُ تَحْتَهَا أَيْضًا؛ لَكِنَّ الرَّبَاعِيَّاتِ وَالشَّبِيهَاتِ بِالرَّبَاعِيِّ وَالْأَعْجَمِيَّاتِ الْمُقْتَرَضَاتِ مَعَهَا تَثِيرُ مَشَاكِلَ عَوِيصَةً لِلْاضْطِرَابِ فِي تَحْدِيدِ الْأَصْلِيِّ وَالزَّائِدِ مِنَ الْحُرُوفِ فِي الرَّبَاعِيَّاتِ وَالشَّبِيهَاتِ بِهَا (14)، وَالتَّعَسُّفِ فِي أَغْلَبِ الْأَحْيَانِ فِي تَرْتِيبِ الْأَعْجَمِيَّاتِ الْمُقْتَرَضَاتِ مَعَ الْمَشْتَقَّاتِ فِي الْعَرَبِيَّةِ تَحْتَ أَصْلٍ مُشْتَرَكٍ (15). وَإِذَا كَانَ وَضَعُ الْوَحَدَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ الْبَسِيطَةِ هَيْئًا بَعْضُ الْهَوْنِ فَإِنَّ وَضْعَ الْوَحَدَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ الْمُرَكَّبَةِ وَالْمَعْقَدَةِ مَثَارًا لِمَشَاكِلَ مِنْهَجِيَّةٍ كَثِيرَةٍ فِي التَّرْتِيبِ. وَلَمْ تَرَ إِلَى الْيَوْمِ مَنْهَجِيَّةً وَاضِحَةً دَقِيقَةً تَحَدِّدُ الْمُنْتَطَلِقَاتِ الَّتِي يَتَقَيَّدُ بِهَا مُؤَلَّفُو الْقَوَامِيسِ فِي تَرْتِيبِ الْمُرَكَّبَاتِ وَالْمَعْقَدَاتِ وَالْعِبَارَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ، إِذْ لَمْ تَظْهَرْ بَعْدُ فِكْرَةٌ "الْعُنْصُرِ الْمَعْجَمِيِّ التَّوَاتُ" أَوْ فِكْرَةٌ

(12) لَيْسَتْ مَسْأَلَةُ "الرَّبَاعِيِّ" بِالْبَسَاطَةِ الَّتِي تَطْرُحُ بِهَا فِي الدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ الَّتِي لَمْ تَتَقَطَّنْ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ صَرَفِيَّةً اِشْتِقَاقِيَّةً فَقَطْ، بَلْ تَكُونُ صَوْتِيَّةً أَيْضًا قَائِمَةً عَلَى مَا يُعْرَفُ بِـ"الْإِقْحَامِ" الَّذِي يَكُونُ بَدْنِيًّا (prothèse) وَوَسْطِيًّا (épenthèse) وَأَخْرِيًّا (paragoge)، وَأَنَّ الرَّبَاعِيَّاتِ فِي الْعَرَبِيَّةِ مُؤَلَّدَاتٌ بِالْإِقْحَامِ - يَنْظُرُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرَادٍ: مَقْدَمَةٌ لِنَظَرِيَّةِ الْمَعْجَمِ، ص 139 - 143؛ عَلَى الْوُدْرِيِّ: دَوْرُ الْأَصْوَاتِ فِي التَّوَلِيدِ الْمَعْجَمِيِّ (بَحْثٌ فِي نِطَاقِ شَهَادَةِ الدِّرَاسَاتِ الْمَعْمَقَةِ تَحْتَ إِشْرَافِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ مَرَادٍ، كَلِيَّةُ الْأَدَابِ بِمَنْوَبَةِ (تُونِس)، 1999؛ نَفْسُهُ: التَّوَلِيدُ بِالْتَبَايُنِ، ص 301 - 318.

(13) تَنْظُرُ الْمُفْرَتَانِ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ لِلْخَلِيلِ، 8 / 89 (دَمٌ) و 8 / 101 - 103 (يَدٌ)؛ أَمَا "فَمٌ" فَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ تَحْتَ "فوم" (8 / 406) وَقَالَ الْخَلِيلُ عَنْهُ إِنَّ "أَصْلَ بِنَائِهِ الْفَوهُ"، وَأَعَادَ الْفِكْرَةَ نَفْسَهَا تَحْتَ "فوه" (4 / 95): "الْفَوهُ أَصْلُ بِنَاءِ الْفَمِ".

(14) قَدْ عَالَجْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ قَبْلِ: يَنْظُرُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرَادٍ: مَسَائِلُ فِي الْمَعْجَمِ، ص 229 - 236؛ وَقَدْ خَصَّصَتْ إِحْدَى طَالِبَاتِنَا الْمَسْأَلَةَ بِرِسَالَةٍ فِي نِطَاقِ شَهَادَةِ الدِّرَاسَاتِ الْمَعْمَقَةِ تَحْتَ إِشْرَافِنَا: يَنْظُرُ هِنْدَةُ الصَّكْلِي: الرَّبَاعِيُّ وَإِشْكَالَاتُهُ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ، كَلِيَّةُ الْأَدَابِ بِمَنْوَبَةِ (تُونِس)، 2001.

(15) يَنْظُرُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرَادٍ: مَسَائِلُ فِي الْمَعْجَمِ، ص 236 - 247؛ وَيَنْظُرُ أَيْضًا: هَلَالُ بْنُ حَسِينٍ: الَلْفُظُ الْأَعْجَمِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ، مَنَزَلَتُهُ وَمَنْهَجُ مَعَالَجَتِهِ، ص 284 - 298؛ وَيَنْظُرُ لَهُ أَيْضًا: مَنْهَجُ مَعَالَجَةِ الَلْفُظِ الْأَعْجَمِيِّ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ الْحَدِيثِ: تَطْبِيقٌ عَلَى "الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ"، ص 74 - 85.

"الرأس المعجمي" المحدد (déterminant) فتُعتمد في ترتيب ما زاد على المفردة الواحدة من الوحدات المعجمية.

5 - في مكونات النص المعجمي في القاموس العربي :

على أن أهم ركني الوضع لسانياً هو التعريف. وهو الذي نريد أن نخصّه بالقول في هذه الفقرة، لننظر في مدى صلته بالنظرية المعجمية في القواميس العربية الحديثة. والتعريف في جوهره عملية لسانية تُجرى على المدخل المعجمي باعتباره دليلاً لغوياً ذا خصائص تميزه عن غيره من الأدلة اللغوية. وبما أن المدخل من حيث هو دليل له وجهان : ذاتي يمثله شكله ومدلولي يمثله محتواه الدلالي ، فإن التعريف يكون عملية تمييزية بين الأدلة من حيث هي ذوات ذوال ومداليل على السواء. وقد فهم اللسانيون الغربيون هذه الحقيقة (16) فأصبح التعريف بالمدخل المعجمي في القواميس الأوروبية مُشتملاً على جُملة من الأركان التي يُعتني فيها بالمظاهر الشكلية المتصلة بالدال ، وبالمحتوى الدلالي المتصل بالمدلول.

وقد درَسنا من قبل (17) بنية التعريف في قاموسين أوروبيين حديثين هما

(1) *Le Petit Robert* (18)، و(2) *Collins Cobuild English Language Dictionary* (19)، وقارنًا بنية التعريف فيهما بنية التعريف في المعجم الوسيط الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (20). وقد أجرينا المقارنة بين ستة مدخل

(16) يُنظر خاصة : U. Weinreich : Le domaine du dictionnaire, pp.19 - 26 ; J. Rey - Debove :

La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, pp. 69 - 86

(17) ينظر إبراهيم بن مراد : تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي، ص ص 130 - 136. وقد أعدنا نشره في مجلة المعجمية لكثرة ما داخله من الخطأ والإسقاط الطباعيين : من إشكالات التعريف في المعجم الحديث : تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام ، مجلة المعجمية، 16 - 17 (2000 - 2001) ، (ص ص 183 - 203)، ص ص 188 - 199 ؛ ويوجد البحث منشوراً في هذا الكتاب ، ص ص 158 - 182.

(18) P. Robert : *Le Petit Robert. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française*. Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette. Rey - Debove . Dictionnaires le Robert , Paris, 1987

(19) *Collins Cobuild English Language Dictionary*

(20) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط، ط. 3 ، القاهرة، 1985 (جزآن).

عربية من أسماء المواليد - ثلاثة منها من أسماء الحيوان هي "أنشوجة" و"جاموس" و"شحرور"، وثلاثة من أسماء التبات هي "صمصاف" و"قرظ" و"مشمش" - ومقابلاتها الستة في القاموس الفرنسي هي "Anchois" و"Buffle" و"Merle" و"Saul" و"Acacia" و"Abricot"، ومقابلاتها في القاموس الانجليزي وهي "Anchovy" و"Buffalo" و"Blackbird" و"Willow" و"Acacia" و"Apricot". وقد تبين لنا أن النظرية المحملة إلى العناصر التي تكون البنية الشكلية للتعريف بالأسماء يُظهر ثلاثة عشر عنصراً، هي :

- (1) الكتابة الصوتية لتحديد نطق المفردة المدخل.
- (2) ذكر الأثيماء الموقلي، بتحديد المقولة المعجمية التي تنتمي إليها المفردة.
- (3) ذكر مقولة العدد بتحديد صيغة الجمع خاصة.
- (4) ذكر مقولة الجنس بتحديد صيغة التأنيث أو صيغة التذكير.
- (5) التاريخ، بتحديد التاريخ الدقيق أو التقريبي الذي ظهرت فيه المفردة في نص.

(6) التأصيل، بذكر أصل المفردة، وهو إما أصل اشتقائي في اللغة ذاتها وإما أصل اقتراضية إذا كانت المفردة وافدة من لغة أخرى، وفي هذه الحالة تُذكر اللغة المقرضة؛ وقد يصحب التأصيل ذكر المستوى اللغوي.

(7) تحديد الدلالة، أو التفسير، وهو الشرح بمفهوميه التقليدي، وهو الركن الأساسي في التعريف.

- (8) ذكر السياقات العامة التي يرد فيها المدخل.
- (9) ذكر السياقات المحازية التي يرد فيها المدخل.
- (10) ذكر شواهد سياقية داعمة لاستعماله، قد تكون شواهد نصية أصلية - وهو ما نجده في القاموس الفرنسي - وقد تكون أمثلة مصنوعة، وهو ما نجده في القاموس الانجليزي.

(11) ذكر السمة الدلالية الدالة على علاقة التضمن.

(12) الإحالة إلى مداخلٍ أخرى مُتعلِّقة بالمدخل، وخاصةً إذا كانت العلاقة علاقة تَضَادٍّ دَلَالِيٍّ أو علاقة اشْتِرَاكِ لفظيٍّ.

(13) إدراج مداخلٍ فرعيةٍ تحت المدخل، وذلك بذكر مشتقاتٍ من المدخل لم تتخذ لها أحياناً خاصةً بها في القاموس.

وهذه العناصر لا تردُّ كلها في القاموسين - الفرنسيّ والإنجليزيّ - معاً، بل إنَّ منها ما يطردُّ في كليهما ومنها ما يختصُّ به أحدهما دون الآخر. والعناصرُ التي تُكوِّنُ التعريفَ في القاموس الإنجليزى سبعة، وفي القاموس الفرنسيّ عشرة. وبالنظر في جملة العناصر نلاحظُ قابليتها للتصنيفِ إلى ثلاثِ مجموعاتٍ، الأولى تُسمّى العناصرُ الشكليّةُ وتشمّلُ (1) و(2) و(3) و(4) و(6)؛ وهذه العناصرُ تُعنى بالمدخلِ من حيثُ هو دليلٌ لغويٌّ خالصٌ، أي ليسَ بذِي علاقةٍ بالمراجع الواقعيّة خارج اللّغة؛ والمجموعةُ الثانيّةُ من العناصرِ هي العناصرُ الدلاليّةُ وتشمّلُ (7) و(8) و(9) و(10) و(11)؛ وهذه العناصرُ تُعنى بالدليلِ اللغويّ من حيثُ علاقته بالمحتوى الدلاليّ؛ والمجموعةُ الثالثةُ هي "العناصرُ المساعدة" وتشمّلُ العناصرَ (5) و(12) و(13). وقد عدّناها مُساعدةً لأنّها تُساعدُ مؤلّفَ القاموس على زيادة المدخلِ المعرفِ توضيحاً، وتساعدُ مُستعملَ القاموس على أن يزدادَ علماً بهويّة المدخلِ المعرفِ اللسانيّة.

وقد قارنّا هذه النتائجَ بما يُوجدُ في المعجم الوسيط لمجمَع اللّغة العربيّة بالقاهرة بحثنا عن العناصرِ الثلاثة عشرَ التي ذكرنا فلم نجدُ فيه أكثرَ من عنصر واحد يتكرّرُ في كلّ المداخلِ هو السابِعُ في القائمة التي ذكرنا، أي التفسيرُ أو تحديدُ الدلالة؛ أمّا بقية العناصرِ فقدُ ذكِرَ الأوّلُ منها مرّةً (في مِشمِش)، والثالثُ مرّةً (في جاموس)، والسادسُ مرّةً أيضاً (في أنشوجة). ونريدُ أن نزيدَ المقارنةَ توسيعاً لكنْ بإخراجها بين المعجم الوسيطِ وقاموسين عربيّين آخرين، أولهما هو المعجمُ العربيُّ الأساسيّ، والثاني هو المنجدُ في اللّغة العربيّة المعاصرة. وقد اخترنا

من القواميس الثلاثة ستة مداخل اسمية : ثلاثة عربية هي "إبل" (21) و"أرنب" (22) و"أريكة" (23)، وثلاثة أعجمية مقترضة هي "أثير" (24) و"أخطبوط" (25) و"أسبيرين" (26) ؛ وتُورد فيما يلي تعريفاتها :

المدخل	الوسيط	الأساسي	المنجد
إِبلٌ	الإِبلُ : الجمالُ والتَّوقُ، لا واحدَ له من لفظه (مؤنث). (ج) آبالُ، ويقالُ إبلانٌ للقطيعين.	إِبلٌ : الجمالُ والتَّوقُ (مؤنث)، لا واحد له من لفظه.	إِبلٌ : جمالٌ
أثيرٌ	الأثيرُ - (في الفيزيكا): وسطٌ افتراضيٌّ يعمُّ الكونَ، ويتخلَّلُ جميعَ أجزائه، وُضِعَ لتعليلِ انتقالِ الضوءِ في الفراغِ. - (عند الكيميائيين): سائلٌ عضويٌّ لا لونَ	أثيرٌ 1: [في الكيمياء]: سائلٌ بلا لونٍ طيارٌ سريعُ الالتهابِ يُستخدَمُ في الطبِّ. 2: الفضاءُ "نقلتُ وقائعُ مؤتمرِ القمةِ عبرَ الأثيرِ"، "ينتقلُ	أثير: (ف) سيالٌ يملأُ الفراغَ ويتخلَّلُ الأجسامَ، تنتقلُ بواسطتهِ موجَّاتُ التور (يونانية) (ك) سائلٌ غيرُ ذي لونٍ، طيارٌ يُذيبُ الموادَّ الدهنيَّة، ويُستخدَمُ في

(21) ينظر المعجم الوسيط، 1 / 3 تحت "إبل" ؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، ص 67 تحت "أ ب ل" ؛ دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ص 3 تحت "إبل".

(22) ينظر المعجم الوسيط، 1 / 15 تحت "أرنب"، وقد خصها بمدخل ثانٍ تحت "رنب" : 1 / 388 بتفسيرين مختلفي العبارة ؛ المعجم العربي الأساسي، ص 553 تحت "ر ن ب" ؛ المنجد، ص 20 تحت "أرنب"، وقد خصها بمدخل ثانٍ تحت "رنب"، ص 588 .

(23) ينظر المعجم الوسيط، 15/1 تحت "أرك" ؛ المعجم العربي الأساسي، ص 84 تحت "أرك" ؛ المنجد، ص 19 تحت "أرك".

(24) ينظر المعجم الوسيط، 5/1 تحت "أثر" ؛ المعجم العربي الأساسي، ص 70 تحت "أثر" ؛ المنجد، ص 6 تحت "أثر".

(25) ينظر المعجم الوسيط، 6/1 تحت "أخطبوط" ؛ المعجم العربي الأساسي، ص 76 تحت "أخطبوط" ؛ المنجد، ص 12 تحت "أخطبوط".

(26) ينظر المعجم الوسيط، 1 / 17 تحت "أسبيرين" ؛ المعجم العربي الأساسي، ص 86 تحت "أسبيرين" ؛ المنجد، ص 22 تحت "أسبيرين".

<p>الطَّبَّ.</p>	<p>الصَوْتُ والضَوءُ في الأثير المحيط بنا".</p>	<p>له، يذيبُ الموادَّ العضويةُ ويستخدمُ في الطبِّ (مج).</p>	
<p>أخطبوط أو أخطبوط : ج. أخطيب وأخطبوطات: جنس حيوانٍ بحريٍّ من الرخويات الراسيات الأرجل المزدوجات الخيشوم. أنواعه عديدة منتشرة في جميع البحار. شكله أسطواني ورأسه شبه كروي. له ثماني أرجل في رأسه تقوم عليها من الداخل محاجم كثيرة العدد ثمكته من الالتصاق بفريسته وامتلاكها. يتغذى بالحيوانات البحرية الضعيفة (يونانية) مجازاً :شخصٌ نهمٌ في متطلباته، جشعٌ لا يرتوي، ولا يفلت أبداً من أو ما يقع في قبضته،</p>	<p>أخطبوط ج - آت : حيوان بحري له ثماني أرجل يضربُ به المثلُّ في شِدَّةِ التشبُّث بما يُمْسكه .</p>	<p>الأخطبوط : حيوانٌ بحريٌّ، من الرخويات، له ثماني أرجل راسية، يضربُ به المثلُّ في شِدَّةِ التشبُّث بما يُمْسكه .</p>	<p>أخطبوط</p>

<p>على التشبيه بالحيوان المعروف بهذا الاسم : "إنه حقا لأخطبوط".</p>			
<p>أريكة : ج أرائك : مقعدٌ مُنجدٌ أو سريرٌ أو متكأٌ مُزِينٌ مُريحٌ كُرسيٌّ ملكٌ، عَرشُهُ : "ملكٌ مُترَبِّعٌ على أريكته".</p>	<p>أريكةٌ ج أرائكُ : 1 مَقْعَدٌ مُزِينٌ مُريحٌ ﴿مَتَكِينٌ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ [قرآن]، 2 كلٌّ ما أُتْكِيءُ عَلَيْهِ من سريرٍ أو فراشٍ أو منصة.</p>	<p>الأريكةُ : مقعدٌ منجدٌ. (ج) أريكٌ وأرائكُ.</p>	<p>أريكةٌ</p>
<p>[أرنب] أرنبٌ وَحْشِيَّةٌ (أو وَحْشِيٌّ) : ج أرناب : جنسٌ حيوانٌ لبونٌ قَاصِمٌ من فصيلة الأرنبيات. جسمُهُ مُستطيلٌ. أذناه طويلتان ضيقتان منتصبتان. عيناه كبيرتان. قائمته الأمامتان أقصر من الخلفيتين. قوته النباتُ والحبوبُ. يألفُ الجبالَ والعابات والمضابَ والسهولَ. يُصَادُ لِلحِمْه (انظر أيضا رنب) </p>	<p>أرنبٌ ج أرنابُ : حيوانٌ ثدييٌّ يُوَكَّلُ لحمه يغطي جسمه فرواً ناعماً، وهو كثيرُ التوالد سريعُ الجري، يُضْرَبُ به المثلُ في الجبن فيقال: "هو أرنبٌ"، يُطلقُ على الذكر والأنثى، وقد يقال أرنبة، للذكر والأنثى كذلك.</p>	<p>[أرنب] الأرنبُ : جنسٌ من القوارض يتبعُ طائفة الثدييات ومنه أنواعٌ عدَّةٌ، ويُعطى جسمها فرواً ناعماً، ومنها البريُّ والداجنُ (يكون للذكر والأنثى، أو الأرنبُ الأنثى والخُزُرُ الذكْرُ). ج أرنابٌ وأرنابُ. [أرنب] الأرنبُ : حيوانٌ ثدييٌّ يُوَكَّلُ لحمه، ومنه البريُّ والداجنُ، كثيرُ التوالدِ</p>	<p>أرنبٌ</p>

<p>أَرْتَبَ ذَكَرٌ : قَوَاعٌ. [رتب] أرتب : ج أرتب : حيوان ثديي من فصيلة الأرثييات ورثية القواضيم، وهو كثير التوالد سريع الجري. منه الداجن والبري. يُطلق على الذكر والأثني (انظر أيضا أرتب).</p>		<p>سريع الجري، يده أقصر من رجله (للذكر والأثني). والأفصح اختصاصه بالأثني (والخزّ للذكر). ويقال للذليل : إنما هو أرتب. (ج) أرتب، وأران.</p>	
<p>أسبيرين: حمض الصفصاف الحلي. وهو دواء مسكن ومخفف للحرارة (ألمانية).</p>	<p>أسبيرين : أقراص طبية تُستعمل لتخفيف آلام الصداع والحمى والروماتيزم وغيرها من الأمراض.</p>	<p>الأسبيرين: أستيل حمض الساليسيليك ويستخدم طبيًا في علاج الصداع والروماتيزم (مج).</p>	<p>أسبيرين</p>

ويلاحظ من التعريفات المذكورة التفاوت بين القواميس الثلاثة في معالجتها
القاموسية للوحدات المعجمية الست. ولإبراز هذا التفاوت نُوردُ فيما يلي العناصر
التي توفرت في تعريفها :

المنجد	الأساسي	الوسيط	المدخل
- تحديد الدلالة	- تحديد الدلالة - مقولة الجنس - مقولة العدد	- تحديد الدلالة - مقولة الجنس - مقولة العدد	إبل
- المستوى اللغوي	- المستوى اللغوي	- المستوى اللغوي	أثير

- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	
- مقولة العَدَد	- مقولة العَدَد	- تحديدُ الدلالة	أخطبوط
- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	- السِّياقُ المِجازيُّ	
- المستوى اللِّغوي	- السِّياقُ المِجازيُّ		
- السِّياقُ المِجازي			
- الشُّواهدُ السِّياقيَّة			
- مقولة العدد	- مقولة العَدَد	- تحديدُ الدلالة	أريكة
- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	- مقولة العَدَد	
- الشُّواهدُ السِّياقيَّة	- الشُّواهدُ السِّياقيَّة		
- مقولة الجنس	- مقولة العَدَد	- تحديدُ الدلالة	أرنب
- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	- مقولة الجنس	
- الإحالةُ إلى مدخل	- الشُّواهدُ السِّياقيَّة	- مقولة العَدَد	
آخر	- مقولة الجنس	- الشُّواهدُ السِّياقيَّة	
- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	- تحديدُ الدلالة	أسبيرين
- المستوى اللِّغوي		- المستوى اللِّغوي	

والعناصرُ التي ظهرتْ في تعريفِ المداخلِ الستةِ سبعةً من ثلاثة عشر، هي

حسب تدرِّج تواترها تنازلياً :

- 1- تحديدُ الدلالة : 18 ؛
- 2- مقولةُ العَدَد : 9 ؛
- 3- المستوى اللِّغوي : 6 ؛
- 4- مقولةُ الجنس : 5 ؛
- 5- الشُّواهدُ السِّياقيَّة : 5 ؛
- 6- السِّياقُ المِجازي : 3 ؛

7 - الإحالة : 1 .

ويلاحظُ أنّ المداخلَ الستةَ في القواميس الثلاثة قد خَلَّتْ من ثلاثة عناصرٍ أساسيةٍ هي الأولُ أيّ الكتابةَ الصوتيةَ، والثاني أيّ تحديدُ الانتماءِ المقوليّ، والخامسُ أيّ التأريخُ، وأنّ العنصرَ الوحيدَ الذي يتكرّرُ في كلّ المداخلِ هو "تحديدُ الدلالة"، وذلك يعني أنّ التعريفَ في القاموس العربيّ يكادُ لا يخرجُ عن مفهومِ "الشرح".

على أنّ عنصرَ التحديدِ الدلاليّ والعناصرَ الأخرى التي ذُكرتْ مثاراً لبعضِ الإشكالاتِ التي نُجملُها في ما يلي :

1 - الأولُ يتصلُ بترتيبِ المداخلِ وعلاقتهِ بالتعريفِ. فقد تكررَ تعريفُ أحدِ المداخلِ - وهو "أرنب" - في موضعين مختلفين من المعجم الوسيطِ والمنجدِ ؛ أمّا الوسيطُ فإنّ المسألة فيه لا تخرجُ عن التكرارِ المحضِ، ولم يتكرّرْ نصّ التعريفِ في الموضعين بل اختلفَ النصّ الثاني عن النصّ الأولِ في عبارته وفي بعضِ محتواه، وليس هناك مبررٌ لتوزيعِ تعريفِ المعرفِ الواحدِ على موضعين مختلفين في القاموس الواحدِ ؛ أمّا المنجدُ فقد حاولَ مؤلفوه أن يتذكّوا فخصّوا بالتعريفِ "الأرنبَ الوحشيّ" في الموضعِ الأولِ و"الأرنبَ الأهليّ" في الموضعِ الثاني، وليس هناك أيّ مبررٍ أيضاً للفصلِ بين التوعنين من الأرنبِ، وكانَ حريّاً بالمنجدِ وبالوسيطِ أن يكتفيا بتعريفِ المدخلِ في الموضعِ الأولِ تحت "أرنب" وأن يُحيلّا في الموضعِ الثاني في حرفِ الرّاءِ إلى التعريفِ السابقِ في حرفِ الهمزة ؛ وهذا الاضطرابُ ناتجٌ في الحقيقة عن اضطرابِ التّصوّرِ لبنيةِ الرّباعيِ الصرفيّةِ ولظاهريّ الأصيليِّ والزائد من الحروفِ فيها.

2 - والثاني يتعلّقُ بمعالجةِ الأعجميِّ المشتركِ لفظاً (homonyme). فقد اشتركتِ القواميسُ الثلاثةُ في تعريفِ "أنير" وكأنّها من المشتركِ الدلاليّ، فجمعتْ بين "الأنيرِ" الفيزيائيةِ و"الأنيرِ" الكيمائيةِ تحتَ أصلٍ واحدٍ هو "أنر" وكأنّهُما تنتميانِ إليه اشتقاقياً، مثلَ انتماءِ "أنر". بمعنى "الرّسمُ والعلامة" إليه، وهذا خطأً

مُحْضٌ لَأْتُهُمَا مُفْرَدَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ قَدْ اشْتَرَكْنَا فِي اللَّفْظِ وَلَا صِلَةَ لَهُمَا بـ "أثر" العربية لأههما أعجميتان، ثم إتهما على عجميتهما لا تنتميان إلى أصل أعجمي حديث واحد (27). فإن "الأثير" الفيزيائية يونانية كما ذكر المنجد، أصلها αἰθήρ (aithêr) ومعناها الفضاء العلوي، أما "الأثير" الكيميائية فمن الألمانية "ether" التي افترضتها بدورها من اللاتينية. وكان ينبغي إذن أن تستقل كل منهما بمدخل خاص بها.

3 - عدم التقيد بمعيار واضح في التحديد الدلالي. فإنه يتدرج من التعريف بالمرادف البسيط مثل تعريف "إبل" بـ "جمال" في المنجد، إلى التعريف بالمرادف الوصفي مثل تعريف "أريكة" بـ "مقعد منجد" في الوسيط، إلى التعريف بالتصوّر المطول مثل تعريف "أرتب" في الوسيط والمنجد، وتعريف "أخطبوط" في المنجد. وقد رافق هذه الظاهرة غموض في التصوّر المعرف، سواء لاختصاره الشديد مثل الذي ذكرنا عن "إبل" في المنجد و"أريكة" في الوسيط، أو لاضطراب التحديد مثل تحديد "أريكة" في الأساس والمنجد - إذ هي في الأول "المقعد المزين" و"السريّر" و"الفراش" و"المنصة" في الوقت ذاته، وهي في الثاني "المقعد المنجد" و"السريّر" و"الملك المزين" و"كرسي الملك" و"عرشه" معاً - أو لغموض العبارة مثل تحديد "أسبيرين" في الوسيط والمنجد؛ فهي "أسيتيل حمض الساليسيليك" في الأول و"حمض الصفصاف الحلي" في الثاني، والتحديدان ينقلان المصطلح الفرنسي "acide acétylsalicylique"، وبمقارنة التحديدين بالأصل الفرنسي الذي نقله يتبين فيهما الاضطراب: فالأول قد حدث فيه تقدّم وتأخير قد أفسداه وصوابه "حمض أسيتيل الساليسيليك" (28)، والثاني قد أخطأ واضعوه في نسبة الصفصاف إلى الخلل لأن "acétyl(e)" في المصطلح الفرنسي "أس كيميائي" (radical chimique) لا

(27) نقول هذا تجوزاً لأن الأثير في الفيزياء يونانية قديمة كما سنذكر والأثير الكيميائية المانية حديثة، لكنها مقترضة من اللاتينية التي ترجع إلى الأصل اليوناني الذي جاءت منه الأثير الأولى. وقد عدناهما مختلفتين لاختلاف أصلهما الاقتراضي في العربية الحديثة.

(28) قد وردت العبارة مستقيمة في المعجم الكبير: "الأسبيرين: اسم يطلق على حمض (الأسيتيل ساليسيليك) وهو مركب متبلور أبيض اللون يستعمل لخفض الحرارة وتخفيف الألم" - ينظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، الجزء الأول: حرف الهمزة، ص 263.

يعني "الحلّ" ولا "الحلّي" بل هو مُركَّب من "acétyque" ومعناها "الحلّي" - نسبةً إلى "acetum" اللاتينية ومعناها "الحلّ" - ومن اللّاحِقَة [-yle] وهذه تُفترضُ عادةً في المصطلحاتِ الكيمياءية، والأُنسبُ إذن - إذا كان ذِكْرُ الأصلِ الكيمياءية ضروريًا في قاموسٍ لغويٍّ عامٍّ، ولا تراه كذلك - أن يُقالَ "حمضُ الحَلِّيلِ الصَّفصافيِّ" (29).

4 - ففَرُّ تَأصِيلِ الْمُقْتَرَضَاتِ وَتَحْدِيدِ الْمَسْتَوِيَّاتِ اللَّغَوِيَّةِ فِي الْقَوَامِيسِ الثَّلَاثَةِ. والتأصيلُ الاقْتِرَاضِيُّ فِي الْقَامُوسِ يَشْتَمِلُ عَادَةً عَلَى أَرْبَعَةِ عَنَاصِرٍ فُرُوعٍ هِيَ (1) ذِكْرُ الْأَصْلِ الَّذِي تُرْجِعُ إِلَيْهِ الْمَفْرَدَةُ الْمُقْتَرَضَةُ ؛ (2) ذِكْرُ اللَّغَةِ الْمُقْرَضَةُ ؛ (3) تَحْدِيدُ دَرَجَةِ الْعُجْمَةِ فِي الْمَفْرَدَةِ الْمُقْتَرَضَةِ إِذْ هِيَ إِمَّا مِنَ الْعَرَبِ إِذَا أَخْضَعْتَ لِمَقَايِيسِ الْعَرَبِيَّةِ فائْتَمَدَّتْ فِيهَا، وَإِمَّا مِنَ الدَّخِيلِ إِذَا اسْتَعَصَّتْ عَلَى الإِدْمَاجِ ؛ وَهَذَا التَّحْدِيدُ ذُو صِلَةٍ بِالْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ الَّذِي تَنْتَمِي إِلَيْهِ الْمَفْرَدَةُ الْمَعْرُوفَةُ وَهُوَ يُخَصُّ مَسْتَوَى بَعِينِهِ هُوَ الْأَعْجَمِيُّ الْمُقْتَرَضُ ؛ (4) تَحْدِيدُ الْمَجَالِ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَيْهِ الْمُدْخَلُ إِذَا كَانَ وَحْدَةً مُعْجَمِيَّةً مُخَصَّصَةً، أَيْ مُصْطَلِحًا، وَهَذَا أَيْضًا ضَرْبٌ مِنَ تَحْدِيدِ الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ.

والعَنْصَرُ الْأَوَّلُ يَعْسُرُ وَجُودُهُ مَا لَمْ تَكُنِ اللَّغَةُ الْمُقْرَضَةُ تَسْتَعْمِلُ الْحُرُوفَ الْعَرَبِيَّةَ مِثْلَ الْفَارْسِيَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ لُغَةً تَسْتَعْمِلُ حُرُوفًا أُخْرَى أَعْجَبِيَّةً مِثْلَ الْيُونَانِيَّةِ أَوْ اللُّغَاتِ الرَّومَانِيَّةِ فَإِنَّ الْقَامُوسِيَّيْنَ الْعَرَبَ مَا زَالُوا يُخْرِجُونَ مِنْ إِدْخَالِ مُفْرَدَاتِ تِلْكَ اللُّغَاتِ بِحُرُوفِهَا الْأَصُولِ فِي النَّصِّ الْقَامُوسِيِّ الْعَرَبِيِّ ؛ وَالْمَسْأَلَةُ لَا تَجْدُ حَلًّا لَهَا إِلَّا إِذَا تَوَفَّرَتْ فِي الْعَرَبِيَّةِ كِتَابَةٌ صَوْتِيَّةٌ تَمَكِّنُ الْقَامُوسِيَّ مِنْ كِتَابَةِ الْمُدْخَلِ كِتَابَةً صَوْتِيَّةً فِي بَدَايَةِ التَّعْرِيفِ، وَمِنْ كِتَابَةِ الْأَصُولِ الْاِقْتِرَاضِيَّةِ فِي تَعْرِيفِ الْمُدْخَلِ الْمُقْتَرَضَةِ.

والعَنْصَرُ الثَّانِي يَسِيرُ التَّحْقِيقِ لَوْ عُنِيَ الْقَامُوسِيُّ بِإِرْجَاعِ الْمُدْخَلِ الْمُقْتَرَضَةِ إِلَى لُغَاتِهَا الْأَصُولِ. وَقَدْ خَلَّتْ تَعْرِيفَاتُ الْوَسِيطِ وَالْأَسَاسِيِّ مِنْ أَيِّ إِشَارَةٍ إِلَى اللَّغَةِ

(29) كَذَا تُرْجِمُ فِي مَعْجَمِ الْمَصْطَلِحَاتِ الطِّبِيَّةِ الْكَثِيرِ اللُّغَاتِ : يَنْظُرُ الْكَلِمَةَ ل. كَلِيرْفِيل : مَعْجَمِ الْمَصْطَلِحَاتِ الطِّبِيَّةِ الْكَثِيرِ اللُّغَاتِ، ص 15 (رَقْمٌ 149) ؛ أَمَّا مَعْجَمُ الْقَاهِرَةِ فَقَدْ تَرَجَمَهُ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ كَمَا رَأَيْنَا فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ بِ"حَمَضِ (الْأَسْتِيلِ سَالْسِيلِيك)"، لَكِنَّهُ فِي مَعْجَمِ الْمَصْطَلِحَاتِ الطِّبِيَّةِ، 17/1، قَدْ تَرَجَمَهُ بِ"حَمَضِ السَالْسِيلِيكِ الْأَسْتِيلِي".

المقرضة في "أثير" و"أخطبوط" و"أسبيرين"، وأشار المنجد في ثلاثيتها إلى اللغة المقرضة وهي "اليونانية" في "أثير" الأولى وفي "أخطبوط"، و"الألمانية" في "اسبيرين"، وقد أهمل الإشارة إلى لغة "أثير" الثانية، وهي من الألمانية.

ومفهومُ العنصرِ الثالث ما زال غامضاً في القاموسية العربية. فلقد حاولَ القدماءُ والمحدثون وصفَ المقرضاتِ بالمعربِّ أو بالدخيل، لكنَّ القدماءَ تترادفوا عندهم الصفتان، أما المحدثون فقد سعى بعضهم - وخاصةً مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة - إلى التفريقِ بين المفهومين، لكنَّ نتائجَ التطبيقِ لم تكنْ دائماً مرضيةً⁽³⁰⁾. ونتيجةُ الغموضِ الذي أشرنا إليه ظاهرةٌ في تعريفِ المدخِلِ المقرضةِ الثلاثة، إذ خلا الأساسيّ والمنجد من إيِّ إشارةٍ إلى نوعِ العُجْمَةِ واكتفى الوسيطُ في "أثير" و"اسبيرين" برمزِ (مج) الدالِّ على نسبةِ المصطلحِ إلى الجَمْعِ نفسه، ويستوي فيه عادةُ المولّدِ العربيِّ الخالص - مثل "الأبابة"⁽³¹⁾ و"الأثره"⁽³²⁾ - والأعجميّ، ولم يصفِ "أثير" بـ"مع" مثلاً - وهو رمزُ "المعرب" عنده - إذ هي من المعربِّ لأنها مُنْقَاسَةٌ على "فَعِيلٍ"، كما لم يصفِ "أسبيرين" بـ"د" - وهو رمزُ "الدخيل" عنده - إذ هي من الدخيلِ لاستعصائها على القياسِ الصرْفِيِّ. على أن يُسرَّ تحققِ العناصرِ (1) و(2) و(3) في القاموس العربيِّ رهينٌ بوجودِ القواميسِ الاقتراضيةِ والقواميسِ التأصيليةِ في اللغة العربية، وهو مطلبٌ مازال عزيزَ المثالِ.

والعنصرُ الرَّابِعُ لم يتحقَّقِ إلَّا في مدخِلِ واحدٍ في القواميسِ الثلاثةِ هو "أثير" الذي ميَّزَ الوسيطُ والمنجد "الأثير" في الفيزياءِ منه عن "الأثير" في الكيمياءِ؛ وقد اكتفى الأساسيّ بنسبةِ "الأثير" الأولى إلى الكيمياءِ.

(30) ينظر حول مسألة معالجة المقرضات الأعجمية ومظاهر الاضطراب فيها في القاموس العربي القديم والحديث: إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي، ص ص 187 - 196؛ نفسه:

مسائل في المعجم، ص ص 236 - 247.

(31) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، 1/1.

(32) المرجع نفسه، 5/1.

5- فَفَرُّ الشَّوَاهِدِ السِّيَاقِيَّةِ وَالسِّيَاقَاتِ الْحَازِيَّةِ فِي الْقَوَامِيْسِ الثَّلَاثَةِ. فَقَدْ ظَهَرَ الشَّاهِدُ السِّيَاقِيَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْوَسِيْطِ فِي "أَرْنَب"، وَمَرَّتَيْنِ فِي الْأَسَاسِيِّ فِي "أَرِيكَةَ" وَ"أَرْنَب"، وَمَرَّتَيْنِ فِي الْمَنجِدِ فِي "أَخْطُبُوْط" وَ"أَرِيكَةَ"؛ وَأَمَّا "السِّيَاقَاتُ الْحَازِيَّةُ" فَقَدْ ظَهَرَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي "أَخْطُبُوْط" فِي الْقَوَامِيْسِ الثَّلَاثَةِ. وَمَنْ أَهَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ افْتِقَارُ قَوَامِيْسِنَا إِلَى عُنْصُرِي الشَّوَاهِدِ السِّيَاقِيَّةِ وَالسِّيَاقَاتِ الْحَازِيَّةِ هُوَ كَوْنُهَا قَوَامِيْسَ مُسْتَمَدَّةً مِنَ اللَّغَةِ وَلَيْسَتْ مُسْتَمَدَّةً مِنَ الْخِطَابِ؛ فَإِنَّ الْقَامُوسَ الْمُسْتَمَدَّ مِنَ اللَّغَةِ يَنْقُلُ الْمَوْجُودَ فِي اللَّغَةِ بَعْضَ النَّظَرِ عَنِ صِلْتِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ؛ وَأَمَّا الْقَامُوسُ الْمُسْتَمَدُّ مِنَ الْخِطَابِ فَيَنْقُلُ الْمَوْجُودَ فِي الْاسْتِعْمَالِ اعْتِمَادًا عَلَى مُدَوَّنَةِ نَصِيَّةٍ مُحَيَّنَةٍ تُرْبِطُ الرَّصِيْدَ اللَّغَوِيَّ الْمَدَوَّنَ بِمُسْتَعْمَلِيهِ حَسَبَ مَقَايِيْسَ فِي الْجَمْعِ تُضَبِّطُ قَبْلَ التَّأْلِيفِ، تَتَعَلَّقُ خَاصَّةً بِمَصَادِرِ الْجَمْعِ وَبِالْمُسْتَوِيَّاتِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا الْوَحْدَاتُ الْمَعْجَمِيَّةُ الَّتِي يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الْقَامُوسُ.

6 - خِلَاصَةٌ :

لَقَدْ بَيَّنَّ النَّظَرُ فِي "مُكَوَّنَاتِ النَّصِّ الْمَعْجَمِيِّ" أَنَّ الْمُكَوَّنَ الرَّئِيْسِيَّ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ فِي الْقَامُوسِ الْعَرَبِيِّ هُوَ "الشَّرْحُ" أَوْ "التَّفْسِيرُ"؛ وَلَمْ تَحُلْ النَّمَاذِجُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنَ النَّصُوصِ مِنْ ذِكْرِ لِبَعْضِ الْمُكَوَّنَاتِ الْأُخْرَى، لَكِنَّ الْإِضْطِرَابَ - نَتِيْجَةَ عَدَمِ التَّقْيِيْدِ بِمَنْهَجٍ دَقِيْقٍ - قَدْ غَلَبَ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّ مُؤَلِّفِي الْقَوَامِيْسِ الْعَرَبِيَّةِ مَا زَالُوا يُعْتَوْنَ فِي التَّعْرِيفِ بِالْمَفْرَدَاتِ بِمَكُونِهَا الْمَذَلُولِي دُونَ الْمُكَوَّنِ الدَّلَالِيِّ، أَيْ إِنْهُمْ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْمَفْرَدَةِ بِاعْتِبَارِهَا "دَلِيْلًا" لِعَوْنِهَا بِتَطَلُّبِ التَّعْرِيفِ بِهِ فِي الْقَامُوسِ تَنَاوُلُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ كِيَانٌ مُعَقَّدٌ ذُو شَكْلٍ وَمُحْتَوَى فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ. وَهَذَا الْإِهْتِمَامُ بِشَكْلِ الْمَفْرَدَةِ وَمَحْتَوَاهَا هُوَ الَّذِي يَحَقِّقُ لِلْقَامُوسِ بُعْدَهُ اللَّسَانِيَّ وَيَجْعَلُهُ امْتِدَادًا حَقِيْقِيًّا لِلْمَعْجَمِ.

مصادر البحث ومراجعته

1 - باللغة العربية :

- ابن حسين، هلال : اللفظ الأعجمي في المعجم الوسيط، مترلته ومنهج معالجته (بحث مقدم في نطاق شهادة الكفاءة في البحث بإشراف إبراهيم بن مراد)، كلية الآداب بمنوبة (تونس)، 1992.
- _____ منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث : تطبيق على "المعجم الوسيط"، في مجلة المعجمية ، 11 (1995) ، ص ص 73 - 110.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981 (6 أجزاء).
- ابن مراد، إبراهيم : دراسات في المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- _____ المعجم العلمي العربيّ المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- _____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997.
- _____ مقدمة نظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ الكلم الأعجمية في عربية نفازة (بالجنوب الغربي التونسي)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999.
- _____ قضية المصادر في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 3 / 78 (2003)، ص ص 785 - 806؛ وينظر نص البحث في هذا الكتاب، ص ص 136 - 157.
- الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1964 - 1967 (15 جزءا وجزء للفهارس).
- _____ مقدمة تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، 1956.
- الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988 (8 أجزاء).
- دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، 2000 .

- الصكلي، هندا : الرباعي وإشكالاته في المعجم العربي (بحث في نطاق شهادة الدراسات المعمقة بإشراف إبراهيم بن مراد) ، كلية الآداب بمنوبة (تونس)، 2001.
- كليرفيل، ألكس ل. : معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات، ترجمة مرشد خاطر وأحمد حمدي الخياط ومحمد صلاح الدين الكواكي، الجامعة السورية، دمشق، 1956.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير، الجزء الأول: حرف الهمزة، القاهرة، 1970.
- _____ المعجم الوسيط، ط. 3، القاهرة، 1985 (جزآن).
- _____ معجم المصطلحات الطبية، القاهرة، 1985 - 1999 (صدر منه 3 أجزاء).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، تونس، 1989.
- المهيري، عبد القادر : أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر، تونس، 1993.
- هارتمان، د.ر.ك. : المعاجم عبر الثقافات : دراسات في المعجمية، ترجمة محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.
- الوديني، علي : دورُ الأصوات في التوليد المعجمي (بحث في نطاق شهادة الدراسات المعمقة تحت إشراف إبراهيم بن مراد)، كلية الآداب بمنوبة (تونس) ، 1999 .
- _____ التوليد بالتباين، مجلة المعجمية، 14 - 15 (1998 - 1999)، ص ص 301 - 318 .

2 - بغير العربية :

- Béjoint, H. : *Modern Lexicography . An Introduction*. Oxford University Press , Oxford, 2000.
- *Collins Cobuild English Language Dictionary*. Harper Collins Publishers, London, 1987
- Mel'čuk, I. A., Andre Class et A. Polguère : *Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire*, Editions Ducutot, Louvain -La - Neuve, 1995
- Milner, J - C . : *Introduction à une science du langage*, Seuil , Paris, 1989
- Rey - Debove, Josette : Le domaine du dictionnaire, in : *Langages*,19 (1970), pp.3 - 34 .
- Robert, P. : *Le Petit Robert. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française*. Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey - Debove, Dictionnaires le Robert , Paris, 1987.
- Sinclair J. M . (ed.) : *Looking Up. An Account of the Cobuild Project in Lexical Computing*. Collins ELT , London, 1987
- Talmon, R. : *Arabic Grammar in its Formative Age : Kitâb al - 'Ayn and its Attribution to Ḥalîl b. Aḥmad*, Brill, Leyden, 1997.
- Talmy , L. : *Toward a Cognitive Semantics*, MIT Press, 2000 (2 vols).
- Weinreich, U. : La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, tr.fr. par J. Rey - Debove, in : *Langages*,19 (1970), pp. 69 - 86.

7- قَضِيَّةُ الْمَصَادِرِ

في جَمْعِ مَادَّةِ الْقَامُوسِ (*)

1 - مُقَدِّمَةٌ : فِي أَرْكَانِ التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ:

التَّأْلِيفُ الْقَامُوسِيُّ - أَيُّ تَأْلِيفِ الْقَوَامِيسِ أَوْ الْمَعَاجِمِ الْمَدُونَّةِ - مَبْحَثٌ مَنَّمٌ إِلَى الْمَعْجَمِيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ الَّتِي تُسَمِّيهَا أَيْضًا الْقَامُوسِيَّةَ (Lexicographie). وَالْمَعْجَمِيَّةُ التَّطْبِيقِيَّةُ أَوْ الْقَامُوسِيَّةُ لَيْسَتْ فِيهَا نَرَى "صِنَاعَةً" يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَاطَاهَا أَيُّ هَاوٍ أَوْ رَاغِبٍ، بَلْ هِيَ الْقِسْمُ الْعَمَلِيُّ مِنْ عِلْمٍ لِسَانِيٍّ لَهُ مَكُونَاتُهُ الْمُتَكَامِلَةُ وَقَوَانِينُهُ الَّتِي تَنْظُمُهُ وَقَوَاعِدُهُ الَّتِي يَتَأَسَّسُ عَلَيْهَا، هُوَ عِلْمُ الْمَعْجَمِ (Science du lexique). وَعِلْمُ الْمَعْجَمِ - كَمَا بَيَّنَّا فِي بَحْثٍ سَابِقٍ - (1) هُوَ "عِلْمُ الْمَفْرَدَاتِ". فَإِنَّ الْمَفْرَدَاتِ - فِي أَيِّ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ - هِيَ الَّتِي تَكُونُ مُعْجَمَهَا. وَمَادَامَتِ الْمَفْرَدَاتُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ الْمَعْجَمَ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ الْمَفْرَدَاتِ يُعْتَبَرُ مِنْ مَكُونَاتِ النَّظَرِيَّةِ الْمَعْجَمِيَّةِ.

وَمَكُونَاتُ الْمَفْرَدَاتِ ثَلَاثَةٌ، لَا يَتَحَقَّقُ وَجُودُ الْمَفْرَدَةِ فِي اللُّغَةِ عَامَّةً إِلَّا بِهَا، هِيَ : (1) الْمَكُونُ الصَّوْتِيُّ ؛ (2) الْمَكُونُ الصَّرْفِيُّ ؛ (3) الْمَكُونُ الدَّلَالِيُّ. وَقَدْ أَصْبَحَتْ هَذِهِ الْمَكُونَاتُ الثَّلَاثَةُ فِي اللِّسَانِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ - وَخَاصَّةً خِلَالَ السَّنَوَاتِ الْخَمْسِ عَشْرَةَ

(*) قَدِمَ هَذَا الْحَثُّ فِي النَّدْوَةِ الَّتِي نَظَّمَهَا مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ مِنْ 22 إِلَى 25 أَكْتُوبَرِ 2001 حَوْلَ "الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ"، وَقَدْ نُشِرَ ضَمَنَ وَقَائِعِ النَّدْوَةِ فِي مَجَلَّةِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ، 3/78 (2003)، ص ص 785 - 806.

(1) يَنْظُرُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَرَادٍ : مُقَدِّمَةٌ لِنَظَرِيَّةِ الْمَعْجَمِ ، ص ص 37 - 57 ، 105 - 133 .

الأخيرة - مباحث معجمية خالصة، وظهر في المؤلفات اللسانية المتأخرة - وخاصة الفرنسية والأمريكية⁽²⁾ - ما أصبح يُعرف بالصوتية المعجمية (Phonologie lexicale)، ويعلم الصرف المعجمي (Morphologie lexicale)، وعلم الدلالة المعجمية (Sémantique lexicale)، وإن كانت صلة الدلالة بالمعجم قديمة في الدراسات اللغوية. وبتحقيق هذه المكونات الثلاثة تكتسب المفردة أرباع خصائص ضرورية واجبة الوجود فيها، هي: (1) التأليف الصوتي، لأن أول ما يُؤلف المفردة هي الأصوات؛ (2) البنية الصرفية، لأن الأصوات التي تُكوّن المفردة لا بد أن تشتمل عليها بنية صرفية داخلية قد تقبل التجزئة إلى وحدتين صرفيتين - أي صرفيتين (Morphèmes) أو أكثر، وقد تقبل القَوْلبة بأن تُدرج في جدولٍ صيغيٍّ ما مثلما هو الأمر في اللغة العربية؛ (3) الدلالة المعجمية - أو المعزى المعجمي - إذ لا يكفي التأليف الصوتي والبنية الصرفية لتكوين المفردة بل لا بد من ارتباطهما فيها بمعنى يحيل إلى مرجعٍ ما في تجربة الجماعة اللغوية؛ (4) الانتماء المقولي، أي أن تنتمي المفردة إلى إحدى المقولات المعجمية - أي أقسام الكلام حسب الاصطلاح القديم - وهي فيما نرى خمس، هي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة.

وكل ما حصل من المفردات في اللغة يُكوّن ما يُسمى المعجم اللساني، وهو الرصيد العام المشتمل على كل ما ينتمي إلى لغة ما من المفردات؛ وهذه

(2) ينظر حول الصوتية المعجمية والصرف المعجمي: S. Anderson: *A - Morphous* ; *Morphology*, pp.226 - 227, 249 - 254 ; A. M. S. McMahon: *Lexical Phonology and Morphology*, *ELL*, IV, pp.2155a - 2160a ؛ وينظر حول الصرف المعجمي والدلالة المعجمية: M. - F. Mortureux: *La lexicologie entre langue et discours*, pp.19 - 89 ; A. Lehmann et F. Martin - Berthet: *Introduction à la lexicologie. Sémantique et morphologie*, pp. 9 - 183 ؛ وأما الدلالة المعجمية فقد خُصت بأكثر من كتاب، نذكر منها على سبيل المثال: D. A. Cruse: *Lexical Semantics*. Cambridge University Press, Cambridge, 1986 ; J. Pustejovsky and B. D. Geeraerts: ؛ وينظر أيضا: Boguraev: *Lexical Semantics*. Clarendon Press, Oxford, 1996 ؛ وقد أدخل في الدلالة المعجمية الدلالة المنطقية (Logical Semantics) والدلالة العرفانية (Cognitive Semantics) ؛ ونلاحظ أن في المراجع التي أحلنا إليها مقاربات مختلفة في تناول المباحث الثلاثة، وما يهمنا فيها هو أن "الصوتية المعجمية" و"الصرف المعجمي" و"الدلالة المعجمية" قد أصبحت مباحث تابعة للمعجم.

المفرداتُ هي المستعملة في الكلام - مخاطبةً وكتابةً - والكامئةُ في أذهان الناس أو في النصوص المدونة في مختلف العصور التي استعملت فيها اللغة. والبحث في هذه المفردات - وخاصة من حيث المكونات والخصائص - هو قوام المعجمية النظرية. فإذا أخذ المعجمي من ذلك الرصيد العام الجامع جزءاً - سواء كبير أو صغر - فدونه في كتاب أو خزنة في مكنز سُمي ما دونه "معجمًا مدوّناً" أو "قاموسًا"، حسب الاصطلاح الشائع. ولا يمكن للمعجم المدون - مهما تكن غاية مؤلفه استقصائيةً - أن يستوعب المعجم اللساني كله. وإذن فإن العمل الذي يقوم به مؤلف القاموس قوامه المفردات هو أيضاً، لكنه ليس بحثاً نظرياً في مكونات المفردات وخصائصها، بل هو تطبيق لما أنهى إليه البحث النظري في المفردات من النتائج.

ويلاحظ أن التطبيقي إذن غير منفصل عن النظري وغير مُستغنٍ عنه؛ فإن مؤلف القاموس إذا طبق ينبغي أن يطبق شيئاً ما قد سبق له أن حدّقه، وهو القسم النظري من علم المعجم. فإذا حدّقه أمكن له أن يكون تصوراً دقيقاً للإجرائيات والكيفيات التي تُعتمد في التأليف. وتلك الإجرائيات والكيفيات هي المكوّنة لما تُسميه أركان التأليف القاموسي. ويُطلق على الإجرائيات مُصطلح "الجمع" (Constitution du corpus)، أي جمع الرصيد الجزئي الذي قد يصغر وقد يكبر من المفردات التي سيشتمل عليها القاموس، وأهم ما يكون الجمع ركنان، هما: (1) المصادر التي تُعتمد في جمع الرصيد المعجمي، و(2) المستويات اللغوية التي تنتمي إليها المفردات المجمعة؛ وأما الكيفيات فيطلق عليها مُصطلح "الوضع" (Traitement dictionnaire)، أي منهج معالجة المفردات المجمعة مُعالجة قاموسية. وأهم ما يكون الوضع ركنان أيضاً، هما: (1) الترتيب أي تويب المفردات داخل القاموس، وتفصيل تابعها أو تجمعها؛ (2) التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية والخصائص العلاقية التي تكون للمفردات.

وقد سبق لنا أن أجمّلنا القول في الأركان الأربعة التي ذكرنا، كما سبق لنا أن فصلناه في بعض منها (3)، ونريد أن نخصّ في هذا البحث أحدها بالقول المفصل، وهو الركن الإجرائي الأوّل، أي مصادر الجمع . وستناولُه من حيث صلته بثلاث مسائل، هي : (1) المصادر والاستعمال ؛ (2) المصادر والنقل ؛ (3) المصادر والمدونة القاموسية.

2 - المصادر والاستعمال الآني :

مصادر الجمع هي المظان التي يرجع إليها مؤلف القاموس لجمع المادة اللغوية التي يريد إثباتها في القاموس الذي يتغي تأليفه. وقد شغلت هذه المسألة اللغويين العرب منذ بدؤوا يهتمون بوصف اللغة العربية. وإذا أخذنا برأي أبي نصر الفارابي (339 هـ / 950 م) قلنا إن ذلك بدأ سنة 90 هـ/709 م وتواصل حتى سنة 200 هـ / 814 - 815 م (4)، والمدة التي ذكرها الفارابي تغطي القرن الثاني الهجري كُله، وهي المدة التي عاش فيها مؤسسو الدرس اللغوي العربي - مثل عيسى بن عمر الثقفي (ت.149 هـ/766 م) مؤسس الدرس النحوي، وأبي عمرو بن العلاء (ت.157 هـ/774 م) مؤسس الدرس المعجمي - ثم واصلوا أسس الدرس النظرية وتطبيقاتها، وخاصة الخليل بن أحمد (ت.175 هـ/791 م) الذي أرسى قواعد النظر والبحث في المعجم وفي النحو جميعاً، فكان مؤلف أوّل قاموس - هو "كتاب العين" - بالمفهوم اللساني، والواضع الحقيقي للنظرية النحوية العربية كما ظهرت في "الكتاب" لسيبويه (ت.177 هـ/792 م). ونرى أن قدّم كتاب العين واكتمال التأليف القاموسي فيه يؤهله لانه ليكون منطلقاً جيداً للحديث

(3) قد أجمّلنا القول فيها من قبل في أكثر من موضع، وخاصة في : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 69 - 147 ؛ نفسه : مسائل في المعجم، ص ص 131 - 155، 209 - 221 ؛ نفسه : الكلم الأعجمية في عربية نفاوة، ص ص 85 - 97 . كما خصصنا بعض الأركان بالقول : فقد تحدّثنا عن قضايا الترتيب في : مسائل في المعجم، ص ص 255 - 222، وعن قضايا التعريف في : إبراهيم بن مراد : "تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام"، ص ص 125-147 ؛ وينظر البحث في هذا الكتاب ، ص ص 158 - 182.

(4) ينظر أبو نصر الفارابي : كتاب الحروف، ص 147.

عن المصادر في عصر الاحتجاج اللغوي. والتَّظَرُّ المَعَمَّقُ في الكتابِ يُظهِرُ أن المصادرَ الأساسيّةَ التي اعتمدها الخليلُ خمسةٌ، نوردها فيما يلي حسب أهميّتها بالنسبة إلى المسألة التي تدرس، أي "المصادر والاستعمال".

أ - الرواية عن الأعراب :

لقد كان من أهمّ غايات الخليل من تأليف كتاب العين أن يجعله "مدارَ كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء" (5)، وأن يستوعب ما "تستعمله العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذّ عنه شيء من ذلك" (6). وقد كان عليه - لتحقيق تلك الغاية - إما أن يعتمد القول من اللغة بأن يأخذه مُشافهةً من أفواه المتكلمين المعاصرين له، وذلك يُعدّ وصفًا آتيا للغة يُعتمدُ فيه الاستعمالُ المعاصرُ للواصف، وإما أن يعتمد المكتوب المدوّن في الوثائق التي تكون حديثة - فيكون الوصف آتيا - أو تكون قديمة فيكون الوصف زمنيًا، وإما أن يعتمد المقاربتين معًا في الوصف فيستعمل القول والمكتوب على السواء. وإذا علمنا أن عصر الخليل كان عصرَ روايةٍ أكثر مما كان عصرَ تدوينٍ وأن التدوين فيه كان تدوينًا للمقول المروي خاصة، تبيّن أثر القول - أي المستعمل المعاصر - في تأليف كتاب العين.

وأهم ما يمثل القول في عصر الخليل كان المروي عن الأعراب. فقد كان اللغويون يشدون إليهم الرّحال في مَظان إقامتهم ببواديهم ليلاقوهم يأخذوا عنهم فصيح اللغة. وقد قام الخليل نفسه بالرحلة إلى البادية. ونحن نعلم أنه قد ارتحل إلى بوادي الحجاز ونجد وهامة؛ فقد سأله يونس بن حبيب (ت. 182 هـ/798 م) : "من أين علمك هذا؟"، فقال : "من بوادي الحجاز ونجد وهامة" (7). لكن بدو

(5) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، 47/1 .

(6) نفسه ، 47/1 .

(7) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 43 .

الحِجَازِ وَبِجَدِّ وَتَمَامَةٍ لَمْ يَكُونُوا وَحَدَّاهُمْ مَصَادِرَ الْمَقُولِ الْآتِي فِي كِتَابِ الْعَيْنِ، بَلْ كَانَتْ لَهُ فِي تَدْوِينِهِ مَصَادِرُ أُخْرَى، نَخُصَّ مِنْهَا بِالذِّكْرِ ثَلَاثَةً، هِيَ :

(1) فَصَحَاءُ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ كَانُوا يَعِيشُونَ فِي الْحَوَاضِرِ مِثْلَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَبَعْدَادٍ. وَهَؤُلَاءِ أَعْرَابٌ قَدْ انْتَقَلُوا مِنْ بَوَادِيهِمْ إِلَى الْمَدِينِ فَاتَّخَذُواهَا مَوْطِنًا، وَكَانَتْ لَهُمْ بَيْنَ الْعِلْمَاءِ سُوقٌ نَافِقَةٌ رَغْمَ تَشَدُّدِ بَعْضِ هَؤُلَاءِ فِي الْأَخْذِ عَمَّنْ سَكَنُوا الْحَوَاضِرَ وَلَوْ كَانُوا بَدَوًا. وَقَدْ ذَكَرَ الْخَلِيلُ جَمَاعَةً مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ الْفُصَحَاءِ وَنَسَبَ إِلَيْهِمْ مُفْرَدَاتٍ وَشُرُوحًا، مِنْهُمْ عَرَّامٌ (8) وَزَائِدَةٌ (9) وَأَبُو لَيْلَى (10) وَأَبُو الدَّقِيشِ (11) وَالضَّرِيرِ (12) وَشُجَاعٌ (13) وَأَبُو سَعِيدٍ (14) وَحَمَّاسٌ (15) ... الخ.

(2) أَهْلُ الْأَمْصَارِ. وَهُمُ لَيْسُوا مِنْ عَرَبِ الْبَوَادِي أَوْ مِنْ فَصَحَاءِ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ سَكَنُوا الْمَدِينَةَ، فَهَمُ إِذَنْ لَيْسُوا مِنْ مَصَادِرِ الْفَصَاحَةِ. فَلَيْسَتْ الْمَادَّةُ الْمُعْجَمِيَّةُ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا كِتَابُ الْعَيْنِ إِذَنْ عَرَبِيَّةً أَعْرَابِيَّةً فَقَطْ، بَلْ إِنَّ فِيهَا مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّذِينَ لَا يُعْتَدُّ بِفَصَاحَتِهِمْ. وَقَدْ أوردَ الْخَلِيلُ إِشَارَاتٍ كَثِيرَةً إِلَى لُغَاتِ الْأَمْصَارِ. وَقَدْ ذَكَرَ مِنَ الْأَمْصَارِ الْعِرَاقَ (16) وَالشَّامَ (17) وَالْيَمَنَ (18) وَمِصْرَ (19). وَقَدْ يَخُصَّ بَعْضَ الْمَوَاضِعِ بِالذِّكْرِ مِثْلَ الْبَصْرَةِ بِالْعِرَاقِ (20) وَحِمْنَ بِالشَّامِ (21) وَالْجَوْفِ بِالْيَمَنِ (22). عَلَى أَنَّ الْخَلِيلَ قَدْ لَا يَكْتَفِي بِذَلِكَ بَلْ يُسَجِّلُ كَلَامَ الْعَامَّةِ بِاعْتِبَارٍ

(8) الْخَلِيلِ ، كِتَابِ الْعَيْنِ ، 97/1 ، 98 ، 101 ، 108 ، 119 ... الخ .

(9) نَفْسُهُ ، 65/1 ، 89 ، 93 ، 108 ، 141 ... الخ .

(10) نَفْسُهُ ، 264/1 ، 267 ، 280 ، 292 ، 295 ، 296 ، 305 ، 306 ... الخ .

(11) نَفْسُهُ ، 190/1 ، 288 ، 38/2 ، 277 ، 309 ، 181/3 ، 274 ... الخ .

(12) نَفْسُهُ ، 97/1 ، 145 ، 300 ، 301 ، 329 ... الخ .

(13) نَفْسُهُ ، 302/1 ، 347 ، 333 ، 134/2 ، 137 ، 149 ... الخ .

(14) نَفْسُهُ ، 98/1 ، 109 ، 295 ... الخ .

(15) نَفْسُهُ ، 367/1 ، 40/2 ، 57 ... الخ .

(16) نَفْسُهُ ، 355/1 ، 39/3 ، 49/6 .

(17) نَفْسُهُ ، 116/1 ، 118/5 .

(18) نَفْسُهُ ، 163/1 ، 88/5 .

(19) نَفْسُهُ ، 118/5 .

(20) نَفْسُهُ ، 63/1 ، 44/3 ، 289 .

(21) نَفْسُهُ ، 22/3 .

(22) نَفْسُهُ ، 287/1 .

العاميُّ مُستَوَى من مُستَوَاتِ العَرَبِيَّةِ وليس باعتبارِ خُرُوجِهِ عن التَّمَاذِجِ الفَصِيحَةِ من الاستعمالِ اللُّغَوِيِّ⁽²³⁾.

(3) الإسلامِيّ المُحَدَّثُ. وتمثله المصطلحاتُ المُولَدَةُ أثناءَ عَصْرِ الاحتِجَاجِ ، التي اعترفَ اللُّغَوِيُّونَ بِفَصَاحَتِهَا، فليستْ هي إذنُ من الفَصِيحِ البَدَوِيِّ الذي يَقْصُدُ من أجله اللُّغَوِيُّونَ الأَعْرَابَ في بَوَادِيهِمْ بل هو مما وَلَدَتْهُ الحَاجَةُ إلى التَّعْبِيرِ عن المفَاهِمِ الجَدِيدَةِ الطَّارِئَةِ على الحَيَاةِ الفِكْرِيَّةِ العَرَبِيَّةِ. وقد ذَكَرَ الخَلِيلُ من العُلَمَاءِ المُسْتَحْدِثِينَ جَمَاعَةً جَلَّهْمُ من أهلِ صِنَاعَتِهِ، أي من اللُّغَوِيِّينَ، مثلَ "أهلِ التَّحْوِ"⁽²⁴⁾ و"أهلِ العَرَبِيَّةِ"⁽²⁵⁾ و"أصحابِ التَّصْرِيْفِ"⁽²⁶⁾، وَذَكَرَ من مُصْطَلِحَاتِهِمْ ومُصْطَلِحَاتِ غَيْرِهِمُ الكَثِيرَ⁽²⁷⁾.

وإذن فإنَّ المَقُولَ الذي دُوِّنَ في كِتَابِ العَيْنِ لم يَكُنْ مِمَّا رُوِيَ عَنِ الأَعْرَابِ فقط، بل كَانَ من كَلَامِ طَبَقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَكَانَ الكِتَابُ لِدَلِكِ وَاصِفًا لِلْمُسْتَعْمَلِ من لَعَةِ العَصْرِ الذي أُلْفَ فِيهِ.

ب - الشَّعْرُ :

يَمْكُنُ اعتِبَارُ الشَّعْرِ فِي عَصْرِ الخَلِيلِ مُنْتَمِيًا إِلَى المَقُولِ أَيْضًا، لِأَنَّ العِنَايَةَ بِرَوَايَتِهِ كَانَتْ أَكْبَرَ من العِنَايَةِ بِتَدْوِينِهِ ؛ ثُمَّ إِنَّهُ كَانَ جُزْءًا أُسَاسِيًّا من "الثَّقَافَةِ الأَدَبِيَّةِ" العَرَبِيَّةِ الَّتِي لم تُزَاجِمْهَا "الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ" بَعْدُ، عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ فِي عَصْرِ الخَلِيلِ

(23) نفسه ، 48/1 ، 49+55+103+121+214 ... الخ .

(24) نفسه ، 73/1 ؛ وَيَسْتَعْمَلُ أَيْضًا "النَّحْوِيُّونَ" : 18/7 .

(25) نفسه ، 94/2 .

(26) نفسه ، 210/2 .

(27) وَمِثَالُهَا مِصْطَلِحَاتُ "نَحَتْ" (61/1) ، و"فَعَلَ" (361/1) و"فَعَلَ لِأَمْرٍ" (72/1 ، 88) و"نَعَتْ" (127/1 ، 129) و"اسْمٌ" (322/1) ، وَكُلُّهَا مِصْطَلِحَاتُ لِسَانِيَّةٍ ، وَمِنَ المِصْطَلِحَاتِ اللِّسَانِيَّةِ أَيْضًا مِصْطَلِحَاتُ العُرُوضِ ، وَمِنْهَا "عُرُوضٌ" (275/1) ، و"مُخْلَعٌ" (119/1) ، و"مُنْسَرَحٌ" (139/3) ، و"مُجَنَّبٌ" (12/6) ، و"بَسِيطٌ" (218/7) ؛ وَمِنَ المِصْطَلِحَاتِ غَيْرِ اللُّغَوِيَّةِ "تُحْكِمُ" (67/3) ، و"تُوحِيذٌ" (218/3) ، و"قَدْرِيَّةٌ" (112/5) وَكُلُّهَا من مِصْطَلِحَاتِ عِلْمِ الكَلَامِ . وَيَنْظُرُ حَوْلَ مِصْطَلِحَاتِ الخَلِيلِ اللِّسَانِيَّةِ : R. Talmon : *Arabic Grammar and its Formative Age* :

. *Kitāb al - Ayn and its Attribution to Halil b. Ahmad*, pp. 127 - 214

صنفان : شعرٌ قديمٌ، هو الجاهليّ الذي يمثّل البيئات التي قيلَ فيها، وشعرٌ حديثٌ، هو الإسلاميّ الذي يمثّل إلى حدّ كبيرٍ الواقعَ الجديدَ الذي ارتبطَ في حياة العربِ بالإسلام وما أدخله من مؤسّسات وأفكارٍ وعاداتٍ جديدةٍ.

وقد اعتمدَ الخليلُ في كتابه على شعرٍ كثيرٍ. فقد اعتمد - حسب الكشّافِ الذي قام به صاحبُ "معجم الشعراء في كتاب العين" (28) على ستّة وتسعين ومائتي (296) شاعرٍ، منهم الجاهليّ ومنهم الإسلاميّ الذي عاشَ في صدرِ الإسلام، ومنهم الأمويّ ومنهم العباسيّ. وقد حدّد صاحبُ "معجم الشعراء في كتاب العين" النّسبَ المائوية - دون أن نراه أحصى عددَ الشعراءِ من كلّ جماعةٍ - وأخبرنا بأنّ نسبةَ الجاهليّين 45% ، ونسبةَ الإسلاميّين الأوّل - وقد ضمّ إليهم المخضرمين - 24% ، ونسبةَ الأمويّين 28% ، ونسبةَ العباسيّين 3% (29). وإذن فإنّ نسبةَ الإسلاميّين عامّة 55% . على أنّ هذا الإحصاء قد اعتمدَ عددَ الشعراءِ ولم يَعمدَ عددَ الشواهدِ لكلّ شاعرٍ. فإذا أخذنا بعددِ الشواهدِ لاحظنا أنّ الإسلاميّين - وخاصّةَ الأمويّين، وقد عاصرَ الخليلُ جماعةً منهم - أهمّ منزلةً من الجاهليّين. فإنّ شواهدَ إمريّ القيس تبلغُ خمسةَ عشرَ ومائة (115) بين بيتٍ تامّ وشطرٍ بيتٍ (30)، وشواهدُ النّابغةِ الذبياني تبلغُ ثمانيةً وثلاثين ومائة (138) (31)، وقد كان هذانِ معدودينِ من فحولِ الشعراءِ الجاهليّين ؛ بينما بلغتْ شواهدُ ذي الرّمة (ت. 117 هـ/755 م) واحداً وسبعين ومائتين (271) (32)، وبلغتْ شواهدُ رُوبةَ بنِ العجاج (ت. 145 هـ/762 م) خمسةً وثمانين وأربعمائة (485) (33)،

(28) عبد العزيز إبراهيم : معجم الشعراء في كتاب العين : (1) المورد، 2/17، (1988) ، ص 196 - 227 ؛ (2) المورد ، 3/17، (1988) ، ص ص 214 - 285 .

(29) نفسه ، 200/1 .

(30) نفسه ، 204/1 .

(31) نفسه ، 198/2 .

(32) نفسه ، 211/1 - 212 .

(33) نفسه ، 212/1 - 213 .

ونرى في غلبة مَرَلَة الشواهد الإسلامية دلالة على ميل الخليل إلى المستعمل "المعاصر" من مفردات اللغة.

ج - القرآن الكريم :

ويمكن أن يُعدّ استعمال القرآن الكريم آتياً في كلِّ عصور العربية الإسلامية، وخاصة في عصر الاحتجاج، أي في القرون الثلاثة الهجرية الأولى على الأقل. وإذ إن فإته في عصر الخليل كان - مثل الشعر - مُدرجاً في اللغة الطبيعية التي يتكلمها الناس. على أننا لم نجد للقرآن في كتاب العين المَرَلَة التي يتنزّلها الشعر، فإن مَرَلَة الشعر أقوى بكثير⁽³⁴⁾. وذلك يدلّ فيما نرى على أن القرآن كان مصدرًا للاستشهاد أكثر مما كان مصدرًا للاستيعارة المعجمي.

د - الحديث النبوي :

ويُعدّ استعماله هو أيضاً آتياً مثل القرآن لانتشاره مثله، فهو أيضاً مُدرج لذلك في اللغة الطبيعية التي يتكلمها الناس. على أن مَرَلته في كتاب العين أقلّ من الشعر أيضاً⁽³⁵⁾، وذلك يدلّ أيضاً على أن الغاية الأساسية من استعمال الحديث - مثل الغاية من استعمال القرآن الكريم - هي الاستشهاد.

هـ - المأثور من كلام العرب :

ويشمل أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم السائرة. و"المأثور" بهذا المفهوم لا ينتمي إلى الآن الذي توصف فيه اللغة - أي منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة إلى الخليل وكتابه - بل إلى زمانٍ مضى قد حدث فيه ما أوجب ظهور الكلام

(34) قد أحصينا شواهد الخليل الشعرية والقرآنية والحديثية في "باب الثنائي الصحيح" من حرف العين وفي أبواب "العين مع الهاء" و"العين مع الخاء" و"العين مع القاف" من "باب الثلاثي الصحيح" (62/1 - 189) فوجدنا 252 شاهد شعري، وواحدا وعشرين شاهدا حديثيا وأربعة عشر شاهدا قرآنيا. لكن العدد الذي ذكرناه من الاثنین لا يمثل منزلتهما في الكتاب تمثيلا دقيقا لأن منزلة القرآن تبدو لنا أقوى من منزلة الحديث.

(35) ينظر التعليق السابق.

وارتباطه بالمقام الذي قيل فيه ارتباطاً يجعله يُذكرُ في كلِّ مقامٍ يُشبهه، ويُصبحُ بذلك قولاً مأثوراً. وإذن فإن هذا الصنفَ من الأقوال يُعدُّ من المستعمل الآتي أيضاً في عصر الخليل. على أنه لا يتنزل هو أيضاً منزلة الشعر.

تلك إذن خمسة مصادر قد اعتمدها الخليل في جمع مُدَوّنته القاموسية، وقد رأينا أنّ منها ما كان مصدرًا للاستقراء، ومنها ما كان الميلُ إلى اعتماده في الاستشهادِ أغلب. لكنّها جميعها كانت ممثلة للاستعمال الآتي لأنَّ جلَّ ما تُشتملُ عليه من المفرداتِ كان مُجيباً إلى مراجعٍ قائمةٍ في واقع الجماعة اللغوية التي يصفُ الخليل لغتها، سواءً كان الواقع واقعيًا مدرّكًا بالحسّ أو كان حقيقيًا مُدرّكًا بالذهن.

وقد تواصل بعد الخليل اعتمادُ المصادرِ نفسها التي اعتمدها، أي الرواية عن الأعراب، والشعر، والقرآن، والحديث، والمأثور من كلام العرب. وقد ظلَّ المصدرُ الأوّلُ خاصة وسيلةً مُفضّلةً لجمع المدونة القاموسية. فقد اعتمده في القرن الرابع أبو منصور الأزهري (ت. 370 هـ/980 م) في تأليف "تهذيب اللغة"، وأبو نصر الجوهري (ت. 398 هـ/1007 م) في تأليف "تاج اللغة وصحاح العربية". فقد قال الأوّل: "ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحَّ لي سماعًا منهم أو رواية عن ثقةٍ أو حكاية عن خطّ ذي معرفةٍ ثاقبة" (36)؛ وقال الثاني: "قد أودعتُ هذا الكتابَ ما صحَّ عندي من هذه اللغة (...) بعد تحصيلها بالعراقِ روايةً، وإتقانها درايةً، ومُشافهتي بها العربَ العاربةَ في ديارهم بالبادية" (37).

على أنّ منزلة هذا المصدر - أي الرواية عن الأعراب - في عصر الخليل في القرن الثاني غيرُ منزلة في عصر الأزهري والجوهري، أي في القرن الرابع، سواءً من حيث الانتشارُ أو من حيث التمثيلُ للاستعمال الآتي. فلقد تضاءلت البداوة عمّا

(36) الأزهري: تهذيب اللغة، 40/1.

(37) الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، 33/1.

كانت عليه في القرن الثاني لتفشي العُمران وانتشار الحضارة وظهور الخواصير الكبرى في بلاد العراق والشام والجزيرة؛ وتناقصت لذلك "الملكة الأدبية" العربية التي كانت البداوة من أهم مكوّناتها وكان الشعرُ أهمّ عاكس لها، ثم إن العربية قد خرجت عن حدودها التي كانت تُستعمل داخلها في القرن الثاني - وهي الجزيرة والعراق وبلاد الشام - لتمتدّ امتدادًا إلى مصر وبلاد المغرب والأندلس. وقد رافق هذا التطور ظهور ملكة جديدة يمكن تسميتها "الملكة العلمية" - في مقابل "الملكة الأدبية" ذات الأصول البدوية - قد عبرت عنها نصوص جديدة تختلف عن النصوص التي كوّنّت المصادر الخمسة التي اعتمدها الخليل، ومن تلك النصوص ما وُضِعَ باللغة العربية مثل نصوص أبي عثمان الجاحظ (ت. 255 هـ/869 م) وأبي يوسف الكندي (ت. حوالي 256 هـ/870 م) وحُنين بن إسحاق (ت. 260 هـ/873 م) وإسحاق بن عمران (ت. 279 هـ/892 م) وأبي بكر الرازي (ت. 313 هـ/925 م) وأحمد بن الجزار (ت. 369 هـ/980 م) وأبي القاسم الزهراوي (ت. 404 هـ/1013 م) وأبي حيان التوحّيدي (ت. 414 هـ/1023 م) وغيرهم، ومنها ما تُرجم من لغات أعجمية وخاصة من اليونانية. فتلك النصوص كلّها نصوص أدبية وفلسفية وعلمية دالة على أنّ العربية قد خرجت من طور البداوة المحض إلى طور اللغة الحية المعيرة عن المستحدث من المفاهيم والأشياء. ورغم هذا التطور الحاصل في استعمال العربية فإن مؤلفي القواميس قد بقوا - كما رأينا عند الأزهرّي والجوهري - يشدون إلى البدو الرّحال أو يأخذون من ثقات العلماء الذين رَوَوْا عنهم، فكانت القواميس العربية بعد كتاب العين لا تصفُ المستعمل الآني من مفردات العربية بقدر ما تصفُ المستعمل الرّماني الذي يمثل ملكة لم يبق لها من الانتشار والتّمثيل ما كان لها من قبل. وقد أدى التقيد بتدوين ما يمثل تلك الملكة - طلبًا لما سمّاه الأزهرّي والجوهري "صحة" في الاستعمال - إلى التقلّ الخالص من المتون المؤلفة في عصر الاحتجاج.

3 - المصادرُ والنقلُ من المتون :

قد رأينا أثرَ النقلِ عند الأزهرِيِّ، فقد قال إنّه اعتمدَ ما سَمَّاهُ "حِكَايَة عَنْ حِطَّ ذِي مَعْرِفَةٍ ثاقِبَة" (38). وأصحابُ الخطوطِ ذُووُ المَعْرِفَة الثاقِبَة الذين أشارَ إليهم هم العُلَمَاءُ الذين أَلْفَوْا قبله القواميسَ، وقد حاولَ الإحاطَة بِذِكْرِهِمْ فِي مَقْدَمَة كِتَابِهِ، لَكِنَّ انتقَادَه لجلّهم كان أكبرَ من مدّجِه لبعضهم، ومن القواميسِ التي عَوَّلَ عَلَيْهَا تَعْوِيلًا تامًا كِتَابُ العَيْنِ الذي اسْتَوَعَبَ مادّته لَكِنَّه انتقَصَه مع ذلك انتقاصًا شديدًا (39)، فاقْتَرَنَ النقلُ عنده لذلك بِضَعْفِ الأمانةِ العِلْمِيَةِ.

لَكِنَّ النقلَ بعد الأزهرِيِّ قد صارَ الوَسِيلَةَ المتَّبَعَةَ عند جميعِ المؤلِّفِين عدا الجوهريَّ كما رأينا. وأوَّلُ مثالٍ جيّدٍ للنقلِ فِي القَرْنِ الرَّابِعِ أحمدُ بنُ فارسٍ (ت. 395 هـ/ 1005 م) وخاصّةً فِي كِتَابِ المَقَائِسِ. فقد نَبّهَ فِي مَقْدَمَتِهِ إِلَى أَنَّهُ أَخَذَ جُلَّ مادّته من خَمْسَةِ مَصَادِرَ : "وَبِنَاءِ الأَمْرِ فِي سائِرِ ما ذَكَرْنَاهُ عَلَى كِتَابِ مُشْتَهَرَةٍ عَالِيَةٍ، تَحْوِي أَكْثَرَ اللُّغَةِ. فَأَعْلَاهَا وَأَشْرَفُهَا كِتَابُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الخَلِيلِ بنِ أَحْمَدَ المَسْمِيُّ "كِتَابُ العَيْنِ" (...)، وَمِنْهَا كِتَابُ أَبِي عُبَيْدٍ فِي "غَرِيبِ الحَدِيثِ" و"مُصَنَّفِ الغَرِيبِ" (...)، وَمِنْهَا "كِتَابُ المَنْطِقِ" [لِ] ابْنِ السَّكَيْتِ، وَمِنْهَا كِتَابُ أَبِي بَكْرٍ بنِ دُرَيْدِ المَسْمِيُّ "الجَمْهَرَةُ" (...). فَهَذِهِ الكُتُبُ الخَمْسَةُ مُعْتَمَدُنَا فِيمَا اسْتَنْبَطْنَاهُ مِنْ مَقَائِسِ اللُّغَةِ، وَمَا بَعْدَ هَذِهِ الكُتُبِ فَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا ، وَرَاجِعٌ إِلَيْهَا" (40).

وقد أصبحَ النقلُ بعد القَرْنِ الرَّابِعِ تَقْلِيدًا مَتَّبَعًا ؛ وقد يُعَيِّنُ البعضُ مَصَادِرَ نَقْلِهِ مِثْلَمَا فَعَلَ ابْنُ مَنظُورٍ (ت. 711 هـ/ 1311 م) فِي مُقْدَمَةِ لِسَانِ العَرَبِ، فقد نَبّهَ إِلَى أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مَصَادِرَ خَمْسَةٍ هُوَ أَيْضًا، هِيَ "التَّهْذِيبُ" للأزهرِيِّ، و"الصَّحَاحُ" للجوهريِّ، و"المَحْكَمُ" لابنِ سَيِّدَه (ت. 458 هـ/ 1066 م)، و"حَوَاشِي"

(38) الأزهرِي : تهذيب اللّغة ، 40/1 .

(39) ينظر بيان ذلك في مقدمة محققي كتاب العين، 19/1 - 24 .

(40) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللّغة ، 3/1 - 5 .

ابن برّي (ت. 582 هـ/1187 م) على صحاح الجوهري، و"التهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (ت. 606 هـ/1210 م) (41)؛ وقد أهمل أكثرهم تعيين مصادره التي نقل عنها، وقد تواصل هذا طيلة ما يُمكن تسميته "فترة المعجمية العربية القديمة" التي تنتهي بنهاية القرن الثاني عشر الهجري الذي ألف فيه مُرتضى الزبيدي (ت. 1205 هـ/1791 م) "تاج العروس من جواهر القاموس"، و"القاموس" الذي أخذ من جواهره هو "القاموس المحيط" للفيروزبادي (ت. 817 هـ/1415 م).

وإذن فإن القدماء - منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري على الأقل - قد أصبح لاحقهم ينقل عن سابقهم، وهم ينقلون متناً مثنائية العناصر، جلّه من الرصيد البدوي الذي كان قد روي عن ثقات العلماء الذين أخذوه بدورهم عن الأعراب، وبعضه من الإسلامي المحدث وخاصة مما دون في كتب غريب القرآن وغريب الحديث. وأمّا المولّد الذي ظهر في عصر الاحتجاج نفسه ثم فيما بعده، سواء على ألسنة المتكلمين المستعملين للعربية أو في النصوص التي كتبت بها، فقد أقصي إقصاءً. وإذن فإن قواميسنا القديمة - بعد عصر الاحتجاج خاصة - قد قامت على وصف ملكة لغوية قد سلفت، وتدوين رصيد معجمي قد بليت مراجع الكثير من مُفرداته، فكانت لذلك قواميس تشتمل على المستعمل الزماني القديم الذي ظهر في عصر بعينه بل وفي مصر بعينه هو جزيرة العرب، وتخلو من المستعمل الآني الذي واکب في كل عصر من عُصور استعمال العربية بعد عصر الاحتجاج حاجات الناس إلى التعبير عما استحدثت من الأشياء والمعاني والمفاهيم التي ارتبطت بها وأحالت إليها (42).

(41) ابن منظور: لسان العرب، تصنيف يوسف خياط، ص ص (خ - د) من مقدمة المؤلف.
 (42) يُنظر بعض من المادة المعجمية التي أهملتها القواميس القديمة في العمل الجليل الذي أنجزه رينهارت دوزي في قاموسه الضخم "المستدرك على القواميس العربية": R. Dozy: *Supplément aux dictionnaires arabes*، وهو في مجلدين ضخمين (856 + 856 ص)، وقد صدرت طبعته الأولى سنة 1881؛ على أن هذا القاموس لم يستوف المستدركات على القواميس العربية لأسباب أهمها أن أكثر النصوص التراثية في زمن تأليفه لا يزال مخطوطاً، وأن معرفة المؤلف بالتراث المغربي والأندلسي كانت أوسع من معرفته بالتراث المشرقي؛ ولا يستوعب

ولم يَشِيدَ المحدثون في الحقيقة عن القدماء إلا قليلاً. فإنَّ النَّظَرَ في مؤلِّفاتِ القرنِ التاسعِ عَشَرَ يبيِّن أن أصحابها قد اقتفوا آثارَ مُرتَضَى الزَّبيدي في تأليفِ تاجِ العروس. فإنَّ الزَّبيدي قد اعتمدَ القاموسَ المحيطَ لمجد الدين الفيروزآبادي أصلاً وجعل غيره من القواميسِ فرُوعاً أخذَ منها ما لم يجدَه في متنِ القاموسِ فأضَافَه إليه. وقد قامَ بمثلِ ذلكِ أحمدُ فارس الشَّدِياق (ت. 1887 م) في "سير اللِّيال في القلبِ والإبدال"، وبطرس البُستاني (ت. 1883 م) في "مُحيط المحيط"، وسعيد الشَّرتوني (ت. 1912 م) في "أقربِ الموارد". فإنَّ صلةَ الشَّدِياق بالفيروزآبادي متينةٌ من خلالِ تأليفه كتاباً كاملاً عن القاموس المحيط هو "الجاسوسُ على القاموس"، وقد استوعبَ في "سير اللِّيال" ما وردَ في القاموس المحيط مما كان أكثرَ تداولاً وأشهرَ استعمالاً من الأفعالِ والأسماء. وقد جعلَ المقصدَ الثالثَ من كتابه "استدراك ما فات صاحبَ القاموسِ من لفظٍ أو مثلٍ أو إيضاحِ عبارةٍ ونسَقِ مادةٍ"⁽⁴³⁾، وقد تمَّ هذا المقصدُ الثالثُ بإيرادِ نقدينِ للقاموس المحيطِ استخرجهما من كتابه الجاسوس على القاموس: "وقد أضفتُ إلى هذا المقصدِ الأخيرِ في آخرِ المؤلفِ نقدينِ من كتابي الجاسوس على القاموس : أحدهما فيما ذكره صاحبُ القاموسِ في غير محلِّه المخصوصِ به، والثاني فيما لم يذكره مطلقاً وقد اشتهر عند الأدباءِ والمؤلفين" (44) ؛ ونبه البُستاني إلى سببِ تسميةِ قاموسه بمحيط المحيط فقال : "ولما كان هذا المؤلفُ يحتوي على ما في مُحيطِ الفيروزآبادي الذي هو أشهرُ قاموسٍ للعربية، من مفرداتِ اللُّغة، وعلى زياداتٍ كثيرةٍ عثرنا عليها في كتبِ القوم، وعلى ما لا بُدَّ منه لكلِّ مُطالعٍ من اصطلاحاتِ العلومِ والفنون، سَمَّيَناه بمحيط المحيط"⁽⁴⁵⁾ ؛ وأمَّا الثالثُ - أي الشَّرتوني - فقد جعلَ القاموسَ المحيطَ أساساً لكنَّه تَصَرَّفَ في مادَّته فَحذَفَ منه ما عدَّهُ زائداً في الشُّروحِ اللَّغويَّة، وأضافَ إليه من القواميسِ

هذه المستدركات اليوم إلا "معجم العربية التاريخي" الذي يورِّخ لظهور المفردات في الاستعمال ولتطور دلالاتها عبر التاريخ، دون إقصاء لأي صنف من النصوص التي كتبت بها العربية .

(43) أحمد فارس الشدياق : سر الليال في القلب والإبدال، ص 6 .

(44) نفسه ، ص 6 .

(45) بطرس البستاني : محيط المحيط ، 2/1 .

الأخرى - مثل المصباح المنير للفيومي واللسان لابن منظور والمفردات للراغب الأصفهاني والمغرب للمطرزي والتاج للزبيدي - ما رآه نقصاً (46)، ثم ظهر عنده الاقتباس من قواميس القرن التاسع عشر أيضاً، فأخذ عن محيط المحيط للبستاني وبعض قواميس المستشرقين (47).

ويلاحظ إذن أن المؤلفين الثلاثة قد اتخذوا القاموس المحيط أصلاً ثم أضافوا إلى مادته نقولاً من مراجع فرعية. وهذه الإضافات عند البستاني والشرتوني نوغان: ألفاظ لغوية عامة قد عول فيها على قواميس اللغة خاصة، ومصطلحات علمية وافية قد ظهرت في القرن التاسع عشر قد جمعت إما بما كان رائج الاستعمال في كتابات أهل العصر - وهذا كان عمل البستاني - وإما من متون القواميس الحديثة، وذلك كان عمل الشرتوني.

والجديد في قاموس الشرتوني إذن هو نقله عن قواميس معاصريه، وخاصة عن محيط المحيط. ولم يكن آخر من نقل عن هذا القاموس. فإن محيط المحيط قد أصبح له من المنزلة في التصف الأول من القرن العشرين - في قواميس اللبانيين خاصة - ما كان للقاموس المحيط في القرن التاسع عشر. فقد أصبح مصدرًا أساسيًا لمؤلفين كثيرين، نخص منهم بالذكر جرجس همام الشويري في "معجم الطالب في المأثوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية" الصادر سنة 1907، والأب لويس المعلوف في "المنجد" الصادر سنة 1908، وجرجس شاهين عطية في "المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية" الصادر سنة 1927، وعبد الله البستاني في "البستان" الصادر سنة 1930 (48). ويمكن أن نعد هذه القواميس كلها إذن منتمية إلى مدرسة واحدة، هي مدرسة

(46) سعيد الشرتوني: أقرب الموارد إلى فصح العربية والشوارد، 6/1.

(47) نفسه، 9/1.

(48) ينظر حول صلة هذه القواميس بمحيط المحيط ومظاهر القصور فيها: حسين نصار: المعجم العربي، نشأته وتطوره، ص ص 577 - 582، رياض قاسم: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، 342/2 - 350.

البُستاني في مُحيط المحيط، وهي مدرسة لا تخلو من مذهبية مسيحية يسوعية في التأليف القاموسي، لعل أهم ملاحظتها إخلاء القاموس من "ألفاظ السوءات"، وإدراج ما حسن في نظر المؤلف وراق لذوقه من الألفاظ العامية اللبنانية، وتدوين المفردات الدينية المسيحية الخاصة جداً أحياناً، وإيراد ما يراه المؤلف صالحاً من المصطلحات العلمية والفنية التي ظهرت في القرن التاسع عشر خاصة.

وقد عيبَ على هذه القواميس تقليدها. ويُعدُّ "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة أهم محاولة جادة لتجاوز مظاهر التقصير فيها. ولكن المجمع نفسه لم يخلُص من التقل. فلقد أعدت مادة قاموسه لجنة مجمعية كانت تجمع المادة ثم تعرضها على مجلس المجمع ومؤتمره فيناقشها. ولم يُحدِّثنا المجمع - في أيّ من طبعات المعجم الوسيط الثلاث - عن المصادر التي اعتمدها اللجنة التي كلّفت بإعداد القاموس، وليس غريباً أن نجد فيه آثار القواميس القديمة مثل لسان العرب والقاموس المحيط، خاصة وأن اللجنة قد جمعت المادة من المتون الأصول وأضافت إلى ما جمعته ما أفره المجمع نفسه من مصطلحات العلوم والفنون، ومن ألفاظ وأساليب حديثة. وهذه الإضافة فيما نعلم هي مدخل المجمع الوحيد في قاموسه إلى الاستعمال الآني، ولكنه مدخل مقيد بقيود مجمعية صارمة حول المقترضات والمولدات التي وضعها المحدثون خارج المجمع.

وما يُستنتج مما تقدّم إذن هو أن قواميسنا العربية - قديمها وحديثها - قواميس قائمة على التقل، وخاصة عن القواميس السابقة. فإنّ اللاحق - كما ذكرنا من قبل - ينقل عن السابق، فإذا تصرّف تصرّف في تبويب المادة أو في حشوها بالحدف منه، أو في نقصها بالزيادة إليها من متون قاموسية أخرى. والتقل لا يدل على وصف الاستعمال الآني لمفردات اللغة، بل يدل في جوهره على وصف الاستعمال الزماني الذي كان آتياً في عصر المؤلف الذي يتخذ قاموسه مصدراً

للنقل. على أنّ هذه الآنيّة لم تتحقّق إلاّ في كتاب العين للخليل بن أحمد تحقّقاً يكاد يكون تامّاً.

4 - المصادِرُ والمدوّنةُ القاموسيةُ :

نُعني بالمدوّنة القاموسية (Corpus lexicographique) الرّصيد المعجميّ المجمع من النّصوص، ولا نعي بالتّصوص المعاجم المدوّنة أو القواميس، بل نعي بها الوثائق التي لم تُحرر لغايات قاموسية باللّغة التي يُراد وصفها، وهي المكوّنة لما يسمّى "المدوّنة النصّية" (Corpus textuel) ؛ وهي جامعة لما يُكتب في مختلفِ مَجالاتِ التّشاطر الفكريّ : من أدبٍ وعلمٍ وسياسةٍ واقتصادٍ وإدارةٍ وفنونٍ على اختلافها. وينبغي ألاّ تُعدّ النّصوص التي تكتب في مِصرٍ ما أو في مَجالٍ ما أفضلَ من النّصوص التي تُكتب باللّغة نفسها في أمصارٍ أخرى أو في مَجالاتٍ أخرى، كأنّ تُعدّ فرنسيةٌ فرنساً أفصحَ من فرنسيةٍ كندا أو فرنسيةٍ بلجيكا ؛ أو تُعدّ إنجليزيةٌ إنغلترا أفصحَ من إنجليزية الولايات المتّحدة أو إنجليزية أستراليا ؛ أو يُرى في عربيّة المشرقِ فضلاً على عربيّة المغرب ؛ أو أن تُفضّل النّصوص الأديبة الخالصة على ما عداها من النّصوص. فإنّ التّظر اللسانيّ المحض لا يُفاضل بين جهةٍ وجهةٍ، أو بين مَجالٍ وآخر. ثمّ ينبغي أن تُراعى في النّصوص آنيّتها ، فيطبّق من مِقياس الزّمن ما يجعلها مُعاصرةً بحقّ ، فلا تصل في القِدَم مثلاً إلى أكثرَ من ثلاثين سنةً.

فإذا تكوّنت "المدوّنة النصّية" أقبلَ المعجميّ على استقراؤها لاستخراج المدوّنة القاموسية منها. ولم يكن مثل هذا العمل في الحقيقة سهلاً أو ممكنَ التّحقيق بالنّسبة إلى مؤلّفي القواميس العرب القدامى أو حتّى مؤلّفي القرن التاسع عشر أو النّصف الأوّل من القرن العشرين. وأوّل ما قيّد القُدماء كان مَواقفهم المتعصّبة من المستويات اللّغوية، لأنّهم كانوا يفضّلون الفصيح الذي دون في عصر الاحتجاج ويُسقطون ما عداه من المستويات، وخاصّة العامي والمولّد ؛ ثمّ إنّ وسائلهم في

الجمع والاستقراء كانت ساذجةً بسيطة. ولقد ضعُفَ العاملُ الأوَّلُ بالنسبة إلى المحدثين، ولكنَّ العاملَ الثاني - أي بساطة الوسائل - قد ظلَّ قائمًا.

ولكنَّ ما كان عسيرًا قبلَ سنواتٍ أو قبل قرونٍ قد صارَ اليومَ ميسورًا، ونعني به معالجةَ التصوصِ معالجةً حاسوبيةً. فإنَّ التصوصَ إذا جُمعتْ عاجلتها الحواسيبُ معالجةً آليةً بأيِّ طريقةٍ ولأيِّ غايةٍ يشاءُ المعالجُ المحوسَّبُ. ومن أهمِّ ما تُنهي إليه المعالجةُ الحاسوبيةُ تصنيفُ المفرداتِ المستقراةِ بحسبِ نِسبِ توارثها. وهذه النِسبُ تُظهرُ عادةً وجودَ ثلاثةِ أرصدةٍ مُعجميةٍ :

الأوَّلُ رصيْدٌ تكوَّنه مفرداتٌ شائعة الاستعمال متواترة. وهذا الرصيْدُ يصفُ عادةً المظاهرَ الباقيةَ المستمرةَ من تجرِبة مستعملي اللِّغة. فإنَّ من المفرداتِ الَّتِي دوَّنها الخليلُ في كتابِ العينِ في القرنِ الثاني الهجريِّ عددًا كبيرًا جدًّا ما زالَ النَّاسُ اليومَ يستعملونه في التعبيرِ عن حاجاتهم، لأنَّ المراجعَ الَّتِي ترتبطُ به ما زالتْ قائمةً لم تَبَلْ بَعْدُ، ومثاله الكثيرُ مما عبَّرَ عن عواطفِ الإنسانِ من حبِّ وكُرْهِ، وخَوْفٍ وأملٍ... الخ، وعن حاجاته المعيشيةِ مثل الأكلِ والشَّربِ، والنومِ واليقظةِ، والعملِ والرَّاحةِ، والتنقُّلِ والاستقرارِ... الخ. فما يُبلى ليستِ الحاجاتِ اللَّصيقةِ بالطبيعةِ البشريةِ بل الوسائلُ الَّتِي تُستعملُ لتحقيقها. فالأكلُ مثلاً هو الأكلُ، لكنَّ موادَّه وأدواته قد تغيَّرتْ تغيُّرًا كبيرًا ؛ والتنقُّلُ هو التنقُّلُ، لكنَّ وسائله ومشاكله قد تطوَّرتْ تطوُّرًا هائلًا... الخ. وهذا الذي يَبقى جاري الاستعمالِ هو الذي تُسمِّيه "العربيُّ الأدي"، وهذا يدوِّنُ كلَّه في القاموس.

والثاني رصيْدٌ تكوَّنه مفرداتٌ أقلُّ شُبوعًا وتواترًا من مفرداتِ الرصيْدِ الأوَّلِ، وهو واصفٌ عادةً للمؤكِّدِ والمقتَرَضِ من المفرداتِ الَّتِي تُستحدَثُ في اللغةِ لسدِّ الخاناتِ الفارِغةِ في معجمها. فإنَّ في كلِّ عَصْرِ من عَصُورِ استعمالِ اللغةِ صنفين من المفرداتِ : صنفٌ "الحاصل" الذي انتقلَ إلى الجماعةِ اللغويةِ عن الأجيالِ السَّابقةِ من المتكلِّمين، فهو مُتَنَاقِلٌ متوارثٌ بين الأجيالِ، وهو أَدْخَلَ في

الرّصيدُ الأوّل الذي ذكرنا، وصنفَ "الحادث" الذي تُولّدهُ الجماعةُ اللغويّةُ نتيجة تطوّر حاجتها إلى التعبير، للدلالة على المفاهيم الجديدة، والإحالة إلى المراجع المرتبطة بها. والمفرداتُ المكوّنة لهذا الرصيد من نوعين : نوعٌ مُنتمٍ إلى اللّغة العامّة، وهذا يدوّن في القاموس اللّغوي العامّ لأنّه مُعبّرٌ عن التّجربة الجماعيّة ومُنتمٍ إلى اللّغة الطبيعيّة ؛ ونوعٌ منتمٍ إلى لغة العلوم، فهو من المؤلّدات المستحدثة للتعبير عن المفاهيم العلميّة، أي من المصطلحات التي يُولّدها الأفراد أو المؤسسات لسدّ الخانات الفارغة في مجالات علميّة خالصة - فتكون مصطلحات علميّة - أو في مجالات علميّة إنسانيّة، فتكون المصطلحات - لذلك - مصطلحات فنيّة. والمصطلحات العلميّة الخالصة تُدوّن في القواميس المختصّة، وأمّا المصطلحات الفنيّة فذاتُ قابليّة لأن تُدوّن في القواميس العامّة لأنّها في الغالب تُكوّنُ سطّاً بين المفردات اللّغويّة العامّة والمصطلحات العلميّة الخالصة.

والرّصيدُ الثّالثُ تكوّنه مفرداتٌ لا تُؤثّر لها ولا شيوَع. وهو واصفٌ إمّا لمظاهرٍ قد بليت مرآجها فأسقطت نتيجة ذلك من الاستعمال، مثل المفردات الدّالة على ما أشرنا إليه من قبل من موادّ الأكل وأدواته، أو وسائل التنقل ومشاكله ؛ وإمّا لمظاهرٍ تمثّل خصوصياتٍ في تجربة الجماعة اللّغويّة، فتكون من استعمالِ بلدٍ واحدٍ من مجموعة بلدانٍ تتكلّم اللّغة نفسها، أو جهةٍ واحدةٍ من جهاتٍ تُكوّنُ بلاداً، أو عددٍ نادرٍ من الكُتاب، أو طائفةٍ من الطوائف. وليس لمفرداتٍ هذا الرّصيد من الأهميّة والشيوع ما يجعلها جديرةً بالتدوين، ويكسبها صلاحية الإثبات في القاموس اللّغوي العامّ. وهي صالحة بدون شكّ لتكوّن مادةً للقواميس المختصّة التي تُفردُ لمواضيعٍ مستقلّة، وتصفُ خصوصياتٍ بعينها في تجربة الجماعة اللّغويّة.

وإذن فإنّ مؤلّف القاموس إذا جمّع التّصوصَ فكوّنَ "قاعدةً" نصيّةً ثمّ عمّالَجَ تلك "القاعدة" حاسوبياً، فاستقرى مفرداتها وكوّنَ منها "مدوّنة قاموسيّة"، ثمّ

صنّف مفردات هذه المدوّنة بحسب أرصيدها وأثبتَ منها في قاموسه الشائع المتواتر في الاستعمال في عصره، كان قاموسه عَصْرِيًّا وكان وصفه لمعجمها اللسانيّ آنيًّا. ولا نعلم أنّ للعربيّة مثل هذا القاموس اليوم.

5 - خاتمة :

قد بيّن لنا التحليل أنّ العربيّة لم تُطابق وصفها مصادر الجمع فيها إلاّ في كتاب العين للخليل بن أحمد، في القرن الثاني الهجريّ. وقد تطوّر نموذج الاستعمال الذي وصفه الخليل بعد القرن الثاني تطوّرًا قد تواصل قرونًا. لكنّ مؤلّفي القواميس قد تشبّثوا بوصف النموذج الأوّل وأهملوا إهمالًا يكاد يكون تامًا ما ظهر بعده من نماذج، فكانت قواميسهم لذلك توقيفيّة لأنّها قد توقّفت في الزمّن فلم تتجاوز عصرًا بعينه بينما تطوّر الاستعمال اللغويّ بتطوّر المجتمع، فكانت العربيّة لغةً حيّة تصفُ واقعًا واقعيًّا وواقعًا حقيقيًّا متطوّرين. فقد كانت منذ عصر الجاحظ لغة الأدب والثّقافة والعلم والفنّ والاقتصاد والسياسة والإدارة. وأصبحت بدايةً من القرن الرابع الهجريّ لغة العالم الحيّة الأولى. ولم نجد هذه الحيويّة أثرًا في قواميسنا القديمة وفي قواميسنا المتأخّرة التي نقلت عنها، بل لمسنا روايتها القويّة بواقع تغلب عليه البداوة، منحصر في الزمان وفي المكان. وإذن فإنّ العربيّة كانت ولا تزال لغةً حيّة متطوّرة، ولكنّ وصف القواميس العربيّة القديمة والحديثة لها لا يدلّ البتّة على حيويّتها.

قائمة المراجع :

1 - باللغة العربية :

- إبراهيم، عبد العزيز : معجم الشعراء في كتاب العين : (1) المورد، 2/17 (1988)، ص ص 196 - 227 ؛ (2) المورد، 3/17 (1988) ، ص ص 214 - 285.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد، 1959 .
- ابن فارس، أحمد : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون ط. 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981 (6 أجزاء).
- ابن مراد، إبراهيم : المعجم العلمي العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- _____ مقدمة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ الكلم الأعجمية في عريّة نفاوذة، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999.
- _____ تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغويّ العامّ، ضمن محمد حلمي هليل وسعد مصلوح وحسن العجمي : بحوث التدوّة الدولية للمعاجم اللغوية والمختصة، جامعة الكويت، 2000، ص ص 125 - 147 ؛ وينظر البحث في هذا الكتاب، ص ص 158-182 .
- ابن منظور : لسان العرب، تصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء).
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1964 - 1967 (15 جزءا وجزء للفهارس).
- البستاني، بطرس : محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، مصورة عن طبعة 1870.
- الجوهري، أبو نصر : تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق عبد الغفور عطار ، بيروت، 1979.
- الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988 (8 أجزاء).
- الشدياق، أحمد فارس : سرّ الليال في القلب والإبدال، الآستانة، 1284 هـ / 1867 م.

- الشرتوني، سعيد : أقرب الموارد إلى فصح العربية والشوارد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1889 - 1893 (3 أجزاء).
- الفارابي، أبو نصر : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969.
- قاسم، رياض : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982 (جزآن).
- نصار، حسين : المعجم العربي، نشأته وتطوره، ط.4، القاهرة، 1988 .

2- بغير العربية :

- Anderson , Stephen : *A - Morphous Morphology*. Cambridge University Press, Cambridge, 1992.
- Asher, R.E. (ed.) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*. Porgamon Press, Oxford-New York-Seoul-Tokyo, 1994 (10 vols) = *ELL*.
- Cruse , D. Alan : *Lexical Semantics*. Cambridge University Press, Cambridge, 1986.
- Dozy, Reinhart : *Supplément aux dictionnaires arabes*. 3^{ème} éd., Leyde - Paris, 1967.
- *ELL* = Asher, R.E.
- Geeraerts, D. : Lexical Semantics, in : *ELL*, IV, pp.2160a - 2164a.
- Lehmann, A. et F. Martin - Berthet : *Introduction à la lexicologie. Sémantique et morphologie*. *DUNOD*, Paris, 1998.
- McMahon, A. M. S. : Lexical Phonology and Morphology, in : *ELL*, IV, pp.2155a - 2160a.
- Mortureux, Marie - Françoise : *La lexicologie entre langue et discours*. SEDES, Paris, 1997.
- Pustejovsky, J. and B. Boguraev : *Lexical Semantics*. Clarendon Press, Oxford, 1996.
- Talmon, Rafael : *Arabic Grammar and its Formative Age : Kitâb al - 'Ayn and its Attribution to Ḥalîl b. Aḥmad*. Brill, Leiden, 1997.

8 - من إشكالات التّعرّيف في القاموس الحديث :

تعريفُ أسماءِ المواليد

في القاموس اللّغويّ العامّ (*)

1 - في "التّعرّيف" المعجميّ :

وظيفةُ التّعرّيفِ الأساسيّةُ في القاموس هي ذكرُ السّماتِ المميّزةِ لمُرْجِعِ أو لمفهومٍ ما عمّا عداهما من المراجع والمفاهيم (1). وإذن فإن من أهمّ ما يُقصدُ بالتّعرّيف هو تحقيقُ ما بيّن الأدلّة اللّغويّة من فُرُوقٍ تمييزيّة في الدّلالة بالتّظنر إلى ما بيّن الوحدات المعجميّة من تمايز وتخالّفٍ في إحدَى خصائصها الأساسيّة الواجبة الوجود، وهي الدّلالة. فإنّ لكلّ وحدة معجميّة في اللّغة أربع خصائص تجعل منها كيانًا مجردًا معقدًا : هي الانتماء المقوليّ إذ لا بدّ لها أن تكون اسمًا أو فعلاً أو صفةً أو ظرفًا أو أداة ؛ ثمّ التّأليفُ الصّوّتيّ لأنّ كلّ مفردة مُركّبٌ صوتيّ يتألّفُ من

(*) قدّم هذا البحث في ندوة قسم اللغة الانجليزيّة بجامعة الكويت حول "المعاجم اللغوية والمختصة"، الكويت، 14 - 17 مارس 1999؛ وقد نُشر أولاً في وقائع الندوة : " بحوث الندوة الدولية للمعاجم اللغوية والمختصة"، تحرير محمد حلمي هليل وسعد مصلوح وحشان العجمي، جامعة الكويت، الكويت، 2000، ص ص 125 - 147 ؛ ثم أعدنا نشره - لكثرة أخطاء الطباعة في نشرته الأولى - في مجلة المعجميّة، 16 - 17 (2000 - 2001)، ص ص 183 - 203.

(1) بعض العناصر التي سنذكرها فيما يلي توجد محلّلة في كتابيّنا : المعجم العلمي العربيّ المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجريّ ، ص ص 133 - 153 ؛ ومسائل في المعجم ، ص ص 146 - 155 .

صوامتَ وصوائتَ ذات قيمةٍ تمييزيةٍ غالبيةً ؛ ثمَّ البنيةُ الصَّرْفِيَّةُ وهي أيضًا ذات قيمةٍ تمييزيةٍ من حيث تكوُّنُ المفرداتِ البسيطِ أو المركَّبِ أو المُعَقَّدِ، ثم من حيث انتماءُ المفرداتِ ذاتِ التكوُّنِ البسيطِ إلى أنماطٍ صيغيةٍ محدَّدةٍ ؛ ثم الدلالةُ باعتبارِ أنَّ المعجمَ في أيِّ لغةٍ من اللغاتِ الطبيعيَّةِ تكوُّنه المفرداتِ، وأنَّ هذه المفرداتِ متكاملةٌ وأنَّ تكاملها يفترضُ أن تودِّيَ وظائفٍ دلاليةٍ مختلفةٍ فلا تدلُّ المفردة الواحدة على ما تدلُّ عليه المفردة الأخرى. فالمفردة الواحدة لا تبدأ دلالتها إلاَّ من حيث انتهت دلالة غيرها. ولا تتَّفِقُ المَفْرَدَتَانِ في الدلالة إلاَّ إذا كانتا مترادفتين كما لا تتَّفِقَانِ في التَّأليفِ الصوِّفِيِّ إلاَّ إذا كانتا من المشترك اللفظيِّ (Homonymie)، ولا تشتركانِ في البنية الصَّرْفِيَّةِ إلاَّ إذا كانتا من نمطٍ صيغيٍّ واحدٍ.

وبحَالِ التَّعْرِيفِ اللسانيِّ في القاموسِ إذَنْ هو الدَّلَالَةُ. ويمكن لذلك أن نحدِّدَ التَّعْرِيفَ تحديداً لسانيًّا بأن نقول إنَّه عمليةٌ لسانيَّةٌ تمييزيةٌ بين الأدلَّةِ اللُّغويَّةِ في خصيصتها الدَّلاليَّةِ. لكن عمليةُ التَّمييزِ هذه لِيَسَتْ وَاحِدَةٌ مع كلِّ الوحداتِ المعجميَّةِ، فهي تختلف بحسبِ نوعِ العلاقةِ التي تربطُ الوحداتِ المعجميَّةَ بالموجوداتِ. والعلاقاتُ المشار إليها صنفان : الأوَّلُ هو صنفُ العلاقاتِ المرجعيَّةِ الدَّلاليَّةِ لأنَّ الوحداتِ أدلَّةٌ ذاتُ مداليلٍ تُحِيلُ إلى مَرَاجِعٍ من خارجِ اللُّغةِ، والثاني صنفُ العلاقاتِ المفهوميَّةِ لأنَّ الوحداتِ المعجميَّةِ لا تُرجِعُ إلى الموجوداتِ في الواقعِ بل ترجعُ إلى مفاهيمٍ هي تجريدٌ لموجوداتٍ معقولةٍ في الذَّهْنِ أو لأشياءٍ ذاتِ أشخاصٍ وأعيانٍ. ولا يمكن أن تكون عمليةُ التَّمييزِ بين المفرداتِ في الدلالة بحسبِ صنفِ واحدٍ من العلاقاتِ بالموجوداتِ. فإنَّ عمليةُ التَّمييزِ بحسبِ الصَّنْفِ الأوَّلِ من العلاقاتِ تقع على الوحداتِ المعجميَّةِ العامَّةِ، وهذه هي ألفاظُ اللُّغةِ العامَّةِ، وإذَنْ فهذه العمليةُ هي تعريفٌ لُغويٌّ، وبحاله هو القاموسُ اللُّغويُّ العامُّ الذي يشتمل على ألفاظِ اللُّغةِ العامَّةِ ؛ وأمَّا العمليةُ التَّمييزيةُ بحسبِ الصنفِ الثاني من العلاقاتِ فتقع على الوحداتِ المعجميَّةِ المخصَّصةِ، وهي المصطلحاتِ، وذلك يعني

أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّمْيِيزِ الثَّانِيَةَ هِيَ تَعْرِيفٌ مَنْطِقِيٌّ، وَمَجَالُهُ هُوَ الْقَامُوسُ الْعِلْمِيُّ أَوِ الْفَنِّي الْمَخْتَصَرُّ.

والفرق بين الصنفين من التّعريف يتمثل في أنّ التّعريف اللّغوي يُقْتَصَرُ فيه على تَبْيَانِ خُصُوصِيَّةِ اللَّفْظِ اللّغَوِيِّ بِسِمَاتِهِ الْمُمَيِّزَةِ وَالْمُتَمَيِّزَةَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَأَنَّ التّعريف المنطقيّ قوامه الإخبار عن خصائص الشيء أو الموجود الذهنيّ المسمّى في المعجم، ويكون الإخبار من نواحٍ عدّة: مثل الصّلة بالهرميّة المقوليّة (كالجنس والنوع) التي ينتمي إليها، والخصائص العامّة التي يتّصف بها مثل الشكل والأبعاد والحجم والمقدار، والظروف المحيطة مثل الزمان والمكان اللذين يوجد فيهما، ثم الوظيفة. ولهذا فإنّ التّعريف المنطقيّ كثيرًا ما يختلط بالتّعريف الموسوعي. والخلاصة التي نخرجُ بها من الفرق بين التّعريف اللّغويّ والتّعريف المنطقيّ أنّ الأوّل تعريفٌ لفظيٌّ بسيطٌ يُهْتَمُّ فيه باللّفظ من حيث هو حاملٌ لدلالة معجميّة عامّة إمّا أنّ تكون حقيقيّة تُسندُ إليه وهو خارج السّياق، وإمّا أنّ تكون مجازية تُسندُ إليه وهو في السّياق؛ وأنّ الثاني - أي المنطقيّ - تحديدٌ لماهية المسمّى، ولذلك يمكنُ تسميته التّعريفَ الماهويّ، وهو لذلك ليسَ تعريفًا للفظ بل هو تحديدٌ للمفهوم الذي يرتبط به المسمّى. وهذا الفرق الجوهريّ بين الصنفين من التّعريف ناتجٌ عن فرقٍ جوهريّ بين وظيفة اللّفظ ووظيفة المصطلح الإحاليّتين: فإنّ اللّفظ منتمٍ إلى حقلٍ داليّ (Champ sémasiologique) يُنطلق فيه من دالّ المفردة إلى مدلولها، وأمّا المصطلح فمنتمٍ إلى حقلٍ مُسمّيّاتي (Champ onomasiologique) يُنطلق فيه من المفهوم إلى المصطلح. ولذلك كان تحديد ماهية المسمّى تحديدًا لمفهوميّه، كما كان تفسير اللّفظ اللّغويّ العامّ تحديدًا لدلالته المعجميّة.

على أنّ للاختلاف - أو الاختلافات - بين الوحدات المعجميّة العامّة - وهي الألفاظ - والوحدات المعجميّة المخصّصة وهي المصطلحات تأثيرًا في الدرس اللّسانيّ الحديث مهمًّا، هو ارتباط الأوّل بالمعجميّة العامّة النّظريّة والتّطبيقيّة،

من إشكالات التعريف في القاموس الحديث : تعريف أسماء المواليد في القاموس اللغوي

وارتباط الثاني بالمعجمية المختصة النظرية والتطبيقية. والمعجمية التطبيقية من المعجمية العامة والمعجمية المختصة هي التي تُسمى بالقاموسية، أي وضع القواميس المشتمة إما على ألفاظ اللغة العامة فهي قواميس عامة، وإما على المصطلحات فهي قواميس متخصصة. وقد أردنا أن نحصر مجال بحثنا في المعجمية العامة التطبيقية، أي في تأليف القواميس اللغوية العامة، وأن ندرس فيها موضوعاً مخصوصاً محدداً هو تعريف أسماء المواليد. والمواليد مصطلح طبيعي يُطلق على الموجودات الحسية التي تكون عالم الطبيعة المحسوس، وهي النباتات والحيوانات والمعادن. فكيف عاجلت القواميس اللغوية الحديثة أسماء المواليد؟ وإلى أي حد يمكن أن ينفصل اللفظ اللغوي العام عن المصطلح في تسمية المواليد؟ وهل يمكن أن تُعامل أسماء المواليد على أنها ألفاظ لغوية عامة في القاموس اللغوي العام وأنها مصطلحات في القاموس المختص؟ أم أن المجالين قد يتداخلان تداخلاً يصعب معه الفصل بينهما؟

2 - المدوّنة :

وقد أردنا أن ندرس هذا الموضوع اعتماداً على مدونة استخراجها من ثلاثة قواميس حديثة تمثل ثلاث تجارب رائدة في المعجمية العامة التطبيقية الحديثة، أوها قاموس عربي هو المعجم الوسيط لجمع اللغة العربية بالقاهرة⁽²⁾، ويكفي هذا القاموس أهمية أنه عمل جماعي قد استغرق إعدادة لإنجاز الطبعة الأولى أكثر من عشرين سنة، وقد صدرت منه ثلاث طبعات قد رُوِجعت في الثانية الأولى وروجعت في الثالثة الثانية.

والقاموس الثاني فرنسي، هو "روبار الصغير" (Le Petit Robert)⁽³⁾، وقد أصدرته مؤسسة روبر (Robert) المعجمية الفرنسية، وهذا القاموس ليس من عمل الهواة بل هو من إنجاز فريق مختص من اللغويين والمعجميين بإشراف

(2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط ، ط. 3، القاهرة ، 1985 (جزآن) [= الوسيط] .

(3) Robert, Paul : *Le Petit Robert. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française.* (3) Rédaction dirigée par A. Rey et Josette Rey- Debove, Dictionnaires Le Robert, Paris, 1987, [=PR].

معجميين لهما إسهام في الدرس اللغوي المعجمي الحديث مشهور هما ألان راي (Alain Rey) وزوجته جوزيت راي - دبوف (Josette Rey - Debove).

والقاموس الثالث إنجليزي، هو "قاموس كوبلد للغة الإنجليزية" (Cobuild Language English Dictionary)، (4) وأهمية هذا القاموس تتمثل في تضافر الخبرة القاموسية والخبرة التقنية الحاسوبية في إنجازها، وقد أنجز اعتماداً على مدونة نصية موسعة قد استخلصت منها مدونة قاموسية أخذت منها المفردات التي أثبتت فيه، وقد راعى واضعوه حداثة الاستعمال وأطراده في النصوص، ولذلك اعتبروا أن الإنجليزية التي دوّنها القاموس هي الإنجليزية الحقيقية (Real English).

والقواميس الثلاثة التي اخترنا قواميس متوسطة، فليست هي بالموجزة الصغيرة وليست هي بالموسوعية الكبيرة. وذلك يعني أن جمهور المستعملين المتوجّه إليه بهذه القواميس هو جمهور المتعلمين والمتقنين من غير ذوي الاختصاص. فهي إذن ذات منزع بيداغوجي غير خفي.

وقد اخترنا من هذه القواميس عينة للدراسة مشتملة على ستة مداخل قاموسية. ثلاثة من أسماء النبات، وثلاثة من أسماء الحيوان. وقد سعينا في اختيار العينة إلى أن تكون المداخل من الأسماء المعينة، أي من أسماء الأشياء المحسوسة القريبة من أفهام الناس وتصوّراتهم، والقابلة بيسرٍ للتحديد الماهوي.

والمداخل الستة هي :

أ - من أسماء النبات :

(1) "قرظ" (5)، وهو "Acacia" بالفرنسية (6) و"Acacia" بالإنجليزية (7).

(4) Collins Cobuild English Language Dictionary, Harper Collins Publishers, London, 1987, (=CED)

(5) الوسيط، 2 / 755 .

(6) P. R., p 9 .

(7) CED, p. 7 .

- (2) "مِشْمِش" (8)، وهو "Abricotier" - اسماً للنبات - و"Abricot" -
اسماً للثمرة - بالفرنسية (9)، و"Apricot" بالإنجليزية (10).
(3) "صَفْصَاف" (11)، وهو "Saulé" بالفرنسية (12)، و"Willow" بالإنجليزية
(13).

ب - من أسماء الحيوان :

- (1) "أَنْشُوجَة" (14)، ويوافقها "Anchois" بالفرنسية (15) و"Anchovy"
بالإنجليزية (16).
(2) "جَامُوس" (17)، ويوافقها "Buffle" بالفرنسية (18) و"Buffalo"
بالإنجليزية (19).
(3) "شُحْرُور" (20)، ويوافقها بالفرنسية "Merle" (21)، وبالإنجليزية
"Blackbird" (22).

وجملة المداخل المختارة من قواميسنا الثلاثة إذن ثمانية عشر مَدْخَلًا تصنّفُ
بحسب اللغات إلى ستة عرْبِيَّةٍ من المعجم الوسيط وستة فرنسيَّة من "روبار الصغير"
(P. R) وستة إنجليزية من "كوبلد للغة الإنجليزية" (CED).

(8) الوسيط ، 907 / 2 .

(9) P. R. , p. 7 .

(10) CED, p. 62 .

(11) الوسيط ، 536 / 1 .

(12) P. R. , p. 1768 .

(13) CED , p. 1670 .

(14) الوسيط ، 31 / 1 .

(15) P. R. , pp. 66 - 67 .

(16) CED , p. 47 .

(17) الوسيط ، 139 / 1 .

(18) P. R. , p. 225 .

(19) CED , p. 180 .

(20) الوسيط ، 493 / 1 .

(21) P. R. , p. 1186 .

(22) CED . p. 135 .

وقد نظرنا في تعريفات المداخل الثمانية عشر⁽²³⁾ وقارنًا بينها في القواميس الثلاثة، وخرجنا بالاستنتاجات التالية :

3 - في بنية التعريف الشكليّة :

قد أشرنا فيما سبق إلى أنّ الوحدة المعجميّة "كيانٌ مُعقّد مجرد" (24)، وتعقيدها ناتجٌ عن اشتراك ثلاثة عناصرٍ في تكوينها هي (1) المكوّن الصوتي الذي يظهر في تأليفها الصوتي ؛ و (2) المكوّن الصرفي الذي يظهر في بنيتها الصرفيّة ؛ و (3) المكوّن الدلالي الذي يظهر في دلالتها المعجميّة. والعناصر الثلاثة يشترك اثنان منها في تكوين "شكل" الوحدة المعجميّة - أي المكوّن الداليّ فيها - وهما التّأليفُ الصوتيّ والبنيةُ الصرفيّة، ويؤلّفُ العنصرُ الثالثُ وحدةً - أي الدلالة المعجميّة - "المحتوى" أيّ المكوّن المدلولي. وإذن فإنّ قيمة المفردة في المعجم ليست في محتواها الدلاليّ فقط، بل هي في شكلها أيضًا إذ لولا التّأليف الصوتي والبنية الصرفيّة لما كانت وحدة معجميّة، ولولا الدلالة لما صلحت لتكون وحدة معجميّة أيضًا.

وللتّعقيد الذي ذكرنا في تكوّن الوحدة المعجميّة أثرٌ عميقٌ في التّعريف بها في القاموس، فإنّ الغاية الأساسيّة من التّعريف كما ذكرنا من قبل هي تحقيق ما بين الأدلّة اللّغويّة من فروقٍ تمييزيّة في الدلالة. وذلك يعني أنّ المكوّن الدلاليّ في المفردة هو الأهمّ في عمليّة التّعريف. وذلك ما غلبَ في الحقيقة في القواميس اللّغويّة العامّة، القديمة والحديثة. لكنّ المكوّن الدلاليّ في المفردة لا يُكوّن إلاّ خصيصّةً تمييزيّةً واحدةً من خصائصها الأربع، إذ الثلاثُ الباقية هي الانتماء المقوليّ والتّأليفُ الصوتيّ والبنيةُ الصرفيّة. ولذلك فإنّ التّمييزَ بين مُفردتين في خصيصتهما الدلاليّة يقتضي أيضًا التّمييزَ بين الخصائص الثلاث الأخرى فيهما. وهذا قد لا يظهرُ جليًّا في العربيّة - باعتبارها لغةً ساميّة - يُيسر التّمييزَ فيها بين المُقولات المعجميّة، إذ

(23) قد أوردنا المداخل المكوّنة للمدونة في ملحق خاص بها في آخر البحث.

(24) وينظر أيضًا : إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم، ص 56 ، 57 ؛ وينظر عن الخصائص التّمييزيّة في الوحدة المعجميّة المرجع نفسه ، ص ص 106 - 144 .

لا تختلطُ مقولةٌ بأخرى فيها إلا في حالاتٍ نادرة، هي حالاتُ الاشتراكِ اللَّفْظِي (Homonymie) الذي يَجْرُ إلى وَقُوعِ الاشتراكِ في التَّأليفِ الصَّوْتِي والاشتراكِ في التَّمَطِ الصِّيغِي⁽²⁵⁾. ولكنَّ ذلكَ الاختلاطُ المَقُولِي هَيِّنُ الوُقُوعِ في لُغَاتٍ أُخْرَى مثل الانجليزية - وهي لغةٌ هنديةٌ أوروبيةٌ - التي تختلطُ فيها بِيُسْرٍ مقولةُ الاسمِ بمقولةِ الفعلِ. وذلكَ كُلُّهُ مُوجِبٌ لأنَّ يُسْتَعَانَ في التَّمْيِيزِ بَيْنَ الخَصِيصَتَيْنِ الدَّلَالِيَتَيْنِ في المَفْرَدَتَيْنِ بالتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا في الخَصِيصَةِ الصَّوْتِيَّةِ والخَصِيصَةِ الصَّرْفِيَّةِ. وذلكَ مُؤدِّ إلى اشتراكِ جَمَلَةٍ من العنصرِ في تَكْوِينِ التَّعْرِيفِ.

وإذن فإنَّ التَّعْرِيفَ المعجميَّ يتكوَّنُ من عناصرُ هي أَرْكَائُهُ، وتلكَ الأركانُ هي المكوَّنةُ لبنيته الداخليَّة. وذلكَ "التَّكْوِينُ العنصرِيَّ" لبنيَّةِ التَّعْرِيفِ الداخليَّةِ هو الذي تُسَمِّيهِ "بنيَّةُ التَّعْرِيفِ الشَّكْلِيَّةِ". فهي إذن بنيَّةٌ قابلةٌ للتَّجْزِءَةِ إلى عناصرٍ. فإذا بحثنا عن تلكَ العناصرِ في تعريفاتِ المداخلِ الثمانية عشرَ المكوَّنةِ للمدونةِ التي اخترناها مُنْطَلَقاً للتَّحْلِيلِ وجدنا بَيْنَ القواميسِ الثلاثةِ اختلافًا بَيِّنًا. فإنَّ المعجمَ الوسيطَ كثيرًا ما يقتصرُ على عُنْصُرٍ واحدٍ هو "التَّحْدِيدُ الماهوي"، أي تحديداً ماهيةَ المسمَّى المعرَّفِ، وهو نادراً ما يُضِيفُ إلى ذلكَ العنصرِ عُنْصُرًا آخَرَ. وقد وجدنا في تعريفاتِ المداخلِ السِّتَةِ التي أوردناها منه في المدونةِ ثلاثةَ عناصرٍ أُخْرَى قد وُردَتِ مُفْرَدَةً ولم تجتمع في أيِّ مدخلٍ، وهي (1) الإِشَارَةُ إلى نُطْقِ المدخلِ ورُسْمِهِ في "مِشْعِش"، فقد رسمتِ المفردةُ بفتحةٍ وضمةٍ على الميمينِ وكسرةٍ تحتَهُمَا، ثم نَبَّهَ القاموسُ إلى الظاهرةِ بعبارَةٍ وَضَعَهَا بَيْنَ معقَفَيْنِ هي [مِثْلُ الميمينِ] ؛ (2) إشارتهُ إلى جَمْعِ "جاموس" على "جواميس"، وقد رَمَزَ إلى الجَمْعِ بـ (ج) ؛ (3) إشارتهُ إلى المَسْتَوَى اللُّغَوِيِّ الذي تنتمي إليه "الأثْشُوجَة" يوضع رَمْزُ (د) في هَمايَةِ التَّعْرِيفِ، و(د) فيه رَمْزٌ لِلدَّخِيلِ، أي الأَعْجَمِيَّ المَقْتَرَضِ الذي بقي دَخِيلًا⁽²⁶⁾.

(25) ينظر حول "النمط الصيغي": إبراهيم بن مراد: "الصيغية المعجمية"، ص ص 126 - 136؛ وينظر البحث في هذا الكتاب أيضاً، (ص ص 73 - 95).

(26) يستعمل مجمع القاهرة مصطلحين لوصف الأعمى من المفردات هما "الدخيل" و"المعرب" لكن الحدود بينهما في التطبيق ليست واضحة.

ويختلف عن المعجم الوسيط القاموسان الانجليزي والفرنسي. فإن بنية التعريف فيهما ذات عناصر تكاد تكون قارة في كل المداخل. وهي في القاموس الانجليزي (CED) سبعة، ستة منها إما قارة وإما مطردة، وواحد ليس مطرداً. والستة الأولى هي :

(1) كتابة المدخل كتابة صوتية لتعيين نطقه.

(2) ذكر الجمع والتعليق عليه أحياناً.

(3) تحديد الدلالة، أي الشرح أو التفسير.

(4) ذكره في شواهد سياقية.

(5) تحديد انتمائه المقولي بأن يُشارَ إلى أن المدخل اسم، وهذا العنصر يُذكر

في الهامش خارج التعريف ويُرمز إليه بحرف "N" اختصاراً لـ "Noun" أي "اسم".

(6) ذكر إحدى السمات الدلالية المتعلقة به، وهي قابليته أو عدم قابليته

للعد، وهذا العنصر يُذكر في الهامش، خارج التعريف أيضاً، ويُرمز إليه بأحد

رمزين هما "COUNT" - اختصاراً لـ "Countable" - أي قابل للعد؛

و"UNCOUNT" أي غير قابل للعد.

وقد يُضاف عنصرٌ سابقٌ بذكر في الهامش أحياناً هو أيضاً، وهو المتضمن

(Hyperonyme) الذي يندرج تحته المسمى المعرف، مثل الإشارة إلى أن الشحور

"طائر" (bird) وإلى أن المشمش "شجر" (tree).

وأما القاموس الفرنسي (P.R) فإن العناصر المكونة لبنية التعريف فيه عشرة،

سبعة قارة مع كل المداخل وثلاثة متواترة. والسبعة القارة هي :

(1) كتابة المدخل كتابة صوتية.

(2) تحديد انتمائه المقولي، بأن يُشارَ إلى أنه اسم يُرمز إليه بحرف (n).

اختصاراً لـ "nom" وهو الاسم.

(3) تحديد مقولة جنسه - وهي مقولة تصريفية نحوية - بأن يُشارَ إلى أن الاسم "مذكر" - ويُرمزُ إليه بحرف (m) اختصاراً لـ "masculin"، أي مذكر - أو "مؤنث"، ويُرمزُ إليه بحرف "f" اختصاراً لـ "féminin" أي مؤنث. والأسماء الستة التي أوردناها من (P. R) من جنس المذكر.

(4) التأريخ لظهور المفردة في الاستعمال، أي لظهورها في أول نصّ مدوّن، وقد يكون التاريخ دقيقاً بذكر السنة (فقد ظهرت Acacia مثلاً سنة 1553، وBuffle سنة 1213)، وقد يكون تقريبياً بذكر القرن (مثل التأريخ لظهور Merle بالقرن الثاني عشر).

(5) تأصيل المدخل (Etymologie) : بذكر الأصل الجذعي الذي اشتق منه إذا كان أصله فرنسيّاً، واللغة الأجنبية وأصل المفردة فيها إذا كان المدخل مقترضاً. وقد يُتَّبَعُ الأصل الأجنبي في أكثر من لغة واحدة إذا كانت اللغة التي أقرضت الفرنسية هي نفسها لغة مقترضة من لغة أخرى، أي أنّها لغة وسيطة بين الفرنسية واللغة المصدر الأصلية. ومن أمثلة هذا التأصيل قول القاموس عن "Abricot" إنّه من القطلونية "Albarcoc"، وأن القطلونية نفسها من العربية "برقوق"، وأن العربية ذاتها من اليونانية.

(6) تحديد الدلالة.

(7) ذكر السياقات العامة التي يُستعمل فيها.

وأما العناصر الثلاثة المتواترة فهي :

(8) ذكر السياقات المجازية التي يرد فيها المدخل، مثل استعمال الفرنسيين لمفردة شُحُور "Merle" في عبارة "شحور أبيض" (Merle blanc) للدلالة على شخص أو شيء لا يوجدان أو هما نادران ؛ وعبارة "شُحُور جميل" (Beau merle) للدلالة على الشخص الذي لا تُرجى منه فائدة.

(9) الإحالات إلى مداخل أخرى مذكورة في القاموس ذات علاقة دلالية بالمدخل. ومثالها الإحالة في مدخل "جاموس" (Buffle) إلى مدخلي "Karbau"

(27) وهو ضربٌ أهليّ هنديّ من الجاموس، و"Buffleterie" (28) وهو استخدامُ جلد الجاموس في الصناعة الجلديّة.

(10) ذكرُ مداخِلٍ فرعيّةٍ متّصلةٍ بالمدخِلِ المعرّف، والمداخِلُ الفرعيّة تكون إمّا مداخِلَ بسيطةً - أيّ أحاديّة الجذع مثل ذكر أنثى الجاموس (Bufflonne أو Bufflesse) وذكرٍ صغيره (Bufflin أو Buffelin) تحت "جاموس" (Buffle)، وإمّا مداخِلَ مُركّبةً، أيّ ثنائيّة الجذع - فهي متكوّنة من وحدتين متضامّتين في مركّب معجميّ إضافيّ أو في مركّب مزجيّ أو في مركّب وصفيّ - ومثالها ذكر "Sault marsault" - وهو صفصاف يُستخرجُ منه خشبٌ أبيضٌ يستعمل في التجارة - وذكر "Sault pleureur" - وهو "صفصافٌ تتهدّل أوراقه" - تحت "صفصاف" (Sault). على أنّ (P. R) لم يذكر المداخل الفرعيّة الواردة تحت "Buffle" في مداخلٍ رئيسيّة، أمّا المدخلان الفرعيّان المذكوران تحت "Sault" فقد خصّ أحدهما بمدخلٍ مستقلّ هو "Marsault" (29)، وفُسّرَ هنا بغير ما فُسّرَ به تحت "Sault" إذ قيل إنه "صفصافٌ ينبت على ضفاف المستنقعات"، وذكر الثاني مدخلاً ثانويّاً قد اكتفى القاموسُ بذكره للتّمثيل به للمدخل فرعيّ آخر هو "Arbre pleureur" قد ذُكرَ تحت مدخلٍ رئيسيّ عامّ مشترك هو "Pleureur" أي "بكاء" (30). فإنّ "Pleureur" صفة تُطلقُ على "الشّجر الذي تتهدّل أوراقه"، ومنه الصفصاف.

فإذا نظرنا نظرةً مجملّةً إلى العناصر التي تكوّن البنية الشكلية لتعريف المداخل الاسميّة الموالديّة في القواميس الثلاثة، تبينا وجود ثلاثة عشرَ عنصراً هي :

(1) الكتابة الصوتيّة.

(2) الانتماء المقولي.

. P. R. , p. 1059 (27)

. نفسه ، ص 225 . (28)

. نفسه ، ص 1159 . (29)

. نفسه ، ص 1459 . (30)

- (3) مقولة العدد.
- (4) مقولة الجنس.
- (5) التّأريخ.
- (6) التّأصيلُ ويشمل ذكرَ المستوى اللغويّ.
- (7) تحديدُ الدّلالة أو التّفسير.
- (8) السّيّقاتُ العامّة التي يردُّ فيها المدخّل.
- (9) السّيّقاتُ المجازيّة التي يرد فيها.
- (10) الشّواهدُ السياقيّة الدّاعمة لاستعماله.
- (11) السّمة الدّلالية الدّالة على علامة التّضمّن.
- (12) الإحالة إلى مداخِل أخرى متعلّقة بالمدخّل.
- (13) إدراجُ مداخِل فرعيّة تحت المدخّل .

وُصنّفُ هذه العناصر إلى ثلاثة أصنافٍ :

الأوّل نسمّيه "صنّفَ العناصر الشّكليّة"، ويشمل العناصرَ (1) و(2) و(3) و(4) و(6). وهذه العناصرُ تُعنى بالمدخّل من حيث هو دليلٌ لغويّ خالص، ذو تأليفٍ صوتيٍّ وانتماءٍ مقوليٍّ وأصلٍ اشتقائيٍّ وانتماءٍ تصرّيفيٍّ نحويٍّ تعبّر عنه مقولتنا الجنس والعدد. وهذه العناصرُ كما يُلاحظ تُعرّف الدليلَ اللغويّ من حيث هو دالٌّ، أي بالكوّن الشكليّ فيه، أو هي تُعرّف بما في الدليل اللغوي من خصائصٍ شكليّة.

والصنّفُ الثّاني نسمّيه "صنّفَ العناصر الدلاليّة"، ويشمل العناصرَ (7) و(8) و(9) و(10) و(11). وهذه العناصرُ تُعنى بالمدخّل من حيث هو دليلٌ لغويّ ذو محتوى دلاليّ، أي من حيث هو ذو مدلول متعلّقٍ بمرجعٍ حسّيٍّ أو ذهنيٍّ ذي ماهيّة مّا، وقابل للظهور في مقالات الخطاب في سياقاتٍ مختلفة أو التّعلّق التضمينيّ بمداليلٍ أخرى. والغاية من تتبّع ظهوره في السّيّقات العامّة أو المجازيّة وإقامة

العلاقة السميّة بينه وبين المتضمّن الذي ينتمي إليه ، هي زيادة التحديد الماهوي تدقيقاً.

والصنفُ الثالث من العناصرِ نسّميه "صنّفَ العنَاصِرِ المُسَاعِدَة" ويشمل العنَاصِرَ (5) و(12) و(13). وقد سمّينا هذه العنَاصِرَ مُسَاعِدَةً لَأَنَّهَا تُسَاعِدُ مُسْتَعْمَلَ القاموسِ على أَنْ يَزِدَّادَ عِلْمًا بَهَوِيَّةِ المُدْخَلِ المُعْرَفِ اللِّسَانِيَّةِ لَكِنَهَا لَا تُعَيِّنُهُ عِلَى تَحْدِيدِ خِصَائِصِهِ اللِّسَانِيَّةِ التَّمْيِيزِيَّةِ أَوْ عِلَى ضَبْطِ مُتَّصِرِهِ المُفَهْوَمِيِّ أَوْ الدَّلَالِيِّ الدَّقِيقِ.

فإذا نظرنا بعدَ هذا في العنَاصِرِ الَّتِي أُقِيمَتَ عَلَيْهَا بِنْيَةُ التَّعْرِيفِ الشَّكْلِيَّةِ فِي القَوَامِيسِ الثَّلَاثَةِ مِنْ حَيْثُ التَّنَوُّعُ وَالتَّوْزِيعُ عَلَى الأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا لَاحْظْنَا فَقَرَّ القَامُوسَ العَرَبِيَّ وَثَرَاءَ القَامُوسِينَ الأَوْرُوبِيِّينَ. عَلَى أَنَّ القَامُوسَ الفَرَنْسِيَّ أَثْرَى مِنَ القَامُوسِ الأَنْغَلِيزِيِّ لِأَنَّ عُنَاصِرَ البِنْيَةِ فِيهِ قَدْ تَعَدَّدَتْ لَكِنَهَا رَغْمَ تَعَدُّدِهَا قَدْ حَافِظَتْ عَلَى الإِنْتِمَاءِ إِلَى الخِصَائِصِ اللُّغَوِيَّةِ إِذْ غَلَبَتْ فِي هَذَا القَامُوسِ العُنَايَةُ بِالمُدْخَلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ دَلِيلٌ لُغَوِيٌّ خَالِصٌ لَهُ خِصَائِصٌ دَالِيَّةٌ شَكْلِيَّةٌ وَخِصَائِصٌ مَدْلُولِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ. وَهَذَا فَإِنَّ القَامُوسَ الفَرَنْسِيَّ يَعْذُ أَوْسَعُ اِهْتِمَامًا لُغَوِيًّا بِأَسْمَاءِ المَوَالِيدِ مِنَ القَامُوسِ العَرَبِيِّ وَالقَامُوسِ الأَنْغَلِيزِيِّ.

4 - فِي بِنْيَةِ التَّعْرِيفِ الدَّلَالِيَّةِ :

والبنية التي نعنيها هي بنية العنصر السابع - أي تحديد الدلالة أو التفسير - من العناصر الثلاثة عشر التي أقمنا عليها بنية التعريف الشكلية. فإن هذا العنصر يعدُّ الرُّكْنَ الأَسَاسِيَّ فِي عَمَلِيَّةِ التَّمْيِيزِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفُ اللُّغَوِيُّ فِي القَوَامِيسِ اللُّغَوِيَّةِ العَامَّةِ. لَكِنَّهُ - عَلَى أَهْمِيَّتِهِ - لَا يَمَثَلُ كَمَا بَيَّنَّا فِي القِسْمِ السَّابِقِ مِنْ هَذَا البَحْثِ إِلاَّ عُنْصَرًا مِنْ عُنَاصِرِ التَّعْرِيفِ اللُّغَوِيِّ الَّتِي تَكُونُ بِنْيَةُ التَّعْرِيفِ الكَبْرَى أَوْ المَوْسَعَةَ.

وإذن فإن بنية التعريف الدلالية هي البنية الصغرى التي يتكوّن من عناصرها الداخلية تخصيص المدخل المعرف الدلالي أو تمييزه. وإذا أن وظيفة التعريف الأساسية هي تحقيق ما بين الأدلة اللغوية من فروق تمييزية في إحدى خصائصها الضرورية وهي الدلالة، فإن التخصيص أو التمييز يُصبح في جوهره تعيين ما يختلف به دليل لغوي ما عن غيره من الأدلة. على أن التمييز بين الأدلة إذا كانت وحدات معجمية عامة، أي ألفاظاً، يختلف عن التمييز بينها إذا كانت وحدات معجمية مخصصة، أي مصطلحات. وقد بينا في القسم الأول من هذا البحث أن عملية تمييز الألفاظ هي التعريف اللغوي الذي تبين فيه خصوصية اللفظ بسماته المميّزة والتمييز بالنسبة إلى غيره من الألفاظ، وأن عملية تمييز المصطلحات هي التعريف المنطقي الذي يقوم على الإخبار عن خصائص الشيء أو الموجود الذهني المسمّى في المعجم، وأن مجال التعريف بالألفاظ هو القاموس اللغوي العام وأن مجال التعريف بالمصطلحات هو القاموس المختص.

والفروق التي ذكرنا تقتضي أن تُميّز تمييزاً واضحاً بين الوحدات المعجمية العامة أي الألفاظ والوحدات المعجمية المخصصة أي المصطلحات حتى تكون نسبة كل منهما إلى مجاله نسبة صحيحة ويتيسر تعريف كل منهما بحسب الصنف الذي ينبغي له من التعريف. ولا شك أن التمييز بين الألفاظ والمصطلحات هيّن إذا اختلفت انتماءاتها المقولية، فإن الأفعال والظروف والأدوات تكون في الغالب وحدات معجمية عامة ولا تصلح إذن لأن تكون مصطلحات، والصفات أذخّل في الوحدات المعجمية العامة لأنها لا تكون إلا مُسنّدة إلى مسميات موصوفة، لكنها قد تُحمّل ما يُراد للأسماء من تعيين للموجودات فتقوم مقام الأسماء وتصلح للاصطلاح. وأما الأسماء فمن بين المقولات المعجمية كلها هي الأقدار على حمل المفاهيم، ولذلك كان الاصطلاح في جوهره تسمية. فالأسماء إذن تكون ألفاظاً لغوية عامة وتكون مصطلحات في الوقت ذاته. وهذا مكمن الصعوبة في التمييز بين الألفاظ والمصطلحات. فإن انتماءها إلى مقولة واحدة - هي مقولة الاسم -

يجعلُ منها ذاتَ قابليَّةٍ لأنْ تودِّيَ في الآنِ ذاتِهَ وظيفةَ اللَّفْظِ اللَّغويِّ العامِّ ووظيفةَ المصطلحِ. وهذا هو شأنُ أسماءِ المواليدِ التي تُعنى بها.

فإنَّ أسماءَ المواليدِ تكونُ ألفاظًا لغويةً عامَّةً إذا استعملتْ في نصوصٍ أدبيَّةٍ أو في مقالاتِ الخطابِ العاديَّةِ، ومجالها إذا دُوِّنتْ وعُرِّفتْ هو القاموسُ اللَّغويُّ العامُّ، مثلُ قواميسنا الثلاثةِ ؛ وهي تكونُ مُصطلحاتٍ إذا استعملتْ في نصوصٍ علميَّةٍ أو في مقالاتِ الخطابِ المختصَّةِ، ومجالها آنثذٍ إذا دُوِّنتْ وعُرِّفتْ هو القاموسُ العلميُّ المختصُّ. وهذا كلُّه يقتضي أن تكونَ الأسماءُ الستَّةُ التي اخترناها لمدوِّنتنا قد عُوِّملتْ معاملةَ الوحداتِ المعجميَّةِ العامَّةِ، وأن تكونَ قد عُرِّفتْ تعريفًا لغويًّا عامًّا ؛ وأن تكونَ بنيةُ التعريفِ الدلاليَّةِ - أو المفهوميَّةِ إذا أردنا أن نكونَ أكثرَ دقَّةً - بنيةً بسيطةً لأنَّ الغايةَ من التَّمييزِ الدلاليِّ فيها هي أن تُبيِّنَ خصوصيَّةَ اللَّفْظِِ وسمائِهَ المميَّزةَ والمتميَّزةَ بالتَّسبُّبِ إلى غيره من الألفاظِ، وليستِ الغايةُ من التَّمييزِ هي الإخبارُ عن خصائصِ الشَّيءِ أو الموجودِ الذَّهنيِّ المسمَّى في المعجمِ، فإنَّ الإخبارَ عن الخصائصِ مندرجٌ في تحديدِ المفاهيمِ، وتبيانِ خصوصيَّةِ اللَّفْظِِ وسمائِهَ مندرجٌ في تحديدِ الدلالةِ المعجميَّةِ العامَّةِ. والإخبارُ عن الخصائصِ - ومنها التَّمييزيُّ الضروريُّ ومنها التَّمطيُّ الأساسيُّ - هو الذي يكونُ بنيةَ التَّعريفِ المنطقيِّ المفهوميَّةِ في القاموسِ المختصِّ، وهي بنيةٌ متشعِّبةٌ بتشعُّبِ الخصائصِ الكائنةِ في المسمَّى المعرَّفِ ؛ وتبيانِ خصوصيَّةِ اللَّفْظِِ هو الذي يكونُ بنيةَ التَّعريفِ اللَّغويِّ الدلاليَّةِ في القاموسِ العامِّ، وهي بنيةٌ بسيطةٌ لأنَّ المعرَّفِ هو الدالُّ في علاقتهِ بالمدلولِ.

فإذا نظرنا في تعريفِ أسماءِ المواليدِ في قواميسنا الثلاثةِ وجدناه جامعاً بينِ صنفِي التَّعريفِ، اللَّغويِّ والمنطقيِّ. فإنَّ ممَّا يجمعُ بينِ الصنفينِ من التَّعريفِ في القاموسِ عامَّةً - العامِّ والمختصِّ - هو قيامهما على العلاقةِ التَّضَمُّنيَّةِ بينِ المسمَّى المعرَّفِ والنصِّ المعرَّفِ، بأنَّ يُنسَبَ المعرَّفُ إلى متضمَّنِه في القاموسِ اللَّغويِّ العامِّ

— كأن يُقال عن الثلاثة إنها "جهاز"، وعن الجاروف إنه "أداة"، وعن الكيس إنه "وعاء" — وأن يُدرَج في المقولة التي ينتمي إليها إدراجاً هرمياً في القاموس المختص. على أن الفرق بين النسبة إلى المتضمن والإدراج الهرمي هو تأكيد السمات الدلالية في المعرف في القاموس العام، لإظهار الفرق بينه وبين بقية المتضمنات، والتجزئة التصنيفية في القاموس المختص، بذكر حلقات التصنيف التي تربط المسمى بأعلى الهرمية، أي بالمقولة، وتحديد خصائص المسمى الذاتية أو الضرورية وخصائصه التمطية التي تُعين على تبين مفهومه وضبط متصوره.

ولقد أقامت القواميس الثلاثة التعريف على العلاقة التضمينية بين المسمى المعرف، والمتضمن المعرف. لكن بين ثلاثتها اختلافاً ظاهراً. فإن المعجم الوسيط قد نحا نحو القواميس المختصة في التجزئة التصنيفية: فعرف القرظ بنسبته إلى فصيلته ونوعه؛ وعرف المشمش بذكر فصيلته؛ وعرف الأنشوجة بذكر جنسها وفصيلتها وطائفتها؛ وعرف الجاموس بذكر جنسه وفصيلته ورتبته؛ وعرف الشحرور بذكر فصيلته ورتبته. لكنه لم يهتم بشيء من ذلك في تعريف الصفصاف فعرفه تعريفاً دورياً إذ اكتفى بأن قال "هو شجر الخِلاف" لكنه عندما عرف الخِلاف اكتفى أيضاً بأن قال "هو شجر الصفصاف" (31)، فعرف بذلك المجهول بالمجهول. على أن لتعريف المجهول بالمجهول في الوسيط وجهاً آخر نجد في أسماء المواليِد نفسها التي ذكرناها. فقد نسب القرظ إلى الفصيلة القرنية، والمشمش إلى الفصيلة الوردية، والأنشوجة إلى الفصيلة الصابوغية، والجاموس إلى الفصيلة البقرية ورتبة مزدوجات الأصابع المجترّة (32)، والشحرور إلى فصيلة الشحروريات ورتبة الجوائم المشرومات المناقير (33). وليس في الوسيط تعريف لأي من الفصائل والرتب التي ذكرت. فهي في نظر مجمع القاهرة إما من الوحدات المعجمية المختصة — أي

(31) الوسيط، 260/1.

(32) الرتبة هي "مزدوجات الأصابع"، أما "المجترّة" فرتبية (Sous - ordre).

(33) الرتبة هي "الجوائم"، أما "مشرومات المناقير" فرتبية.

المصطلحات - التي تخرجُ عن اهتمام القاموس اللغويّ العامّ، ولا تستحقّ لذلك أن تُخصَّصَ بمداخلٍ مستقلةٍ رغم أن الجمعَ قد دوّنَ كثيرًا من "مجمعيّاته" المصطلحية الخالصة، وإما من بسائط الألفاظ ذات المفاهيم البسيطة التي لا تحتاجُ إلى تعريف، رغم أنه لا يوجدُ في المعجم ما لا يحتاج إلى التّعريف. على أنّ الجمعَ، في كلتا الحالتين، لم يفرّجَ بحاجة مستعمل القاموس، وهو بذلك يوجّه إلى البحث عن مفاهيم تلك الفصائل والرّتب في قواميسٍ أخرى.

وقد اهتمّ (P.R) بالتصنيف أيضًا لكنّه لم يذهب مذهّب الوسيط في التّجزئة فلم يتجاوز التصنيفُ المقوليّ فيه حلقةً واحدةً هي الفصيلة. وقد ذكّر فصائل خمسة مواليد هي المشمشُ الذي أدرجه في الفصيلة الورديّة (Rosacées) ؛ والصفصاف الذي أدرجه في الفصيلة الصّفصافيّة (Salicacées) ؛ والأنشوجة التي أدرجها في الفصيلة الصّابوغيّة (Clupéidés) ؛ والجاموس الذي أدرجه في الفصيلة البقريّة (Bovidés) ؛ والشحورور الذي أدرج في الفصيلة الشحوروريّة (Turdidés). وأمّا القرظ (Acacia) فمنه قرظٌ حقيقيّ لم يذكر القاموسُ فصيلته - وهي الفصيلة القرنيّة (Légumineuse) - ومنه "قرظٌ كاذبٌ" (Faux-acacia) يُسمّيه الفرنسيّون "Robinier"، ولم يذكر القاموسُ فصيلته أيضًا بل ذكّرُ فصيلته (Sous famille -) وهي الفصيلة الفرّاشيّة (Papilionacées). على أنّ (P.R) لم يفعل فعل المعجم الوسيط الذي أهملَ التّعريفَ بالرّتب والفصائل، بل عرّف بالفصائل في مواضعها من القاموس فلم يُحوّج المستعمل إلى البحث عنها في غيره من القواميس.

ولم يخلُ (CED) من التصنيف أيضًا لكنّ تصنيفه ليس تصنيفًا مقوليًّا، فإنّه قد اكتفى بنسبة المواليد إلى أجناسها العامّة نسبةً عاديّة. فقال عن القرظِ إنّه شجرةٌ (tree)، وعن المشمشِ إنّه ثمرةٌ (fruit) وشجرةٌ تحمل الثّمرة (the tree that apricots grow on)، وعن الصفصافِ إنّه شجرة، وعن الأنشوجة إنّها سمكةٌ صغيرةٌ جدًا (a

(very small fish)، وعن الجاموس إنه حيوان برّي (a wild animal)، وعن الشحرور إنه طائر أروبيّ (European bird).

ويلاحظ إذن أن المعجم الوسيط أكثر ميلاً إلى التصنيف والتجزئة الهرمية، فذكر في بعض المداخل ثلاث حلقات هي الجنس والفصيلة والطائفة (في أنشوجة)، والجنس والفصيلة والرتبة (في جاموس). لكن هذا الميل لم يكن مقترناً فيما يبدو برغبة حقيقية في تعيين المواليد المعروفة، أي في إخراجها من مجال التصور الذهني المجرد الذي يرتبط بالمقولة إلى مجال التعيين الحسي، وخاصة في ما كان ذا أفرادٍ في تصنيفه. فإن حلقات التصنيف التي تدرج من المقولة إلى الفرد أو من الفرد إلى المقولة مشتملة على سبع حلقات على الأقل بين المقولة والفرد: هي الطائفة والرتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والتنوع والضرّب. وكلما تدرجنا نزولاً من المقولة إلى الفرد غلب التعيين الحسي، وكلما تدرجنا صعوداً من الفرد إلى المقولة غلب التجريد الذهني. ولا شك أن ذكر ثلاث حلقات من تسع يعين على التعيين الحسي، لكن إغفال تعريف تلك الحلقات في مواضعها من القاموس يجعل تعريف المواليد في المعجم الوسيط أقرب إلى التعريف المنطقي الذي يُعتمد في القاموس المختص ويجعل من المداخل المواليدية المعرفة فيه مصطلحات علمية وليست ألفاظاً لغوية عامة.

ولقد سعت القواميس الثلاثة إلى تعويض التجزئة الهرمية - الجزئية أو الكلية - بذكر الخصائص. لكن الخصائص التي ذكرت للأشياء المعروفة ليست خصائص ذاتية أو ضرورية، فهذه قد أسقطت وعوّضت بالخصائص النمطية. ومن هذه الخصائص النمطية ذكر الصفات الخارجية أو ذكر الوظيفة أو ذكر موضع الإنبات بالنسبة إلى النبات أو العيش بالنسبة إلى الحيوان. ومن أمثلة الصفات قول الوسيط عن الشحرور إنه طائر غريّد وإن ذكره أسوداً وأنثاه أعلاها أسمرٌ وصدرها إلى حمرة؛ وقول (P.R) عن الطائر نفسه إن ريش الذكر منه أسودٌ

عامّة، وریش الأنتى أسمرُ ؛ وَقَوْلُ (CED) إِنَّ ريشَ هذا الطائر أسودٌ ومنقاره أصفرٌ وإن ريشَ أنثاه أسمرُ. ومن أمثلة ذكرِ الوظيفة قولُ الوسيط عن الجاموس إنه يُرَبِّي للحرثِ ودرّ اللبنِ ؛ وعن الشحرور إنه يُرَبِّي في أفاصِحِ لحسنِ صوته ؛ وقول (P.R) عن الأنشوجة إنها تُؤَكَلُ مُملحةً ومقدّدةً ؛ وعن القَرظِ إنه يُنتِجُ الصمغَ العرَبِيَّ ؛ ومن أمثلة تحديدِ مواضع الإنبات أو مواضع العيشِ قولُ (P.R) عن الصفصافِ إنه يَنبُتُ في المواضع البليلةِ والتدبّةِ، وقوله عن الأنشوجة إنها تَكثُرُ في البحر المتوسّطِ ؛ وقول (CED) عن الصفصافِ إنه يَنبُتُ قُربَ الماءِ، وعن الجاموس إنه يعيشُ في آسيا وإفريقيا وأمريكا.

على أن هذه الخصائصَ التَمطّيةَ غير كافيةٍ في الحقيقة لتحقيق التمييز بين مُسمّى ومُسمّى آخرَ تَمييزًا دقيقًا. فإنها قد تكون مشتركةً بين المواليدِ المعرّفةِ ومواليدِ أخرى قد تكون من نفس الجنس. وقد سعى القاموسان الأوروبيان إلى سدّ هذا النقص بإدراج عنصرٍ مُهمٍّ من العناصر المساعدة في التعريفِ تمثله الاستعمالاتُ أو الأمثلة السياقية، وفي ذلك تقريبٌ لماهية المسمّى المعرّف من تصوّر مستعمل القاموس من أبناء اللّغة الطبيعيّة الموصوفة. على أن هذه الأمثلة السياقية قد لا تتوفّر في اللّغة فلا يُوردُ مؤلّفُ القاموس منها شيئًا، وخاصة إذا كان المسمّى المعرّف ممّا لا يقع للناس في تجربتهم الاجتماعية وقوعًا سهلاً.

ويلاحظ فيما تقدّم أن تعريف أسماء المواليد في القواميس الثلاثة قد تأرّجَحَ بينَ (1) التّحديدِ الماهويِّ اعتمادًا على التّصنيفِ المُقوليِّ، و(2) التّحديدِ الماهويِّ بذكرِ بعضِ الخصائصِ التّمطّيةِ المتغيرةِ، و(3) الإشارةِ إلى بعضِ السّماتِ اللّغويّةِ الدلاليّةِ بإيرادِ بعضِ الأسماءِ في أمثلة سياقية تُحيلُ إلى تجربة الجماعة اللّغويّة في الكون. وقد اعتمد القاموس العربيّ على النوع الأوّل من التّحديدِ أكثرَ من اعتماده على التّوعينِ الثّاني والثّالث، واعتمد القاموسُ الفرنسيّ على الأنواع الثلاثة مع تغليب النوع الثّالث والاقتصادِ الشّدِيدِ في النوعين الأوّل والثّاني ؛ وأهمّل القاموسُ

الانجليزي التَّوَعِ الأوَّلَ تمامًا واعتمدَ على النوعين الثاني والثالث اعتمادًا بسيطًا. وقد غلب - نتيجة ذلك - على التعريف في القواميس الثلاثة الغموض والاختلاف أحيانًا. فإنَّ الغموضَ شديدٌ في قول الوسيط عن الأنشوجة إنها "جنسٌ من صغار السمك من فصيلة الصَّابُوعِيَّاتِ من طائفةِ السمك". فهذا سمكٌ من جنسِ السمك ومن طائفةِ السمك ! أمَّا فصيلةُ الصَّابُوعِيَّاتِ فلا يعرفها إلاَّ الرَّاسِيخُونَ في العلم ما دام الوسيطُ قد أهملَ ذكرها في موضعها من القاموس، ويبلغُ الغموضُ في الوسيط مداهُ عندما يعرفُ الصفصافَ بأنه الخِلافُ ثم يعرفُ الخِلافَ بأنه الصفصافُ.

وليس بعيدًا عن المعجم الوسيط القاموسُ الفرنسيُّ في قوله عن الأنشوجة إنها سمكٌ صغيرٌ من أسماكِ البحرِ (من الصَّابُوعِيَّاتِ) تكثرُ في المتوسط، وتؤكلُ مُملحةً ومُقَدَّدةً. فإنه لم يزلْ عن المفردة الغموضُ لأنَّ الأنشوجة ليست السمكُ البحريُّ الصَّابُوعِيُّ الوحيدُ الذي يكثرُ في المتوسط ويؤكل مملحًا مُقَدَّدًا ؛ أو في قوله عن الصفصاف إنه شجرٌ أو شجيرةٌ من الفصيلة الصَّفصافيَّةِ تنبتُ في المواضع البليلة والتديَّة. ولا شكَّ أنَّ الصفصافَ ليس الشجرة الوحيدة التي تنمو في المواضع النديَّة من الفصيلة الصَّفصافيَّةِ.

ولم يسلم القاموسُ الانجليزي من هذا الغموض بل كان فيه أكثرَ استيفاحًا. فإنَّ الأنشوجة فيه "سمكٌ صغيرٌ جدًا يمكن لك أن تأكله"، والصفصافُ فيه "شجرة ذات أعصانٍ طويلةٍ وأوراقٍ طويلةٍ ضيقة، تنبتُ قربَ الماء"، ومفادُ هذين التعريفين أن كلَّ "سمكٍ صغيرٍ جدًا يمكن لك أن تأكله" يمكن أن يكونَ أنشوجة، وأن كلَّ "شجرة ذات أعصانٍ طويلةٍ وأوراقٍ ضيقةٍ طويلةٍ تنبت قربَ الماء" يمكن أن تُنسَى صفصافًا !

وأما الاختلافُ بين القواميس الثلاثة فمن أمثلته اعتبارُ الوسيط و(P.R) الأنشوجة سمكًا صغيرًا، واعتبارُ (CED) السمك نفسه سمكًا صغيرًا جدًا : فلعلَّ الأنشوجة التي يعرفها الانجليزي أصغرُ حجمًا من الأنشوجة التي توجد في المتوسط ؛

واعتبار الوسيط و(CED) الصفصاف شجرًا، واعتبار (P. R) له شجرًا وشجيرة ؛
واعتبار الوسيط الجاموس حيوانًا أهليًا، واعتبار (CED) له حيوانًا بريًا.

5 - خاتمة :

يُلاحظُ من أمثلة التعريف المتقدمة أن قواميسنا الثلاثة - وهي قواميس لغوية عامة - قد تفاوتت درجة "اللغوية" فيها. فإن المعجم الوسيط قد عامل أسماء المواليِدِ السِّتَّةَ معاملةً المصطلحات فغلب عليه التصنيف الهرمي وقلَّت فيه السمات اللغوية، الشكليَّة والدلاليَّة. لكنَّ تعريفه لم يحقِّق التمييز المطلوب بين المسميات. ويُعدُّ القاموسُ الفرنسيُّ أقلَّ ميلًا إلى التصنيف الهرميِّ لآته قد اكتفى بحلقة واحدة هي الفصيَلَةُ التي عرَّفها هي أيضًا في مواضعها من المدونة، وعرِّف فيما عدا ذلك تعويلًا كبيرًا على السمات اللغوية الشكليَّة والدلاليَّة في تعريف الاسم، فكان تعريفه لذلك أقرب إلى التعريف اللغويِّ من تعريف المعجم الوسيط. وأمَّا القاموسُ الانجليزي فقد تخلص تمامًا من التصنيف الهرميِّ وعوضه بنوع آخر من التصنيف هو التصنيفُ بحسب إدراج المسميِّ المعرَّف في مُتضمَّنِه أو محتويهِ الدلاليِّ، وقد غلب فيه لذلك التعميمُ وقلَّ التخصيصُ، فكان التعريفُ فيه أكثر "لغوية" من التعريف في القاموسين الآخرين.

فقد كان التعريفُ في القواميس الثلاثة إذن تعريفًا تَضَمَّنِيًّا. فهو قائمٌ على ما بين المعرَّف والمعرِّف من علاقةٍ تَضَمَّنِيَّة (Relation hypo - hyperonymique). وهذا النوعُ من العلاقة يقتضي من المعجميِّ أن يرى في الوحدة المعجمية إمَّا مصطلحًا متعلقًا بمسميِّ قابلٍ للتحديد الماهويِّ اعتمادًا على تصنيفه الهرميِّ وتحديد خصائصه الذاتِيَّة أو الضروريَّة، وإمَّا لفظًا لغويًّا عامًّا متعلقًا بمسميِّ ذي دلالة لغويَّة عامة قابلة للإظهار اعتمادًا على سماتِ المسميِّ الدلاليَّة وخصائصه النمطيَّة. فالتضمُّنُ في المجال المصطلحيِّ علاقةٌ بين مسمياتٍ منتمة إلى هرميةٍ مقوليَّةٍ يتدرَّج فيها التَّعْيِينُ والتَّخْصِيصُ من طبقة المقولات - الكلِّيَّات - إلى طبقة الضُّروب

والأفراد أي الجزئيات الدُّنيا ؛ وأما في المجال اللغوي العام فهو علاقة بين أسماء منتمية إلى حقول دلالية لا تقوم فيها علاقات بين المفردات في حد ذاتها بل تكون بين السمات (Traits sémantiques) والمُعَيِّنَات (Sèmes) والمعَانِم (Sémèmes) الدلالية. فإن المتضمن الواحد الذي يكون عادة اسم جنس جامعاً (Superondonné) قد تربطه علاقات تضمينية بأسماء أخرى تنتمي إلى حقول دلالية أخرى، من خلال مكونٍ أو أكثر من مكوناته الدلالية، السميّة أو المعنوية أو المعنوية.

مصادر البحث ومراجعته

1- بالعربية :

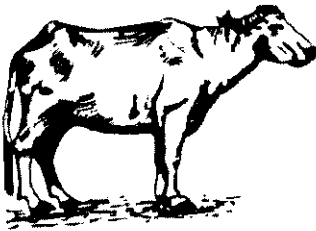


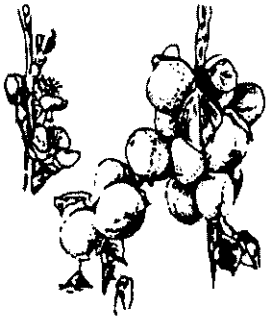

- ابن مراد، إبراهيم : المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- _____ مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ الصيغمية المعجمية، مجلة المعجمية، 12 - 13 (1996 - 1997)، ص ص 121 - 137 .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط، ط. 3، القاهرة، 1985 (جرّان).

2 - بغير العربية :

- Robert, Paul : *Le Petit Robert. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française.* Rédaction dirigée par A. Rey et Josette Rey- Debove, Dictionnaires Le Robert, Paris, 1987, [=PR].
- Collins Cobuild English Language Dictionary* , Harper Collins Publishers, London, 1987, [=CED]

ملحق

المدخل الثمانية عشر المدروسة (1) المدخل المستخرجة من المعجم الوسيط

<p>(الجائوس): حيوان أهلي من جنس الفيل والفيلة القرية، يندرج تحت رتبة مريوضات الأصابع المهترئة، يربي للحرث ودرّ اللبن. (ح) تواميس.</p> 	<p>* (الأشوخة): جنس من صغار السمك، فصيلة الصابوغيات من طائفة السمك، يحفظ ويعام مُغْتَبًا. (د).</p> 
<p>* (الشُحْرُوز): طائر بزرية من فصيلة الشُحْرُوريات ورتبة الحوام المشرومات المنافير، ذكره أسود، وأنتاه أعلاما أسمر، وصدرها إلى حمرة، يصاد ويربى في أقاصي حوض صوته.</p> 	<p>(الشُشْبِيْشُ): [تُكَلِّتُ السَّيْتِيْن]: شجر مشر من الفصيلة الوردية، يؤكل ثمره عُفْصًا، أو بجفًا، أو على شكل شرابح نسي: قمر الدّين.</p> 
<p>(الْقَرْظُ): شجرٌ عظيم لما سُوقَ بِغِلَاطِ أَمثال شجر الخوز، وهي من الفصيلة القرنية، وهي نوع من أنواع السُّنْبُط العرف، يستخرج منه صمغ مشهور. واحدته: قَرْظَةٌ.</p> 	<p>(الصَّقَمَافُ): شجر الحلاب</p>

(2) المدخل المستخرجة من (P . R)

ABRICOT [abrika], n. m. (*Aberecot*, 1112; catalan *aber-coc*, de l'arabe *al-barraq*, d'orig. gr.). ♂ 1° Fruit de l'abricotier, à noyau, à chair et peau jaune orangé. *Abricots frais, secs. Campote d'abricots.* — *Pêche^m-abricot.* ♂ 2° Couleur jaune orangé très doux. *Taini abricot. Des baz abricot.*

ABRICOTIER [abrikatje], n. m. (1526; de *abricot*). Arbre fruitier (*Rosacées.*), à fleurs blanches paraissant avant les feuilles, qui produit l'abricot.

ACACIA [akasa], n. m. (1553; *acacie*, XIV^e; lat. *acacia*, du gr.). ♂ 1° Bot. Arbre à feuilles divisées en folioles, à fleurs jaunes, dont certaines espèces produisent la gomme arabique. *Le mimosa^m est un acacia.* ♂ 2° Cour. Arbres à feuilles composées, à fleurs blanches ou jaunes en grappes (*Papilionacées* : nom bot. *Robinié^m* ou faux acacia.)

ANCHOIS [aŋwa], n. m. (1546; esp. *anchoa*, d'une forme pop. du lat. *apua*, gr. *aphud*). Petit poisson de mer (*Chupéides*), commun en Méditerranée, qu'on consomme surtout mariné et salé. *Filets d'anchois à l'huile. Beurre d'anchois, beurre mâlé de filets d'anchois écrasés.* — Par ext. *Anchois de Norvège, sprat.*

BUFFLE [byfl(e)], n. m. (1213; it. *bufalo*, bas lat. *bufalus*, class. *bubalus*), Mammifère ruminant (*Bovidés*), voisin du bœuf, dont il existe plusieurs espèces en Afrique et en Asie. V. *Karhu* (On appella parfois la femelle *buffonne* ou *buffezze*, et les petits *buffons* ou *buffetins*). *Trouvé de la peau de buffle.* V. *Buffétorie. Vallée en peau de buffle*, ou ellipt. en *buffle*.

MERLE [merl(e)], n. m. (XIV^e; bas lat. *merulus*, class. *merula*). ♂ 1° Oiseau passereau (*Turdides*), au plumage généralement noir chez le mâle, brun chez la femelle. *Merle noir, à plastron. Sifflet comme un merle. Femelle (merlette), petit (merleau) de merle.* ♂ 2° Fig. *Un vilain merle, et (iron.) un beau merle*, un vilain personnage. — *Merle blanc*, personne ou chose introuvable ou extrêmement rare.

SAULE [so], n. m. (v. 1215; frq. **salua*; a éliminé l'a. fr. *sauz*, du lat. *salix, salicis*). Arbre ou arbuste (*Salicacées*) qui croît dans les lieux frais et humides. *Lieu où poussent les saules.* V. *Saulaie, saussaie. Saule marsault*, qui fournit un bois blanc utilisé en menuiserie. *Saule pleureur*, à branches tombantes. » *Mes chers amis, quand je mourrai, plantez un saule au cimetière...* (M. G.)

(3) المداخل المستخرجة من (CED)

acacia /ə'keɪʃə/, **acacias**. The plural can be either **acacias** or **acacia**. An **acacia** is a tree which grows **n count** in warm countries and which usually has small yellow or white flowers.

anchovy /æŋtʃə'vi/, **anchovies**. An **anchovy** is a **n count** very small fish that you can eat. Anchovies have a strong, salty taste. **so ...anchovies on toast... ...anchovy paste.**

apricot /ə'prɪkət/, **apricots**. 1 An **apricot** is a **n count** small, round fruit with yellowish-orange flesh, a soft furry skin, and a large stone inside. **so ...gleaming jars of yellow peaches, apricots, pears and mulberries.** • used also of the tree that apricots grow • 1 tree on.

blackbird /'blækbɜ:d/, **blackbirds**. A **blackbird** is **n count** a common, fairly small European bird. The male has **1 bird** black feathers and a yellow beak, and the female has brown feathers.

buffalo /'bʌfələʊ/, **buffaloes**. The plural can be either **buffalo** or **buffaloes**. A **buffalo** is a wild **n count** animal like a large cow with long curved horns. = **bison**
There are several different kinds of buffalo and they live in Asia, Africa, and America. **so We passed a herd of buffaloes... On the plain were more buffalo than they had ever seen.**

willow /wɪləʊ/, **willows**. A **willow** or a **willow tree** **n count** is a tree with long branches and long narrow leaves that grows near water. **so ...the willows along the river bank.**

9- الشَّاهِدُ وَالْفَصَاحَةُ فِي الْقَامُوسِ الْعَرَبِيِّ (*)

1 - فِي فَصَاحَةِ مَصَادِرِ الاسْتِشْهَادِ :

الاسْتِشْهَادُ فِي اللُّغَةِ ضَرْبٌ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، فَإِنَّ اللُّغَوِيَّ يَأْتِي بِالشَّاهِدِ لِيَكُونَ حِجَّةً إِمَّا عَلَى وُجُودِ مَا يَحْتَجُّ لَهٗ فِي اللُّغَةِ أَوْ فِي الْخِطَابِ، سَوَاءً كَانَ وَحْدَةً مُعْجَمِيَّةً أَوْ كَانَ تَرْكِيبًا نَحْوِيًّا، وَإِمَّا عَلَى صِحَّةِ اسْتِعْمَالِهِ. وَالشَّاهِدُ مُرْتَبِطٌ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ بِالمَصَادِرِ الَّتِي يَعْتَمِدُهَا اللُّغَوِيُّ فِي جَمْعِ مَادَّاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ وَفِي وَصْفِهَا ؛ وَبِمَكْنُ تَصْنِيفِ تِلْكَ المَصَادِرِ إِلَى صَنَفَيْنِ كَبِيرَيْنِ : الْأَوَّلُ يُمَثِّلُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ يُنْتِجُونَ اللُّغَةَ وَيَسْتَعْمَلُونَهَا، وَالثَّانِي يُمَثِّلُهُ التَّصَوُّصُ المَدُونَةُ الَّتِي وَضَعُوهَا.

وَمَا قَلْنَا بِنَطَبِقُ عَلَى التَّصَوُّصِ اللُّغَوِيِّ الْأَوَّلِي الْوَاصِفَةِ لِلْعَرَبِيَّةِ. فَإِذَا نَظَرْنَا فِي "الْكِتَابِ" لِسَيِّوَيْهِ مِثْلًا وَجَدْنَا مُؤَلَّفَ الْكِتَابِ يَعْتَمِدُ الصَّنِيفِينَ مِنَ المَصَادِرِ، لَكِنَّ رُجُوعَهُ إِلَى مَصَادِرِهِ لَمْ يَخْلُ مِنْ الْاِخْتِيَارِ وَالْمَفَاضَلَةِ. فَإِنَّ مُتَكَلِّمِي الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَهُ نَوْعَانِ : نَوْعٌ تُرَضَى عَرَبِيَّتُهُ وَيُوثَقُ بِفَصَاحَتِهِ (1)، وَنَوْعٌ ذُو لُغَةٍ رَدِيئَةٍ وَلَا يُؤْخَذُ بِعَرَبِيَّتِهِ (2) ؛ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْعَرَبِ الَّذِينَ تُرَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ إِشَارَةً عَامَّةً فِي مَوْضِعٍ مِنْ

(*) فُتِمَ هَذَا الْبَحْثُ فِي نَدْوَةِ "المِثَالِ وَالشَّاهِدِ فِي المَوْضُوعَاتِ التَّحْوِيَّةِ وَالْقَامُوسِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ" الَّتِي نَظَمَهَا مَرْكَزُ الْبَحْثِ فِي التَّرْجُمَةِ وَعِلْمِ المِصْطَلَحِ (لَبُون) وَوَحْدَةُ الْبَحْثِ "مِغْرَدَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ المَعْجَمِ وَالْقَامُوسِ" (تُونِس) فِي جَامِعَةِ لَبُونِ 2 بِنْرَنْسَا يَوْمِي 29 وَ30 سِبْتَمْبَرِ 2005 .

(1) يَنْظُرُ سَبِيوِيَه : الْكِتَابِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونِ، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، الْقَاهِرَةِ، 1966 - 1977، 1 / 182 ، 1 / 304 ، 1 / 396 ، 3 / 98 ، 3 / 315 ، 4 / 125 ، 4 / 128 ، 4 / 471 .

(2) المَرْجِعُ نَفْسُهُ، 4 / 129 ، 4 / 196 ، 4 / 197 .

أبوابِ الكتابِ قال فيه : "سألنا العُلُوِيَيْنَ والتَّمِيمِيَيْنَ" (3)، والعُلُوِيُون هم أهلُ العالية، وهي ما فوقَ أرضِ نَجْدٍ إلى أرضِ تَمَامَةَ وإلى ما وراءَ مَكَّةَ، فهي إذن منطقةٌ شاملةٌ لبلادِ الحِجَازِ، وأمَّا التَّمِيمِيُون فأهمُّ سُكَّانِ نَجْدٍ. وقد عَقَدَ في كثيرٍ من المواضع من الكتابِ المقارناتِ بين لغة التَّمِيمِيَيْنَ ولغة الحِجَازِيَيْنَ دون أن يُخْفِيَ ميلَه إلى لغة أهلِ الحِجَازِ، فهي عنده "الأوْلَى القُدْمَى" (4)، وهي "اللغةُ العربيَّةُ القديمةُ الجيِّدةُ" (5) ؛ أمَّا لغةُ بني تَمِيمٍ فقد قال عنها في أكثرَ من موضعٍ إنَّها لُغَةٌ القِيَّاسِ، وهي أقيسُ من لغة أهلِ الحِجَازِ (6). وأمَّا الصنفُ الثَّانِي من المصادرِ عنده – أي التَّصوُّصُ – فمَنهُ أربعةُ أنواعٍ، أعلاها منزلةُ الشَّعْرُ، وثانيها القرآنُ الكَرِيمُ، وثالثها الأمثالُ، وأخيرا الحديثُ النَّبَوِيُّ (7).

فإذا أخذنا عملاً أستاذِ سيبويه الخليلِ بنِ أحمدَ في "كتاب العين" وجدناه أكثرَ وضوحاً وأقلَّ تقييداً. فإنَّ مصادره هو أيضاً خَمْسَةٌ : "المتكلمون" – وهم الرِّوَاةُ – والشَّعْرُ والقرآنُ الكَرِيمُ والحديثُ النَّبَوِيُّ والمأثورُ من كلامِ العرب، ومن هذا المأثورِ الأمثالُ (8) ؛ وهو لم يكتَفِ في الجمعِ بلغةِ الرِّوَاةِ مِنَ الأعْرَابِ بل أخذَ

(3) المرجع نفسه، 29/3.

(4) المرجع نفسه، 278/3.

(5) المرجع نفسه، 473/4.

(6) المرجع نفسه، 57/1، 122/1، 413/2، 277/3.

(7) تنتظر شواهدَ الشَّعْرِيَّةِ والقُرْآنِيَّةِ والمثليَّةِ والحديثيَّةِ مفصلةً في الجزء الخامس المخصَّص للفهارس العامة في الكتاب، 7/5 – 103.

(8) تُنظَرُ فهارسُ النشرةِ الجديدة التي أعدها – عن الطبعة التامة بتحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي – مرتبة على الحرفِ الأوَّل من المداخلِ داود سلوم وداود سلمان العنكي وإنعام داود سلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004 : فهرس آيات القرآن الكريم، ص ص 922 – 945 ؛ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، ص ص 946 – 954 ؛ فهرس الأمثال، ص ص 955 – 958 ؛ فهرس رِوَاة معجم العين (أي الرواة الذين أخذ عنهم الخليل)، ص ص 1006 – 1008 ؛ فهرس أسماء الشعراء، ص ص 1009 – 1023. وتوجب هذه الفهارسُ إبداءَ بعض الملاحظات : (1) أن فهرس الأحاديث النبوية قد اشتمل على الأحاديث الحقيقية بنصها وعلى ما تُسبب إلى الرسول (ص) من أخبار، مثل "إنه رأى امرأةً عليها مناجذٌ من ذهبٍ فناجذٌ عن لبسها" (ص 947) و"إن رجلاً قصَّ عليه رؤيا فاستاء لها" (ص 947)، و"إنه كره المواصفة في البيع" (ص 948)، و"جاءت فاطمة إلى أبي بكرٍ في لميمةٍ من حقدٍها ونساء قومها" (ص 949) ؛ وليس لهذه "الأثار" من القوة الحجية ما للتصوُّص الحقيقيَّة ؛ (2) أن موادَّ الفهارس ليست استقصائية، وتمثِّل لذلك بفهرس الأمثال، فقد سقطتْ منه أمثالٌ غيرُ قليلةٍ منها "بيضةُ العفر" (العين، عفر، 1/

من سُكَّانِ الحَضَرِ أيضاً، سَوَاءً من فُصحاءِ الأعرابِ الذين انتقلُوا من بَوَادِيهِمْ واستقَرُّوا بِالْحَوَاضِرِ مثل البَصْرَةِ والكُوفَةِ وبَغْدَادِ، أو من أَهْلِ الأُمصارِ، وقد ذَكَرَ من لُغاتِ الأُمصارِ لُغَةَ أَهْلِ العِراقِ (9) والشَّامِ (10) واليَمَنِ (11) ومِصرَ (12)؛ وقد يَخُصُّ بالذِّكْرِ لهجاتِ مُدنٍ أو جِهاتٍ بعينها من تلكِ البلادِ مثل "أهلِ البَصْرَةِ" (13) و"أهلِ السَّوادِ" (14) من بلادِ العِراقِ، و"أهلِ حَمصِ" (15) من بلادِ الشَّامِ، و"أهلِ الجُوفِ" (16) من بلادِ اليَمَنِ. وهو لا يَكْتَفِي بذلكِ بل قد يُسَجَّلُ كَلَامُ العَامَّةِ باعتبارِ العَامِيِّ مُستَوَى من مُستَوَيَاتِ العَرَبِيَّةِ (17)، فَإِنَّه لم يَذْكَرِ العَامِيَّ من الاستعمالِ في عَصْرِهِ لِيُهَيِّجَتْه وَيَخْطِئَ أَصْحَابُهُ، بل هو يَذْكَرُ وَجُوهًا أُخْرَى من استعمالِ الفَصِيحِ الَّذِي يَعْتَمِدُهُ أَصْلًا. وَيُفَسِّرُ مَنْزِعَ الخليلِ هَذَا رَغْبَتَهُ فِي أَنْ

(150)، و"الارضَ من الركبِ بالتعليقِ" (علق، 164 / 1)، و"أَبَى الحَقِيضِ العِذْرَةَ" (حقن، 50 / 3)، و"حاطِبُ لَيْلٍ" (حطب، 174 / 3)؛ (3) أن المفسرين قد أسقطوا ما تصطلح عليه بـ"المأثور من كلام العرب" - وندرج ضمنه الأمثال - مثل المأثور من أقوال العرب وحكمهم وأساجعهم والمروي من الأقوال عن أشخاص بعينهم مثل الصحابة والتابعين: ومن النوع الأول "كانت العرب في الجاهلية الجهلاء إذا نظرت إلى الهلال قالت: لا مرحباً بمحلّ الذئب مَقْرَبِ الأجل" (حلّ، 27 / 3)، و"قال أعرابي: تركتها تَبْخِجُ على أيدي القوابل" (بخ، 33 / 3)، و"قال الساجع: إذا طلعت العنزة لم تبق بَعْمَانِ سُرَّةً وكانت عكَّة نكرة" (عذر، 95 / 2)، و"تقول العرب: إذا طلع الذراع أمرأت الشمس الكراع واشتد منها الشعاع" (ذرع، 98 / 3)؛ ومن النوع الثاني قولُ عليّ بن أبي طالب "عِيدَتْ فِصْمَتٌ" (عبد، 50 / 2)، وقول عائشة في عثمان "استنابوه حتى إذا تركوه كالثوب الرخيص أحوالوا عليه فقتلوه" (رخص، 103 / 3)، وقول عمر بن الخطاب "لأجلت الناس بأجاً واحداً" (باج، 191 / 6)، وقول أبي بكر الصديق "الولدُ الوَطُ" (لوط، 452 / 7)، و"الوطُ" أي الصقُّ بالقلب. وهذه المأثورات كلها قد ذكرها الخليل لما لها من قيمة حُجِّيَّة في الاستشهاد.

- (9) ينظر في كتاب العين مثلاً 355 / 1 (لعز)، 39 / 3 (قحط)، 49 / 6 (ستج).
 (10) المرجع نفسه، 116 / 1 (خذع)، 249 / 5 (قسطس، قسطر)، 221 / 8 (قتر).
 (11) المرجع نفسه، 163 / 1 (علق)، 52 / 3 (فقق)، 53 / 3 (قحب).
 (12) المرجع نفسه، 93 / 4 (وهن)، 67 / 5 (فقص)، 118 / 5 (قند).
 (13) المرجع نفسه، 44 / 3 (حرق)، 289 / 3 (حيز).
 (14) المرجع نفسه، 63 / 6 (جزر)، 217 / 6 (شر).
 (15) المرجع نفسه، 22 / 3 (حظ).
 (16) المرجع نفسه، 287 / 2 (قشعر).
 (17) المرجع نفسه، 103 / 3 (ضرح)، 121 / 3 (فصح)، 214 / 3 (حرب). وينظر في نشرة مكتبة لبنان "فهرس لغات الأمصار وأهل العامة (كذا)" (ص ص 976 - 982)؛ وقد خصَّ داود سلوم المستوى العامي في الكتاب - وخاصة العامي العراقي - بدراسة قيمة في مقدمة هذه النشرة، ص ص (ص - غ).

يَسْتَوْعِبُ مَا تَسْتَعْمِلُهُ "العَرَبُ فِي أَشْعَارِهَا وَأَمْثَالِهَا وَمُخَاطَبَاتِهَا فَلَا يَشِدُّ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ" (18). وهذه الغايةُ الاستيعابيةُ هي التي سمحت له بالتوسّع في الأخذِ بكلامِ العَرَبِ فِي عَصْرِهِ.

لكنّ هذا التوسّع الذي نجدُه عندَ الخليلِ في القرنِ الثانيِ الهجريّ - وهو من عَصْرِ الاحتجاج - لا نجدُه عندَ اللّغويينِ اللَّاحِقين الذين عَاشُوا فِي القرنِ الثالثِ فَمَا بَعْدَهُ، بل إنَّ من تلاميذِ الخليلِ الذين عَاشُوا فِي التَّصْفِ الثانيِ من القرنِ الثانيِ وأوَّلِ القرنِ الثالثِ مَنْ كَانَ كَثِيرًا التَّشَدُّدِ قَلِيلَ الثَّقَّةِ حَتَّى يَمُنَّ بِمَنْ كَانَ مِنَ الشُّعْرَاءِ مَعْدُودًا مِنَ الفُصَحَاءِ. وَتَذَكَّرُ مِنْ هَؤُلَاءِ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ قَرِيبِ الأَصْمَعِيِّ. فَقَدْ كَانَ يَقُولُ عَنِ الشَّاعِرِ ابْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ "لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لِأَنَّ الحَضْرِيَّةَ أَفْسَدَتْ عَلَيْهِ لُغَتَهُ" (19)، وَقَالَ فِي ذِي الرِّمَّةِ - لِأَنَّهُ أَقَامَ بِأَرْضِ السَّوَادِ فِي العِراقِ - : "ذُو الرِّمَّةِ طَالَمَا أَكَلَ المَالِحَ والبَقْلَ فِي حَوَانِيَةِ البَقَالِينِ" (20)، وَقَالَ فِي الكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ ذُو أَصْلٍ كُوفِيٍّ وَذُو نَسَبٍ مُؤَصِّلِيٍّ مِنْ جِهَةِ الأُمِّ فِيمَا يَبْدُو : "هَذَا جَرْمَقَانِيٌّ مِنْ أَهْلِ المَوْصِلِ وَلَا آخِذٌ بِلُغَتِهِ" (21)، وَالجَرْمَقَانِيُّ وَاحِدُ الجَرَامِقَةِ، وَهُمْ قَوْمٌ مِنَ العَجَمِ الفَرَسِ هَبَطُوا المَوْصِلَ فِي أوائلِ الإسلامِ.

وشبيهه بموقفِ الأَصْمَعِيِّ هذا مَوْقِفُ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ مِنَ شُعْرَاءِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلِ العَبَّاسِ بْنِ الأَحْنَفِ وَأَبِي نُؤَاسٍ وَأَبِي العَتَاهِيَةِ، وَشُعْرَاءِ الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ مِثْلِ أَبِي تَمَّامٍ وَدِيكَ الجِنِّ. فَقَدْ قَالَ فِيهِمْ "إِنَّمَا أَشْعَارُ هَؤُلَاءِ المُحَدِّثِينَ مِثْلِ أَبِي نُؤَاسٍ وَغَيْرِهِ مِثْلِ الرِّيحَانِ، يُشَمُّ يَوْمًا وَيَدْوِي فَيُرْمَى بِهِ، وَأَشْعَارُ القُدَمَاءِ مِثْلِ المُسَكِّ والعَنْبَرِ كَلَّمَا حَرَكَتَهُ ارْتِدَادًا طَيِّبًا" (22) ؛ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ "أَشَدُّ أَرْجُوزَةَ أَبِي تَمَّامِ الَّتِي أَوَّلَهَا :

(18) المرجع نفسه، 47 / 1 .

(19) المرزباتي : الموشح، ص 293 ؛ وينظر أيضا محمد عيد : الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 140 .

(20) ينظر ابن جنّي : الخصائص، 295 / 3 ؛ الشلّقاني : مصادر اللّغة، ص 340 و352 .

(21) ابن جنّي : الخصائص، 294 / 3 .

(22) ينظر المرزباتي : الموشح، ص 246 ؛ نفسه : المعقبس، ص ص 302 - 303 (وبين المرجعين اختلاف في العبارة) .

وَعَاذِلْ عَدْلَتَهُ فِي عَذْلِهِ فَظَنَ أَنِّي جَاهِلٌ مِنْ جَهْلِهِ

على أنها لبعض العرب، فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكتبها له، فلما فعل قال إنها لأبي تمام، فقال: خرق خرقاً، فخرقها" (23).

2 - في أثر عاملي المكان والزمان في فصاحة مصادر الاستشهاد :

ويلاحظ مما تقدم أثر عاملين في تحديد الفصحاء الذين يؤخذ بلغتهم ويحتج بعربيتهم فيكونوا مصادر للاستشهاد :

الأول عامل المكان، ويمكن اعتباره "مقياساً" فنقول "مقياس المكان"، لأن فصاحة الوحدة المعجمية - أو عدم فصاحتها - تُقاس بانتماء المتكلم بها إلى جهة ما أو إلى مكان ما من جزيرة العرب. وقد كان سبويه - كما نبهنا إلى ذلك من قبل (24) - يرى أن العربية المرتضاة هي عربية وسط الجزيرة - منطقة نجد خاصة - وعربية الحجاز. وهذا الرأي كان سائداً في عصر الاحتجاج رغم وجود بعض الاختلاف، إذ نجد من يقضي أهل الحجاز حسب ما يستنتج من النص المشهور الوارد في كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي. فقد قال إن علماء اللغة العرب قد تشاغلوا بجمع اللغة من سنة تسعين إلى سنة مائتين للهجرة، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أهل العراق، فتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضرة، ثم من سكان البراري من كان من أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجماءً وأبعدهم إذعائاً وانقياداً، وهم قيس وقيس وقيس وأسد وطيء ثم هذيل. فإن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب، والباقيون فلم يؤخذ عنهم شيء لأهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة

(23) ينظر أبو محمد عبد الله ابن سنان الخفاجي : سر الفصاحة، ص 362 .

(24) يراجع التعليقان (5) و(6) السابقان .

هم من الحبشة والهند والفُرس والسُريانيين وأهل الشام وأهل مصر" (25). وقد أقصى الفارابي من القبائل الفصيحة ما كان من أهل الحجاز - ومنها قبيلة قريش - لأهم ليسوا من سكان البراري ثم لأهم من أهل التخوم كثير و الاختلاط بغيرهم منذ جاهليتهم. ونجد في الحقيقة عند علماء اللغة في القرن الثاني الهجري ما يدعم هذا القول الوارد في كتاب الحروف، ومن أولئك العلماء أبو عمرو بن العلاء الذي نُسب إليه قوله: "أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم" (26)؛ وعلياً هوازن من قبائل قيس، وأمّا سفلى تميم ففي نجد، وكلهم من وسط الجزيرة .

ويبدو أنّ إضافة أهل الحجاز كان لأسباب دينية. ويؤيد هذا المنزع الديني ما ذهب إليه البعض من العلماء - مثل الفراء (27) وتعلب (28) وأحمد بن فارس (29) - إلى تفضيل قبيلة قريش على ما عداها من القبائل في الفصاحة.

وأما العامل - أو المقياس - الثاني فهو الزمان. وقد رأينا أثر هذا العامل في ما ذهب إليه سيويه في المفاضلة بين عربية أهل الحجاز - وهي "الأولى القدّمي" - وعربية بني تميم، كما رأينا أثره أيضا في موقف ابن الأعرابي من شعراء الطبقة الثانية والطبقة الثالثة، مثل أبي نؤاس وأبي العتاهية وأبي تمام، فهؤلاء لا يرقون في الفصاحة إلى مرتبة الشعراء الجاهليين والشعراء المخضرمين وشعراء القرن الأول الهجري لأنهم محدثون - أو "مولدون" - ولم تتحقق فيهم صفة القدم، وهم لذلك مخرجون مما يُسمى عصر الاحتجاج الذي ينتهي في الحواضر حوالي منتصف القرن الثاني الهجري، كما أُخرج منه سكان البادية من الأعراب الذين عاشوا بعد القرن الرابع الهجري. فكلما كان الشاعر أقدم زما كان شعره أكثر

(25) أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، ص 147؛ وقد أخذ هذا النص جلال الدين السيوطي في كتاب المزهر وتوسع فيه وأضاف إليه - ينظر جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/ 211-212.

(26) ينظر أحمد بن فارس: الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 57.

(27) ينظر كتاب المزهر للسيوطي، 1/ 221.

(28) ينظر أبو العباس تغلب: المجالس، 1/ 100-101.

(29) أحمد بن فارس: الصحاحي، ص ص 52-53.

فَصَاحَةٌ، ما لم يَظْهَرَ ما يَقدَحُ في فَصاحَتِهِ (30). ولذلك كان أبو عمرو بن العلاء يقول عن الأخطل (ت. 92 هـ / 710 م) : "لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما قدمت عليه جاهلياً ولا إسلامياً" (31)، وشبيهة بهذا القول قول الأصمعي في بشار بن برد (ت. 167 هـ / 783 م) : "بشار خاتمة الشعراء ؛ والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم" (32).

ونستنتج مما تقدم أن عاملي المكان والزمان قد أثرًا في الاستشهاد اللغوي : أما عامل المكان فلأن البداوة كانت مقياساً أساسياً في الحكم على المتكلم بالفصاحة، وهو لذلك مقياسٌ تُقاسُ به درجة الفصاحة في ما ينتج ذلك المتكلم من مقالات الخطاب ؛ وأما عامل الزمان فلأن القديم كان مقياساً أساسياً في التمييز بين المتكلمين - وخاصة الشعراء - في الفصاحة، فكلما كان الشاعر أقدم كان شعره أفصح.

3 - في أثر عاملي المكان والزمان في شواهد القاموس :

وإذا بحثنا في أثر العاملين اللذين ذكرنا في الاستشهاد اللغوي في القواميس العربية المؤلفة بين القرنين الثاني والرابع الهجريين وجدنا اتجاهين مختلفين :

الأول يمثلُه الخليل بن أحمد في كتاب العين. وقد رأينا عدم تقيّد الخليل بعامل المكان لأنه أخذ عن الأعراب الفصحاء المقيمين في الحواضر - مثل عرّام وزائدة وأبي ليلي وأبي الدقيش وأبي سعيد وشجاع - وعن أهل الأمصار ؛ وقد أورد لأعراب الحواضر ولأهل الأمصار كثيراً من استعمالهم المعجمية مداخل

(30) مثل عدي بن زيد - وهو جاهلي - فقد قال فيه أبو عمرو بن العلاء : كان عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم، يعارضها ولا يجري مجاريها (...). والعرب لا تزوي شعره لأن ألفاظه ليست بنجدية، وكان نصرانياً من عبّاد الحيرة قد قرأ الكتاب" - ينظر أبو محمد عبد الله بن قتيبة : الشعر والشعراء، ص 115.

(31) ينظر المرزباني : المقتبس، ص 27.

(32) أبو الفرج الأصفهاني : كتاب الأغاني، 3 / 144.

فَرْعِيَّةٌ فِي قَامُوسِهِ. فَقَدْ أُوْرِدَ لِرِائِدَةِ "الْقَعْقَعَان" وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ (33)،
وَالْتَعْنَاعُ وَهُوَ لَعَةٌ فِي "التَّعْنَع" (34) ؛ وَأُوْرِدَ لِعِرَامِ "العَوْهَب" وَهِيَ الطَّوِيلَةُ مِنَ
الطَّبَّاءِ (35)، و"أَهْطَعَ" فِي الْعَدْوِ إِذَا أَسْرَعَ (36) ؛ وَذَكَرَ لِأَبِي لَيْلَى "المِعْطِير" صِفَةً
لِلْمَرَأَةِ الَّتِي تَتَعَهَّدُ نَفْسَهَا بِالطَّبِّبِ (37)، و"لَمَعَ" ضَرَعُ النَّاقَةِ إِذَا ظَهَرَ (38) ... إلخ ؛ وَمِنْ
أَمْثَلِهِ مَا أُوْرِدَهُ الْخَلِيلُ مِنْ لُغَاتِ الْأَمْصَارِ "نَوَى الْعُقُوق" وَهُوَ "نَوَى هَشٌّ لَيْنٌ رَخْوُ
الْمُضَعَّةِ (...)"، مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَلَا تَعْرِفُهُ الْأَعْرَابُ فِي بَوَادِيهَا" (39)،
وَالْحَرَاقَاتُ، وَهِيَ "سُفْنٌ فِيهَا مَرَامِي نِيرَانٍ يُرْمَى بِهَا الْعَدُوُّ فِي الْبَحْرِ بِالْبَصْرَةِ،
وَهِيَ أَيْضًا بَلْغَتُهُمْ مَوَاضِعُ الْقَلَائِينَ وَالْفَحَامِينَ" (40)، و"الْبَيَّابُ" وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ
الْبَصْرَةِ "السَّاقِي الَّذِي يَطُوفُ عَلَيْهِمْ بِالْمَاءِ" فِي أَسْوَاقِهِمْ (41) ؛ و"الْحَذِيْعَةُ" وَهُوَ
"طَعَامٌ يَتَّخِذُ مِنَ اللَّحْمِ بِالشَّامِ" (42)، و"الْقَسْطَرَى" وَهُوَ "الْجِهِيْدُ" عِنْدَ أَهْلِ الشَّامِ
(43)، و"الْأَطْرِيْعَةُ"، وَهُوَ "طَعَامٌ يَتَّخِذُهُ أَهْلُ الشَّامِ" (44) ؛ وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ لَعَةٍ مِنْ أَهْلِ
مِصْرَ "الْوَهِيْنِ"، وَهُوَ "رَجُلٌ يَكُونُ مَعَ الْأَجِيرِ فِي الْعَمَلِ يَحْتَهُ عَلَى الْعَمَلِ" (45)،
و"الْفَقُوصُ"، وَهُوَ "بَلْغَةٌ مِصْرِيَّةٌ: الْبَطِيخُ الَّذِي لَمْ يَنْضَجْ" (46) ... إلخ.

وَأَمَّا عَامِلُ الزَّمَانِ فَمَا كَانَ يَعْنِي الْخَلِيلَ كَثِيرًا - وَخَاصَّةً فِي النَّظَرِ إِلَى
الشُّعْرَاءِ - لِأَنَّهُ قَدْ أَلْفَ كِتَابَهُ حِوَالِي سَنَةِ 160 هـ وَكَانَ الشُّعْرَاءُ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ

- (33) الخليل : كتاب العين، 65 / 1 (قم) .
(34) المرجع نفسه، 91 / 1 (نع) .
(35) المرجع نفسه، 97 / 1 (عطق) .
(36) المرجع نفسه، 101 / 1 (هطع) .
(37) المرجع نفسه، 8 / 2 (عطر) .
(38) المرجع نفسه، 155 / 2 (لمع) .
(39) المرجع نفسه، 63 / 1 (عق) .
(40) المرجع نفسه، 44 / 3 (حرق) .
(41) المرجع نفسه، 415 / 8 (بوب) .
(42) المرجع نفسه، 116 / 1 (خذع) .
(43) المرجع نفسه، 249 / 5 (قسطر) .
(44) المرجع نفسه، 445 / 7 (طرو) .
(45) المرجع نفسه، 93 / 4 (وهن) .
(46) المرجع نفسه ، 67 / 5 (فقص) .

في التّصنيف الأوّل من القرن الثّاني يُعدّون جميعاً من شعراء عصر الاحتجاج. على أنّ في كتاب العين أمراً مهمّاً آخر يدلّ على أنّ الخليل كان لا يُفضّل القدم على الحديث بل لعله كان إلى الحديث أميل.

فقد اعتمدت - حسب الكشف الذي قام به الباحث عبد العزيز إبراهيم في "معجم الشعراء في كتاب العين" (47) - على مائتين واثنتين وتسعين (292) شعراء، منهم الجاهليّ ومنهم الإسلاميّ الذي عاش في صدر الإسلام ومنهم الأمويّ ومنهم العباسيّ ؛ لكنّ من الشعراء من تصعبُ نسبته إلى زمن بعينه، وعددهم 47 ؛ والمرجح أنّهم من الجاهليين المجهولين، لكننا لا نستطيع الجزم بذلك. فإذا حذفنا هؤلاء - ونسبتهم العامة 16,09% - بقي في الإحصاء تسعة وثمانون (89) شاعراً جاهلياً بنسبة 38,48%، وتسعة وستون (69) شاعراً إسلامياً هم إمّا مخضرمون وإمّا ممن عاش في صدر الإسلام، ونسبتهم العامة 23,63%، وثمانون (80) شاعراً

(47) عبد العزيز إبراهيم : معجم الشعراء في كتاب العين ، المورد ، 2/17 (1988) ، ص ص 196 - 228 ؛ 3/17 (1988) ، ص ص 214 - 285 . وهذا الكشف جيّد لكنّه في حاجة إلى التّمحيص، فإن واضعه قد يهمل الإشارة إلى بعض المواضيع التي ذكّر فيها الشعراء في كتاب العين مثل إهماله ذكّر "حنف" في الإحالة إلى المغيرة بن حبياء وقد ذكّر في العين في 248/3 ؛ وينظر أيضاً "فهرس الشعراء" الذي وضعه داود سلوم وداود سليمان العنبيكي وإيغام داود سلوم لكتاب العين في نشرة مكتبة لبنان، ص ص 1009 - 1023، وهو أيضاً فهرس مهم مفيد لكنه أقلّ استيفاءً لذكّر الشعراء والإحالة إليهم من كشف عبد العزيز إبراهيم. فإنّ هذا يحيل إلى الشعراء في المواضيع التي صرّح الخليل فيها باسم الشاعر والمواضع التي اكتفى فيها بـ"قال" ثم وثق محققاً كتاب العين نسبة الشاهد إلى قائله ؛ وأمّا واضعو فهرس الشعراء لطبعة مكتبة لبنان فقد غلب عليهم الاكتفاء بالإحالة إلى المواضيع التي صرّح الخليل فيها بذكر اسم الشاعر، ولكن السقط قد لا تُسلم منه المواضيع التي صرّح فيها الخليل باسم الشاعر. ومن أمثلة المداخل المسقطّة التي صرّح فيها الخليل بنسبة الشعر إلى صاحبه مدخل "قطن" في الإحالة إلى أبي قيس بن الأملث (ص 1010)، وينظر كتاب العين، 193/5، ومدخل "جنا" في الإحالة إلى ساعدة بن جؤية الهذلي (ص 1016)، وينظر كتاب العين، 183/6 ؛ وأمّا المداخل التي وردت فيها شواهد لم يُصرّح فيها باسم الشاعر وقام محققاً كتاب العين بتوثيق نسبتها ثم أهملها واضعو الفهرس فكثيرة، نذكر منها إهمالهم أربعة شواهد لسويد بن أبي كاهل (ص 1016) وردت في "فنع" (العين، 158/2) و"منح" (نفسه، 253/3) و"كمه" (نفسه، 383/3) و"خمت" (نفسه، 227/4)، رَغِمَ أنهم قد أحالوا إلى شاهد من هذا النوع للشاعر نفسه في "فرع" (نفسه، 127/2) ؛ وإهمالهم خمسة مداخل وردت فيها شواهد لابن مقبل تميم بن أبي (ص 1009) هي "عزرس" (العين، 329/2)، و"بهر" (نفسه، 48/4)، و"وهل" (نفسه، 88/4)، و"يغز" (نفسه، 385/4)، و"لدم" (نفسه، 46/8). وإذن فإنّ العملين على أهميتهما في حاجة إلى المراجعة والتّمحيص.

أُمُومًا بنسبة 27,40%، وسبعة (7) شعراء عَبَّاسِيِّين بنسبة 2,40%. والإحصاءُ الذي قَدَّمْنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِسْبَةَ الْإِسْلَامِيِّينَ عَامَّةً - أَي الَّذِينَ عَاشَوْا فِي الْعَصْرِ الْإِسْلَامِيِّ - تَبْلُغُ 53,43%، وَحَتَّى إِذَا أَضْفْنَا الْمُجْهُولِينَ إِلَى الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ وَجَدْنَا نِسْبَتَهُمْ جَمِيعًا تَقَلُّ عَنِ نِسْبَةِ الْإِسْلَامِيِّينَ إِذْ أَمَّا 46,57%. عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِحْصَاءَ قَدْ اعْتَمِدَ فِيهِ عَدَدُ الشُّعْرَاءِ وَلَمْ يُعْتَمَدَ عَدَدُ الشُّوَاهِدِ لِكُلِّ شَاعِرٍ. فَإِذَا أَخَذْنَا بَعْدَ الشُّوَاهِدِ لِحَظْنَا أَنَّ الْإِسْلَامِيِّينَ - وَخَاصَّةً الْأُمُومِيِّينَ، وَقَدْ عَاصَرَ الْخَلِيلُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ - أَمَّهُمْ مَرَّةً مِنَ الْجَاهِلِيِّينَ. فَإِنَّ شَوَاهِدَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ تَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَمِائَةَ (115) بَيْنَ بَيْتِ تَامٍ وَشَطْرٍ؛ وَشَوَاهِدُ التَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيِّ تَبْلُغُ ثَمَانِيَةَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةَ (138)، وَقَدْ كَانَ هَذَا مِنْ مَعْدُودَيْنِ مِنْ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ، بَيْنَمَا بَلَّغَتْ شَوَاهِدُ ذِي الرِّمَّةِ وَاحِدًا وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ (271) وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي رَأَيْنَا الْأَصْمَعِيَّ يَتَّهَمُهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ حُجَّةً لِأَنَّهُ "طَالَمَا أَكَلَ الْمَالِحَ وَالْبَقْلَ فِي حَوَانِيَتِ الْبَقَالِينِ" (48) فِي أَرْضِ السَّوَادِ بِالْعِرَاقِ، وَبَلَّغَتْ شَوَاهِدُ رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ - وَقَدْ كَانَ مِثْلَ أَبِيهِ الْعَجَّاجِ مِنْ شُعْرَاءِ الرَّجَزِ - خَمْسَةَ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ (485). وَنَرَى فِي غَلْبَةِ الشُّوَاهِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ دَلَالَةً عَلَى مَيْلِ الْخَلِيلِ إِلَى الشُّوَاهِدِ الْحَدِيثَةِ.

وَيَبْدُو لَنَا أَنَّ الْوَحْدَةَ الْمُعْجَمِيَّةَ الْفَصِيحَةَ عِنْدَ الْخَلِيلِ لَيْسَتْ الَّتِي رُوِيَتْ عَنِ أَعْرَابِيٍّ مِنْ وَسَطِ الْجَزِيرَةِ أَوْ الَّتِي قَدَّمَ عَهْدُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ بَلْ هِيَ الْوَحْدَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ الَّتِي صَحَّتْ نِسْبَتُهَا إِلَى الْعَرَبِيَّةِ فَلَمْ تَكُنْ "مُحَدَّثَةً مُبْتَدَعَةً" (49) حَسَبَ عِبَارَتِهِ، "فَإِنَّ التَّحَارِيرَ مِنَ [الْعَرَبِ] رُبَّمَا أَدْخَلُوا عَلَى النَّاسِ مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِرَادَةً اللَّبْسِ وَالتَّعْنِيَتِ" (50). فَقَدْ كَانَتْ غَايَتُهُ الْأَسَاسِيَّةُ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِ الْعَيْنِ أَنْ يُجْمَعَ الْمُسْتَعْمَلُ مِنَ كَلَامِ الْعَرَبِ جَمْعًا اسْتِعْيَابِيًّا اسْتِقْصَائِيًّا اعْتِمَادًا عَلَى أَشْعَارِهِمْ وَأَمْثَالِهِمْ وَمَخَاطَبَاتِهِمْ دُونَ "أَنَّ يَشِيدَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ" (51)؛ وَلِتَحْقِيقِ ذَلِكَ قَامَ بِمَحْضَرِ

(48) يراجع التعليق (20) السابق .

(49) الخليل : كتاب العين، 52/1.

(50) المرجع نفسه، 53/1.

(51) المرجع نفسه، 47/1 .

"مُرَكَّبَاتِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ كُلِّهَا مِنَ الثَّنَائِيِّ وَالثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ وَالخَمَاسِيِّ وَهُوَ غَايَةُ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ التَّرَاكِيْبُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ" (52)، فنظرَ فيها وفي تَقْلِيْبَاتِهَا وَدَوْنَ مَا لَهَا مِنْ تِلْكَ الْمُرَكَّبَاتِ امْتِدَادٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ بِاعْتِبَارِهِ مُمَثَّلًا لِلْمُسْتَعْمَلِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَبَحَثٌ لَهُ عَنِ شَوَاهِدِهِ فَأَثْبَتَهَا، وَأَسْقَطَ مَا لَيْسَ لَهُ امْتِدَادٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ بِاعْتِبَارِهِ مِمَثَّلًا لِلْمُهْمَلِ مِنْ تِلْكَ الْمُرَكَّبَاتِ. وَقَدْ عَنَاهُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ الْعَيْنِ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا هُوَ عَرَبِيٌّ يَسْتَعْمَلُهُ الْعَرَبُ فِي أَشْعَارِهِمْ وَأَمْثَالِهِمْ وَمَخَاطِبَاتِهِمْ وَمَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ لِأَنَّهُ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ، فَوَضَعَ مَقَائِسَ أَوْ مَعَايِرَ لِلسَّانِيَةِ خَالِصَةً حَدَّدَ بِهَا خِصَائِصَ الْمَفْرَدَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَهْمَنَّا مِنْ هَذِهِ الْمَقَائِسِ اثْنَانِ : أَحَدُهُمَا صَوْتِيٌّ وَالْآخَرُ صَرْفِيٌّ (53).

أَمَّا الصَّوْتِيُّ فَيُظْهِرُ فِي تَحْدِيدِ الْخَلِيلِ نَمَطِيَّةَ التَّأْلِيفِ الصَّوْتِيِّ فِي الْمَفْرَدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَخَاصَّةَ الرَّبَاعِيَّةِ وَالخَمَاسِيَّةِ، وَقَدْ أُعْطِيَ أَصْوَاتًا بَعَيْنَهَا قِيَمَةٌ تَمَيِّزِيَّةٌ وَرَأَى أَنَّهَا مِنْ خِصَائِصِ التَّأْلِيفِ الصَّوْتِيِّ فِي الْمَفْرَدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ "حُرُوفُ الذَّلَاقَةِ" وَعَدَّدَهَا ثَلَاثَةً هِيَ الرَّاءُ وَاللَّامُ وَالنُّونُ، وَالْحُرُوفُ الشَّفَوِيَّةُ وَعَدَّدَهَا ثَلَاثَةً أَيْضًا وَهِيَ الْفَاءُ وَالْبَاءُ وَالْمِيمُ : "فَإِذَا وَرَدَتْ عَلَيْكَ كَلِمَةٌ رِبَاعِيَّةٌ أَوْ خَمَاسِيَّةٌ مُعْرَاةٌ مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ أَوْ الشَّفَوِيَّةِ وَلَا يَكُونُ فِي تِلْكَ الْكَلِمَةِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ تِلْكَ الْكَلِمَةَ مُحَدَّثَةٌ مُبْتَدَعَةٌ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، لِأَنَّكَ لَسْتَ وَاجِدًا مِنْ يَسْمَعُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةً وَاحِدَةً رِبَاعِيَّةً أَوْ خَمَاسِيَّةً إِلَّا وَفِيهَا مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ وَالشَّفَوِيَّةِ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ" (54) ؛ عَلَى أَنَّ مِنَ الصَّيغِ الرَّبَاعِيَّةِ مَا قَدْ يَرِدُ مُعْرَى مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ وَالْحُرُوفِ الشَّفَوِيَّةِ، مِثْلَ "عَسَجَدٌ" وَ"قَدَاحِسٌ" وَ"دُعْشُوقَةٌ" وَ"هُدْعَةٌ" وَ"زُهُرْقَةٌ"، فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ فِيهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ

(52) القول لابن خلدون - يُنظَرُ عِندَ الرَّحْمَانِ بْنِ خَلْدُونَ : الْمُقَدِّمَةُ، ص 1059 ؛ وَفِي الْفَصْلِ وَصَفِ رِيَاضِيٍّ دَقِيقٍ لِعَمَلِ الْخَلِيلِ فِي تَصَوُّرِ الرَّصِيدِ الْمُعْجَمِيِّ الْعَرَبِيِّ.

(53) يَنْظُرُ حَوْلَ هَذَيْنِ الْمَقْيَاسَيْنِ اللَّذَيْنِ طَبَقَهُمَا الْخَلِيلُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرَادٍ : مَسَائِلُ فِي الْمَعْجَمِ، ص ص 20 - 17 .

(54) الْخَلِيلُ : كِتَابُ الْعَيْنِ، 1 / 52 .

الدّالة على انتمائها إلى كلام العرب ظهرت فيها حروف أخرى هي العينُ والقافُ - وقد سماهما حرّفي "طلاقة" - والسّينُ والدّالُ، والهاءُ : "مهما جاء من اسم رباعيّ مُنبسطٍ مُعرى من الحروفِ الذلّقيّ والثّفويّة فإنّه لا يعرَى من أحدِ حرّفي الطلاقة أو كليهما، ومن السّينِ والدّالِ أو أحدهما" (55)، فإذا كانت المفردة العربيّة المعرّاة من الحروفِ الذلّقيّ مما يُسمّى "حكاية مؤلّفة" (56) - مثل "دهدق" و"زهراق" - حسنٌ ظهورُ "الهاءِ في هذا الضربِ لئبها وهشاشتها" (57).

وأما المقياسُ الصّرفيّ فيظهُرُ في تحديد الخليلِ نَمطيةِ البنيةِ الصّرفيّةِ في المفردة العربيّة وحصره أصنافِ الأبنيةِ الأصولِ فيها. فإنّ "كلام العربِ مبنيٌّ على أربعةِ أصنافٍ : على الثنائيِّ والثلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ" (58)، ولا يكونُ في المفردة العربيّة حسبَ الخليلِ أكثرُ من خمسةِ أحرفٍ أصولٍ : "وليس للعربِ بناءٌ في الأسماءِ ولا في الأفعالِ أكثرُ من خمسةِ أحرفٍ. فمهما وُجدت زيادةٌ على خمسةِ أحرفٍ في فعلٍ أو اسمٍ فاعلم أنّها زائدةٌ وليست من أصلِ الكلمة" (59). على أنّ بين الاسمِ والفعلِ فرقاً، إذ "الاسمُ لا يكونُ أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ : حرفٍ يُتدأُ به، وحرفٍ يُحشَى به الكلمةُ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه" (60)، وأمّا الفعلُ فيكونُ في نظره من حرفينِ أيضاً، وهو "الثنائيُّ الصّحيحُ"، وهو الثنائيُّ المشدّدُ ثانيه، المشهورُ في كُتبِ الصّرفِ بالمضاعفِ، وهو معدودٌ فيها من الثلاثيّ. وإذن فإنّ البنيةِ الصّغرى في الأفعالِ في العربيّة تكونُ من حرفينِ، والبنيةِ الصّغرى في الأسماءِ

(55) المرجع نفسه، 54 / 1 .

(56) يحدّد الخليل "الحكاية المؤلّفة" بقوله (نفسه، 54 / 1) : "ولا تكون الحكاية مؤلّفة حتى يكون حرفاً صدرها موافقاً لحرف صدر ما ضمّ إليها في عجزها ؛ فكانهم ضمّوا "ده" إلى "دق" [في "دهدق"] فألفوهما، ولولا ما جاء فيهما من تشابه الحرفين ما حسنت الحكاية فيهما" ؛ والحكاية المؤلّفة عنده غير "الحكاية المضاعفة" مثل "الصّصلة" و"الزلزلة" ، فإن حرفي العجز فيها مثل حرفي الصنّدر (نفسه، 55 / 1) .

(57) المرجع نفسه، 54 / 1 .

(58) المرجع نفسه، 48 / 1 .

(59) المرجع نفسه، 49 / 1 .

(60) المرجع نفسه، 49 / 1 .

تَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ (61)، والبنية الكُبرى في الأفعال وفي الأسماء معاً تكونُ من خمسة أحرف.

ولا يَعْنِينَا مِنَ الْمَقْيَاسَيْنِ اللَّذَيْنِ طَبَّقَهُمَا الْخَلِيلُ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ حَقًّا وَمَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ قُوَّتُهُمَا أَوْ ضَعْفُهُمَا لِسَانِيًّا بِقَدْرِ مَا يَعْنِينَا مِنْهُمَا انْطِلاقُ صَاحِبِ كِتَابِ الْعَيْنِ مِنَ اللُّغَةِ ذَاتَهَا لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا هُوَ عَرَبِيٌّ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُدَوَّنَ فِي الْقَامُوسِ وَمَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ فَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّ التَّدْوِينَ ؛ فَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَنْ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْفُصْحَاءِ الَّذِينَ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ وَغَيْرُ فَصِيحٍ لِأَنَّهُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الَّذِينَ لَا تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ، بَلْ فِيهِ مُسْتَعْمَلٌ حَقًّا فَهُوَ صَحِيحٌ النَّسْبَةَ إِلَيْهِمْ وَفِيهِ مُبْتَدَعٌ مُخْتَلَقٌ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحِ النَّسْبَةِ إِلَيْهِمْ ؛ وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الَّذِي يُفَسِّرُ ظَهْرَ الْعَامِيِّ وَالْمَوْلَدِ الْمَأْخُودِ مِنْ لُغَاتِ الْأَمْصَارِ فِي الْكِتَابِ، لِأَنَّهُ مِمَّا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ فَصَحَّتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْعَامَّةِ أَوْ مِنَ الْمَوْلَدِينَ وَعَرَبِ الْأَمْصَارِ ؛ وَهَذَا الْمَذْهَبُ نَفْسُهُ يَفْسِّرُ أَيْضًا قَوْلَ الْخَلِيلِ : "لُغَةُ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَلْحَنَ [فِيهَا] مُتَكَلِّمٌ" (62).

والإتجاه الثاني يمثلُه أبو نصر الجوهري في قاموسه "تاج اللغة وصحاح العربية" الذي اشتهر باسم "الصَّحاح"؛ و"الصَّحاح" (63) - جمع "صَحِيح" - هي ألفاظُ اللُّغَةِ الصَّحِيحَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّ التَّدْوِينَ . والجوهري قد عاشَ في القرنِ الرَّابِعِ الهجريِّ لأنَّ وفاته كانت سنة 393 هـ / 1003 م وألَّفَ قاموسه إذن في النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْقَرْنِ ؛ وَيَبْدُو أَنَّ مَفْهُومَ "الصَّحَّةِ" الَّذِي طَبَّقَهُ فِي اللُّغَةِ مُسْتَمَدًّا مِنْ

(61) يعاملُ الخليل ما كان من الأسماء على حرفين مثل "دم" و"يد" معاملةً ثلاثيًّا : "وقد تجيءُ أسماءٌ لفظها على حرفين وتماؤها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد ودم ودم ودم ؛ وإنما ذهب الثالث لعله أنها جاءت سواكن وخلقتهما السكون مثل ياء يدي وياء دمي في آخر الكلمة ؛ فلما جاء التثوين ساكنًا اجتمع ساكنان فثبت التثوين لأنه إعرابٌ وذهب الحرف الساكن" - كتاب العين، 1 / 50 .

(62) ينظر أبو عبد الله محمد بن هشام اللخمي : المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ص 35 - 36 .

(63) يميل جون هايوود إلى قراءتها "صَحَّاح" (Sahâh) بفتح الحاء (ينظر : John A. Haywood, Arabic Lexicography. Its History and Its Place in the General History of Lexicography, pp. 68 - 76 ، وهي قراءة شاذة لا نجد لها مبررًا).

مفهوم "الصحة" المطبقة في رواية الحديث وتذوينه، وخاصة في القرن الثالث الهجري مع صاحبي الصحيحين، البخاري (ت. 256 هـ/ 870 م) ومسلم (ت. 261 هـ / 875 م)، فقد أراد الجوهري أن يجمع صحاح اللغة كما جمع علماء الحديث أحاديثهم الصحيحة.

وقد تقيّد في بحثه عن الصحيح من اللغة بمقاييس المكان والزمان المحدّذين للفصح من المستعمل اللغوي تقيدا صارما، وخاصة في اعتماد مصادر الجمع والاستشهاد. وتدلنا مقدمته القصيرة لقاموسه على بعض من ذلك ؛ فقد ورد فيها : "قد أودعتُ هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة (...). بعد تحصيلها بالعراق رواية وإثاقها دراية، ومُشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية" (64). والتقيّد بمقاييس المكان واضح في الوسائل الثلاث التي اعتمد : فإن الوسيلة الثالثة هي الأخذ عن الأعراب مُشافهة في بواديهم ؛ والوسيلتان الأولى - وهي التحصيل بواسطة الرواية في العراق - والثانية - وهي الإثقان بواسطة الدراية - تيمّان بالتعليم والأخذ عن الثقات من العلماء والشيوخ الذين تلقوا اللغة هم أيضا رواية عن الثقات. وهؤلاء العلماء الثقات الذين تحصل منهم اللغة وتثقن عليهم درايته وتروى عنهم ينبغي أن يكونوا قد حصلوها بدورهم وأثقتوها ورووها عن الثقات من فصحاء العرب. ويُستنتج من ذلك كلاً أن المفردة تكون في نظر الجوهري صحيحة إذا ثبتت نسبتها إلى عربي فصيح سواءً بالمشافهة أو بالرواية الصحيحة عن الثقات الذين رووا بدورهم عن الأعراب الفصحاء.

ويتبع ذلك أن الشاهد الذي يُذكر للتدليل على صحة استعمال المفردة ينبغي أن يؤخذ من مصدر فصيح. ومصادر الاستشهاد عند الجوهري هي نفسها التي استعملها الخليل بن أحمد من قبل في كتاب العين : وهي الشعر، والقرآن الكريم، والحديث النبوي، والمأثور من كلام العرب - ومنه الأمثال والحكم

(64) أبو نصر الجوهري : تاج اللغة وصحاح العربية، 1 / 33 .

والأقوال السائرة - والرواية عن الأعراب. والحديث التويُّ عنده يتزلُّ منزلة
 دُنيا، يتلوه المأثور من كلام العرب؛ ويبدو أنَّهما قد ضعُفاً عنده لافتقادهما إلى
 الصحة، لأنَّ معظم الحديث لم يصلِّ بنصه، وأمَّا المأثور من كلام العرب فإنه - ما
 لم يكن موثوقاً بالنسبة - مجهول المصدر. وإذن فإنَّ المصدرين الأساسيين الموثوقَ
 بصحتهما هما الشعرُ والقرآن الكريم. لكننا لاحظنا أنَّ الجوهري في أكثر من
 موضعٍ من قاموسه يسبقُ الشاهد الشعريَّ الجاهليَّ على الشاهد القرآنيِّ؛ فإذا
 وجدنا لاستعمال ما شاهدنا قرآنيًّا وشعريًّا جاهليًّا فضلَّ الشعريَّ على القرآنيِّ
 فذكره، بل قد يُفضلُّ الشاهد المثليَّ - وهو من المأثور من كلام العرب - فيخصِّصه
 بالذكر؛ وفي ذلك كله أثرٌ واضحٌ للأخذ بعامل القدم. فإنَّ الشاهد الشعريَّ
 الجاهليَّ - وكثيراً من الشواهد المثلية الصحيحة - أقدمُ من النصِّ القرآنيِّ.
 ونستدلُّ على ما ذكرنا بالأمثلة التالية: (1) فقد وردَ في شرح فعل "أجاء":
 "وأجأته إلى كذا بمعنى أجأته واضطررته إليه. قال زهير بن أبي سلمى:

وجارٍ سارٍ معتمداً إليكم أجاءتُه المخافةُ والرجاءُ

(...) وفي المثل: "شرٌّ ما يجيئك إلى مخعةٍ عرْقوبٍ". قال الأصمعيُّ: وذلك أنَّ
 العرْقوبَ لا مخَّ فيه، وإنَّما يُحوِّجُ إليه من لا يقدرُ على شيءٍ" (65).

فقد أوردَ الجوهريُّ شاهدين قديمين في شرح "أجاء": شعريًّا جاهليًّا لزهير
 بن أبي سلمى ومثليًّا قد علَّقَ عليه أحدُ العلماء الثقات الذين تُروى عنهم العربيةُ
 الفصيحةُ، وهو الأصمعيُّ؛ ولم يوردِ شاهداً قرآنيًّا مشهوراً على استعمال هذا
 الفعل هو الآية 23 من سورة مريم: "فأجاءها المخاضُ إلى جذع النخلة" بالمعنى
 نفسه الواردِ في الشاهدين الشعريِّ والمثليِّ؛ (2) ووردَ في شرح "الخيطة الأسود"
 قوله: "الفجر المستطيلُ، ويقال: سوادُ الليل. والخيطة الأبيضُ: الفجر المعترضُ. قال
 أبو ذؤاد الإيادي:

(65) المرجع نفسه، 1/ 42 (جيا).

فلَمَّا أَضَاءَتْ لَنَا سُدْفَةٌ ولاحَ من الصُّبْحِ خَيْطٌ أَنَارًا" (66)

فأورد شاعراً جاهلياً هو أبو دؤاد الإيادي، ولم يورد شاعراً قرآنيّاً مشهوراً قد استعملَ فيه "الخَيْطُ الأَبْيَضُ" و"الخَيْطُ الأَسْوَدُ" معاً، هو الآية 187 من سُورَةِ البَقَرَةِ: "وَكُلُّوا واشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ"، والاستعمال الوارد في الآية كما يُلاحَظُ أوسعُ - لاشتماله على النوعين من الخيط - وأوضحُ؛ (3) وَرَدَ في شرح "دِهاق" قوله: "أَذْهَقْتُ الكَأْسَ: مَلَأْتُهَا. وَكَأَسٌ دِهاقٌ: أَي مَمْلُوءَةٌ. قال جِدَاشُ بن زَهيرٍ:

أَتَانَا عَامِرٌ يَرْجُو قِرَانًا فَأَثَرَعْنَا لَهُ كَأْسًا دِهاقًا" (67)

وجِدَاشُ بن زهيرٍ شاعرٌ جاهليٌّ، قد أورد شاعره الشعريّ ولم يورد شاعراً قرآنيّاً هو الآية 34 من سُورَةِ "التَّبَا": "وَكَأْسًا دِهاقًا".

ونرى أنّ في الإقْصَارِ على الشّواهدِ الشّعريّةِ الجاهليّةِ رَغْمَ وُجُودِ الشّواهدِ القرآنيّةِ التي تقومُ مقامها مِثْلاً إلى الأخذ بالشّاهدِ الأقدمِ في الاستعمالِ.

وهذا الموقفُ يُرجِعنا إلى ما رأيناهُ عند علماءِ القرنينِ الثاني والثالثِ الهجريّينِ مثل أبي عمرو بن العلاءِ والأصمعيّ وابن الأعرابيّ من الشّعراءِ الذين عاصروهم إذ كانوا يتخذونَ الحدائنةَ والقِدَمَ مقياساً أساسياً في التّفريقِ بينهم في الفصاحةِ.

4 - خاتمة :

قد رأينا في الفقراتِ السابقة موقفيّن مختلفين من الشّاهدِ ومصادره في القاموس العربيّ القديم: موقِفَ الخليل بن أحمد الذي يجعلُ من الشّاهدِ دليلاً على أنّ الوحدَةَ المعجميةَ المدوّنةَ في القاموسِ صحيحةُ الاستعمالِ لورودها في نصٍّ،

(66) المرجع نفسه، 3/ 1125 (خيط).

(67) المرجع نفسه، 4/ 1478 (دهق).

ومَوْقَفَ أَبِي تَصْرِ الْجَوْهَرِيِّ الَّذِي يَجْعَلُ مِنَ الشَّاهِدِ دَلِيلًا عَلَى فَصَاحَةِ الْوَحْدَةِ الْمُعْجَمِيَّةِ الْمَدُونَةِ؛ فَصِيحَةُ الاستعمالِ وَحْدَهَا عِنْدَهُ إِذْنٌ غَيْرُ كَافِيَةٍ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تُضَافَ إِلَيْهَا الْفَصَاحَةُ. وَلَيْسَتْ الشَّوَاهِدُ كُلُّهَا مَتَسَاوِيَةً فِي الْفَصَاحَةِ بَلْ هِيَ تَتَفَاضَلُ بِحُكْمِ انْتِمَائِهَا إِلَى مَكَانِ الْفَصَاحَةِ وَإِلَى زَمَانِهَا، إِذْ كَلَّمَا كَانَ الشَّاهِدُ أَدَمَّ كَانَتِ الْوَحْدَةُ الْمُعْجَمِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِيهِ أَفْصَحَ.

وقد غلبَ بعد القرن الرابع الموقف الثاني - مذهبُ الصِّحَّةِ فِي الْفَصَاحَةِ - غَلْبَةً ظَاهِرَةً وَوُضِعَتْ قُبُودٌ مُشَدَّدَةٌ عَلَى الْاسْتِشْهَادِ اللَّغَوِيِّ عَامَّةً، سِوَاءَ فِي التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ أَوْ فِي التَّأْلِيفِ الْقَامُوسِيِّ. وَقَدْ أثارَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عِلْمَاءُ الْبَيَانَ فِي حَدِيثِهِمْ عَنِ الْفَصَاحَةِ وَانْتَقَدُوا شَرْطَ الزَّمَانِ خَاصَّةً، وَمِنْ هَوْلَاءِ ابْنِ سِنَانَ الْخَلْفَاجِيِّ (ت. 466 هـ / 1073 م). فَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ "سِرَّ الْفَصَاحَةِ": "ذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرُّوَاةِ وَأَهْلِ اللَّغَةِ إِلَى تَفْضِيلِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى شِعْرِ كَافَّةِ الْمُحَدِّثِينَ وَلَمْ يُجِيزُوا أَنْ يُلْحِقُوا أَحَدًا مِنْ تَأَخَّرَ زَمَانُهُ بِتِلْكَ الطَّبَقَةِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ مَحْسِنًا؛ وَاحْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ ذَلِكَ، فَرَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ مِنْ جُهَالِهِمْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ هِيَ مَجْرَدُ التَّقَدُّمِ فِي الزَّمَانِ. وَاسْتَمَرُّوا فِي التَّرْتِيبِ فَجَعَلُوا الشُّعْرَاءَ طَبَقَاتٍ بِحَسَبِ تَوَارِيخِ أَعْصَارِهِمْ (...). وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ اسْتَدِلُّ بِأَشْعَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ دُونَ أَشْعَارِ الْمُحَدِّثِينَ؛ وَاحْتِاجَ هَوْلَاءِ كُلِّهِمْ فِي نَقْدِ الشُّعْرِ إِلَى مَعْرِفَةِ قَائِلِهِ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ مَذْهَبٌ فِيهِ (...). وَذَهَبَ غَيْرُ هَوْلَاءٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالشُّعْرِ فَقَالَ: إِنَّ الطَّرِيقَ فِي نَقْدِ الشُّعْرِ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ نُعُوتِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، فَمَا قَائِلُهُ وَتَقَدُّمُ زَمَانِهِ أَوْ تَأَخُّرُهُ فَلَا تَأْتِيرُ لَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَدِيمَ كَانَ مُحَدِّثًا وَالْمُحَدِّثَ سَيَصِيرُ قَدِيمًا، وَالتَّأْلِيفُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَا يَتَغَيَّرُ. وَفِي الْمُحَدِّثِينَ مَنْ هُوَ أَشْعَرُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَفِي الْمُتَقَدِّمِينَ مَنْ هُوَ أَشْعَرُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ" (68). وَقَدْ حَرَجَ هَوْلَاءُ الْعِلْمَاءِ عَنِ الْقُبُودِ الَّتِي وَضَعَهَا عِلْمَاءُ اللَّغَةِ

(68) أبو محمد عبد الله ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، ص ص 261 - 263؛ وقوله "ما قدّمناه من نعوت الألفاظ والمعاني" يشير به إلى "الشروط" التي ينبغي توفرها في الألفاظ المفردة وفي

فَنَوَّعُوا شَوَاهِدَهُمْ عَلَى الظُّوَاهِرِ البَلَاغِيَّةِ الَّتِي دَرَسُوهَا وَأَخَذُوهَا مِنْ مَصَادِرَ مُخْتَلَفَةٍ مِنْهَا أَشْعَارُ أَبِي نُوَّاسٍ وَأَبِي تَمَّامٍ وَالبُّحْتَرِيِّ وَابْنِ المَعْتَزِ وَأَبِي الطَّيِّبِ المُنْتَبِيِّ وَأَبِي العَلَاءِ المَعْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ (69) .

والحقُّ أَنَّ مُؤَلَّفِي القَوَامِيْسِ أَيْضًا لَمْ يَتَّقِدُوا بِالمَوْقِفِ المْتَشَدِّدِ الَّذِي رَأَيْتَاهُ عِنْدَ الجَوْهَرِيِّ تَقِيْدًا صَارِمًا. فَإِنَّا نَجِدُ فِي أُسَاسِ البَلَاغَةِ لِأَبِي القَاسِمِ الزَّمخَشَرِيِّ شَوَاهِدًا لِأَبِي نُوَّاسٍ (70) وَأَبِي تَمَّامٍ (71) وَالمُنْتَبِيِّ (72)، وَنَجِدُ فِي لِسَانِ العَرَبِ لِابْنِ مَنظُورٍ شَوَاهِدًا لِأَبِي الطَّيِّبِ المُنْتَبِيِّ (73) أَيْضًا، بَلْ نَجِدُ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ: تَوْسِيْعًا لِمَصَادِرِ الجَمْعِ بِخُرُوجِهِ عَنِ المَصَادِرِ الفَصِيحَةِ القَدِيْمَةِ وَاعْتِمَادِهِ الكُتُبَ العِلْمِيَّةَ المَشْتَمِلَةَ عَلَى "عُلُومِ العَجَمِ" أَوْ "عُلُومِ الأوَائِلِ" وَخَاصَّةً عِلْمَ الطَّبِّ إِذْ اعْتَمَدَ جَالِيْنُوسُ (74) فِي أَحَدِ الأَعْمَالِ المُرْجَمَةِ لَهُ وَاعْتَمَدَ ابْنُ البِيْطَارِ فِي كِتَابِهِ "الجَامِعَ لِمَفْرَدَاتِ الأَدْوِيَّةِ وَالأَغْذِيَّةِ" (75).

لَكِنَّ هَذَا العِيتِمَادَ عَلَى المَتَأَخَّرِينَ عَنِ عَصْرِ الإِخْتِجَاجِ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَهَذَا التَّوْسِيْعِ فِي مَصَادِرِ الجَمْعِ لَمْ يَكُنْ لهُمَا التَّأثيرُ الكَبِيرُ فِي تَوْسِيْعِ بَابِ الاسْتِشْهَادِ فِي القَامُوسِ العَرَبِيِّ إِذْ ظَلَّ الأَخْذُ بِالقَدِيمِ هُوَ الغَالِبُ حَتَّى العَصْرِ الحَاضِرِ، وَبَقِيَتْ عَرَبِيَّةُ

المعاني لَعَدَّةً فَصِيحَةً، وَقد عَرَضَ مَا يَتَّصِلُ بِفَصَاحَةِ الأَلْفَاظِ المَفْرَدَةِ فِي المَرْجِعِ نَفْسِهِ، ص ص 60 - 222، وَمَا يَتَّصِلُ بِفَصَاحَةِ المَعَانِي: ص ص 232 - 260؛ وَيَنْظُرُ حَوْلَ آراءِ ابْنِ سَنانِ فِي فَصَاحَةِ اللَّفْظِ المَفْرَدِ وَفَصَاحَةِ المَعْنَى إِبْرَاهِيمَ بنِ مَرادٍ: مَفْهُومُ الفَصَاحَةِ فِي نَظَرِ عُلَمَاءِ البَيانِ، ص ص 27 - 29.

(69) يَنْظُرُ فِي سِرِّ الفَصَاحَةِ مِثْلًا أَبُو نُوَّاسٍ (ص 154، 175، 231... إلخ)؛ وَأَبُو تَمَّامٍ (ص 46، 63، 65... إلخ)؛ وَالبُّحْتَرِيُّ (ص 65، 68، 72... إلخ)؛ وَالمُنْتَبِيُّ (ص 46، 52، 71... إلخ)؛ وَأَبُو العَلَاءِ المَعْرِيُّ (ص 82، 181، 186... إلخ)؛ وَيَنْظُرُ فِي أُسْرارِ البَلَاغَةِ لِعَبْدِ القَاهِرِ الجَرْجَانِيِّ: أَبُو نُوَّاسٍ (ص 163، 164، 200... إلخ)؛ أَبُو تَمَّامٍ (ص 6، 14، 53... إلخ)؛ وَالبُّحْتَرِيُّ، ص 10، 11، 18... إلخ)؛ ابْنِ المَعْتَزِ (ص 50، 85، 86... إلخ)؛ وَالمُنْتَبِيُّ (ص 39، 74، 256... إلخ).

(70) أَبُو القَاسِمِ الزَّمخَشَرِيُّ: أُسْاسُ البَلَاغَةِ، 1/ 40، 70، 2/ 103.

(71) المَرْجِعُ نَفْسِهِ، 1/ 98، 2/ 239.

(72) المَرْجِعُ نَفْسِهِ، 1/ 452، 455.

(73) ابْنُ مَنظُورٍ: لِسَانُ العَرَبِ، 1/ 132 (أول)، وَ3/ 192 (قَوم).

(74) المَرْجِعُ نَفْسِهِ، 1/ 382 (شَوُوص).

(75) المَرْجِعُ نَفْسِهِ، 3/ 333 (بَلِيخ).

عَصْرُ الْاِحْتِجَاجِ هِيَ الْمَدَوْنَةُ فِي الْقَوَامِيسِ الْعَرَبِيَّةِ رَغْمَ أَنَّ الْوَاقِعَ اللَّغَوِيَّ الَّذِي تَصَفُّهُ قَدْ بَدَأَتْ مَلَاحِمُهُ تَتَغَيَّرُ وَتَتَبَدَّلُ مُنْذُ عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ ذَاتِهِ .

مصادر البحث ومراجعته :

1 - باللغة العربية :

- إبراهيم، عبد العزيز : معجم الشعراء في كتاب العين، المورد، 2/17 (1988)، ص ص 196 - 228 ؛ 3/17 (1988)، ص ص 214 - 285 .
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان : كتاب الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط. 2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 - 1956 .
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله : سرّ الفصاحة، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1932 .
- ابن خلدون، عبد الرحمان: المقدمة، ط. 2، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1961 .
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد : الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشوملي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1964 .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله : الشعرُ والشعراء، تحقيق م. ي. دي خويه (M. J. De Goeje)، بريل - ليدن ، 1904 .
- ابن مراد، إبراهيم : مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .
- _____ مفهوم الفصاحة في نظر علماء البيان ، في: رحاب المعرفة (تونس) ، 2 / 1 (1998)، ص ص 24 - 38 .
- ابن منظور : لسان العرب، نشرة يوسف خياط، بيروت، 1970،

- ابن هشام اللخمي، أبو عبد الله محمد : المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق خوسيه بيرث لاثارو (José Pérez Lazaro) ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ومعهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1990.
- الأصفهاني، أبو الفرج : كتاب الأغاني، ط. بيروت.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى : المجالس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. 2، دار المعارف، القاهرة، 1960 .
- الجرجاني، عبد القاهر : أسرار البلاغة، تحقيق هلموت ريتز، ط. 3، دار المسيرة، بيروت، 1983.
- الجوهري ، أبو نصر : تاج اللغة وصحاحُ العربية، تحقيق عبد الغفور عطار، القاهرة، 1956 - 1958.
- الخليل بن أحمد : كتاب العين -
أ - تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988 .
- ب - نشرةٌ عن السابقة مرتبةٌ على الحرفِ الأوَّل من المداخل، أعدها داود سلوم وداود سلمان العنيكي وإنعام داود سلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004 .
- الرَّحْمَشْرِي، أبو القاسم : أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966 - 1977.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان : المزهَر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط. 2 ، القاهرة، (د.ت) .
- الشلقاني، عبد الحميد : مصادر اللغة ، ط. 2 ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982 .
- محمد عيد : الاستشهاد والاحتجاج باللُّغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللُّغة الحديث، ط.3، عالم الكتب، القاهرة، 1988.
- الفارابي، أبو نصر : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969.
- المرزباني، أبو عبد الله محمد : الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار نُهضة مصر، القاهرة، 1965 .

المقتبس : نور القيس المختصر من المقتبس، اختصره أبو المحاسن اليعموري، تحقيق
رودلف زهايم، فرانتس شتاينر، فياسبادن، 1964 .

2 - بغير العربية :

- Haywood, John A. : *Arabic Lexicography. Its History and Its Place in the General History of Lexicography* . E. J. Brill, Leiden, 1960 .

10 - كِتَابُ النَّبَاتِ لِأَبِي حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيِّ بَيْنَ الْقَامُوسِ الْعَامِّ وَالْقَامُوسِ الْمُخْتَصِّ (*)

1 - تقديم : في القاموس العام والقاموس المختص :

نريد أن نتمهّد للحديث في أسس التأليف القاموسيّ في كتابِ النَّبَاتِ لِأَبِي حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت. 282 هـ / 895 م) وفي صلتِها بالمعجميّة المختصّة، بالحديث في أسس التأليف القاموسيّ عامّة والفروقِ الأساسيّة بين صنفَي القواميس : العامّة والمختصّة، والفروقِ بين صنفَي المفردات المكوّنة لتلك القواميس : أي ألفاظ اللّغة

(*) قدّم هذا البحث في "اسبوع العلم التاسع والثلاثين" الذي نظمه المجلس الأعلى للعلوم بسوريا، دمشق، 5 - 11 نوفمبر 1999 ؛ وقد سبق نشره في مجلة المعجميّة، 14 - 15 (1998 - 1999)، ص 39 - 78. ونوّد التنبيه إلى أن "أبا حنيفة" الذي نعيه ونحدّث عنه هو العالم أبو حنيفة الدينوري أحمد بن داود الذي عاش في القرن الثالث الهجريّ (ت. 282 هـ / 895 م)، وليس الفقيه أبا حنيفة النعمان بن ثابت الذي عاش في القرن الثاني الهجريّ (ت. 150 هـ / 767 م) ؛ وقد وجب هذا التنبيه لعلّنا بوجود خلط بين الرجلين. فقد أعلمنا الحاج الحبيب اللّمسّي عند صدور كتابنا "المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجريّ" سنة 1993 عن دار الغرب الإسلامي - وفيه حديث عن أبي حنيفة الدينوري وكتاب النبات - أن أحد الشيوخ في بلد من بلاد الخليج قد تلوّم علينا لأننا تحدّثنا عن "علمانيّة أبي حنيفة"، ظنّا منه أن العالم ذا النزعة العلمانيّة الذي نتحدّث عنه هو أبو حنيفة النعمان ! وقد فهم من مصطلح "علمانيّة" ما فهم من دلالة سلبيّة. وليس من غرابة أن يخلط هذا الشيخ بين أبي حنيفة الفقيه وأبي حنيفة العالم إذا كان بعض من يعنى بالنصوص التراثية العربية في الأدوية المفردة يخلط بينهما (ينظر مثلا تعاليق الدكتور علي عبد الواحد خضرة على ما سماه تحقيقا لـ "تفسير كتاب ديسفوريديوس"، القاهرة، 1987، فقد قال عن أبي حنيفة الذي ذكره ابن البيطار - وهو الدينوري - إنه "عالم فقه عربيّ يبدو أن له مؤلفا متصلا بالنبات"، ص 58).

العامة، والمصطلحات. فإن هذا التمهيد ييسر لنا تزييل كتاب النّبات لأبي حنيفة تزييلًا صحيحًا في المباحث المعجمية العربية.

قوامُ "المعجم" إذن المفرداتُ. والمفرداتُ صنفان : فهي إمّا ألفاظٌ لغويّة عامّةٌ مُنتمّةٌ إلى الكلام العامّ، وقابلةٌ للتوظيف الأدبيّ الإنشائيّ في مقالاتِ الخطاب، وإمّا مصطلحاتٌ، وهذه وحداتٌ معجميّةٌ مخصّصةٌ مُرجعةٌ إلى مفاهيمٍ دقيقة، وهي لذلك تختلفُ عن الصنف السّابق - ألفاظِ اللغة العامّة - من حيث الوظيفيّة والخصائص. فإنّ الوظيفة الأدبيّة التي تؤدّيها الألفاظُ تنتجُ عن خصائصٍ معيّنة فيها قد أكسبتها إياها خاصيّة "التعميم" ؛ وأهمّ تلك الخصائص الاشتراكُ أو التعدّد الدلاليّ، والدلالة الإيحائيّة، والارتباطُ بمختلفِ السياقات التي يتحوّل لها الاستعمالُ الانتظامُ فيها. وأمّا المصطلحاتُ فذاتُ وظيفة اصطلاحية، وهذه الوظيفة تنشأُ عمّا أكسبته المصطلحاتُ من الخصائص إكسابًا : وأهمّها أحاديّة الدلالة التي تنفي عنها الاشتراك، وذاتيّة الدلالة التي تنفي عنها الإيحائيّة، والخصوصيّة التي تنفي عنها التعميم، والانتماءُ إلى حقلٍ مفهوميّ قابلٍ للضبط والتّحديد الدقيقين وليس إلى حقلٍ دلاليّ معجميّ عامّ إذ تكوّنُ هذا الحقلُ الألفاظُ. ذلك أنّ المصطلحات لا تربطها بالموجودات التي في الواقع علاقاتٌ مرجعيّةٌ مباشرة بل تربطها بها علاقاتٌ غيرُ مرجعيّة. فإنّ العلاقات المرجعيّة إمّا تكون بين الوحدات المعجميّة العامّة - أيّ الألفاظ - والموجودات لأنّها علاقاتٌ بين دوالٍ لغويّة ومداليلٍ متعلّقة بما تُسمّى مراجع، وتنزّل المعاني المستفادّة من هذه العلاقات في "الدلالة المعجميّة العامّة". وأمّا العلاقات غيرُ المرجعيّة فتكون بين الوحدات المعجميّة المخصّصة - أيّ المصطلحات - والموجودات، لأنّ الوحدات المعجميّة تُرجعُ إلى مفاهيم، والمفاهيم وحداتٌ دلاليّةٌ مُستقلّة عن دلالاتِ الوحدات اللغويّة، مرتبطةٌ بمقولات مفهوميّة هي أسماءُ أجناسٍ كليّة تشتملُ على طوائفٍ عامّة تصنّفُ تصنيفًا هرميًا بالتدرّج من أعلى الهرميّة إلى أسفلها، أيّ من الكلّي إلى الجزئيّ، وهذا التّصنيفُ الهرميّ دالٌّ على أن المفاهيم ذاتها كليّةٌ وجزئيّةٌ.

وما يَعْنِينَا تَمَّا سَبَقَ هُوَ أَنَّ الْمِصْطَلِحَاتِ أَوْ الْوَحْدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةَ الْمُخَصَّصَةَ مُرْجَعَةً إِلَى مَا هِيَائِ ذِهْنِيَّةٍ مُرْتَبِطَةٌ بِمَوْجُودَاتٍ، هِيَ إِمَّا أَشْيَاءٌ حَسِيَّةٌ وَأَهَمُّ مَا يُمَثِّلُهَا الْمَوَالِيدُ، وَهِيَ أَشْخَاصُ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانَ وَالْمَعَادِنِ وَأَعْيَانُهَا، وَإِمَّا بِمَجْرَدَاتٍ مِثْلَ مُتَصَوِّرَاتِ الْفَلَسَفَةِ أَوْ الرَّيَاضِيَّاتِ. وَإِذْنُ فَإِنَّ الْمِصْطَلِحَاتِ تَقَعُ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ الْقَابِلَةِ لِلتَّعْيِينِ أَوْ لِلتَّحْدِيدِ أَوْ لَهَا مَعًا، سَوَاءً كَانَتْ حَسِيَّةً ذَاتَ أَعْيَانٍ أَوْ كَانَتْ بِمَجْرَدَةٍ مُتَصَوِّرَةٍ. عَلَى أَنَّ قَابِلِيَّةَ هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ لِأَنَّ تَقَعُ عَلَيْهَا الْمِصْطَلِحَاتِ لَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ أَلْفَاظِ اللَّغَةِ الْعَامَّةِ عَلَيْهَا أَيْضًا. فَإِنَّ الْأَسَدَ فِي نَظَرِ عَالَمِ الطَّبِيعَةِ غَيْرُ الْأَسَدِ فِي نَظَرِ الشَّاعِرِ أَوْ الرَّاعِي؛ وَكَذَا الْمَاءُ، فَإِنَّهُ فِي نَظَرِ الْكِيمِيَائِيِّ غَيْرُ الْمَاءِ فِي نَظَرِ الْفَلَّاحِ ذِي الْأَرْضِ الْعَطْشَى أَوْ الرَّاعِي الَّذِي يَبْحَثُ لِنَفْسِهِ وَلِقَطِيعِ غَنَمِهِ عَنِ وِرْدِ. فَإِنَّ الْأَسَدَ فِي نَظَرِ عَالَمِ الطَّبِيعَةِ مَوْلُودٌ طَبِيعِيٌّ تَحَدَّدَهُ خِصَائِصُهُ التَّمْيِيزِيَّةُ وَالتَّمْطِيَّةُ الَّتِي تُدْرِجُهُ فِي طَائِفَةِ الثَّدْيِيَّاتِ وَفِصْلَةِ السِّنُّورِيَّاتِ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّاعِرِ وَالرَّاعِي فَإِنَّ الْأَسَدَ حَيَوَانٌ قَدْ اشْتَهَرَ بِقُوَّتِهِ وَشَجَاعَتِهِ وَبَطْشِهِ الْمَخِيفِ. وَكَذَا الْمَاءُ، فَإِنَّهُ فِي نَظَرِ الْكِيمِيَائِيِّ جِسْمٌ سَائِلٌ نَاتِجٌ عَنِ تَأَلُّفِ حَجْمِيٍّ بَيْنَ الْأُوكْسِجِينِ وَالْهَيْدْرُوجِينِ بِنِسْبَةِ 1 إِلَى 2. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَلَّاحِ أَوْ الرَّاعِي فَإِنَّ الْمَاءَ هُوَ السَّائِلُ الَّذِي يَدْفَعُ غُلَّةَ الْعَطْشِ.

وَإِذْنُ فَإِنَّ الْوَحْدَةَ الْمُعْجَمِيَّةَ "أَسَدٌ" مُصْطَلِحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَالَمِ الطَّبِيعَةِ، وَهِيَ لَفْظٌ لِعَوِيٍّ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّاعِرِ أَوْ الرَّاعِي؛ وَالْوَحْدَةُ الْمُعْجَمِيَّةُ "مَاءٌ" مُصْطَلِحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكِيمِيَائِيِّ، وَهِيَ لَفْظٌ لِعَوِيٍّ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَلَّاحِ أَوْ الرَّاعِي. وَالْوَحْدَتَانِ مُصْطَلِحَانِ لِأَنَّهُمَا تُعَيِّنَانِ مَوْجُودَيْنِ لِكُلِّ مَنَّهُمَا "حَقِيقَةٌ عِلْمِيَّةٌ" تَحَدَّدُهَا خِصَائِصُهُ التَّمْيِيزِيَّةُ وَالتَّمْطِيَّةُ. وَهُمَا لَفْظَانِ عَامَّانِ لِأَنَّهُمَا تُحِيلَانِ إِلَى مَرْجِعَيْنِ لَهَا دَلَالَةٌ إِجْمَاعِيَّةٌ فِي ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ، تُلْصِقُهُمَا بِوُجُودَانِهِ وَتَلْحَقُهُمَا بِالدَّلَالَةِ الْمُعْجَمِيَّةِ الْعَامَّةِ. وَيُلاحِظُ إِذْنُ أَنَّ الْوَحْدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةَ تَكُونُ مُصْطَلِحَاتٍ وَتَكُونُ أَلْفَاظًا لِعَوِيَّةً عَامَّةً. عَلَى أَنَّ مِنَ الْوَحْدَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ مَا لَا يَصْلِحُ إِلَّا لِأَنَّ يُسْتَعْمَلَ أَلْفَاظًا

لغوية عامة، وهي الأفعال والظروف والأدوات وجلّ الصفات، ومن الوحدات ما يصلح لأن يُستعمل ألفاظاً لغوية عامة ومصطلحاتٍ معاً، وهي الأسماءُ كلّها، وما وُظفَ ليقوم مقامها من الصفات. فإنّ الأسماءَ - من بين أنواع المقولات المعجميّة - أقدّرُ على اكتسابِ المفاهيم (1).

والوحداتُ المعجميّةُ العامّةُ - أيّ الألفاظُ - هي المكوّنةُ للمعجميّة العامّة، النظريةُ - وقوامها البحثُ النظريُّ في علمِ المفردات - والتطبيقيةُ وقوامها البحثُ في تأليفِ القواميس اللغوية العامّة؛ والوحداتُ المعجميّةُ المخصّصةُ - أيّ المصطلحاتُ - هي المكوّنةُ للمعجميّة المخصّصة، النظريةُ - وقوامها البحثُ النظريُّ في علمِ المصطلح - والتطبيقيةُ وقوامها البحثُ في تأليفِ القواميس المخصّصة، أيّ القواميس المشتملة على المصطلحات. وإذن فإنّ القاموس المخصّص هو الكتابُ الذي تُدوّن فيه الوحدات المعجميّة المخصّصة المنتمية إلى علم من العلوم أو إلى فنٍّ من الفنون، أو إلى مجموعة من العلوم أو من الفنون. ومنهجُ تأليفه مبحثٌ مُندرجٌ في المعجميّة المخصّصة التطبيقية، مثلما أنّ منهجُ تأليفِ القاموس اللغويّ العامّ مبحثٌ مُندرجٌ في المعجميّة العامّة التطبيقية. والمبحثان أو المنهجان يشتركان في الأسس والأركان العامّة، لكنهما يختلفان في عناصرِ التطبيق. فإنّ تأليفَ الصنّفين من القواميس يقومُ - منذُ القديم - على أسسٍ كبيرين هما (1) الجمعُ، أيّ تكوينُ المدوّنة القاموسية، و(2) الوضعُ، أيّ إخراجُ القاموس الكتابيّ أو إنجازُه أو التّأليفُ بين عناصره فتصبح الوحداتُ المعجميّةُ المجمعّةُ مداخلَ معجميّة ذاتِ وظائفٍ في كتابٍ مدوّنٍ بعد أن كانت مجردَ مفرداتٍ تحمّلها جذازاتٌ دونَ تصنيفٍ مقصود.

والجمعُ ذاته قائمٌ على ركنين هما: (أ) المصادِرُ التي يعتمدها جامعُ المدوّنة في تكوينِ مادّته المعجميّة، و(ب) المستوياتُ اللغوية التي تنتمي إليها الوحداتُ المعجميّة

(1) ينظر حول الصنّفين من الوحدات المعجميّة وخصائص كل منهما: إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، ص 30 - 44؛ نفسه: مقدّمة لنظرية المعجم، ص 99 - 101، و ص 124

المجمعة ؛ والوضع أيضاً يقوم على ركنين : هما (أ) الترتيب، أي الطريقة التي يختارها مؤلف القاموس في تبويب المداخل المعجمية وتصنيفها، و(ب) التعريف، وهو ذكر السمات المميزة لمرجع أو لمفهوم ما عما عداها من المراجع والمفاهيم⁽²⁾.

ويشترك القاموسان - اللغوي العام، والمختص - في أسس الجمع - إذ يشتمل كل منهما على مادة معجمية مجمعة - والوضع، إذ لا بد - ليكون القاموس قاموساً بحق - أن تُتناول المادة المجمعة بالمعالجة القاموسية. ثم إن القاموسين يشتركان في الأركان الأربعة التي يقوم عليها الجمع والوضع، أي المصادر والمستويات اللغوية، والترتيب والتعريف. لكن هذه الأركان في القاموس اللغوي العام تختلف عما هي عليه في القاموس المختص اختلافاً غير يسير.

فإن المصادر في القاموس اللغوي العام هي المصادر التي توفر للمعجمي المادة اللغوية الأدبية الفصيحة. وقد كانت في المعجمية العامة العربية القديمة خمسة : هي (أ) الشعر (الجاهلي والإسلامي الأول خاصة) ؛ (ب) القرآن الكريم ؛ (ج) الحديث النبوي ؛ (د) المأثور من كلام العرب ؛ (هـ) الرواية عن الأعراب (خلال عصر الاحتجاج). وأما المصادر في القاموس المختص فهي المصادر التي تُوفّر للمعجمي المادة المصطلحية التي يتغني تدوينها. ولم تعرف المعجمية المختصة العربية القديمة من تنوع المصادر ما عرفته المعجمية العامة. فإن المصطلحات التي غُني القدماء بتدوينها في قواميس كانت إما فنية - مثل مصطلحات الفقه وعلم الكلام والفلسفة - وإما علمية. وأهم الكتب التي جمعت هذه المصطلحات العلمية هي قواميس الطب والصيدلة، وخاصة قواميس الأدوية المفردة. وأهم مصادر قواميس المصطلحات الفنية كان عربياً إسلامياً ؛ وأهم مصادر قواميس المصطلحات العلمية كان أعجمياً يونانياً أو عربياً - في المراحل اللاحقة للقرن الثالث للهجرة (التاسع

(2) ينظر تحليل موسع لأسس التأليف القاموسي والأركان التي يقوم عليها في : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص 69 - 147 ؛ نفسه : مسائل في المعجم، ص 92 - 98، و131 - 155.

للميلاد) - قد اعتمدت فيه المصادر الأعجمية : فإن حركة الإنشاء العلمية العربية قد تأسست على الترجمة، فكانت مصادر العلم الأساسية مصادر أعجمية.

والمستويات اللغوية في القاموسين - العام والمختص - أربعة : هي (أ) الفصيح ؛ (ب) المولّد ؛ (ج) العامي ؛ (د) الأعجمي المقترض. والفصيح مشتمل على الجاهلي القديم والإسلامي المحدث من المفردات ؛ والمولّد هو ما أُحدث في العربية من الوحدات المعجمية بعد عصر الاحتجاج اللغوي في الحواضر، بل إن منه ما ظهر في عصر الاحتجاج نفسه، وخاصة في نصوص المؤلّدين ؛ والعامي هو العربي الذي استعملته العامة فحرّفته ؛ والأعجمي المقترض هو ما أُدخل العربية من اللغات الأخرى. وأقوى المستويات منزلة في القواميس اللغوية العامة هو الفصيح، يتلوه الأعجمي ؛ وأضعفها منزلة المولّد والعامي. وأقوى المستويات منزلة في القواميس المختصة المولّد والأعجمي المقترض، يتلوهما العامي ؛ وأضعفها منزلة هو الفصيح. وغلبة الفصيح في القواميس العامة راجعة إلى تقيّد المعجميين في جمع مادّهم بمعايير فصاحية صارمة. وغلبة المولّد والأعجمي في القواميس المختصة راجعة إلى أنّ المصطلحات تعبر عادة عن المستحدث من المفاهيم والأشياء. والمستحدث يقتضي التعبير عنه إمّا بالمولّد في اللغة ذاكما باستعمال قواعد التوليد فيها، وإمّا باقتراض أدلة من اللغات مصادر العلم إذا فضّل المقترض على المولّد.

فإذا نظرنا في ركني الوضع - أي الترتيب والتعريف - وجدنا بين القاموس العام والقاموس المختص اختلافًا أيضًا. فإن الترتيب - في القاموس عامة - ثلاثة أصنافٍ تتفاوت في المنزلة والأهمية : أولها وأهمها هو الترتيب على حروف المعجم، وهو أنواع ذات ضروب ؛ والصف الثاني هو الترتيب بحسب المواضع ؛ والصف الثالث - وهو نادر - هو الترتيب بحسب الأبنية الصرفية. وقد اشتركت القواميس العامة والقواميس المختصة في الصنفين الأول والثاني من الترتيب، لكن القواميس المختصة قد غلب فيها نوعٌ بعينه من الترتيب على حروف

المعجم هو ترتيبُ المداخل، أي المصطلحات، بكاملِ حُرُوفها - أي دون اعتبارِ الأصليِّ والرَّائدِ فيها - بحسب أوائلها. وهذا التَّوَعُّ في الحقيقة أوفقُ لترتيبِ المصطلحات، وقد رأينا أنَّ مقولةَ الاسم فيها أغلبُ، وأنَّ المولِّداتِ والأعجمياتِ المقترضة في تلك الأسماء أظهرُ منزلةً.

وأما الرِّكنُ الثاني من الوَضْع - وهو التعريفُ - فإنَّ الاختلافَ فيه بينِ القاموسِ العامِّ والقاموسِ المختصِّ أكبرُ، فإنَّ التعريفَ في جوهره عمليةٌ تميِّزيَّةٌ، لأنَّه يميِّز بين الأدلَّة اللُّغويَّة في خصيصتها الدلالية. لكنَّ التَّمييزَ بين الوَحَداتِ المعجميةِ العامَّة، أي الألفاظ، يختلفُ عن التَّمييزِ بين الوَحَداتِ المعجميةِ المخصَّصة، أي المصطلحات. فإنَّ التَّمييزَ بين الألفاظِ تميِّزٌ لغويٌّ خالصٌ، ولذلك فإنَّ التعريفَ الميِّزَ لها يُسمَّى "تعريفًا لغويًّا"، وبمجاله القاموسُ اللُّغويُّ العامُّ. وهذا الصَّنْفُ من التعريفِ يُقتصرُ فيه على تَبَيانِ خصوصيةِ اللفظِ اللُّغويِّ وسماته المميِّزةِ والتميِّزةِ بالنسبة إلى غيره من الألفاظ. وأما التَّمييزُ بين المصطلحاتِ فتَميِّزٌ مفهوميٌّ، والمفاهيمُ تصوِّراتٌ لموجوداتٍ مجردةٍ معقولةٍ في الذَّهن، أو لأشياء ذاتِ أشخاصٍ وأعيانٍ. وارتباطُ التَّمييزِ بتحديدِ المفاهيم يجعلُ منه عمليةً لتحديدِ ماهيةِ المسمَّى. وهذا "التَّحديدُ الماهويُّ" يُسمَّى "تعريفًا منطقيًّا"، وبمجاله إذن القاموسُ المختصُّ. وقوامه الإخبارُ عن خصائصِ الموجودِ الذَّهنيِّ أو الشَّيءِ المسمَّى في القاموس، من نواحٍ منها ما يتصلُّ بخصائصِ تميِّزيَّةٍ فيه، ومنها ما يتصلُّ بخصائصِ منطقيَّةٍ.

تلك إذن هي الفروقُ الأساسيّةُ بينَ صنفَيِ المفرداتِ المكوِّنة للمعجم، أي ألفاظِ اللُّغة العامَّة والمصطلحات، والفروقُ الناتجة عنهما بينَ صنفَيِ القواميسِ: اللُّغويةِ العامَّة والمختصَّة. وقد مهَّدنا بالبحثِ في تلك الفروقِ لنبحثَ في صلةِ كتابِ التَّبانِ لأبي حنيفةِ الدِّينوريِّ بالمعجميةِ المختصَّة. فإنَّ الكتابَ امتدادًا طبيعيًّا لمرحلةِ التَّأليفِ في صفاتِ الأشياءِ - أي لما يُعرَفُ برسائلِ الصَّفَاتِ - وتوزيعُ لها، وهذه الرسائلُ كانتِ رسائلَ لغويَّةً عامَّةً. على أنَّ التَّظَرَّ المعمَّقَ في مادَّةِ كتابِ

التّباتِ المعجميّةِ يدلُّ على أنّه كان ذا صلةٍ وثيقةٍ بالمعجميّةِ المختصّةِ، وهذا ما سبّبتهُ في الفقراتِ التالية، بالبحثِ في أركانِ التّأليفِ القاموسيّ في الكتابِ.

2 - رُكنا "الجمّع" في كتابِ التّباتِ :

1 - 2 . ركنُ المصادِرِ :

تختلفُ مصادِرُ القاموسِ اللغويّ العامّ - كما بيّنا من قبلُ - عن مصادِرِ القاموسِ المختصّ اختلافًا كبيرًا. فإنّ مادّةَ الأوّل - وهي ألفاظُ اللّغة العامّة - تستمدّ من المصادِرِ - المكتوبةِ والشفويّةِ - التي يظهرُ فيها كلامُ الناسِ العامّ، وقد بيّنا من قبلُ أن تلكَ المصادِرَ كانتُ في القواميسِ العربيّةِ العامّةِ القديمةِ خمسةً أساسيّةً، هي (1) الشّعْرُ ؛ (2) القرآنُ الكريمُ ؛ (3) الحديثُ التّبويّ ؛ (4) المأثورُ من كلامِ العربِ ؛ (5) الروايةُ عن الأعرابِ، وهذه الروايةُ تكونُ إمّا مباشرةً - بالانتقالِ إليهم والأخذِ عنهم - وإمّا غيرَ مباشرةٍ، بالتّقليلِ عمّن أخذَ عنهم من الرواةِ. وأمّا القاموسُ المختصّ فإنّ مادّتهُ - وهي المصطلحاتُ - تُستمدّ من المصادِرِ التي تُوفّرُ لمؤلّفِ القاموسِ مادّةَ العلمِ المصطلحيّةِ التي يبتغي تدوينها. وتلكَ المصادِرُ - في المعجميّةِ المختصّةِ العربيّةِ القديمةِ - كانتُ إمّا مكتوبةً - وهي الأغلبُ - أعجميّةً مترجمةً أو عربيّةً إسلاميّةً ذاتَ مرجعيّاتٍ أعجميّةٍ، وإمّا شفويّةً يُنهي إليها "البحثُ الميدانيّ"، وأهمّ ما مثلهُ في الثّقافةِ العلميّةِ العربيّةِ القديمةِ التّعشيبُ الذي كانَ علماءُ التّباتِ يقومونَ به إمّا أثناءَ رحلاتهم العلميّةِ، وإمّا في المواطنِ التي كانوا يُقيمونَ بها. وقد كانوا - أثناءَ الرّحلةِ خاصّةً - يعاينونَ التّباتاتِ في مواضعِ إنباتها ويُسائلونَ النَّاسَ في البلادِ التي يجلّونَ بها عن أسمائها عندهم. ويلاحظُ أن بينَ مُساءلةِ العلماءِ النَّاسِ أثناءَ البحثِ الميدانيِّ ومشافهةِ اللّغويينَ الأعرابِ والروايةِ المباشرةِ عنهم تشابهُها كبيرًا.

والتّظُرُ في كتابِ التّباتِ لأبي حنيفةَ يبيّنُ أنّ مَصَادِرَ الجَمْعِ فيه كانتْ مَصَادِرَ لغويّةً ؛ إيّ أنّ أبا حنيفةَ كان يحدّو حدّو مؤلّفِي القواميسِ في عَصْرِهِ، ولذلك كانت مَصَادِرُهُ الأساسيّةُ خمسَةً، هي :

(1) الشّعْرُ : وقد أوردَ في موادِّ الجزءِ الأوّلِ من قاموسه - وعدّها 482 - تسعةً وثمانين وأربعمائة (489) شاهدٍ شعريٍّ مائة وأربعة (104) شعراءً، جلّهم جاهليّ، وبعضهم إسلاميّ لا يتجاوزُ عَصْرَ بني أميّة : فهم من شعراءِ عَصْرِ الاحتجاجِ اللّغويِّ الفصحاءِ (3).

(2) القرآنُ الكرمُ : وهو ضعيفُ المنزلةِ في الجزءِ الأوّلِ من القاموسِ إذ لم تتجاوزِ الشّواهدُ القرآنيّةُ السبعةَ (4).

(3) الحدِيثُ النّبويُّ : وهو أضعفُ منزلةً من القرآنِ إذ لم يردْ منه إلّا ثلاثةَ أحاديثَ (5)، قد اكتفى المؤلّفُ في أحدها بالإحالةِ ولم يذكُرْ نصّه.

(4) المأثورُ من كلامِ العربِ : وفي الجزءِ الأوّلِ من الكتابِ أربعةً وعشرونَ أثرًا، نصفُها أمثالٌ (6)، وتسعةٌ من المأثوراتِ عن العربِ القُداميِّ (7)، وثلاثةٌ من أقوالِ الصّحابةِ (8).

(3) ينظر في آخر الجزء الأول من القاموس الألفبائي (من الألف إلى الزاي - تحقيق برنهارد لوين Bernhard Lewin) "فهرست الشعراء" (ص ص 220 - 222)، و"فهرست القوافي" (ص ص 226 - 235)، والملاحظ أن المحقق قد رقم شواهد أبي حنيفة الشعرية من 1 إلى 489، وبعضها مكرّر قد ورد في أكثر من موضع من الكتاب.

(4) ينظر : أبو حنيفة : النبات، 38/1، (ف 32 ، آيتان) ؛ 92/1 (ف 178) ؛ 114/1 (ف 239) ؛ 141/1 (ف 299) ؛ 150/1 (ف 320) ؛ 152/1 (ف 325).

(5) نفسه، 21/1 (ف 5) ؛ 83/1 (ف 154)، ولم يذكر المؤلف هنا حديثًا بل أحال إلى "خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقوام الخبر حديث صحيح ؛ 93/1 (ف 182).

(6) نفسه، 31/1 - 23 (ف 16) ؛ 37/1 (ف 29) ؛ 44/1 (ف 63) ؛ 60/1 (ف 92) ؛ 78/1 (ف 146) ؛ 103/1 (ف 223) ؛ 105/1 (ف 225) ؛ 130/1 - 131 (ف 273) ؛ 154/1 (ف 330) ؛ 192/1 (ف 429 ، وفيها مثلان) ؛ 197/1 (ف 445) .

(7) نفسه، 40/1 (ف 41) ؛ 83/1 (ف 152) ؛ 100/1 - 101 (ف 219 ، وفيه ستة مأثورات) ؛ 155/1 (ف 333).

(8) اثنتان لعمر بن الخطاب (نفسه، 34/1، ف 22، و 168/1، ف 376)، وقول لحباب بن المنذر الأنصاري (90/1 ، ف 175).

(5) الرواية عن الأعراب : والرواية عنهم في الكتابِ صنفان :

(أ) بالأخذ عنهم مباشرة. وقد نبه أبو حنيفة إلى الأخذ المباشر عنهم، بإخبارهم له أو سماعه عنهم. وهؤلاء نوعان : نوعٌ ذكِرَ غُفْلاً غيرَ مُعَيَّنٍ قد أشار إليه المؤلفُ بعباراتٍ مثل "أخبرني أعرابي" (9) أو "سمعتُه من الأعراب" (10) ؛ والنوعُ الثاني من الأعرابِ ذكِرَ مُعَيَّنًا بنسبته إلى قبيلته أو إلى موطنه. ومن الأعرابِ الذين أخبروه ونسبهم إلى قبائلهم أعرابُ ربيعة (11) وبنو أسد (12) وعنزة (13) وكلب (14) وأزد السراة (15) ؛ ومن الأعرابِ الذين نسبهم إلى مواطنهم أعرابُ زهران (16) وأعرابُ الحجازة (17) وأعرابُ السراة (18) وأعرابُ عمّان (19) وأعرابُ اليمن (20).

على أننا لا نعرفُ هل اتصل هؤلاء الأعرابِ في مواطن إقامتهم ببواديهم بأن ارتحل إليهم فسمعهم وروى عنهم، أم إنه التقى بهم خارجَ مظانهم، وخاصة في العراق التي قضى فيها فترةً من حياته.

(ب) بالأخذ غير المباشر عنهم. وإذا كانت طريقة الأخذ المباشر المشافهة، فإن طريقة الأخذ غير المباشر كانت حسَبَ رأينا التقلُّ عن نُصوصٍ مُدوَّنة ؛ وهذه النصوصُ هي الكتبُ أو الرسائلُ التي ألفتها اللغويون السابقون لأبي حنيفة في

(9) نفسه ، 43/1 ، ف 58 (ف 59) ؛ 68/1 (ف 118) ؛ 72/1 (ف 131) ... الخ.

(10) نفسه ، 140/1 (ف 295) .

(11) نفسه ، 111/1 (ف 2) ؛ 24/1 (ف 9) ؛ 59/1 (ف 90) ... الخ .

(12) نفسه ، 101/1 (ف 220) ؛ 132/1 (ف 280) . وقد يُشيرُ إليهم بعبارة " بعض بني أسد"

(ممثل : 34/1 ، ف 22) أو "رجل من بني أسد" (ممثل : 25/1 ، ف 9) .

(13) نفسه ، 181/1 (ف 412) ؛ 204/1 (ف 470) .

(14) نفسه ، 118/1 (ف 245) ؛ 179/1 (ف 408) .

(15) نفسه ، 204/10 (ف 471) ؛ وقد نسب خيراً إلى "أعرابي من الأزدي" (143/1 ، ف 311)

دون تخصيصٍ للأزد : هل هم أزد السراة أم أزد عمّان .

(16) نفسه ، 179/1 (ف 409) .

(17) نفسه ، 158/1 (ف 341) .

(18) نفسه ، 69/1 (ف 126) ؛ 132/1 (ف 281) ؛ 141/1 (ف 300) ... الخ .

(19) نفسه ، 159/1 (ف 344) ؛ 169/1 (ف 377) .

(20) نفسه ، 166/1 (ف 372) ؛ 177/1 (ف 402) .

صفات الأشياء - ومنها النبات - وكانت المادة التي دوتوها مروية عن الأعراب الذين ارتحلوا إليهم والتقوا بهم في مواطنهم بيواديهم ورووا عنهم. وإذن فإن هؤلاء اللغويين كانوا رواة عن الأعراب. وقد نقل أبو حنيفة ما رووه عنهم فكانت روايته - فيما نقله - غير مباشرة.

ومصادر الرواية غير المباشرة في كتاب النبات نوعان : الأول يمثله رواة قد ذكروا بأسمائهم. وأظهر هؤلاء أثرًا وأسیرُهُم في الكتاب ذكراً أربعة : أولهم بدوي أعرابي فصيح نزل بغداد وأصبح لغويًا وألف، هو أبو زياد الكلابي (ت. حوالي 200 هـ / 816 م) (21) ؛ و ثانيهم هو أبو عمرو الشيباني (ت. 210 هـ / 825 م) (22) ؛ والثالث هو الأضمعي (ت. حوالي 214 هـ / 829 م) (23) ؛ والرابع هو أبو نصر الباهلي (ت. 231 هـ / 847 م) (24). ثم تلو هؤلاء جماعة من اللغويين منهم من غلب عليه "علم اللغة" - أي المعجمية - كأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت. 210 هـ / 825 م) (25) وأبي زيد الأنصاري (ت. 215 هـ / 830 م) (26) وأبي عبد الله ابن الأعرابي (ت. 231 هـ / 846 م) (27)، ومنهم من غلب عليه النحو وكانت له مشاركة في المعجمية، مثل يونس بن حبيب (ت. 182 هـ / 798 م) (28)، وأبي الحسن الكيسائي (ت. 189 هـ / 805 م) (29)، وأبي زكرياء يحيى الفراء (ت. 207 هـ / 822 م) (30).

- (21) نفسه ، 2/1 ، 3 ، 4 ، 5 (ف 1) ؛ 11/1 ، 12 (ف 2) ؛ 13/1 ، 17 (ف 4) ؛ 23/1 (ف 8) ؛ 25/1 (ف 9) ؛ 27/1 (ف 13) . ولم يشأ محقق الجزء الأول من القاموس فهرسته لغلبة ذكره فيه .
 (22) نفسه ، 7/1 ، 9 (ف 1) ؛ 13/1 ، 17 ، 18 ، 19 (ف 4) ؛ 23/1 (ف 9) ؛ 28/1 (ف 13) ؛ 31/1 (ف 16) ... الخ . ولم يفهرسه المحقق أيضا .
 (23) نفسه ، 9/1 (ف 1) ؛ 14/1 ، 16 ، 17 ، 18 (ف 4) ؛ 28/1 (ف 13) ؛ 55/1 (ف 89) ... الخ ؛ ولم يفهرسه المحقق أيضا .
 (24) نفسه ، 8/1 ، 9 (ف 1) ؛ 18/1 (ف 4) ؛ 27/1 (ف 12) ؛ 31/1 (ف 15) ؛ 35/1 (ف 24) ... الخ ؛ ولم يفهرسه المحقق أيضا .
 (25) نفسه ، 9/1 ، 10 (ف 1) ؛ 26/1 (ف 10) ؛ 34/1 (ف 22) ؛ 51/1 (ف 78) ... الخ .
 (26) نفسه ، 18/1 (ف 4) ؛ 32/1 (ف 16) ؛ 64/1 (ف 106) ... الخ .
 (27) نفسه ، 2/1 ، 3 ، 4 (ف 1) ؛ 59/1 (ف 89) ؛ 73/1 (ف 132 ، و 133) ... الخ .
 (28) نفسه ، 60/1 (ف 92) .
 (29) نفسه ، 7/1 (ف 1) ؛ 18/1 (ف 4) .
 (30) نفسه ، 30/1 (ف 14) ؛ 59/1 (ف 89) ؛ 91/1 (ف 176) ؛ 96/1 (ف 199 ، و 201) ... الخ .

والتوَعُّ الثاني رِوَاةٌ لم يَعَيَّنُوا ولم يُسَمِّوْا بل أُشِيرَ إليهم إشاراتٍ مختلفةً منها "بَعْضُ الرِّوَاةِ" - (31) وهي الأَعْلَبُ - و"بَعْضُ الثَّقَاتِ" (32) و"بَعْضُ المَشَايخِ" (33) و"بَعْضُ عِلْمَاءِ الأَعْرَابِ" (34). ولَيْسَ من شَكِّ عِنْدَنَا في أَنَّ هَؤُلَاءِ الرِّوَاةِ وَالمَشَايخِ وَالثَّقَاتِ هم من عِلْمَاءِ اللُّغَةِ المَشْتَعَلِينَ بِجَمْعِهَا وَتَدْوِينِهَا، سِوَا مَا كَانُوا نَحَاةً أَوْ كَانُوا مُعْجَمِيْنَ. وَقَدْ يَكُونُونَ العِلْمَاءَ أَنفُسَهُم الَّذِينَ ذَكَرَهُم بِأَسْمَائِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُونَ عِلْمَاءَ آخَرِينَ أَقَلَّ من أَوْلَئِكَ مَنزِلَةً فَلَمْ يَشَأْ ذَكَرَهُمْ. وَمِنَ أَهَمِّ الأَدَلَّةِ عَلَى أَنَّ الرِّوَاةَ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ جُلَّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنَ الأَقْوَالِ فِي الكِتَابِ مِنَ بَابِ التَّعْلِيلِ اللُّغَوِيِّ. بَلْ إِنَّ أبا حَنِيفَةَ قَدْ يُشِيرُ إِلَى "بَعْضِ الرِّوَاةِ" فيجْعَلُهُ في طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ اللُّغَوِيِّينَ (35).

وَمَا يُسْتَنْجَحُ من حَدِيثِنَا عَن مَاصِدِرِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ الثَّبَاتِ إِذْنُ هُوَ أَنَّهَا مَاصِدِرٌ لُغَوِيَّةٌ حَالِصَةٌ، وَأَنَّ لَيْسَ من فَرْقٍ بَيْنَ مَاصِدِرِهِ وَمَاصِدِرِ مُؤَلَّفِي القَوَامِيْسِ اللُّغَوِيَّةِ العَامَّةِ مِثْلِ الخَلِيلِ بنِ أَحْمَدٍ مُؤَلَّفِ كِتَابِ العَيْنِ أَوْ أَبِي عُبَيْدِ القَاسِمِ بنِ سَلَامٍ مُؤَلَّفِ العَرِيبِ المَصْتَفِ.

عَلَى أَنَّ التَّنظَرَ المَعْمَقَ فِي مَادَّةِ الكِتَابِ يُظْهِرُ جَوَانِبَ خَفِيَّةً دَالَّةً عَلَى أَنَّ أبا حَنِيفَةَ لَمْ يَفْتَصِرْ فِي جَمْعِ مَدَوْنَةِ كِتَابِهِ عَلَى المَاصِدِرِ اللُّغَوِيَّةِ الصَّرْفِ. وَأَهَمُّ تِلْكَ الجَوَانِبِ ثَلَاثَةٌ :

الأوَّلُ نُسَمِّيهِ "اسْتِخْبَارَ غَيْرِ الفُصْحَاءِ مِنَ العَرَبِ". وَيُيَرَّرُ هَذَا الجَانِبَ فِي الكِتَابِ أَمْرَانِ :

(31) نَفْسُهُ، 9/1 (ف 1) ؛ 13/1 (ف 3) ؛ 33/1 (ف 21) ؛ 34/1 (ف 22، 23) ؛ 35/1 (ف 24) ... الخ .

(32) نَفْسُهُ، 35/1 (ف 25) ؛ 84/1 (ف 157) .

(33) نَفْسُهُ، 59/1 (ف 89) .

(34) نَفْسُهُ، 79/1 (ف 146) .

(35) مِثْلُ قَوْلِهِ (201/1 ، ف 462) : " ذَكَرَ أَبُو نَصْرِ [البَاهِلِيُّ] أَنَّ الزَّعْبَرَ المَرْوُ . وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الرِّوَاةِ الزَّيْبَغُ " .

(1) الأخذُ عن أهلِ الأُمصار. وقد ذَكَرَ من الأُمصارِ اثْنينِ هما العِراقُ والشام. فأما العِراقُ فقد أخذَ فيه عن أهلِ البَصرة (36) وأهلِ الحيرة (37) وعن أئباطه (38) وهم مَعْدُوذُونَ من العَجَم ؛ وأما الشَّامُ فلم يَعيِّن منه مَكَانًا مَخْصُوصًا (39) بل أَحَالَ إمَّا إلى رُوَاةٍ من أهلِ الشَّام - مثل قوله "أخبرني رجلٌ من أهلِ الشَّام" (40) أو "أخبرني شَيْخٌ من أهلِ الشَّام" (41) - وإمَّا إلى أهلِ الشَّامِ عامَّة. وهذا التَّوَعُّ من الإِحالَةِ مُهِمٌّ لأنَّ أبا حنيفةَ قد نَبَّه فيه إلى مخالفةِ أَهْلِ الشَّامِ لما اشتهَرَ عِنْدَ العَرَبِ الفُصحاءِ من التَّسْمِيَةِ. من ذلك أن "الإِجاصَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّامِ الكُمَّثْرَى، ويُسمَوْنَ الإِجاصَ المَشْمِشَ" (42)، أي إهْم يُطَلَقُونَ اسْمَ الإِجاصِ على الكُمَّثْرَى، أما الإِجاصُ نَفْسُهُ فيسمَوْنَهُ المَشْمِشَ ؛ كما أن ما يسميه العَرَبُ خَوْحًا يُسميه أَهْلُ الشَّامِ دُرَاقِنَ (43)، والكَلِمَةُ أُعجمِيَّةٌ من أَصْلِ يونانيٍّ (44).

ويُلاحظُ إذنُ أن أبا حنيفةَ لا يَتَقَيَّدُ في اسْتِخْيارِ مَصادِرِهِ بالمعاييرِ الفِصاحِيَّةِ الصارِمَةِ التي كان علماءُ اللُغَةِ يَتَقَيَّدُونَ بها في جَمعِ مُدَوَّناتِهِم. فقد كانوا يَسْتَنقِصُونَ من فِصاحَةِ أَهْلِ الأُمصارِ، بل كانوا غَيْرَ مِيالينَ إلى الأَخْذِ عن عَرَبِ أَطْرافِ الحزيرةِ أيضًا مثل أَهْلِ اليَمَنِ وأهلِ عُمَانَ، ويكادُونَ يَحْصِرُونَ الفِصاحَةَ في وَسْطِ الحزيرةِ - مَنطِقَةِ نَجْدٍ خاصَّة - وبلادِ الحِجَازِ.

(2) الأخذُ عَمَّن سَمَّاهُم "العُلَماءُ". فقد أَحَالَ في مداخلِ كثيرةٍ من كتابه إلى جَماعَةٍ لِيُسُوا مِنَ الأَعْرَابِ وَلِيُسُوا مِنَ الرُّوَاةِ، إذ أشارَ إليهِم بِعباراتٍ مثل "رَعَمَ

(36) نفسه ، 167/1 (ف 375) ؛ و 189/1 (ف 425) .

(37) نفسه ، 178 /1 (ف 408) .

(38) نفسه ، 179/1 (ف 408) .

(39) حسب الجزء الأول من القاموس الألفباني ، فهو الذي اعتمدناه وحده في الاستقراء .

(40) أبو حنيفة : النبات ، 17 /1 (ف 4) .

(41) نفسه ، 185 /1 (ف 422) .

(42) نفسه ، 41 /1 (ف 49) .

(43) نفسه ، 166/1 (ف 370) ، وكذلك : ص 174 (ف 389) .

(44) الكلمة يونانية أصلها "Dôrakion" δωρακιον - ينظر : إبراهيم بن مراد : المصطلح الأجمي ، 374 - 373/2 (ف 877) .

بعضُ العلماء" (45)، و"ذَكَرَ بعضُ العلماء" (46)، و"قال بعض أهل العلم" (47)، و"زعمَ بعضُ من قد سمِعَ العِلْمَ" (48)، و"أخبرني رجلٌ من أهل المعرفة" (49)، و"أخبرني الخبر" (50)، و"أهل العلم على ما وصفتُ لك" (51). ولا شكَّ أنه لا يُخرِجُ علماء اللّغة من "العُلَماء" (52)، ولكنَّ العلمَ الذي يتعاطونه يختلفُ عن علم آخرَ كانت لأبي حنيفة به خِبرَةٌ، هو "علمُ الأوائل" أو "العلومُ القديمة"، وهي العلومُ اليونانية التي انتقلتْ إلى العربية بالترجمة، ومنها علمُ التّبات. فالعلمُ إذن عند أبي حنيفة عِلْمَان : علمٌ عربيّ ذو أصولٍ ومصادرٍ أعرابية، وعلمٌ عربيّ ذو أصولٍ ومصادرٍ أعجمية. ولنا على الأخذِ من مَصادرِ هذا العلمِ الأعجميِّ في الكتابِ شواهدٌ كثيرةٌ ، سنرجع إلى بعضها بعد. ونكتفي هنا بالإشارة إلى اثنين منها :

الأوّل هو قولُ أبي حنيفة : "أخبرني رجلٌ من أهلِ المعرفة أنّ الكرمَ الذي ينسبُ الناسُ إليه الصّحافُ هو شجرٌ ليس بالسامق (53) ولكنّه غليظٌ وله ورقٌ مثل ورقِ الإحاصِ (...). ينبتُ في جبالِ الدُّروب ، دُروبِ الرّوم" (54).

والثاني هو قوله : "وأخبرني الخبرُ أنّ الأرزَ ذَكَرَ الصنوبرُ وأنّه لا يحملُ شيئاً ولكن يُستخرجُ من أعجازه وعُروقه الرُّفْتُ ويُسْتَصْبَحُ بخشبه كما يُسْتَصْبَحُ بالشَّمعِ.

(45) أبو حنيفة : النبات ، 25/1 (ف 9) ؛ 62/1 (ف 95) ؛ 108/1 (ف 232) .

(46) نفسه ، 146/1 (ف 311) .

(47) نفسه ، 52/1 (ف 82) .

(48) نفسه ، 138/1 (ف 287) .

(49) نفسه ، 19/1 (ف 4) .

(50) نفسه ، 21/1 (ف 5) .

(51) نفسه ، 119/1 (ف 287) .

(52) فقد عدّ أبا عبيدة من العلماء في قوله : " وأنكره أبو عبيدة وأنكره غيره من العلماء" (نفسه ، 26/1 ، ف 10) .

(53) في الأصل "البامق" ، وقد حاول المحقق التعليق على هذه المفردة (تنظر ص 22 من مقدمة التحقيق) ورجّح أن تكون فارسية دالة على نوع من أنواع الخشب، لكنه لم يجد لها أصلاً. وهي تحريف لما أثبتنا، وتدل على ذلك فقرة "كرم" (2 / 238 ، ف 945) في كتاب النبات.

(54) أبو حنيفة : النبات ، 19/1 (ف 4) .

ويقال لخشبه ذاك الذي يُستصبحُ به الدّاذين، وهو كلامٌ روميّ، ويُسمّيه أهلُ السّراةِ المناورَ ويتخذونه من خشبِ المظّ وخشبِ العُثم (55).

ويلاحظ أن التّباين - الكرم الذي ينسبُ الناسُ إليه الصّحافَ والأرزُ الذي يُستخرجُ منه الزّفتُ ويتخذُ خشبه في الإنارة - ليسا من نباتِ بلادِ العربِ وليسا من التّباتِ الذي يستعمله العربُ في أغراضهم. فإنّ الأوّل "نبئت في جبال الدّروب، دروبِ الرّوم"، وليس هو الذي يصنعون منه الصّحافَ بل يصنعونها من سيقانِ كرمٍ نبئت بالسّراةِ: "تغلظُ ساقه عندهم غلظاً شديداً" (56)؛ والثاني - حسب ما نسبّه "لسانُ العرب" إلى أبي حنيفة - "ليس من نباتِ أرضِ العرب" (57) إذ هو - حسب ما ذكره أبو حنيفة نفسه في مادة "مظّ" - أرزٌ "يكونُ بالثغرِ من جبالِ الرّوم" (58). وليس هو الذي يُستخرجُ العربُ منه الزّفتُ إذ الزّفتُ عندهم يتولّدُ عن القطران الذي يُستخرجُ من شجرِ العرعرِ والعُثم والتّألب، بعد أن يصير "خصخاضاً" (59)، وليس خشبه الذي يُستصبحُ به - وهو يحمل اسماً يونانيّاً هو "الدّاذين" (60) - هو الخشبُ الذي يستصبحُ به العربُ، فإنّ لهم مكانَ الدّاذين "مناور" يتخذونها من خشبِ المظّ وخشبِ العُثم. ولا شكّ أنّ العِلْمَ بهذين التّباينين - وخاصّةً من حيثِ الإنباتُ ومن حيثِ الاستعمالُ - ليس من عِلْمِ الأعرابِ ولا هو من عِلْمِ الرّواةِ الذين أخذوا عنهم، بل هو عِلْمُ "أهلِ المعرفة" أو "الخبراء" بما يوجدُ في بلادِ الرّومِ من التّبات. وقد يكوّنون من التّراجمة من اللّغةِ اليونانيّةِ أو من الأطبّاء الذين عاصروهم أبو حنيفةَ والتّقى بهم في العراقِ.

(55) نفسه ، 21/1 (ف 5) .

(56) نفسه ، 17/1 (ف 4) .

(57) ابن منظور: لسان العرب، 1/ 46 (أرز). والنقل فيه عن أبي حنيفة. وقد ورد فيه: "... ويُستصبحُ بخشبه كما يُستصبحُ بالشمع، وليس من نباتِ أرضِ العرب" ولا توجد الجملة الأخيرة في النّصّ المحقق من كتاب النبات.

(58) أبو حنيفة: النبات، 275/2 (ف 1028) .

(59) ينظر أبو حنيفة: النبات (الملتقطات)، ص 560 - 561 (ف 1400)؛ وينظر: البيروني: الصيدنة، ص 311 .

(60) "الدّاذين" كلمة يونانية أصلها "Dados" δαδος "ومن معانيها " مشعل من خشب صمغي" و"خشب صمغي" و"خشب الصنوبر".

والجانبُ الثانيُ نُسمِّيه الاهتمامَ بالطَّبِّ والأطبَّاءِ. والاهتمامُ بالطبِّ عند أبي حنيفةَ ظاهرٌ في عِنايته بذكرِ الأدويةِ والمداواةِ. ولاشكَّ أنَّه كان يَعْرِفُ معرفةً جيِّدةً قيمةً النباتاتَ ومُسْتَحْضَرَاتِهَا ومُسْتَخْلَصَاتِهَا في المداواةِ، إذ النَّباتُ هو أحدُ المواليدِ الثلاثةِ التي اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهَا في الأدويةِ المفردةِ في عَصْرِهِ، منذُ تُرْجِمَ كتابُ "المقالاتِ الخمس" لديوسقوريدس وكتابُ "الأدوية المفردة" لجالينوس في التَّصْفِرِ الأوَّل من القرنِ الثالثِ الهجريِّ (التاسع الميلادي). لكنَّ غايته اللُّغويَّةُ المغلَّبةُ في تأليفِ الكتابِ قد جعلت آثَارَ تلكِ المعرفةِ خَفِيَّةً فيه. ويمكنُ أن يُسْتَدلَّ على تلكِ الآثَارِ بشواهدٍ من الكتابِ كَثِيرَةٍ. وهي نَوْعَانِ :

الأوَّلُ تمثله شواهدٌ متَّصلةٌ بالمدَاواةِ والعِلاجِ. منها قوله عن "الحرْمَلِ" :
 "وقد يُتَّخَذُ الحَبِّ الذي في سِنْفَتِهِ للأدويةِ. وقد تُطْبَخُ عروقُ الحرْمَلِ فيسْقَاهَا الحُمُومُ إذا مَا طَلَّتْهُ الحَمَى" (61) ؛ وقوله عن "الحَمَاضِ" : "وهو ضَرْبانُ : أحدهما حَامِضٌ عَذْبٌ، والآخرُ فيه مرارةٌ (...). وبَزْرُ الحَمَاضِ يَتَدَاوَى به وكذلك بوزقه"
 (62) ؛ وقوله عن "الخِرْوَعِ" : "وقد يُتَّخَذُ من حَبِّهِ دُهْنٌ يَتَدَاوَى به النَّاسُ" (63) ؛
 وقوله عن "السُّعْدِ" : "أرُومَةٌ (...). تقعُ في العِطْرِ وفي الأدويةِ" (64) ؛ وقوله عن "الوَرْسِ" : "نافعٌ للكَلْفِ طِلاءً، وللبَهَقِ شَرْبًا، ولبَسِ الثَّوبِ المورْسِ مَقْوً على البَاوِ، عن تَجْرِبَةٍ" (65).

والتَّوَعُّ الثاني تمثله شواهدٌ متَّصلةٌ بمصطلحاتِ الأطبَّاءِ النَّبَاتِيَّةِ، أي بالأدويةِ المفردةِ النَّبَاتِيَّةِ كما عُرِفَتْ عندَ المؤلِّفين فيها. وهذا التَّوَعُّ من الشَّواهدِ قد يُذَكِّرُ فيه المصطلحُ فقط، وقد يُذَكِّرُ فيه المصطلحُ ومنافعُ النَّباتِ العِلاجِيَّةِ. ومن أمثلتها قولُ المؤلِّفِ عن "العُجْبِ" : "يُطَلَّبُ منه ما لم يُثَقِّبْ فيدقُّ ويضمَّدُ به الأوجاعُ

(61) أبو حنيفة : النباتات، 103/1 (ف 223) .

(62) نفسه ، 116/1 (ف 242) .

(63) نفسه ، 146/1 (ف 311) .

(64) نفسه ، 37/2 (ف 512) .

(65) نفسه ، 334 /2 (ف 1086) .

فينفع. والعَبَبُ عند الأطباء الكَاكْنَجُ" (66)؛ وقوله عن "العُنْصُلُ" : "ويَقَعُ في الدَّوَاءِ ويقال له العُنْصُلَانُ أيضًا. وأصوله بِيضٌ (...). والمتطَبِّبُونَ يُسَمُّونَهُ الاسْتَقِيلُ" (67) ؛ وقوله عن "الغَرَزُ" : هو الأَسْلُ الذي يتخذ منه الغرايبُلُ، ويُسَمَّى العَرِيْزُ. يَقَعُ في الأدوية ويُسَمِّيهِ الأطباءُ قَنْطُورِيُونُ" (68) ؛ وقوله عن اللِّفَاحُ : "طَيِّبُ الرَّائِحَةِ، يُوَضَعُ مع الرِّياحِينِ، ويُسَمَّى بالفارسيَّةِ السَّابِيْزِكُ ، أي التَّفَاحُ الصَّغِيرُ. وهو يَدْخُلُ في الأدوية ولا سِيما أصله. والمتطَبِّبُونَ يُسَمُّونَهُ المُعْدُ" (69).

ولاشكَّ أن من شواهد التَّوَعِ الأوَّلِ ما يَنتمِي إلى ما يمكن تَسْمِيَتُهُ "الطَّبِّ الشَّعْبِيَّ العَرَبِيَّ" أي العَادَاتِ العِلاجِيَّةِ التي توارثتها أجيالُ البدو والأعرابِ عن بعضها، وهذا نجدُه في الشَّواهِدِ المنسوبة في الكِتَابِ إلى الأعرابِ (70) وإلى الرِّوَاةِ (71)، ولكن لا نَشكُّ أيضًا في أن من المَنَافِعِ العِلاجِيَّةِ التي نَسَبَهَا أبو حنيفة إلى التَّبَاتِ ما أخذَه من مُطالعاتِهِ في كُتُبِ الأَطْبَاءِ. وهذا تَدلُّ عليه الشَّواهِدُ التي لم تُعزَّزْ في الكِتَابِ إلى أعْرَابِيٍّ أو رَاوِيَةٍ، والشَّواهِدُ التي ذُكِرَ فيها الأَطْبَاءُ ذَكَرًا صَرِيحًا.

والجانبُ الثَّالِثُ الدالُّ على أن أبا حنيفة لم يَعمِدَ في جمع مدوَنَةِ كتابه على المَصادِرِ اللُّغَوِيَّةِ فَحَسَبَ نُسَمِيَتِهِ "أثرَ مَقَالَاتِ دِيوسقوريديس". وقد حَاوَلَ بعضُ الباحِثِينَ مُناقِشَةَ هذه المسأَلَةِ من قَبْلُ (72)، وانتهى إلى تَرْجِيحِ عَدَمِ اسْتِفَادَةِ أبي حنيفة من كِتَابِ دِيوسقوريديس. ونحنُ نرى أن من المَبَالِغَةِ أن نَنفِي اسْتِفَادَةَ أبي

(66) لم يرد الشاهد في الجزء الثاني من كتاب النبات. وهو موجود في كتاب الصيدنة للبيروني، ص 275 .
(67) أبو حنيفة : النبات، 156/2 - 157 (ف 761). والاسْقِيلُ - ويكْتَبُ الإِسْقِيلُ يالْشِينِ أيضًا - مصطلح يوناني أصله "Skilla" σκίλλα - ينظر : إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي ، 84/2 (ف 188).

(68) أبو حنيفة : النبات ، 171/2 (ف 787) .
(69) ورد في الجزء الثاني من كتاب النبات (ص 347، ف 1111) ضمن مادة "بيروح" ؛ وقد نقله جامعة من كتاب الصيدنة للبيروني، ص 333.

(70) ينظر في الكتاب مثلًا : 39/1 (ف 38) ؛ 111/1 - 112 (ف 236) .

(71) ينظر فيه أيضًا : 60/1 (ف 92) ؛ 111/1 (ف 235) .

(72) ينظر محمد حميد الله في مقدمته لمقتطفاته، ص ص 18 - 20 ؛ وينظر أيضًا فزاد سزكين : تاريخ التراث العربي، 503/5 - 504، وقد اعتمد رأي زليبربرغ (Silberberg) الألماني، وهذا أيضًا ذهب إلى عدم استفادة أبي حنيفة من كتاب ديسقوريديس.

حنيفة من كتاب المقالات الخمس نفيًا تامًا. ونذهب إلى أن ديوسقوريدس كان من مصادر أبي حنيفة. لكننا لا ندري هل كان مصدرًا مباشرًا أم كان مصدرًا غير مباشر. وليس غريبًا أن يطلع أبو حنيفة على "المقالات" في ترجمتها العربية التي أنجزت ببغداد في أواخر التصف الأول من القرن الثالث الهجري؛ فقد نقلها إلى العربية اصطف بن بسيل وأصلحها حنين بن إسحاق في زمن جعفر المتوكل العباسي (232 هـ / 847 م - 247 هـ / 861 م) (73). وقد كان أبو حنيفة معنيًا عناية كبيرة بعلوم الأوائل، أي علوم العجم، وخاصة بالهندسة والحساب وعلم الهيئة والطب، وله فيها مشاركة في التأليف (74). ولا نظن أنه قد عني بتلك العلوم وألف فيها دون أن يطلع على مصادرها الأعجمية التي كانت معروفة في عصره. ولئن كان كتابه في النبات مندرجًا في التأليف اللغوي في صفات الأشياء، فإن الجوانب العلمية الخالصة فيه دالة على أنه كتاب علم أيضًا، والمشهور من كتب علم النبات الأعجمية في عصره هو كتاب المقالات الخمس لديوسقوريدس، وقد نُظِرَ فيه إلى النباتات باعتبارها أدوية مفردة، أي باعتبار صلتها بالمداداة والعلاج. لكن تحليلات النبات وتسمياتها - اليونانية ثم العربية والفارسية في ترجمة الكتاب - قد جعلت من "المقالات" قاموسًا مختصًا في النباتات الطبية؛ وذلك وحده كافٍ في نظرنا لحدّ أبي حنيفة على النظر في ترجمة هذا الكتاب والاستفادة منها.

على أننا لم نعتز في الحقيقة إلا على ثلاثة شواهد في كتاب النبات لها صلة وثيقة بالمقالات الخمس. الأول والثاني متصلان بالتسمية النباتية، أي بالاصطلاح، والثالث متصل بالمادة العلمية.

(73) ينظر حول ترجمة مقالات ديوسقوريدس إلى العربية وحول القضايا المصطلحية فيها: إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي، ص ص 227 - 270؛ نفسه: مقدمة تحقيق "تفسير كتاب دياسقوريدوس" لابن البيطار، ص ص 42 - 55.

(74) ينظر حول العلوم التي عني بها أبو حنيفة ومولفاته فيها: ابن النديم: الفهرست، ص 86؛ فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، 302/8 - 305.

والشاهدُ الأوَّلُ هو "الخِرْوَع". فقد قالَ عنه : "وذكرَ بعضُ العلماءِ أَنَّهُ يقالُ له السَّمْسِمُ الهِنْدِيُّ" (75)، والسَّمْسِمُ الهِنْدِيُّ تَرْجُمَةٌ مَحْرَفَةٌ لِمَا وَرَدَ فِي نَصِّ المقالاتِ، فَإِنَّ فِيهَا فِي بَدَايَةِ القَوْلِ فِي "الخِرْوَع" : "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُسَمِّيهِ سَيْصَامُنَ أَغْرِيُون" (76)، و"سَيْصَامُنَ أَغْرِيُون" [σῆσαμον ἀγριον] (Sésamon agrion) هو السَّمْسِمُ الرِّيُّ، والتَّسْمِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا دِيوسقَرِيدِسُ تُطْلَقُ عَلَى الخِرْوَعِ فِي بِلَادِ اليُونانِ، وَلَيْسَ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَحْضَطَّرٌ إِلَى إِقْحَامِهَا فِي قَامُوسِهِ.

والشاهدُ الثاني هو "العُنْصُلُ". فقد قالَ عنه أَبُو حَنِيفَةَ : "هُوَ بَصَلُ البرِّ. لَهُ رِيقٌ مِثْلُ الكُرَّاثِ (...). وَيُسَمِّيهِ العَامَّةُ بَصَلَ الفَأَرِ. وَيَعْظُمُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الجُمُعِ. وَيَقَعُ فِي الدَّوَاءِ. وَيُقَالُ لَهُ العُنْصُلَانُ (...). وَالمُنْتَطَبُونَ يَسْمَوْنَهُ الاسْتَقِيلَ" (77). و"الاسْتَقِيلُ" أَوْ "الاشْتَقِيلُ" بِالشَّيْنِ هُوَ المِصْطَلَحُ الَّذِي "عَرَّبَ" بِهِ اصْطَفَى بِنِ بَسِيلِ وَحُثَيْنِ بِنِ إِسْحَاقِ مِصْطَلَحَ "سَقِيلًا" [Skilla) σκιλλα] اليُونَانِي، الوَارِدُ فِي مَتْنِ المقالاتِ (78)، وَأَمَّا "بَصَلُ الفَأَرِ" فَقَدْ وَرَدَ فِي عِبَارَةٍ تَصَدَّرَتِ الفَقْرَةُ هِيَ : "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُسَمِّيهِ بَصَلَ الفَأَرِ"، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنْ نَصِّ مُؤَلِّفِ المقالاتِ إِذْ لَا وَجُودَ لَهَا فِي نَصِّهَا اليُونَانِي (79)، بَلْ هِيَ مِنْ إِضَافَةِ المُرْتَجِمِينَ. وَإِذْنًا فَإِنَّ "بَصَلَ البرِّ" مُصْطَلَحٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ، وَأَمَّا "اشْتَقِيلُ" وَ"بَصَلُ الفَأَرِ" فَأَوْلَهُمَا يُونَانِيٌّ مُقْتَرَضٌ، وَثَانِيهِمَا عَرَبِيٌّ عَامِّيٌّ، وَلَمْ يَأْخُذْهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ الأَعْرَابِ أَوْ عَنِ الرِّوَاةِ بَلْ نَقَلَهُمَا مِنْ تَرْجُمَةِ "المَقَالَاتِ الخَمْسِ" العَرَبِيَّةِ.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ الثَّلَاثُ فَفِيهِ نَقْلٌ مِنْ كَلَامِ دِيوسقَرِيدِسَ عَنِ "اللَّاذِنِ". فَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : "اللَّاذِنُ وَالمَلَّاذِنَةُ ضَرْبٌ مِنَ العُلُوكِ. وَقَالَ هُوَ دَوَاءٌ بِالفَارِسِيَّةِ.

(75) أبو حنيفة : النبات ، 1/146 (ف 311) .

(76) ديوسقوريدس : المقالات ، ص 359 (ف 4 - 113) .

(77) أبو حنيفة : النبات . 156/2 - 157 (ف 761) .

(78) ديوسقوريدس : المقالات ، ص 224 (ف 2 - 170) .

(79) ينظر : P. A . Dioscuridis : *De Materia Medica . Libri Quinque* . Ed . Max Wellmann , Berolini , 1907 - 1914 (3 vols . , 1/237 , § II , 171)

وقيل : هو نَدَى يَسْقُطُ فِي اللَّيْلِ عَلَى الْعَنَمِ (80) فِي بَعْضِ جَزَائِرِ الْبَحْرِ" (81).
وَاللَّادُنُّ - بِالذَّالِ وَالذَّالِ أَيْضًا - صَنْعٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ أَحَدِ أَنْوَاعِ "الْقِسْتُوسِ"
[Kisthos) κισθος]. وَنَصٌّ قَوْلِ دِيوسْقَرِيدِسَ فِيهِ هُوَ : "وَقَدْ يَكُونُ صَنْفٌ آخَرُ
مِنَ الْقِسْتُوسِ وَيُسَمَّى بِعَضَى النَّاسِ لِيَذُونَ، وَهُوَ شَجِيرَةٌ شَبِيهَةٌ بِالْقِسْتُوسِ غَيْرَ أَنَّ
وَرَقَ هَذِهِ أَطْوَلُ وَأَشَدُّ سَوَادًا، وَيَحْدُثُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ رُطُوبَةٍ يَلْزِقُ (82) بِيَدِ اللَّامِسِ
لَهَا فِي الرَّبِيعِ (...). وَمِنْ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ الْقِسْتُوسِ يَكُونُ الدَّوَاءُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ
اللَّادُنُّ. فَإِنَّ الْمِعْزَ تَرَعَى مِنْ وَرَقِهِ وَيَلْزِقُ (82) بِهَا مِنْ رُطُوبَتِهِ هَذِهِ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالذَّبْقِ،
وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي أَفْحَاذِهَا وَفِي لِحَا التِّيوسِ مِنْهَا" (83). وَيُلَاحَظُ أَنَّ "الرُّطُوبَةَ" الْوَارِدَةَ
فِي نَصِّ دِيوسْقَرِيدِسَ قَدْ أَصْبَحَتْ "نَدَى" فِي نَصِّ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَنَّ "الْمِعْزَ"
وَال"تِّيوسَ" فِي نَصِّ الْأَوَّلِ قَدْ أَصْبَحَتْ "الْعَنَمَ" فِي نَصِّ الثَّانِي. أَمَّا "جَزَائِرِ الْبَحْرِ" فَلَا
شَكَّ أَنَّهَا مِنْ إِضَافَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ نَصَّ دِيوسْقَرِيدِسَ يُونَانِيٌّ، وَأَنَّ مَا
يَتَحَدَّثُ عَنْهُ وَاقِعٌ فِي بِلَادِ الْيُونَانِ، وَهِيَ مِنْ جُزُرِ الْبَحْرِ.

وَالشَّوَاهِدُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا كَافِيَةً فِي نَظَرِنَا لِنُدَلَّ عَلَى أَثَرِ تَرْجُمَةِ "المَقَالَاتِ
الْخُمْسِ" الْعَرَبِيَّةِ فِي كِتَابِ النَّبَاتِ لِأَبِي حَنِيفَةَ. ثُمَّ هِيَ ذَالَةٌ - مَعَ الشَّوَاهِدِ الْآخَرَى
الَّتِي ذَكَرْنَا قَبْلَهَا - عَلَى أَنَّ مَصَادِرَ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ تَكُنْ مَصَادِرَ لُغَوِيَّةً عَامَّةً فَقَطْ بَلْ
كَانَتْ مَصَادِرَ عِلْمِيَّةً أَيْضًا. وَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّ غَايَتَهُ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ لَمْ تَكُنْ لُغَوِيَّةً
خَالِصَةً ، بَلْ كَانَتْ غَايَةً عِلْمِيَّةً أَيْضًا، وَأَنَّ قَامُوسَهُ - لِذَلِكَ - لَمْ يَكُنْ لُغَوِيًّا عَامًّا
مُحَضًّا بَلْ إِنَّ مِثْلَ مُؤَلَّفِهِ إِلَى الْمُعْجِمِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ كَانَ كَبِيرًا كَذَلِكَ.

(80) فِي الْأَصْلِ "الْعَنَمُ" بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(81) أَبُو حَنِيفَةَ : النَّبَاتِ (الْمَلْتَقَطَاتِ) ، ص 526 (ف 1301) . وَالنَّقْلُ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ "الْمَلْتَقَطَةُ" عَنِ
مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدِهِ، وَيُضَافُ إِلَيْهِ لِسَانُ الْعَرَبِ ، 361/3 (لِذَنْ) ، وَالشَّرْحُ فِيهِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ،
وَال"عَنَمُ" فِيهِ - بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - هِيَ تَحْرِيفٌ لـ"الْعَنَمِ" بِالْعَيْنِ . وَ"اللَّادُنُّ" لَيْسَ مِنَ الْفَارْسِيَّةِ
كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْيُونَانِيَّةِ (Ladanon) λάρδανον .

(82) فِي الْأَصْلِ "يَلْذِقُ" بِالذَّالِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(83) دِيوسْقَرِيدِسَ : الْمَقَالَاتِ ، ص 91 (ف 1 - 104) .

2-2 . المستويات اللغوية :

تصنّفُ المستوياتُ اللغويةُ في القاموسِ عامةً إمّا بحسبِ خاصيّتي التعميم والتخصيصِ في المداخلِ المجمّعة، وإمّا بحسبِ درجةِ المداخلِ من الفصاحة. فإذا صنّفنا المستوياتِ بحسبِ التعميم والتخصيصِ كانتِ اثنتين : تنتمي إلى الأوّل ألفاظُ اللغةِ العامّةِ التي تُدوّنُ في القواميس اللغويةِ العامّةِ، وتنتمي إلى الثاني الوحداتِ المعجميةِ المخصّصةِ، أي المصطلحاتُ، التي تُدوّنُ في القواميسِ المخصّصةِ. وإذا صنّفناها بحسبِ درجةِ المداخلِ من الفصاحةِ كانتِ أربعةً قد سبقَ ذكرُها، هي (1) الفصيحُ ؛ (2) المولّدُ ؛ (3) العامّيُّ ؛ (4) الأعجميُّ المقترضُ. وهذه المستوياتُ الأربعةُ توجدُ في القاموسينِ العامِّ والمختصِّ، لكنّ الفصيحَ والأعجميَّ "الأدبيَّ" في القاموسِ العامِّ أغلبُ، والمولّدَ والأعجميَّ والعامّيَّ في القاموسِ المختصِّ أغلبُ.

والتصنيفُ بحسبِ التعميم والتخصيصِ مُفضّلٌ عامّةً إلى تمايزِ ظاهرِ بينِ القاموسِ العامِّ والقاموسِ المختصِّ. فإن ألفاظَ اللغةِ العامّةِ تنتمي إلى كلّ المقولاتِ المعجميةِ : أي الأسماءِ والأفعالِ والصفاتِ والظروفِ والأدواتِ. وأمّا المصطلحاتُ فإنّ الغالبَ فيها الأسماءُ إذ الأسماءُ أقدرُ على تعيينِ الموجوداتِ وحملِ المفاهيمِ، وتتلو الأسماءُ الصفاتُ إذا أقيمتُ مقامُ الأسماءِ، وقد تُستعملُ الأدواتُ في الاصطلاحِ أيضاً إذا استعملتُ أسماءُ كما فعلَ القدماءُ في "الإتيّة" و"الكَمّ" و"الكيف". أمّا الأفعالُ - لدلاليتها على الأحداثِ والحالاتِ المتغيرة - فلا يُمكنُ أن تُتخذَ للاصطلاحِ، إلّا نادراً، إذا استعملتُ في التسميةِ خاصّةً، مثل تسميةِ أعلامِ الأشخاصِ.

فإذا نظرنا في "كتابِ النباتِ" مُعتبرينَ في مداخله خاصيّتي التعميم والتخصيصِ ، أمكنَ لنا توزيعُ مداخله على ثلاثِ مقولاتِ : (1) مقولةِ الاسمِ ؛ (2) مقولةِ الصفةِ ؛ (3) مقولةِ الفعلِ.

والأسماءُ في الكتابِ ثلاثةُ أنواعِ، هي :

(أ) أسماء تحملها موجودات حسية معينة، هي أعْيَانُ النَّبَاتِ وأشْخَاصُهُ، ومثالها "الأْرَاكُ" (84) و"الإسْجِلُ" (85) و"الأَنْابُ" (86) و"الأَثْلُ" (87) ... الخ.

(ب) أسماء لا تعين موجودًا مخصوصًا بل تشترك فيها موجودات كثيرة، فهي أسماء أجناسٍ مُتَضَمِّنَةٌ. ومثالها "البَقْلُ" وهو "كُلُّ عَشْبِيَّةٍ تَنْبُتُ فِي بَرِّرٍ وَلَمْ تَنْبُتْ فِي أَرْوَمَةٍ بَاقِيَةٍ" (88)، و"البِزْرُ" وهو "حَبُّ جَمِيعِ النَّبَاتِ" (89)، و"الحَصَدُ" وهو "مَا جَفَّ مِنَ النَّبَاتِ فَأَحْصَدَ" (90) ... الخ.

(ج) أسماء لا تعين أشخاص النَّبَاتِ ولا تدلّ على جزءٍ من أجزائه أو خاصية من خاصياته أو حالةٍ من حالاته، بل هي أسماء عامة تطلق على أشياء أو ظواهر ذات صلة بالنبات، في استعماله خاصة. ومثالها "البرزِينُ" وهو "المشربة تتخذ من القيماة، وهي قشْرُ الطَّلَعَةِ" (91)، و"الجِدْيُ" - جمع "جدوة" - وهي "أصلُ العودِ الغليظ تبقى في طرفه النَّارُ" (92)، و"الحَمْرُ" وهو "كُلُّ مَا وَارَاكَ فَحَمَرَكَ مِنْ شَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ (...)"، ومنه قيلَ لما حَمَرَ العَقْلَ مِنَ الأَشْرِبَةِ وَغَمَرَهُ حَمْرٌ" (93).

والصفاتُ في الكتابِ ثلاثة أنواعٍ أيضا مثل الأسماء :

(أ) صفاتٌ تحملها موجوداتٌ حسية معينة هي نباتاتٌ بعينها. ومثالها "الإقْمَاعِي" وهو "نوعٌ من العِنَبِ" (94)، و"الحُشِينَاءُ" وهي "بقلةٌ تفترشُ على

(84) أبو حنيفة : النبات ، 2/1 (ف 1) .

(85) نفسه ، 11/1 (ف 2) .

(86) نفسه ، 12/1 (ف 3) .

(87) نفسه ، 13/1 (ف 4) .

(88) نفسه ، 63/1 (ف 105) .

(89) نفسه ، 66/1 (ف 108) .

(90) نفسه ، 114/1 (ف 240) .

(91) نفسه ، 63/1 (ف 105) .

(92) نفسه ، 91/1 (ف 177) .

(93) نفسه ، 155/1 (ف 333) .

(94) نفسه ، 45/1 (ف 68) .

الأرض" (95)، و"الدهماء" وهي "عُشْبَةٌ خَضْرَاءُ عَرِيضَةٌ الْوَرَقِ" (96)، و"الذّفْرَاءُ" وهي "عُشْبَةٌ حَبِيثَةٌ الرَّائِحَةِ تَرْتَفِعُ مَقْدَارَ الشُّبْرِ" (97).

(ب) صفاتٌ لا يَخْتَصُّ بِهَا نَبَاتٌ بَعِيْنُهُ بَلْ تَشْتَرِكُ فِيهَا أَنْوَاعٌ أَوْ أَجْنَاسٌ أَوْ فِصَائِلٌ مِنَ النَّبَاتِ، لِأَنَّهَا تُظْهِرُ خَاصِيَّةً مُشْتَرَكَةً فِيهَا أَوْ حَالَةً مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَيْهَا. وَمِثَالُهَا "الْمَجْنُونُ" وَهُوَ "مِنَ الشَّجَرِ كَلَّهُ وَالْعُشْبِ مَا طَالَ طَوْلًا شَدِيدًا" (98)، و"الْحَشِييُّ" وَهُوَ "الْيَابِسُ مِنَ النَّبَاتِ كَلَّهُ" (99)، و"الذَّوَايِ" وَهُوَ "مِنَ النَّبَاتِ مَا أَخَذَ فِي الْجُفُوفِ وَلَمَّا يَجِفُّ" (100).

(ج) صفاتٌ عامّةٌ جدًّا ذاتُ صلّةٍ ضعيفةٍ بالنباتِ ذاتِهِ، بَلْ هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ النَّبَاتِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ. وَمِثَالُهَا "التَّلِيْبُ" وَهُوَ "كَلًّا عَامِيْنٌ، أَسْوَدٌ" (101)، و"الخَضِيرُ" وَهُوَ "كَلٌّ خَضْرَاءٌ" - وَمِنَهُ النَّبَاتُ - (102)، و"الْمَدْخُولُ"، وَهِيَ صِفَةٌ لِلطَّعَامِ أَوْ التَّمْرِ إِذَا فَسَدَا : "إِذَا فَسَدَ الطَّعَامُ أَوْ التَّمْرُ قِيلَ دُخِلَ، فَهُوَ مَدْخُولٌ" (103).

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهَا فِي جِزْمِي الْقَامُوسِ إِلَّا فِعْلًا وَاحِدًا هُوَ "أَدَبِي". فَقَدْ نَقَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ أَبِي زِيَادٍ أَنَّهُ "يُقَالُ أَدَبِي الْعَرَفَجُ إِذَا خَرَجَ فِيهِ أَمْثَالُ الدَّبَا فِي عِيدَانِهِ" (104). فَهُوَ إِذْنٌ فِعْلٌ يَتِيْمٌ. وَلَا شَكَّ أَنَّ مِرْرَ إِيرَادِهِ هُوَ اخْتِصَاصُ نَبَاتٍ يَعْينُهُ بِهِ هُوَ "الْعَرَفَجُ".

(95) نفسه ، 163/1 (ف 353) .

(96) نفسه ، 174/1 (ف 390) .

(97) نفسه ، 179/1 (ف 409) .

(98) نفسه ، 99/1 (ف 214) .

(99) نفسه ، 140/1 (ف 294) .

(100) نفسه ، 183/1 (ف 416) .

(101) نفسه ، 84/1 (ف 155) ؛ وَهُوَ كَلًّا قَدْ اخْتَزَنَ مَدَّةَ عَامِيْنٍ حَتَّى اسْوَدَّ .

(102) نفسه ، 150/1 (ف 320) .

(103) نفسه ، 178/1 (ف 403) .

(104) نفسه ، 178/1 (ف 404) .

وإذن فإنَّ الأسماءَ والصفاتِ هي المكوّنةُ لمادّةِ كتابِ التّباتِ. وقد رأينا أنّ الأسماءَ والصفاتِ ثلاثةُ أنواعٍ تدرّجُ جميعُها من التّخصيصِ إلى التّعميمِ. فإنَّ ما انتَمى إلى النوعِ (أ) منها هي مصطلحاتٌ علميّةٌ حقيقيّةٌ لأنّها تُرجِعُ إلى ماهياتِ نباتيّةٍ حقيقيّةٍ؛ وما انتَمى منها إلى النوعِ (ب) أقلُّ تّخصيصاً من النوعِ الأوّلِ لكنّه منتمٍ إلى علمِ التّباتِ لأنّه مُتعلّقٌ هو أيضاً بموجوداتِ نباتيّةٍ وإن لم تكن مخصّصةً؛ وأمّا النوعُ (ج) فلا تّخصيصَ فيه ولا علاقةً له بالتّباتِ المُخصّصِ، ولذلك فإنَّ الوحداتِ المعجميّةِ المنتمِيةِ إليه تُعدُّ ألفاظاً لغويّةً عامّةً. على أنّ وحداتِ هذا النوعِ المعجميّةِ قليلةٌ العَدَدِ في الكتابِ. فإنَّ النوعينِ (أ) و (ب) هما المكوّنانِ لجلِّ مادّةِ القاموسِ الألفبائيِّ من الكتابِ. وهذا يدعّمُ ما ذهبنا إليه من قبْلُ عن غايةِ أبي حنيفةٍ من تأليفِ كتابه. فإنّها لم تُكُنْ غايةً لغويّةً خالصةً كما قد تدلُّ عليها مصادره اللّغويّةُ العامّةُ، بل كانتُ علميّةً أيضاً.

وما ذهبنا إليه يدعّمُهُ التّظنُّ في تصنيفِ المستوياتِ اللّغويّةِ في كتابِ التّباتِ بحسبِ درجَةِ الوحداتِ المعجميّةِ من الفصاحةِ. وقد رأينا من قبلُ أنّ المستوياتِ اللّغويّةِ في القواميسِ اللّغويّةِ العامّةِ والقواميسِ المخصّصةِ أربعةٌ، هي (1) الفصيحُ، (2) المولّدُ، (3) العامّيُّ، (4) الأعجميُّ المقترَضُ؛ وأنّ المغلّبَ منها في القاموسِ العامِّ العربيِّ القديمِ اثنانِ هما الفصيحُ ثمّ الأعجميُّ الأدبيُّ الذي استُعْمِلَ في التّصوصِ الفصيحَةِ؛ وأنّ المغلّبَ منها في القاموسِ المخصّصِ العربيِّ القديمِ - وقد درّسنا قواميسَ الطبِّ والصيدلةِ خاصّةً (105) - ثلاثةٌ، هي المولّدُ والأعجميُّ والعامّيُّ. على أنّ الفصيحَ فيها قد بقيَ ذا أهميّةٍ لكنّ هذه الأهميّةُ أقلُّ بكثيرٍ مما هي عليه في القواميسِ العامّةِ. فإذا طبّقنا هذا التّصنيفَ على كتابِ التّباتِ وجدناه ينتمي إلى القواميسِ اللّغويّةِ العامّةِ. فإنَّ المستويينِ المغلّبينِ فيه هما الفصيحُ ثمّ الأعجميُّ "الأدبيُّ". والفصيحُ فيه تمثلهُ الوحداتُ المعجميّةُ العربيّةُ التي اعتمَدَ أبو حنيفةٍ في

(105) ينظر: إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المخصّص، ص 39-67، و ص ص 84-103.

جمعها على المصادر اللغوية العامة التي ذكرناها من قبل، وخاصة على الأعراب والرواة الذين نقلوا عنهم. وقد أخصينا عددَ المداخل الفصيحة في حروف الجزء الأول من القاموس - وهي أحد عشر حرفاً، من الألف إلى الزاي، وعددُ المداخل الجُمليُّ فيها 482 مدخل - فوجدنا خمسة وعشرين وأربعمئة (425) مدخل، أي بنسبة 88,18% . وهذه الوحدات كما ذكرنا من قبل هي إمَّا وحداتٌ مُعجميةٌ مخصَّصةٌ لأنَّها تُعيِّن نباتاتٍ بعينها، وإمَّا وحداتٌ معجميةٌ لم تخلُص من التعميم لأنَّها مُحيلةٌ إلى بعض ما يتعلَّق بالنبات من الصِّفات أو الخصائص، وإمَّا وحداتٌ مُعجميةٌ عامةٌ لأنَّها ضَعيفةُ التعلُّق بالنبات المُخصَّص.

ويتلو الفصيح في المنزلة الأعجمي. وقد أخصينا الأعجمي في مداخل الجزء الأول أيضاً - وقد اقتصرنا على المقترضات من اللغتين الفارسية واليونانية لصدق عجمتها، وأهملنا المقترضات من اللغات السامية لاشتراك العربية معها في الأصل عادة، وقد نسبنا هذه المقترضات ذات الأصول السامية إلى المستوى الأول، أي الفصيح - فوجدنا ثلاثة وخمسين (53) مدخلاً مُقترضاً، أي بنسبة 11% ، منها أربعة وأربعون (44) من اللغة الفارسية، ونسبتها 83% ، وتسعة مداخل من اليونانية بنسبة 17% .

والمقترضات الفارسية - مُرتبة ألفبائياً - هي التالية (وقد اشتملت الإحالات في القائمة التالية والقائمة التي تليها على ثلاثة أرقام : الأول تالٍ لحرف (ص) وهو رقم الصفحة في الجزء الأول من كتاب النبات؛ والرَّقمُ الثاني تالٍ لحرف (ف) وهو رقم الفقرة في الجزء الأول نفسه، فقد رَقمَ المحقِّقُ مداخلَ الكتاب وعددنا كلَّ مدخلٍ فقرةً مُستقلةً ؛ وأمَّا الرِّقمُ الثالثُ - وهو الموضوعُ بين مُعقِّفين - فُحيلُ إلى فقراتِ كتابنا "المصطلحُ الأعجميُّ في كُتبِ الطبِّ والصيدلة العربية"، فإنَّ جُلَّ مقترضات أبي حنيفة مذكورٌ فيه. فإذا كانت المفردةُ مما لم نذكره، أحلنا في التعليقات إلى مراجعٍ أخرى :

- (1) اَثْرَجَ، ص 46 ، ف 46 [59] ؛ (2) أَشْنَان، ص 51، ف 51 [189] ؛
 (3) أَقْحَوَان، ص 29 ، ف 14 [234] ؛ (4) أَلَنْجُوج، ص 39، ف 39 [2013] ؛ (5)
 أُنْب، ص 38، ف 30⁽¹⁰⁶⁾ ؛ (6) أُنَيْج، ص 45، ف 69 [306] ؛ (7) بَاذِنْجَان، ص 66،
 ف 115 [405] ؛ (8) بَارْتِج، ص 51، ف 79 [415] ؛ (9) بَرِّيَّ، ص 63، ف 100
 (107) ؛ (10) بَسْبَاس، ص 59، ف 90 [475] ؛ (11) بَشَام، ص 46، ف 72 [486] ؛
 (12) بَقْم، ص 52، ف 82 [504] ؛ (13) بَلْسَكَاء، ص 62، ف 97 [518] ؛ (14)
 بِنْفَسَج، ص 62، ف 94 [558] ؛ (15) بَهْرَامَج، ص 60، ف 91 [564] ؛ (16)
 بَهْرَم، ص 54، ف 86 [563] ؛ (17) تَامُول، ص 72، ف 131 [636] ؛ (18) تَرْتِج،
 ص 69، ف 124 [59] ؛ (19) جَادِي، ص 97، ف 204 [701] ؛ (20) جَرَجْر، ص
 89، ف 170⁽¹⁰⁸⁾ ؛ (21) ؛ جَزْر، ص 94، ف 186 [715] ؛ (22) جَسَاد، ص 97،
 ف 203 [719] ؛ (23)، جُلَّ، ص 92، ف 179 [728] ؛ (24) جُلْبَان، ص 97، ف
 207 [731] ؛ (25) جَلُوز، ص 99، ف 216 [740] ؛ (26) جَوَز، ص 86 ، ف 165
 [755] ؛ (27) جِيسَوَان، ص 96، ف 198⁽¹⁰⁹⁾ ؛ (28) جِمَجِم، ص 125، ف 257
 [843] ؛ (29) خِرْبِز، ص 166، ف 371 [820] ؛ (30) خَرْفِي، ص 156، ف 339
 [825] ؛ (31) خَرْنَبَاش، ص 162، ف 352 [829] ؛ (32) خَشْسِيرَم، ص 166، ف
 372⁽¹¹⁰⁾ ؛ (33) ؛ خَلْنَج، ص 165، ف 366 [840] ؛ (34) خِمَجِم، ص 158، ف
 342 [843] ؛ (35) خِيرِي، ص 159، ف 346 [853] ؛ (36) خَيْرَان، ص 145، ف
 310 [855] ؛ (37) خَيْسَفُوج، ص 165، ف 365 [856] ؛ (38) دَبَاء، ص 172، ف
 384 [875] ؛ (39) دُودَم، ص 171، ف 382 [905] ؛ (40) رَانِج، ص 199 ، ف 454

(106) تنتظر مقدمة المحقق (برنارد لوين) ، ص 21 .

(107) ينظر : ادي شير : الألفاظ الفارسية المعربة ، ص 21 .

(108) نَبِه أبو حنيفة نفسه إلى عجمتها ، فقال : "الجرجر الباقلي ، وأصله فارسي" . وتنتظر مقدمة
 المحقق ، ص 26 .

(109) تنتظر مقدمة المحقق ، ص 27 .

(110) نفسه ، ص 32 .

[939] ؛ (41) رِبْق، ص 199، ف 453 [945] ؛ (42) رُنْد، ص 185، ف 422
 [953] ؛ (43) زَرْجُون، ص 203، ف 467 [979] ؛ (44) زَعْبَر، ص 201، ف 462
 .[993].

وأما المقترضاتُ اليونانيةُ في الكتاب فهي التاليةُ : (1) أُرْزُ، ص 45، ف 70
 [106] ؛ (2) أُلُوّه، ص 39، ف 40 (111) ؛ (3) بُرّ، ص 64، ف 106 [434] ؛
 (4) ثُرْمُس، ص 72، ف 130 [649] ؛ (5) تَنُوب، ص 71، ف 128 (112) ؛ (6)
 دُرَاقِن، ص 174، ف 389 [877] ؛ (7) دِفْلَى، ص 169، ف 377 [893] ؛ (8)
 دَقْل، ص 172، ف 385 (113) ؛ (9) رُنْزُ، ص 197، ف 443 [106].

ويُلاحَظُ إذنٌ من عددِ المقترضاتِ الفارسيّةِ واليونانيةِ في مداخلِ الجزء
 الأوّل أن منزلة الأعجميّ المقترضِ في الكتاب ضعيفةٌ، رغم أن العَصْرَ الذي أُلّفَ
 فيه كتابُ النبات كان عصرَ التأثيرِ العميقِ لكتّابيّ "المقالات الخمس"
 لديوسقوريدس و"الأدوية المفردة" لجالينوس، وقد كان لذلك التأثيرُ أثرٌ ظاهرٌ في
 مؤلفاتِ الأطباءِ الذين عاصروا أبا حنيفة وعُتوا بالأدوية المفردة التبتية، نذكر
 منهم مثلاً أبا الحسن علي بن ربّين الطبري (ت. حوالي 250 هـ/ 864 م) مؤلّف
 "فردوس الحكمة في الطب"، وأبا زيد حنين بن إسحاق (ت. 260 هـ / 873 م)
 مؤلّف "العشر مقالات في العين"، وأبا الحسن ثابت بن قُرّة (ت. 288 هـ / 901
 م) مؤلّف "الذخيرة في علم الطب". ومن أسماء التّبات المشهورة التي اشتركوا في
 ذكرها وليس لها ذكرٌ في كتاب أبي حنيفة الخمسة التالية، وكُلّها من اليونانية : (1)
 أسارون ؛ (2) أفْتيمُون ؛ (3) أفرَبِيون ؛ (4) أفْيُون ؛ (5) أفاقيا (114). ولا شك أن

(111) ابن ميمون القرطبي : شرح أسماء العقار ، ص 34 (ف 318) ، وتعليق المترجم (مايرهوف)،
 ف 318.

(112) تَبّه أبو حنيفة نفسه إلى عجمتها بقوله : "منابته جبال دروب الروم ، وهو اسم عجمي" ،
 والمفردة من اليونانية "Pituinë" πιτινέ .

(113) ينظر : إبراهيم بن مراد : الكلم الأعجمية في عربية نفاوة ، ص ص 199 - 200 (ف 211) .

(114) ينظر حولها فردوس الحكمة للطبري ، ص 40 ، 406 ، 407 و 414 . أما العشر مقالات لحنين
 فينظر فيه فهرس مصطلحات الأدوية المفردة ، (ص ص 209 - 227) ، ص 209 ؛ وينظر في

إهمال أبي حنيفة لمثل هذه الأسماء النباتية المشهورة في عصره بين الأطباء راجع إلى غلبة المنزوع اللغوي عليه، وميله إلى الأخذ بالأعجمي "الأدبي" المشهور بين اللغويين، وتغليبهِ في تأليفه لثقافة الأعراب والرواة في النبات على ثقافة العلماء الذين كانوا يأخذون عن المصادر الأعجمية أخذاً مباشراً.

وذلك المنزوع اللغوي هو الذي ترجع إليه غلبة منزلة المقترضات الفارسية على منزلة المقترضات اليونانية. فإن اليونانية كانت في نظر العلماء المعاصرين لأبي حنيفة تُعدّ اللغة الأعجمية بحق، وكانت بالنسبة إليهم اللغة المرجعية لأن أهم مصادره في الأدوية المفردة النباتية مصادر يونانية. أما أبو حنيفة فإن اللغة المرجعية بالنسبة إليه كانت العربية أولاً، والفارسية ثانياً. ويوجد في الكتاب بعض المظاهر الدالة على أنه كان يُنزّل الفارسية في كتابه تنزيل العلماء اللغة اليونانية في كتبهم، ونخص بالذكر من تلك المظاهر ثلاثة :

(1) التنبية إلى عجمة المقترضات من الفارسية. فإنه كثيراً ما يشير إلى نسبة الأعجمي الفارسي إلى لغته. ومن أمثلة ذلك قوله عن "الباذنجان" : "هو اسم فارسي" ،⁽¹¹⁵⁾ ؛ وعن "البرني" : "وأصله فارسي"⁽¹¹⁶⁾ ؛ وعن "البهرامج" : "البهرامج فارسي"⁽¹¹⁷⁾ ؛ وعن "الخرفي" : "الخرفي مُعرب، وأصله فارسي"⁽¹¹⁸⁾ .

(2) الشرح بالفارسية. فإنه قد يشرح الأسماء العربية أو الأعجمية أحياناً بأسماء فارسية. ومن أمثلة ذلك قوله عن "الحبق" : "وهو الفودنج بالفارسية"⁽¹¹⁹⁾ ؛ وعن "الخرفي" : "واسمها بالفارسية الخلر"⁽¹²⁰⁾ ؛ وعن "الدخن" : "الدخن

الذخيرة لثابت بن قرة فهرسه العام (ص 1 - 43) ، ص 1 - 3 . والأسماء الخمسة المذكورة في كتابنا المصطلح الأعجمي ، ف 134 ، 210 ، 1362 ، 228 و 232 .

(115) أبو حنيفة : النبات ، 66/1 (ف 115) .

(116) نفسه ، 63/1 (ف 100) .

(117) نفسه ، 60/1 (ف 91) .

(118) نفسه ، 156/1 (ف 335) .

(119) نفسه ، 119/1 (ف 247) .

(120) نفسه ، 156/1 (ف 339) .

الجاورس بالفارسيّة" (121) ؛ وعن "الدُّلب" : "الدُّلبُ الصَّنار ، فارسيّ معرّب، وقد جرّى في كلام العرب" (122).

(3) الإحالة إلى اللّغة الفارسيّة. فإنّ ماهية المسمّى عنده قد تُحدّد بتحديد تسميته باللّغة الفارسيّة ، فتكونُ الفارسيّة مرجعاً في الاستعمال. ومن أمثلة ذلك قوله عن "أصابع القينات" : "هي الرّيحانة التي تُسمّى بالفارسيّة الفرنجمُشك" (123) ؛ وعن "الجلبان" – وقد عدّه عربيّاً – "الجلبان من القطاني (...) وهو الذي يُسمّى بالفارسيّة الخرفي، وهو الخلر أيضاً" (124) ؛ وعن "الجيش" : "أرانيه بعضُ الأعراب فإذا هو التّبْتُ الذي يقالُ له بالفارسيّة شلْميز" (125) ؛ وعن "الحرشف" : "وأحسبه الذي يُسمّى بالفارسيّة الكنْكَر" (126) ؛ وعن "الحزاء" : "والحزاء فيما رأيتُ الأعرابَ يشيرونَ إليه التّبْتُة التي تُسمّى بالفارسيّة الدّينارويّة" (127) .

ويلاحظُ إذنُ بما تقدّم أن الأعجميّ – حسب الموقفِ الفصاحي الخالص – لا يرقى إلى منزلة العربيّ المحض. لكنّ هذا العربيّ غير قادرٍ وحده على سدّ الخاناتِ المعجميّة الفارغة في اللّغة، فكان الاقتراضُ لذلك لازماً، ثم إنّ من ذلك العربيّ – على فصاحته – ما هو مجهولٌ، صعبُ التّحديد، إمّا بالنسبة إلى المؤلّف نفسه، وإمّا بالنسبة إلى القارئ، وإمّا بالنسبة إليهما معاً . لذلك وجبَ تحديده بما

(121) نفسه ، 178/1 (ف 405) .

(122) نفسه ، 171/1 (ف 383) ، والصنار هو الفارسي وليس الدلب .

(123) نفسه ، 41/1 (ف 47) .

(124) نفسه ، 97/1 (ف 207) .

(125) نفسه ، 98 /1 (ف 208) .

(126) نفسه ، 112/1 (ف 237) .

(127) نفسه ، 111/1 (ف 235) ، وقد رسمت "الدينارويّة" في الأصل "الدوراو" ، وذكر المصطلح في مادة "بسياس" أيضاً (59/1 ، ف 90) ورسم "الدورادور" ؛ وقد ذكر المحقق في قائمة "المفردات المختارة" (Vocabulary of selected words) في مقدمته الانجليزية (ص ص 17 – 52) المفردة برسمين هما "دوراور" و"دوراو" (ص 35) ، لكنه قال إنه لم يجد لها أصلاً؛ وقد ذكر ابن البيطار في كتاب الجامع (19/2) قول أبي حنيفة في "الحزاء" ورسم المصطلح فيه "دينارويّة" الذي أثبتناه، بل إنه خص "دينارويّة" بمادة مستقلة (الجامع، 122/2) وعرفه بـ"الحزاء"؛ ثم إن المحقق نفسه قد ذكر في تعليقه على رسم المفردة (111/1 ، ف 10) أنها في إحدى المخطوطات المعتمدة "الدينارويّة" ، وهي كلمة فارسيّة – ينظر عنها كتابنا المصطلح الأعجميّ ، 393/2 – 394 (ف 923) .

هو أعرَفُ منه، وليسَ هذا الأعرَفُ هو اليونانيُّ الذي نجدُه عندَ المؤلفينَ في الأذويةِ المفردة، بل هو الفارسيُّ الذي كانَ شائعاً بينَ الرواةِ من اللغويينَ، وخاصةِ الموالِيِّ منهم.

فإذا بحثنا بعد هذا في المستويين الباقيين، أي المولّدِ والعاميِّ، وحدنا منزلتيهما ضعيفتين جداً. فإنَّ عددهما معاً أربعُ مفرداتٍ، اثنتانِ مؤلّدتان، واثنتانِ عاميتان، ونسبتهما معاً 0,82%. والمفردتان اللتان تبيّنا أنّهما مؤلّدتان هما (1) جِمَصُّ⁽¹²⁸⁾، و(2) حَوَكُ⁽¹²⁹⁾؛ والمفردتان اللتان تبيّنا أنّهما عاميتان هما (1) بُلْسُنُ⁽¹³⁰⁾ - وهي "لغةُ لأهلِ الشّامِ"⁽¹³¹⁾ - و(2) حَبَاقَا، وهي "لغةُ حيريةِ"⁽¹³²⁾ أي بلغة أهلِ الحيرة.

وإذن فإنَّ ما ذكرناه عن الأعجميِّ - من حيثِ تقصيره عن بلوغِ درجةِ العربيِّ الفصيحِ في الأهميةِ - يقالُ عن المولّدِ والعاميِّ أيضاً. لكنَّ هذينِ المستويين كما لاحظنا لا يرقيان إلى مُستوى الأعجميِّ أيضاً. فمنزلة الأعجميِّ والمولّدِ والعاميِّ في كتاب أبي حنيفة - لذلك - مخالفةٌ لمنزلتها في القواميسِ العلميّةِ المختصّةِ - وخاصةِ قواميسِ الأذويةِ المفردة - التي بدأتِ تُظهرُ في التّصفِ الثاني من القرنِ الثالثِ الهجريِّ، أي عصرِ أبي حنيفة. وإذن فإنَّ تصنيفَ المستوياتِ اللّغويةِ بحسبِ درجتها من الفصاحةِ في كتابِ النّباتِ يُظهرُ اتسابه إلى القواميسِ اللّغويةِ العامّةِ. لكنَّ للأعجميِّ فيه مظاهرَ تقربه في الحقيقة من القواميسِ المختصّةِ. ومن أهمِّ تلكِ المظاهرِ تفسيرُ العربيِّ بالأعجميِّ، واعتبارُ الأعجميِّ مرجعاً في تحديدِ ماهيةِ المسمّى باللّغةِ العربيّةِ. وهذا الموقفُ من الأعجميِّ كانَ غالباً في القواميسِ

(128) أبو حنيفة: النّبات، 125/1 (ف 255). وقد أشار ابن دريد في الجمهرة (543/1) إلى أنها مؤلّدة.
(129) أبو حنيفة: النّبات، 139/1 (ف 292). وقد أشار ابن دريد في الجمهرة (565/1) إلى أنها من المولّد.

(130) أبو حنيفة: النّبات، 66/1 (ف 113).

(131) ابن دريد: الجمهرة، 340/1.

(132) أبو حنيفة: النّبات، 119/1 (ف 248)، وينظر فيه أيضاً: 178/1 (ف 408).

العربية المختصة. فإذا أضفنا هذا الموقف من الأعجمي في كتاب النبات إلى غلبة التخصيص التي تبيناها في تصنيف المستويات اللغوية بحسب التعميم والتخصيص في الوحدات المعجمية، أمكن لنا الإقرار بما بين كتاب النبات والمعجمية المختصة من صلات وثيقة.

3- رُكْنَا "الْوَضْع" فِي كِتَابِ النَّبَاتِ :

3-1- رُكْنُ التَّرْتِيبِ :

ذكرنا من قبل أن الغالب من أصناف الترتيب في القواميس العامة والقواميس المختصة صنفان، هما (1) الترتيب على حروف المعجم، و(2) الترتيب بحسب المواضيع، وأن الغالب من أنواع الترتيب على حروف المعجم في القواميس المختصة هو ترتيب المداخل بحسب أوائلها باعتبار كامل حروفها المكونة لها، فإذا طبقنا هذا التصنيف على كتاب النبات - بأجزائه الستة - وجدنا أبا حنيفة يتبع الصنفين من الترتيب : الترتيب بحسب المواضيع - أو الحقل الدلالية - في الأجزاء الأربعة الأولى ، والترتيب على حروف المعجم في الجزئين الخامس والسادس، أي في قاموس أسماء النبات.

فقد قسم الأجزاء الأربعة الأولى إلى أبواب⁽¹³³⁾ يمكن توزيعها على أربعة حقول كبرى، هي (1) أصناف النبات (مثل الشجر والعشب والتخل والكرم والكمأة والقطناني والزرع والنبات الطيب الريح... الخ) ؛ (2) منابته، أي مواضع إنباته (مثل الجبل والسهل والرمل والماء) ؛ (3) وظائفه في الاستعمال (مثل الرعي والكلا والدباغ والسواك والحضاب والإيقاد وصنع القيسي والحبال والخمر والتبيد... الخ) ؛ (4) أجزاء النبات وفروعه (مثل العروق، والأوراق، والقشر، واللحاء، والعلوك، والصمغ... الخ). والتصنيف الذي ارتآه أبو حنيفة ليس بعيداً عن

(133) حاول حميد الله تبويبها في مقدمة "ملتقطاته" ، ص ص 26 - 30 . وقد جمع في ملتقطاته هذه مادة مهمة جداً من الأجزاء الضائعة، اعتماداً على نقول المتأخرين عنها.

التصنيف الذي ارتآه ديوسقوريدس لكتابه المقالات الخمس. فإن المقالة الأولى منه في الأفاويه والأدهان والطيب والصمغ والثمار والشجر الكبار؛ والثانية في الحيوان والحبوب والبقول والأدوية الحريفة من التبات؛ والثالثة في أصول التبات وأصناف العشب والعصارات والبزور؛ والرابعة في الحشائش والأصول النباتية البسيطة؛ والخامسة في أصناف الشراب والأدوية المعدنية⁽¹³⁴⁾. على أن أبا حنيفة لم يُحكّم تصنيفه، فكانت الأبواب متداخلة غير متتابعة تتابعاً مُحكّم التّبويب بحسب المجالات أو الحقول، على ما رأينا في مقالات ديوسقوريدس. فقد فضّل العالم اليوناني "الترتيب بحسب المواضيع" على "الترتيب بحسب حروف الهجاء" لأنه رأى في الترتيب على الحروف مدعاة إلى التفريق "بين المتّفقة في الأجناس والأفعال" من الأدوية⁽¹³⁵⁾. فقد أرادَ إذن أن يجمعَ في كلّ مقالة الأدوية المتّفقة في الأجناس والأفعال. أما أبو حنيفة فلم نجد له غاية واضحة أو مقصداً من المقاصد جلياً. وقد يكونُ عبّر عن مقاصده في مقدّمة الجزء الأوّل الضائع من كتابه. ومهما يكن من أمر اضطرابه وإخلاله فإنه كان أدقّ قولاً وأوسع معرفة وأشمل وصفاً من علماء اللغة السابقين له في الاهتمام بالتبات، مثل الأصمعي وأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. فقد فاقَ إذن - في تصنيف المادة النباتية بحسب المواضيع - علماء اللغة الذين عنوا بالتبات. لكنّه لم يبلغ مبلغَ ديوسقوريدس في إحكام التّبويب وتوزيع التبات على الأبواب، بحسب اتّفاقها في الأجناس، أو في الوظائف، أو في الأجزاء والفروع.

وأما الجزآن الخامسُ والسادسُ فقد جمّعَ فيهما أبو حنيفة أسماء التبات ورتّبها على حروف المعجم. وقد اختارَ التّرتيبَ بحسب أوائل المداخِل التي عدّها كلّها أسماءً. وقد نَبّه إلى اختياره هذا وعلّله في مقدّمة الجزء الخامس بقوله:

(134) تنظر المقالات الخمس: ص 127، 237، 309، و373. وينظر كتابنا: المعجم العلمي

العربي المختص، ص 132.

(135) ديوسقوريدس: المقالات الخمس، ص 8 و 9.

"نرى أن نجعل تصنيف ما نذكر منها على أوائل حروف أسمائها وإن اختلطَ جلُّ الشجر فيه بدقّه، واختلطَ أيضا الشجرُ بالأعشاب وبقلها وجنبتها وغير ذلك من أصنافها التي قد حسنها فيما سلفَ وصنّفناها، لأنَّ وصفنا إياها نباتًا نباتًا سيُلحِقُ كلَّ واحدٍ منها بجنسه عند من فهم عتًا ما قدّمنا وما أخرنا. ونجعلُ تصنيفَ ذلك على توالي حروف المعجم كما تواليها العامة إن شاء الله. وتصنيفُها على حروف أوائلها أحبُّ إليّ من تصنيفها على حروف أوآخرها. وإنما آثرنا هذا التصنيفَ لأنه أقربُ إلى وجدانِ المطلوبِ وأهونُ مؤونةً على الطالب من كلِّ تصنيفٍ سواه فيما نرى" (136).

ولا شك أن هذا الضربَ من الترتيبِ أوفقُ لرغبة الجمهورِ لما فيه من تسهيلٍ، وأدقُّ من حيث المنهجُ في تصنيفِ المادةِ المصطلحيةِ في القاموسِ المختصِّ نظرًا إلى انتماءِ جلِّ تلكِ المادةِ إلى مقولةِ الاسم، ومن الأسماءِ ما هو جامدٌ ومنها ما هو مشتقٌّ؛ ثم إنَّ تطبيقَ هذا الضربِ من الترتيبِ أيسرُ، إذ يكفي مؤلفُ القاموسِ فيه أن يُراعي تتابعَ الحروفِ في المدخلِ: أوائلها وتوابعها وتوابعها وما يليها.

لكنَّ أبا حنيفةَ فيما يبدو قد أخذَ بالمبدأ ولم يتقيدَ بالمنهج، فخالطَ عمله لذلك بعضُ مظاهرِ الاضطراب. وأهمُّ تلكِ المظاهرِ:

(1) اعتبارُ الحرفِ الأوّلِ دونَ غيره مما يليه من حروفِ المدخلِ في الترتيب. ولذلك سُمي كلُّ بابٍ من أبوابِ القاموسِ "بابُ ما أوّلِ حروفه..." مثل "بابُ ما أوّلِ حروفه الألف" (137)، و"بابُ ما أوّلِ حروفه الباء" (138)؛ أو مثل "ومما أوّلِ حروفه التاء" (139)، أو "ومما أوّلِ حروفه الثاء" (140). ويمثّلُ لهذا المظهرِ من

(136) أبو حنيفة: النبات (تمهيد المحقق، 6/1).

(137) نفسه، 2/1.

(138) نفسه، 46/1.

(139) نفسه، 66/1.

(140) نفسه، 75/1.

الاضطرابِ بترتيبِ المداخلِ العَشْرَةِ الأولى من باب الألفِ، وهي : أراكُ - إنحلُّ -
 - أتابُ - أتلُّ - أرزُّ - أشكلُ - آءُ - آءُ - أرطى - آسُ (141) . ودقة المنهج
 تقتضي أن يكون ترتيبُ المداخلِ العَشْرَةِ كما يلي : 1 - آءُ ؛ 2 - آسُ ؛ 3 - أتابُ ؛
 4 - أتلُّ ؛ 5 - أراكُ ؛ 6 - أرزُّ ؛ 7 - أرطى ؛ 8 - إنحلُّ ؛ 9 - أشكلُ ؛ 10
 - آءُ .

على أن هذا المنهج المضطرب كان متأثراً بجمع المادة أحياناً . فإن أبا حنيفة
 قد يأخذ من مُخَيِّرٍ واحدٍ علماً بأكثر من نباتٍ واحدٍ، وعوضاً أن يُوزَّعَ أسماءُ
 تلك النباتات - إذا كانت مبدوءةً بنفس الحرفِ - على مواضعها في البابِ بحسبِ
 ما يقتضيه تتالي حروفها فإنه يُورِدُها مُتتَابِعَةً دونَ تَقْيِيدٍ بمواقعها . من ذلك أنه
 نَسَبَ في بابِ الحاءِ إلى أعْرَابِيٍّ واحدٍ الحَبْرَ عن ثلاثة نباتاتٍ أوردها مُتتَابِعَةً، هي
 (1) خَلَصٌ، وقد قدَّمه بقوله : "أخبرني أعْرَابِيٌّ أَن الخَلَصَ ... " (142) ؛ (2)
 خَرُّنَبَاشٍ، وقد قدَّمه بعبارة : "وأخبرني ... " (143) ؛ (3) خُشْبِنَاءٍ، وقد قدَّمه بـ
 "وأخبرني" (144) أيضاً . وقد نَسَبَ في البابِ نفسه الحَبْرَ عن خمسة نباتاتٍ إلى رَاوٍ
 واحدٍ، هي (1) خُرَاطُ ؛ (2) خَفَجٌ ؛ (3) خَضَفٌ ؛ (4) خُسْفٌ ؛ (5) خِرْيَعٌ
 (145) . ويُلاحظ أنه قد أورَدَ ما نسبَهُ إلى الأعْرَابِيِّ ثم إلى الرَّاوِيِّ من النَّباتِ دونَ
 تَقْيِيدٍ بدقة ترتيبِ أسمائها، سواءً فيما بينها أو في علاقتها بمداخلِ البابِ كلِّه .

(2) الخلطُ بين نظامِ الجذْرِ ونظامِ البنية التامة في الترتيب . فإن أتباع الحرفِ
 الأوَّلِ في ترتيبِ المداخلِ على حروفِ المعجم يقتضي الأخذَ بأحدِ نظامين : إمَّا
 نظامِ الجذْرِ بأن تُبوَّبَ المادةُ المعجمية بحسبِ مداخلِ رئيسية هي الجذورُ ومداخلِ
 فرعية هي الجذوعُ المتعلقةُ بالجذورِ، وإمَّا بنظامِ البنية التامة، أي بأن تُبوَّبَ المادةُ

(141) نفسه ، 2/1 - 26 (ف ف 1 - 10) .

(142) نفسه ، 162/1 (ف 351) .

(143) نفسه ، 162/1 (ف 352) .

(144) نفسه ، 163 /1 (ف 353) .

(145) نفسه ، 164/1 (ف ف 357 - 361) .

المعجمية بحسب بنية مداخيلها دون اعتبار للأصلي والزائد فيها. وهذا النظام كما ذكرنا أوفق لترتيب الأسماء، وهو الذي أرتضاه أبو حنيفة لقاموسه وطبقه. فإننا نجد فيه "الإعْطِط" (146) - وهو من "علط" (147) - و"الإغْرِض" (148) - وهو من "غرض" (149) - و"الإقْمَاعِي" (150) - مَنْسُوبًا إِلَى "الإقْمَاع" (151)، وهو من "قمع" (152) - في "باب ما أوله أَلِفٌ" ؛ ونجد "التَّدْنُوب" (153) - وهو من الذَّنْب، من "ذنب" (154) - و"التَّعْضُوض" (155) - وهو من العَضِّ، من "عضض" (156) - في باب التَّاء. لكنَّ أبا حنيفة لم يتقيّد بهذا النظام في كامل قاموسه. فقد يختلط عليه الأمرُ فيتَّبِعُ نظامَ الجذر. من ذلك أنّه ذَكَرَ "الإخْلَاع" - وهو مصدرٌ - في باب الخاء (157) ؛ وذكر "أدبِي" - وهو فعلٌ - في باب الدَّال (158) ؛ وذكر "المجْرَع" (159) و"المجْنُون" (160) - وهما صفتان - في باب الجيم ؛ وذكر "المدْخُول" - وهو صفةٌ أيضًا - في باب الدَّال (161). وكان عليه أن يُعَامِلَ "الإخْلَاع" و"أدبِي" مُعَامَلَةَ "الإقْمَاعِي" فيوردَهما في بابِ الألف ؛ وأن يُعَامِلَ "المجْرَع" و"المجْنُون" و"المدْخُول" مُعَامَلَةَ "التَّدْنُوب" و"التَّعْضُوض" فيرتبها بحسب أولها ويثبتها في باب الميم.

(146) نفسه ، 17/1 (ف 17) .

(147) ينظر لسان العرب ، 861/2 (علط) .

(148) أبو حنيفة : النبات ، 32/1 (ف 19) .

(149) ينظر لسان العرب ، 978/2 (غرض) .

(150) أبو حنيفة : النبات ، 45/1 (ف 68) .

(151) أورد صاحب لسان العرب المصطلح - منسوبًا إلى أبي حنيفة - مفتوح الهمزة "أقْمَاعِي" (165/3 ، قمع)، فعذَّ إذن منسوبًا إلى الجمع، أي الأقماع. ويبدو أن أبا حنيفة قد اختار كسر الهمزة وأن فتحها قراءة ثانية ، فذلك ما يستفاد من ملاحظة أوردها حميد الله في ملتقطاته، في نقل عن مخصّص ابن سيده : "ومنه الإقْمَاعِي، الألف منه مكسورة، وقيل الأقماعي" (ص 403 ف 949).

(152) ينظر التعليق السابق .

(153) أبو حنيفة : النبات ، 71/1 (ف 126) .

(154) ينظر لسان العرب ، 1079/1 (ذنب) .

(155) أبو حنيفة : النبات ، 68/1 (ف 120) .

(156) ينظر لسان العرب ، 806/2 (عضض) .

(157) أبو حنيفة : النبات ، 155/1 (ف 334) .

(158) نفسه ، 178/1 (ف 404) .

(159) نفسه ، 95/1 (ف 189) .

(160) نفسه ، 99/1 (ف 214) .

(161) نفسه ، 178/1 (ف 403) .

ويلاحظُ إذن أن أبا حنيفةً قد خالفَ مُعاصريه إذ أتبعَ في كتابه صنفين من الترتيب، هما الترتيبُ الموضوعيُّ في أجزاءِ الكتابِ الأربعةِ الأولى، والترتيبُ على حروفِ المعجمِ في الجزئينِ الخامسِ والسادسِ. فقد جدَّدَ إذ جمعَ بينَ الصنفينِ من الترتيبِ وحاوَلَ أن يُطوِّرَ المنهجينِ فتوسَّعَ في تجنيسِ الثَباتِ والإحاطةِ بما يتعلَّقُ به في أبوابِ الأجزاءِ الأربعةِ الأولى، واتبَعَ حروفَ المعجمِ في ترتيبِ الجزئينِ الأخيرينِ مُعتبراً في المداخلِ أوائلها ولم يُعتبرَ فيها أواخرها (نظامِ التَّفقيهِ) أو مَخارجها (النظامِ الصَوَفيّ) ؛ وقد ابتغى بذلك كلَّه التيسيرَ والإفادَةَ. وقد كانَ عمله - في صنفَي الترتيبِ المتبعينِ فيه - بدايةً مُهمَّةً لما ستَكُونُ عليه القواميسُ العِلْمِيَّةُ المَخْتَصَّةُ.

3 - 2 - رُكْنُ التَّعْرِيفِ :

صنَّفنا من قبلَ التَّعْرِيفِ في القاموسِ إلى تعريفٍ لغويٍّ بحاله القاموسُ اللُّغويُّ العامُّ، وتعريفٍ منطقيٍّ بحاله القاموسُ المَخْتَصُّ، وبيننا الفَرْقَ بينَ الصنفينِ : فالتعريفُ اللُّغويُّ عَمَلِيَّةٌ تُميِّزُ بينَ دلالاتِ الوَحَداتِ المَعجمِيَّةِ العامَّةِ من حيثُ هي أدلَّةٌ لغويَّةٌ، والتعريفُ المنطقيُّ عَمَلِيَّةٌ تُميِّزُ بينَ المفاهيمِ التي تَحْمِلُها الوَحَداتُ المَعجمِيَّةُ المَخْتَصَّةُ، أي المصطلحاتُ.

لكنَّ هذا التَّصنيفَ الصَّارِمَ لا يَمكِنُ أن تَسْتَجِيبَ لَهُ الوَحَداتُ المَعجمِيَّةُ التي اشْتَمَلَ عليها كتابُ الثَباتِ لأبي حنيفةٍ لأنَّه لم يَكُنْ قاموساً لغويّاً عامّاً بالمعنى التَّامِّ، ولم يَكُنْ قاموساً علميًّا مَخْتَصّاً بالمعنى الدَّقِيقِ. فقد جَمَعَ الكتابُ بينَ الألفاظِ اللُّغويَّةِ العامَّةِ والمصطلحاتِ، وكانتُ منطلقاتُ أبي حنيفةٍ فيه لغويَّةٌ وعِلْمِيَّةٌ، لكنَّ المنطلقاتِ اللُّغويَّةِ كانتِ فيه أَظْهَرَ. وقد بيَّنا أثرَ هذا الازدواجِ في الغايةِ من التَّأليفِ في تصنيفِ مادَّةِ القاموسِ اللُّغويِّ بحسبِ خَاصِّيَّتِي التَّعْمِيمِ والتَّخْصِيسِ ؛ فهي مُتكوِّنةٌ من وَحَداتٍ مُعجمِيَّةِ اسْمِيَّةِ ووصفيَّةِ، منها وَحَداتٌ مَخْتَصَّةٌ تَخْصِصاً تامّاً لأنَّها تَعينُ مَوْجوداتٍ حَسِيَّةً هي أَعْيانُ الثَباتِ ؛ ووَحَداتٌ مَتعلِّقَةٌ بالثَباتِ، لكنَّها لا

تُعَيَّنُ مَوْجُودًا نَبَاتِيًّا مَخْصُوصًا، بَلْ تَشْتَرِكُ فِيهَا مَوْجُودَاتٌ كَثِيرَةٌ، فَهِيَ إِذَنْ بَيْنَ التَّعْمِيمِ وَالتَّخْصِيسِ ؛ وَوَحْدَاتٌ ضَعِيفَةُ الصَّلَةِ بِالنَّبَاتِ، بَلْ هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ النَّبَاتِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهَذِهِ وَحْدَاتٌ عَامَّةٌ بِحَقِّ، فَهِيَ أَلْفَاظٌ عَامَّةٌ وَلَيْسَتْ مُصْطَلِحَاتٍ.

ووجودُ الوحداتِ المخصَّصةِ والوحداتِ العامَّةِ في الكتابِ مُنبِئٌ بوجُودِ صنفَيِ التعرِيفِ - اللُّغويِّ والمنطقيِّ - فيه. والصنفانِ موجودانِ في الكتابِ بالفعل. لكنَّهما متأثران - معًا - بثلاثةِ عوَامِلٍ، هي :

(1) التداخلُ الكبيرُ بينهما. فإنَّ الإخبارَ عن خصائصِ الشيء - وهو قِوامُ التعرِيفِ المنطقيِّ - قد يَخْتَلِطُ بِالْإخبارِ اللُّغويِّ الخالصِ.

(2) تأثُّرُ وَصْفِ المُوَلِّفِ للنباتِ بالقَدْرِ الذي بلغه من العِلْمِ عنه من مَصَادِرِهِ الشَّفَوِيَّةِ أَوْ المَكْتُوبَةِ. فإنَّ أَكثَرَ مَعُوَّلٍ أَبِي حَنِيفَةَ فِي تَحْلِيلَةِ النَّبَاتِ كَانَ عَلَى المَخْبِرِينَ مِنَ الأَعْرَابِ وَعَلَى الرِّوَاةِ، وَلَيْسَ عَلَى مَعَايِنَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ. فَلَيْسَ فِي الكِتَابِ مَا يَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُعَشِّبُ. بَلْ كَانَ الغَالِبُ عَلَيْهِ النُّقْلُ. وَقَدْ يَكْتَفِي أحيانًا فِي إنبَاتِ اسْمِ نَبَاتٍ مَا بِمَا يَجِدُهُ عِنْدَ أَحَدِ الشُّعْرَاءِ أَوْ الرَّجَّازِ (162). وَلهذا العَامِلِ أَثْرٌ بَيْنَ فِي حَجْمِ نَصِّ التَّعْرِيفِ : فَإِنَّهُ قَدْ يَطْوُلُ وَقَدْ يَقْصُرُ بِحَسَبِ مَا يَبْلُغُهُ مِنْ مَصَادِرِهِ مِنْ عِلْمٍ ؛ ثُمَّ إِنَّ هَذَا العَامِلِ أَثْرًا مُهِمًّا أَيْضًا فِي صَنْفِ التَّعْرِيفِ : فَإِنَّ مَا يَلْقَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ عِنْدَ المَخْبِرِ أَوْ الرَّاوِي قَدْ لَا يَتَجَاوَزُ الإخبارَ اللُّغويِّ الخالصِ، وَقَدْ يَصِفُ لَهُ النَّبَاتَ وَصْفًا مُوسَّعًا وَيَحْلِيهِ تَحْلِيلَةً ضَافِيَةً. وَالْإخبارُ اللُّغويُّ المَحْضُ يَنْشَأُ عَنْهُ التَّعْرِيفُ اللُّغويُّ، وَالتَّحْلِيلَةُ النَّبَاتِيَّةُ المَوْسَّعَةُ يَنْشَأُ عَنْهَا التَّعْرِيفُ المنطقيِّ .

(3) وَصْفُ أَبِي حَنِيفَةَ لنباتاتٍ كَثِيرَةٍ فِي أَبْوَابِ الأجزاءِ الأربعةِ الأُولَى قَبْلَ أَنْ تُدَوَّنَ فِي القَامُوسِ. وَلتَجَنَّبَ التَّكْرارَ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ مِنَ الإحالةِ إِلَى تِلْكَ الأَبْوَابِ.

(162) يَنْظُرُ مِثْلًا حَدِيثَهُ عَنِ "الْحُصْنِ" (نَفْسُهُ ، 130/1 ، ف 271) ، وَقَدْ اعْتَمَدَ فِي ذِكْرِهِ عَلَى عَمْرِو بْنِ كَلْثُومِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي مَعْلَقَتِهِ ؛ وَعَنْ "الجَنْدِيمِ" (نَفْسُهُ ، 140/1 ، ف 296) ، وَقَدْ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ أَحَدِ الرَّجَّازِ .

فإذا تتبّعنا الصنفين من التعريف في مادة الكتاب المعجمية، باعتبار أثر العوامل الثلاثة التي ذكرنا، خرجنا بما يلي :

1- التعريف اللغوي : وفي الكتاب منه أنواع كثيرة، أهمها - فيما بدا لنا - خمسة، هي :

(أ) التعريف اللغوي العام. وهو تعريف يُعْتَنَى فيه بالمفردة المدخّل من حيث هي لفظ ذو دلالة معجمية عامة، أو ذو مفهوم قد غلب عليه التعميم حتى صارَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ الْعَامِّ وَمَفْهُومِ الْمِصْطَلَحِ الْخَاصِّ. وأظهر ما انتمى إلى هذا النوع من التعريف التعريفات التي اقترنت بمُعَرِّفٍ عَامٍّ مثل "مَا" أو "كُلٌّ". ومن أمثلة ما اقترنت بـ "مَا" قولُ أبي حنيفة عن "الحَفْضِ" : "الحَفْضُ مَا كَانَ مِنْ عَجَمِ النَّبِقِ وَمَا يُشْبِهُهُ كَالزَّعْفَرَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ" (163) ؛ وقوله عن "الحَتِي" : "الحَتِيُّ مَا حُتَّ عَنْ الْمَقْلِ إِذَا أُذْرِكَ وَأُكِلَ" (164) ؛ وقوله عن "الحَشِي" : "والحَشِيُّ مِنَ النَّبَاتِ مَا يَبِسُ" (165) ؛ ومن أمثلة ما اقترنت بـ "كُلٌّ" قوله عن "الأَشْب" : "[هو] كَلٌّ دَعَلٌ وَمُلْتَفٌّ مِنَ الشَّجَرِ" (166) ؛ وقوله عن "البَاكُورُ" : "البَاكُورُ كَلٌّ مَا أَسْرَعَ إِذْرَاكُهُ فَسَبَقَ مِنْ كَلِّ الثَّمَارِ..." (167)، وقوله عن "البَعْلُ" : "كُلُّ شَجَرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُسْقَى فَهُوَ بَعْلٌ، وَهُوَ الْعَذْيُ [أَيْضًا]" (168).

(ب) التعريف العلاقي : وهو نوعٌ يَعْرِفُ فِيهِ الْمُسَمَّى - وهو المدخّل المعجمي الذي قد يكونُ صِفَةً - بِوَحْدَةٍ مَعْجَمِيَّةٍ اسْمِيَّةٍ، أَوْ بِنَصِّ تَفْسِيرِيٍّ قَصِيرٍ هُوَ الْمُرَادِفُ لَهَا وَلِلْمُسَمَّى. وَيُنْبَنِي التَّعْرِيفُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْعَلَاقَاتِ تُكَوِّنُ بَيْنَ الْمَعْرِفِ

(163) نفسه ، 140/1 (ف 295) .

(164) نفسه ، 127/1 (261) .

(165) نفسه ، 155/1 (ف 335) .

(166) نفسه ، 44/1 (ف 63) .

(167) نفسه ، 54/1 (ف 88) .

(168) نفسه ، 63/1 (ف 99) .

– وهو النصُّ المسنَدُ إلى المدخَلِ المعجميِّ – والمعرفُ وهو الشيءُ أو الموجودُ المسَمَّى. ولهذا النوعُ من التعرّفِ في الكتابِ ضروبٌ، أهمّها الأربعةُ التالية :

(1) تعريفٌ بحسبِ العلاقة اللّغويّة التّرادفيّة، وذلك بأن يُعرّفَ المسَمَّى بحسبِ ما بيّنه وبينَ المعرفِ من التّطابقِ في التّسمية، وهذه العلاقة تكونُ عامّةً إمّا بينَ مُسمّى خاصٍّ ومُعرفٍ عامٍّ، وإمّا بينَ مُسمّى عامٍّ ومعرفٍ خاصٍّ، وإمّا بينَ مُسمّى ومعرفٍ متكافئين في التّعميمِ أو في التّخصيصِ، وإمّا بينَ مُسمّى ومُعرفٍ متكافئين بالتّقابلِ، لانتماءِ أحدهما إلى لغةٍ وانتماءِ الآخرِ إلى لغةٍ ثانية. ولم نجد من هذه العلاقاتِ اللّغويّة التّرادفيّة غالباً في الكتابِ إلاّ العلاقة الأولى، أيّ العلاقة بينَ مُسمّى خاصٍّ ومُعرفٍ عامٍّ. ومن أمثلتها فيه قولُ المؤلّف : "الإخريضُ هو العُصفُرُ" (169) ؛ وقوله "البُلْسُنُ هو العَدَسُ" (170) ؛ و"التّقرُدُ [هو] الكروبياءُ" (171) ؛ و"الجرجِرُ [هو] الباقَلَى" (172) ؛ و"الجسَادُ هو الرّعفَرانُ" (173) ؛ و"الحبِنُ [هو] شجرةُ الدّفلى" (174) .

(2) تعريفٌ بحسبِ علاقةِ الجزءِ بالكلِّ. وفيه يكونُ المعرفُ – أيّ المسَمَّى – مُتضمّناً تُدرجُ تحته مُسمّيات جزئيّة قد تكون مُدوّنة في الكتابِ مداخِلَ مُستقلّةً وقد تكونُ غيرَ مُدوّنة. والعلاقةُ الدلاليّةُ بينَ المسَمَّى المعرفِ والمسمّياتِ الجزئيّةِ علاقةٌ اشتراك. على أنّ هذا الضربَ في الكتابِ ليس مُتواتراً. ومن أمثلته تعريفُ أبي حنيفة "الثّامِر" بقوله : "زعمَ بعضُ الرّواةِ أنّه اللوبياءُ في بعض اللغات، والثّامِرُ كلُّ شجرٍ خرَجَ ثمرُهُ" (175) ؛ وقوله في تعريف "الثّوم" : "ذكر بعضُ

(169) نفسه ، 32/1 (ف 18) .

(170) نفسه ، 66/1 (ف 113) .

(171) نفسه ، 74/1 (ف 137) .

(172) نفسه ، 89/1 (ف 170) .

(173) نفسه ، 97/1 (ف 207) .

(174) نفسه ، 194/1 (ف 437) .

(175) نفسه ، 82/1 (ف 150) .

الثقات أنه يقال للحنطة الثوم والقوم - تبدل الفاء ثاء. والثوم هذا الثوم الذي يجعل في القدر، ومنه برّي مثل ما من البصل" (176).

(3) تعريفٌ بحسب علاقة الائتماء التصنيفي. فيكون المسمى المعروف متضمناً أو منضوياً والمعرف متضمناً، باعتبار تبعية الأول للثاني في التصنيف الهرمي ؛ وهذا الضرب أيضاً ليس مطرداً في الكتاب، ومن أمثله قول أبي حنيفة في تعريف "الجلوز" : "الجلوز عربي، وهو ضرب من البندق، والبندق فارسي" (177) ؛ وقوله في تعريف "الدوالي" : "الدوالي جنس من أعتاب أرض العرب" (178).

(4) تعريفٌ بحسب علاقة الشبه. أي أن المسمى يعرف بحسب ما بينه وبين المعروف من الشبه، وذلك يعني أن المعروف أشهر من المعروف وأوضح مفهوماً. ومن أمثلة هذا الضرب قول أبي حنيفة عن "الحثيل" : "زعم أبو نصر أن الحثيل شجر يشبه الشوحط، والحثيل من شجر الجبال، ينبت مع النبع وأشباهه" (179) ؛ وقوله في تعريف "الحشسبرم" : "أخبرني أعرابي يمان قال : عندنا الحشسبرم وهو يشبه المرؤ، وهو من رباحين البر" (180).

(ج) التعريف التقريبي : وقد سميناه تقريباً لأن أبا حنيفة يقارب الدلالة العامة أو المفهوم لكنه لا يصدق القول ولا يحيط بالخصائص، وذلك ما يجعل التعميم غالباً على نص التعريف ويُدْرجه في التعريف اللغوي. وليس مصدر التقريب الرغبة في الإيجاز أو تعمّد الإقلال من الإخبار عن المسمى المعروف. بل يكون عادةً ضعف المعرفة بذلك المسمى : إما لأن النبات قد ذُكِرَ لأبي حنيفة ولم يُوصَف له، وإما لأنه وجد الحديث عنه في بعض مصادره منقوصاً، وإما لأنه وقف على اسم

(176) نفسه ، 84/1 (ف 156) .
 (177) نفسه ، 99/1 (ف 216) . على أن الجلوز عند القدماء هو البندق ذاته وليس ضرباً منه - ينظر كتابنا : المصطلح الأعجمي ، 2/233 (ف 542) ، و 2/314 - 315 (ف 740) .
 (178) أبو حنيفة : النبات ، 177/1 (ف 399) .
 (179) نفسه ، 100/1 (ف 218) ؛ والتبغ من النبات أيضاً .
 (180) نفسه ، 166/1 (ف 372) .

النبات في بعضِ الشَّعر ولم يحدِّ له وصفاً. ومن أمثلة هذا النوع قوله في تعريف "البلسكاء": "ذكر بعضُ الرواة أنه نبتٌ يتعلَّقُ بالثوب فلا يكادُ يفارقهُ" (181)؛ وقوله في تعريف "الحندم": "الحندمُ شجرٌ حُمُرُ العُرُوق، الواحدةُ حِنْدَمَةٌ؛ قالَ الرَّاجِزُ ووصفَ إبلاً: "حُمراً ورُمكاً كعُرُوقِ الحندم"، ولم يُحلِّ لنا" (182)؛ وقوله في تعريف "الخفج": "وذكر [بعضُ الرواة] أن الخفج بقلة شهباء لها ورقٌ عراض" (183)؛ وقوله في تعريف "الرَّقَمَة": "ذكر أبو نصر أن الرَّقَمَة من أحرار البقل، ولم يصفها بأكثر من هذا، ولا بلغتني لها حليَّة" (184).

(د) التَّعْرِيفُ الوَهْمِيُّ: وهو نقيض السَّابِقِ من حيثُ العِلْمُ بخصائص المَعْرِفِ. فإنَّ المسمَّى يكونُ مشهوراً معروفاً حتَّى يعتقد أبو حنيفة - وغيره من المؤلفين القدامى في المعجمية العامة والمعجمية المختصة - أنه غير مُحَوِّجٍ إلى التَّعْرِيفِ، ويكتفى فيه بالقولِ عادةً إنَّه "مَعْرُوفٌ" انطلاقاً من توهم أن القراء جميعهم يعرفون المسمَّى المَعْرِفِ، وهذا التوهم هو الذي جعلنا نسميه وهمياً. ومن أمثلة هذا النوع في كتابِ النبات قولُ أبي حنيفة في تعريف "التفاح": "التفاح معرُوفٌ، وهو بأرض العرب كثيرٌ" (185)؛ وقوله في تعريف "الحماجم" الحماحم عَرَبِيٌّ، وهي رَيْحَانَةٌ مَعْرُوفَةٌ، والواحدةُ حَماجِمَةٌ" (186)؛ وقوله في تعريف "الحسن": "الحسن هذه البقلة المَعْرُوفَة. وزعم بعضُ الرواة أنها من الأحرار" (187).

(هـ) التَّعْرِيفُ الإِحَالِيّ: والمسمَّى في هذا النوع يُعرَّفُ بالإحالة إلى موضعٍ آخر في الكتابِ قد وُسع فيه القولُ في المَعْرِفِ. وهذه الإحالة ضربان: إمَّا إلى موادِّ الجزئين الخامسِ والسادسِ أي القاموس، وإمَّا إلى أبوابِ الأجزاء الأربعة

(181) نفسه، 62/1 (ف 97).

(182) نفسه، 140/1 (ف 296).

(183) نفسه، 164/1 (ف 358).

(184) نفسه، 198/1 (ف 448).

(185) نفسه، 85/1 (ف 160).

(186) نفسه، 139/1 (ف 288).

(187) نفسه، 155/1 (ف 336).

الأولى، وهذا الضَرْبُ هو الغَالِبُ. ومن أمثلة الضَّرْبِ الأوَّلِ قولُ أبي حنيفة في "الإعْطِطُ": "الإعْطِطُ وعاءٌ تُمرَّه المرخ. وسنذكره مع المرخ" (188)؛ وقوله في "الجُمَيْرُ": "وهو ضربان ولكليهما تينٌ يؤكل، وقد وصفنا ذلك في بابِ التاء، في ذكرِ التين" (189)؛ ومن أمثلة الضَّرْبِ الثاني قوله في "البَنَفْسَجُ": "اسمٌ عَجَمِيٌّ، وقد جرى في كلامِ العرب، وقد وصفناه في بابِ الثَّباتِ الطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ" (190)؛ وقوله في "الحَمَّصُ": "الحَمَّصُ عَرَبِيٌّ، وما أقلُّ الكلامِ على بنائه من الأسماء، وقد وصفناه مع سائرِ القَطَّانِي في بابِ الزَّرْعِ" (191).

والأنواعُ التي ذكرنا من التعريفِ اللُّغَوِيِّ هي المَغْلَبَةُ في القواميسِ اللُّغَوِيَّةِ العامَّةِ، مع ميلٍ فيها إلى ذِكرِ الشَّواهِدِ من مصادرِ الجُمعِ الخمسة التي ذكرنا قَبْلُ، والإكثارِ منها. ولم يكنْ أبو حنيفة أقلَّ من مؤلِّفي تلك القواميسِ ميلاً إلى ذِكرِ الشَّواهِدِ، لكنَّ شواهدَه كثيراً ما تُدَلُّ على رغبته في التَّوسُّعِ في الإخبارِ، وهذا التَّوسُّعُ هو الذي ميَّزَ في كتابه بينَ التعريفِ اللُّغَوِيِّ والتَّعريفِ المنطقيِّ الذي يُعدُّ قوامَ التعريفِ في القاموسِ المختصِّ. على أنَّ غلبةَ الأنواعِ التي ذكرنا من التعريفِ اللُّغَوِيِّ في القواميسِ اللُّغَوِيَّةِ العامَّةِ لا يعني خلوَّ القواميسِ المختصَّةِ منها. فقد وجدنا في القواميسِ المختصَّةِ العربيَّةِ القديمة والحديثة جُلَّ تلك الأنواعِ (192)، ولم يخرجها ذلك عن المعجميةِ المختصَّةِ. وإذنْ فإنَّ وجودَها في كتابِ الثَّباتِ لأبي حنيفة ليس غريباً ما دامت منطلقاته الأساسية لغويةً وعلميةً، فهي إذنْ تقويُّ صلته بالمعجميةِ العامَّةِ، لكنَّها لا تضعفُ من صلته بالمعجميةِ المختصَّةِ التي يُقويها أكثرُ وجودُ التعريفِ المنطقيِّ فيه.

(188) نفسه ، 32/1 (ف 17) .

(189) نفسه ، 89/1 (ف 171) .

(190) نفسه ، 62/1 (ف 94) .

(191) نفسه ، (125/1 ف 255) .

(192) ينظر إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص ، ص ص 136 - 147 ؛ نفسه : مسائل في المعجم ، ص ص 149 - 152 .

2 - التَّعْرِيفُ الْمُنْطَقِيُّ : التَّعْرِيفُ الْمُنْطَقِيُّ إِذْنُ تَعْرِيفٌ مُوسَّعٌ لِأَنَّ الْغَايَةَ

الْأَسَاسِيَّةَ مِنْهُ هِيَ تَحْدِيدُ مَا هِيَ الْمَسْمَى بِذِكْرِ خِصَائِصِهِ الْمُمَيِّزَةِ لَهُ. وَقَدْ تَفَطَّنَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَمْرِيَّةِ خِصَائِصِ الْمَسْمِيَّاتِ فَبَحَثَ عَنْهَا وَحَاوَلَ الْإِحَاطَةَ بِهَا. وَهُوَ يُسَمِّي ذَكَرَ تِلْكَ الْخِصَائِصَ "وَصْفًا" أَوْ "صِفَةً" وَ"تَحْلِيَةً" أَوْ "حَلِيلَةً". وَقَدْ تَجَاوَزَ - بِإِقْرَارِهِ وَصْفَ النَّبَاتِ وَتَحْلِيَتَهُ فِي التَّعْرِيفِ - طُرُقَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي النَّبَاتِ الَّذِينَ سَبَقُوهُ مِنْ اللَّغَوِيِّينَ، إِذْ ظَهَرَ فِي كِتَابِهِ مَا تُسَمِّيهِ "الْفَقْرَةُ النَّبَاتِيَّةُ" (193) ؛ وَهَذِهِ "الْفَقْرَةُ" هِيَ قِيَامُ التَّعْرِيفِ الْمُنْطَقِيِّ عِنْدَهُ.

وَالْفَقْرَةُ النَّبَاتِيَّةُ فِي كِتَابِ النَّبَاتِ مُبْنِيَّةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ، هِيَ : (1) التَّعْرِيفُ اللَّغَوِيُّ الْمُخْصُ ؛ (2) التَّعْرِيفُ الْعِلْمِيُّ بِخِصَائِصِ النَّبَاتِ ؛ (3) التَّعْرِيفُ بِمَنَافِعِ النَّبَاتِ ؛ (4) التَّعْرِيفُ بِمَوَاضِعِ إنبَاتِهِ. عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَرْكَانَ لَيْسَتْ قَارَّةً أَوْ مَتَوَاتِرَةً فِي الْمَدَاخِلِ الَّتِي لَمْ يُعْرَفْ فِيهَا النَّبَاتُ تَعْرِيفًا لُغَوِيًّا بِحَسَبِ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا، ثُمَّ إِنَّمَا - إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي الْفَقْرَةِ الْوَاحِدَةِ - لِيُسْتَدَائِمًا عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَا. وَإِذْنُ فَإِنَّ مِنْ "الْفَقَرَاتِ النَّبَاتِيَّةِ" فِي كِتَابِ النَّبَاتِ مَا هُوَ تَامٌّ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُنْقُوصٌ. وَتُسَمَّى الْفَقْرَاتُ النَّبَاتِيَّةُ "تَعْرِيفًا مُنْطَقِيًّا مُوسَّوعِيًّا". وَأَمَّا الْفَقْرَاتُ الَّتِي أَسْقَطْتُ مِنْهَا الْأَرْكَانَ (1) وَ(3) وَ(4) أَوْ أَحَدَهَا أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا وَكَانَ الرِّكَانُ (2) فِيهَا قَائِمًا فَتُسَمِّيهِمَا "تَعْرِيفًا مُنْطَقِيًّا بَسِيطًا". وَهَذَا التَّوَعُّدُ مِنَ الْفَقَرَاتِ - أَيُّ التَّعْرِيفِ الْمُنْطَقِيِّ الْبَسِيطِ - أَكْثَرُ ظَهُورًا فِي الْكِتَابِ مِنَ الْفَقَرَاتِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى التَّعْرِيفِ الْمُنْطَقِيِّ الْمَوْسُوعِيِّ.

وَمِنْ أَمْتَلَةِ التَّعْرِيفِ الْمُنْطَقِيِّ الْبَسِيطِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ نَذَكُرُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي تَعْرِيفِ "أُمِّ وَجَعِ الْكَبِدِ" : "أَخْبِرَنِي أَعْرَابِيٌّ أَنَّمَا بَقْلَةٌ مِنْ دِقِّ الْبَقْلِ، تَحْبُّهَا الضَّأْنُ. لَهَا زَهْرَةٌ غَيْرَاءُ فِي بُرْعَمَةٍ مُدَوَّرَةٍ، وَلَهَا وَرَقٌ صَغِيرٌ جَدًّا أَعْبَرُ. وَتُسَمِّيَتْ

(193) قَدْ تَحَدَّثْنَا مِنْ قَبْلِ عَنِ "الْفَقْرَةِ النَّبَاتِيَّةِ" عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - يَنْظُرُ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرَادٍ : بَحْوثُ فِي تَارِيخِ الطَّبِّ وَالصِّيْدَلَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ ، ص 264 - 265 . وَيَنْظُرُ أَيْضًا كِتَابُنَا : الْمَعْجَمُ الْعِلْمِيُّ الْعَرَبِيُّ الْمَخْتَصُّ ، ص 29 - 31 .

أَمْ وَجَعَ الْكَبِدِ لِأَنَّهَا شِفَاءٌ مِنْ وَجَعِ الْكَبِدِ وَالصَّفَرِ، إِذَا غَصَّ بِالشَّرْسُوفِ يُسْقَى مِنْ عَصِيرِهَا" (194)؛ وقوله في تعريف "أُرْتُ": "الأُرْتُ شوكٌ شبيهة بالكُحْرِ إِلَّا أَنَّ الْكُحْرَ أَسْبَطُ مِنْهُ وَرَقًا. وَهُوَ قَضِيبٌ وَاحِدٌ فِي وَسْطِهِ، فِي رَأْسِهِ مِثْلُ الْفِهْرِ الْمُصْعَنْبِ الْمُدَوَّرِ غَيْرَ إِلَّا شَوْكًا فِيهِ، وَإِذَا جَفَّ تَطَايَرَ لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ. وَهُوَ مَرْعَى لِلإِبِلِ خَاصَّةً تَسْمَنُ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ يُورِثُهَا الْحَرْبُ، وَمَنَابِتُهُ غِلَظُ الْأَرْضِ" (195). وَيُلَاحَظُ فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْأَرْكَانِ (2) وَ(1) وَ(3)، وَأَنَّ الثَّانِي قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْأَرْكَانِ (2) وَ(3) وَ(4).

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ الْمُنَظَّمُ الْمَوْسُوعِيُّ الْمَشْتَمِلُ عَلَى الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فَمِنْ أَمْثِلَتِهِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي تَعْرِيفِ "الْأَسْلُ": "قَالَ أَبُو زِيَادٍ: الْأَسْلُ مِنَ الْأَغْلَاثِ. وَهُوَ يَخْرُجُ قُضْبَانًا دِقَاقًا لَيْسَ لَهَا وَرَقٌ وَلَا شَوْكٌ إِلَّا أَنَّ أَطْرَافَهَا مُحَدَّدَةٌ، وَلَيْسَ لَهَا شُعْبٌ وَلَا خَشَبٌ. وَقَدْ يَدُقُّهُ النَّاسُ فَيَتَّخِذُونَ مِنْهُ أُرْشِيَةً يَسْتَقُونَ بِهَا وَجِبَالًا. وَلَا يَكَادُ يَنْبُتُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ فِيهِ مَاءٌ أَوْ قَرِيبًا مِنْ مَاءٍ. وَالْأَسْلُ تُتَّخَذُ مِنْهُ الْحُصْرُ، وَاحِدَتُهُ أَسْلَةٌ. وَقَالَ بَعْضُ الرِّوَاةِ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي زِيَادٍ، وَقَالَ يَتَّخَذُ مِنْهُ بِالْعِرَاقِ الْعَرَابِيلُ. قَالَ وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْقَنَا أَسْلًا تَشْبِيهًا بِهِ فِي طَوْلِهِ وَاسْتَوَاتِهِ وَدِقَّةِ أَطْرَافِهِ (...). وَعَنِ الْأَعْرَابِ: الْأَسْلُ هُوَ الْكَوْلَانُ، وَسَمِعْتُ بَعْضَ بَنِي أَسَدٍ يَقُولُ: الْكَوْلَانُ، فَيَضُمُّ" (196)؛ وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ "الرُّقْعُ": "الْوَّاحِدَةُ رُقْعَةٌ. أَخْبَرَنِي أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ السَّرَاةِ قَالَ: الرُّقْعَةُ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ كَالْحَوْزَةِ، سَاقُهَا كَسَاقِ الدَّلْبَةِ، وَلَهَا وَرَقٌ كَوَرَقِ الْقَرْعِ أَخْضَرَ، فِيهِ صُهْبَةٌ يَسِيرَةٌ، وَلَهَا ثَمَرٌ أَمْثَالُ التِّينِ الْعِظَامِ كَأَنَّهُ صِغَارُ الرَّمَانِ. لَا يَنْبُتُ فِي أَضْعَافِ الْوَرَقِ كَمَا يَنْبُتُ التِّينُ وَلَكِنْ مِنَ الْخَشَبِ الْيَابِسِ يَنْصَدِرُ عَنْهُ، وَلَهُ مَعَالِيْقٌ وَحَمَلٌ كَثِيرٌ جَدًّا. يُزَبَّبُ مِنْهُ أَمْرٌ عَظِيمٌ، تُقَطَّرُ مِنْهُ الْقَطْرَاتُ. قَالَ: وَلَا نَسْمِيَهُ جَمِيْزًا وَلَا تَيْنًا، وَلَكِنْ رُقْعًا. قَالَ: وَسَاقُ الرُّقْعَةِ هَشَّةٌ يَقْطَعُهَا الْفَأْسُ

(194) أبو حنيفة: النبات، 43/1 (ف 59).

(195) نفسه، 43/1 (ف 56).

(196) نفسه، 34/1 (ف 22).

بأهْوَنِ السَّعْيِ. قال : ونَقَطْعُهَا في الجَدْبِ فنَعْلِفُ الماشيةَ ورَقَهَا. قال : ورَأَيْتُ مِنْهُ بالشامَ شَيْئًا. والرَقْعَةُ حَبٌّ كَحَبِّ التَّيْنِ، وهي غليظةُ القِشْرِ غيرُ أَنها حُلْوَةٌ طيِّبَةٌ يأكلُهَا النَّاسُ والماشيةُ، وكثيرًا ما تُنْبِتُ مَعَ العَرْعَرِ في الجِبَالِ فتراها تُسَاوِي العَرْعَرَ" (197).

على أَنَّ الأركانَ الأربعةَ في المثالين المتقدمين لم تتتابعَ تتابعًا دقيقًا، ولم تخلُصْ من التداخل والتكرار. فإنَّ التعريفَ في المثال الأول (= أسل) متكوّنٌ من خمسةِ عناصرَ ظهرت فيها التحليةُ (الوصفُ العلميّ)، ثمَّ الوظيفةُ (أي منافعُ النبات)، ثم مواضعُ الإنبات، ثم المنافعُ من جديد، ثم التعريفُ اللغويّ ؛ وإذن فإنَّ تتابعَ الأركانِ في هذا المثالِ الأوّلِ كان على الصّورةِ التاليةِ : (2) + (3) + (4) + (3) + (1). وأمّا المثال الثاني (= الرّقع) فإنَّ العناصرَ المكوّنةَ للتعريفِ فيه تسعةٌ، إذُ بُدِيَءَ بالتحديدِ اللغويّ، الذي تلاه الوصفُ العلميّ، ثم ذكرُ المنافعِ، ثم التحديدُ اللغويّ من جديدٍ، ثم الوصفُ العلميّ من جديدٍ، ثم المنافعُ مرّةً أخرى، ثم رجع الوصفُ العلميّ فالمنافعِ، ثم ختمَ بذكر مواضع الإنبات. وإذن فإنَّ تتابعَ الأركانِ في هذا المثال الثاني كان كما يلي : (1) + (2) + (3) + (1) + (2) + (3) + (2) + (4).

ولا شكّ أنّ منشأ هذا الاضطرابِ هو محاولةُ أبي حنيفة التقيّدَ بأقوالِ المخبرين ليُظهرَ أمانته في الثقل ويدلّل على أهميّة مصادره في الرواية، وقد كان يُكثرُ من نسبةِ الأقوالِ إلى أصحابها كما لاحظنا في تعريفِ "الرّقع" الذي أسندَ فيه القولَ إلى الأعرابيِّ المخبرِ وكرّرَ فعل "قال" خمسَ مرّات. وقد كان بإمكانه أن ينسبَ القولَ إلى مخبره مرّةً واحدةً في أوّلِ التعريفِ ثم أن يصوغَ هو التعريفَ صوغًا يُراعي تتابعَ الأركانِ المكوّنةَ للفقرةِ النباتيّةِ وتكاملها في مواضعها من النصّ. ولو فعل ذلك لخرّجَ عن مناهج اللّغويين وأخذَ بمناهج العلماء في التعريفِ المنطقيّ.

فإنَّ التعرّفَ المنطقيّ في عصره كان معروفًا في القواميس العلميّة المختصّة، العربيّة أو المترجمة، وخاصّة في قواميس الأدوية المفردة، وأهمّها كتابُ "المقالات الخمس" لديوسقوريدس، وكتابُ "الأدوية المفردة" للطبيب الفيلسوف البغداديّ ثمّ القيرواني إسحاق بن عمران (ت. 279 هـ / 892 م). وقد أقامَ العالم اليونانيّ التعرّفَ بالأدوية - المداخل - على أركانٍ ثلاثة تكادُ تكونُ قارّةً في الكتابِ كلّهُ، هي (1) التعرّفُ اللّغويّ بالدواء ؛ (2) الوصفُ العلميّ الدقيقُ لبنية الدواءِ وخاصّة إذا كان نباتيًّا ؛ (3) خصائصُ الدّواءِ ومنافعهُ العلاجيّة. وقد تطوّرتُ هذه الأركانُ في كتابِ ابنِ عمران فأصبحتُ خمسة، هي (1) التعرّفُ اللّغويّ ؛ (2) ذكرُ طبيعة النّباتِ من حيثِ القوّة والدرجّة ؛ (3) الوصفُ العلميّ الدقيق ؛ (4) ذكرُ الخواصّ العلاجيّة من حيثِ المنافع والمضارّ ؛ (5) ذكرُ أبداله (أي الأدوية التي تقومُ مقامه) في حالِ انعدامه (198).

ويلاحظُ في ما سَمَّيناهُ "الفقرّة النباتيّة" في كتابِ أبي حنيفة - وهي المكوّنة للتعريفِ المنطقيّ فيه بنوعيه، البسيطِ والموسوعيّ - أثرُ أركانِ التعرّفِ المنطقيّ الذي ظهرَ في كتبِ من سَمَّاهم "الأطباء" أو "المتطبّين". فإنَّ الأركانَ الثلاثةَ الأساسيّة الأولى في فقراته - وهي (1) و(2) و(3) - لها ما يُطابقُها في مقالاتِ ديوسقوريدس ثمّ في كُتبِ المؤلّفين العربِ الذين حدّثوا حدّوه وهجّوا نهجَه في التّأليف. لكنَّ أبا حنيفة لم يَشأ - فيما يبدو لنا - أن يَنتمِيَ إلى "علومِ العجم" في تآليفه في النّباتِ وأن يأخذَ بمنهجِ العجمِ فيه، بل أرادَ التّعبيرَ عن انتمائه إلى "العلومِ الإسلاميّة" فاحتدّى حدّو اللّغويين في التّأليفِ القاموسيّ: جمعًا ووضْعًا. إلّا أنّه لم يقطع الصّلةَ بالعجمِ وعلومهم، فكانت لهم في كتابه آثارٌ خفيّة قد مزجت فيه بين المعجميّة العامّة والمعجميّة المختصّة.

(198) ينظر حول منهج ديوسقوريدس وابن عمران : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربيّ المختصّ ، ص ص 33 - 37 ، و ص 44 .

لقد بيّن لنا البحثُ في كتابِ النبات لأبي حنيفة الدينوريّ أنّه يتنزّلُ في المعجميّة العامّة العربيّة، لكنّه ذو صلة وثيقة بالمعجميّة المختصّة، فامتزجت فيه خصائصُ التّأليفِ في المعجميّة العامّة بخصائص التّأليفِ في المعجميّة المختصّة. فإنّ مؤلّفه قد غلبَ مناهج اللّغويين المؤلّفين للقواميس العامّة، في الجمع وفي الوضوع على السّواء. لكنّه - دونَ الخروج عن الإطار اللّغويّ - قد خالفَ معاصريه من مؤلّفي القواميس العامّة وقاربَ المؤلّفين للقواميس المختصّة، فخصّصَ مجالاً بعينه بالتّأليفِ هو النبات، وخصّصَ لهذا المجال موسوعةً كاملة ذات ستّة أجزاء بينما لم يحظَ في مؤلّفات اللّغويين بأكثرَ من رسالة مُفردة. ثم إنّ أبا حنيفة قد نوّعَ منهجَ التّأليفِ فجمعَ بين التّأليفِ الموسوعيّ في أجزاء كتابه الأربعة الأولى والتّأليفِ القاموسيّ العاديّ في الجزئيين الخامس والسادس؛ وقد خصّصَ في الجمع الأسماء والصفات فدوّنها، واختارَ من التّرتيب أيسره في القاموس وهو الألفبائي، فاتبع في إثبات المدخل في قاموسه تّأليهاً بحسب أوائلها، ورسمها بحسب نُطقها؛ وقد أخذَ في التّعريف بمناهج اللّغويين فكانَ الكثيرُ من تعريفاته لغويّاً، لكنّه قد أدخلَ في التّأليفِ القاموسيّ مفهوم "الفقرة" التي كانت قوام التّعريف المنطقيّ في كتابه. وفي المظاهر التي ذكرنا كلّها تجاوزَ لأعمال المؤلّفين للقواميس العامّة وتطوير التّأليفِ القاموسيّ في العربيّة. وهذا التطويرُ قد خرّجَ بالكتاب عن القاموس اللّغويّ العاديّ إلى القاموس الذي يمتزجُ فيه العلم باللّغة. فليس هو إذنُ بالقاموس اللّغويّ العامّ بالمعنى التام، وليس هو قاموساً علمياً مختصّاً بالمعنى الدقيق. بل هو وسَطٌ بين القاموس اللّغويّ والقاموس المختصّ، قد توفّرت فيه من الأوّل خصائصُ في الجمع والوضوع، وتوفّرت فيه من الثاني خصائصُ في الجمع والوضوع أيضاً. فامتزج فيه - لذلك - المبحثان : المعجميّة العامّة والمعجميّة المختصّة.

قائمة مراجع البحث

1 - بالعربية :

- ابن البيطار، أبو محمد عبد الله بن أحمد : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، ط. بولاق، 1291 هـ / 1874 م.
- تفسير كتاب دياسقوريدوس، تحقيق إبراهيم بن مراد، بيت الحكمة ، تونس، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990 .
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن : جهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987 - 1988 (3 أجزاء) .
- ابن مراد، إبراهيم : المصطلح الأعمى في كتب الطب والصيدلة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن) .
- دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987 .
- بحوث في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991 .
- المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993 .
- مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .
- مقدّمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .
- الكلم الأعجمية في عربية نغزاة، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999 .
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن المكرّم : لسان العرب، نشرة يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء) .
- ابن ميمون القرطبي، أبو عمران موسى بن عبيد الله : شرح أسماء العقار، حققه وترجمه إلى الفرنسية ماكس مايرهوف Max Meyerhof، نشر المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1940 .
- ابن النديم، محمد بن إسحاق : كتاب الفهرست، تحقيق رضا مجدّد، طهران، 1971 .
- أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود : كتاب النبات —

أ — القاموس النباتي :

(1) الجزء الأول (أ — ز) : تحقيق برنهارد لوين (Bernhard Lewin)، أبسال،
1953 .

(2) الجزء الثاني (س — ي) : جمعه محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للآثار
الشرقية، القاهرة، 1973 .

ب — الملتقطات : ملتقطات ما نُسب عند المتأخرين إلى المجلد الأول والثاني والرابع
الضائعة من كتاب النبات لأبي حنيفة أحمد بن داود بن وثند الدينوري، جمعها محمد
حميد الله، بيت الحكمة، كراتشي، 1993 .

— آدي شير الكلداني : كتاب الألفاظ الفارسية المعربة، بيروت، 1908 .

— البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد : كتاب الصيدنة في الطبّ، حقق النصّ العربي وترجمه إلى
الإنجليزية محمد سعيد ورنا إحسان إلهي، كراتشي، 1973 .

— ثابت بن قرّة الحراني ، أبو الحسن : الذخيرة في علم الطبّ، تحقيق جورج صبحي، الجامعة
المصرية، القاهرة، 1928 .

— حنين بن إسحاق العبادي، أبو زيد : العشر مقالات في العين، حقق النصّ العربي وترجمه إلى
الإنجليزية ماكس مايرهوف (Max Meyerhof)، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1928 .

— ديوسقوريدس العين زربي، بدانيوس : المقالات الخمس ، وهو هيولى الطبّ ، ترجمة اصطفن بن
بسيل وحنين بن إسحاق ، تحقيق قيصر دبلار (C. Dubler) والياس تراس (E .
Teres)، تطوان، 1957 .

— سزكين، فؤاد : تاريخ التراث العربي :

(أ) المجلد الرابع : السيمياء والكيمياء، النبات والفلاحة، ترجمه عن الألمانية عبد الله
حجازي، جامعة الملك سعود [الرياض]، 1986 .

(ب) المجلد الثامن : علم اللغة، ترجمه عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، [؟]، 1988 .

— الطبري، أبو الحسن علي بن ربن : فردوس الحكمة في الطبّ، تحقيق محمد زبير الصديقي،
برلين، 1928 .

2 - بغير العربية :

- Dioscuridis, P. A. : *De Materia Medica . Libri Quinque . Ed . Max Wellmann ,
Berolini, 1907 - 1914 (3 vols) .*

الفهارس العامّة

1 - فهرس أسماء الأعلام العربيّة والمعربّة

ملاحظة : الرقم المتبوع بنجمة (*) في الفهارس التالية يدلّ على أنّ المادّة المفهرسة قد وردت في التعليقات على الصفحة وليس في المتن وقد أهملنا في هذا الفهرس والفهرس الذي يليه فهرسة أسماء المحققين والناشرين.

	— أ —
ابن خلدون : 193*، 201.	إبراهيم، عبد العزيز : 143*، 156،
ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن	191، 201.
: 117*، 147، 233*، 251.	ابن الأثير، مجد الدين : 148.
ابن السكّيت : 117*، 147.	ابن الأعرابي، أبو عبد الله : 186،
ابن سنان، الخفاجي أبو محمد عبد	188، 198، 214.
الله : 187*، 199، 201.	ابن الأنباري، أبو البركات : 140*،
ابن سيده : 147، 223*، 238.	156.
ابن سينا، أبو علي : 107*.	ابن برّي، أبو محمد : 148.
ابن عمران، إسحاق : 107*، 146،	ابن البيطار، أبو محمد عبد الله : 67*،
249.	70، 200، 229*، 232*، 251.
ابن فارس، أحمد : 58*، 70، 117*،	ابن الجزّار، أحمد : 146.
134، 147، 156، 188، 201.	ابن جنّي، أبو الفتح : 186، 201.
ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله : 189*،	ابن حزم الأندلسي، أبو محمد :
201.	107*.
ابن قيس الرقيّات : 186.	ابن حسين، هلال : 120*، 134.

أبو دواد الإيادي : 197، 198.
أبو زياد الكلالي : 214، 226، 247.
أبو زيد الأنصاري : 214.
أبو سعيد (راو) : 141، 189.
أبو الطيّب المنتهي : 200.
أبو عبيد، القاسم بن سلام : 58،
70، 111، 147، 215، 217*.
أبو عبيدة معمر بن المثنى : 214،
217*.
أبو العتاهية : 185، 188.
أبو العلاء المعري : 200.
أبو عمرو بن العلاء : 139، 188،
189، 198.
أبو عمرو الشيباني : 214.
أبو الفرج الأصفهاني : 189، 201.
أبو قيس بن الأسلت : 191*.
أبو ليلى (راو) : 141، 189، 190.
أبو نصر الباهلي : 214، 215، 243،
244.
أبو نواس : 186، 188، 200.
الأخطل : 189.
إدريس، سهيل : 57*، 62*، 70.
أدي شير الكلداني : 58*، 70، 228*،
252.
الأزهري، أبو منصور : 113، 114*،
134، 145 — 147، 156.

ابن مراد، إبراهيم : 17*، 18*، 24*،
26*، 32*، 35* — 37*، 39، 47*،
49، 51*، 52*، 56*، 70، 73*،
74*، 95، 108، 113*، 117*،
118*، 120*، 121*، 132*، 134،
135، 136*، 139*، 156، 164*،
165*، 179، 193*، 199*، 201،
207*، 208*، 216*، 220*، 221*،
227*، 246*، 249*، 251.
ابن المعتز : 200.
ابن مقبل، تميم بن أبي : 191*.
ابن منظور، جمال الدين : 58، 70،
147، 150، 156، 201، 218*،
251.
ابن ميمون القرطبي، أبو عمران
موسى : 230*، 251.
ابن التميم، محمد بن إسحاق :
221*، 251.
ابن هشام اللخمي، أبو عبد الله
محمد : 195*، 201.
أبو بكر الصديق : 184*، 185*.
أبو تمام : 186 — 188، 200.
أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود :
97، 204، 205، 210، 212 — 223،
225*، 226، 227، 229 — 231،
233 — 237، 239، 241 — 252.
أبو حنيفة التّعمان : 204*.
أبو الدقيش (راو) : 141، 189.

— ث —

ثابت بن قُرّة : 230، *231، 252.

ثعلب، أبو العباس : 188، 201.

— ج —

الجاحظ، أبو عثمان : 146، 155.

جالينوس : 219، 220، 230.

الجرّ، خليل : *59، 70.

الجرجاني، عبد القاهر : *200، 201.

الجوهري، أبو نصر : 145 — 148،

156، 195 — 197، 199، 200،

202.

— ح —

حباب بن المنذر الأنصاري : *212.

حجازي، عبد الله : 252.

حمّاس (راو) : 141.

الحمزاوي، محمد رشاد : *65، 71.

حميد الله، محمد : *220، *234،

*238.

حنّين بن إسحاق : 146، 221، 222،

230، 252.

— خ —

خاطر، مرشد : 135.

خداش بن زهير : 198.

اصطفن بن بسيل : 221، 222،
252.

امرؤ القيس : 143، 192.

— ب —

البحثري : 200.

البخاري (الإمام) : 196.

البيستاني، بطرس : 97، 109، 149 —

151، 156.

البيستاني، عبد الله : 150.

البيستاني، فؤاد أفرام : 98.

بشار بن برد : 189.

بعلبكي، رمزي : *93، 95.

بقطر، إلياس : *63.

بكر، السيد يعقوب : *58، 70.

البكوش، الطيّب : *57، *65، 71،

*83، 95.

البيروني، أبو الريحان : *218، *220،

252.

— ت —

التليسي، خليفة محمد : *117.

التوحيدي، أبو حيّان : 146.

التونسي، محمد بن عمر : *44، 50،

*68، 70، 98.

التيفاشي، أبو العباس أحمد : *97.

الزبيدي، مرتضى : 109، 148 —
150.
الزجاج : 59.
الزخشري، أبو القاسم : 200، 202.
الزهرائي، أبو القاسم : 97، 146.
زهير بن أبي سلمى : 197.

— س —

ساعدة بن جؤية الهذلي : 191*.
السَّامِرَائِي، إبراهيم : 114*.
سزكين، فؤاد : 220*، 221*، 252.
سلوم، داود : 185*.
سويد بن أبي كاهل : 191*.
سيبويه : 91*، 95، 139، 183، 184،
187، 188، 202.
السيوطي، جلال الدين : 188*،
202.

— ش —

شجاع (راو) : 141، 189.
الشدياق، أحمد فارس : 149، 156.
الشرتوني، سعيد : 149، 150، 157.
الشلقاني، عبد الحميد : 186*، 202.
الشهابي، مصطفى : 68*، 71.
الشويري، جرجس همام : 150.

حضرة، علي عبد الواحد : 204*.
الخليل بن أحمد : 58، 71، 109، 112،
113، 114*، 117*، 120*، 134،
139، 140، 141 — 147، 151،
153، 155، 156، 184 — 186،
189 — 196، 198، 202، 215.
الحيّاط، احمد حمدي : 135.
حيّاط، يوسف : 60، 71.

— د —

دياسقوريدوس = ديوسقوريدس.
ديك الجنّ : 186.
ديوسقوريدس : 67*، 71، 204*، 219
— 223، 230، 235، 249، 252.

— ذ —

ذو الرّمة : 143، 186، 192.

— ر —

الرّازي، أبو بكر : 146.
الرّاعب الأصفهاني : 150.
رؤبة بن العجاج : 143، 192.
رضا، يوسف عمر : 49*، 50، 62*،
71.

— ز —

زائدة (راو) : 141، 189، 190.

— ص —

الصفّدي، خليل بن أيك : 97.
الصّكّلي، هندة : 120*، 135.

— ض —

الضّير (راو) : 141.

— ط —

الطّيري، أبو الحسن علي بن ربّين :
230، 252.

— ع —

عائشة (بنت أبي بكر) : 185*.
العبّاس بن الأحنف : 186.
عبد النور، جبور : 49*، 50، 57*،
62*، 70.

عثمان بن عفان : 185*.

العجاج : 192.

العجمي، حشّان : 156، 158*.

عديّ بن زيد : 189*.

عزّام (راو) : 141، 189، 190.

عطية، جرجس شاهين : 150.

عليّ بن أبي طالب : 185*.

عمر، أحمد مختار : 64*، 71.

عمر بن الخطاب : 185*، 212.

عمرو بن كلثوم : 240*.

العمرى، ابن فضل الله : 97*.

عيد، محمد : 186*، 202.

عيسى بن عمرو الثقفي : 139.

— غ —

غالب، ادوار : 98، 101.

— ف —

الفارابي، أبو نصر : 139، 157، 187،
188، 202.

فاطمة (ابنة النبي، ص) : 184*.

الفراء، أبو زكرياء يحيى : 188، 214.

الفيروزابادي : 148، 149.

الفيومي : 150.

— ق —

قاسم، رياض : 150*، 157.

— ك —

الكرمي، حسن سعيد : 62*، 71.

الكسائي، أبو الحسن : 214.

الكميت بن زيد : 186.

الكندي، أبو يوسف : 146.

الكواكبي، محمد صلاح الدّين : 135.

— ل —

اللّمسّي، الحاج الحبيب : 204*.

الليث بن المظفر : 113، *114.

— م —

الماجري، صالح : 83، *95.

المتوكل، جعفر العباسي : 221.

المخزومي، مهدي : *114.

المرزباني : 186، *189، 202.

مسلم (الإمام) : 196.

مصطفى، عرفة : 252.

مصلوح، سعد : 156، *158.

المطرزي : 150.

المعلوف، لويس : 150.

المنيرة بن حبياء : *191.

المهيري، عبد القادر : 114، *135.

— ن —

التابعة الذبياني : 143.

نصار، حسين : 150، *157، 192.

— ه —

هليل، محمد حلمي : 112، *135،

156، *158.

— و —

الودرني، علي : 120، *135.

— ي —

ياقوت الحموي : 97.

اليغموري، أبو المحاسن : 203.

يونس بن حبيب : 140، 214.

2 - فهرس أسماء الأعلام الأعجمية

-- F --

Fabre, Antoine : 44*, 98.

-- G --

Geeraerts, D : 137*, 157.

Gleason, Henry - Allen : 83*, 95.

Guilbert, Louis : 52*, 72.

-- H --

Hartmann, Reinhart : 112, 135.

Haywood, John A. : 195*, 203.

Husserl, Edwaed : 26*, 35.

-- I --

Issacharoff, Michael : 27*, 35,
45*, 50.

-- J --

Jeffery, Arthur : 58*, 72.

Jespersen, Otto : 45*, 50, 56*,
72.

Jonasson, Kerstin : 29*, 35, 45*,
50.

-- L --

Lakoff, George : 33*, 35.

Langacker, Ronald : 12, 13,
14*, 15, 16, 20, 23, 24, 27,
32, 33*, 35.

Lehmann, Alise : 137*, 157.

Lerot, Jacques : 47*, 50, 83*,
95.

Leroy, Sarah : 29*, 35.

Lewin, Bernhard : 229*.

Lyons, John : 20*, 35, 83*, 95.

-- A --

Anderson, Stephen R : 73*, 95,
137*.

-- B --

Bailly, Antoine : 96*, 108.

Baker, Mark : 56*, 71.

Béjoint, Henri : 112, 135.

Benveniste, Emile : 52*, 71.

Boguraev, B : 137*, 157.

-- C --

Chambers, E : 97.

Chantreau, Sophie : 47*, 48*, 50.

Clairville, Alex : 135.

Class, André : 111*, 135.

Cohen, David : 58*, 71.

Corbin, Danielle : 93, 95.

Cowen, J. M. : 72.

Cruse, Alan : 137*, 157.

-- D --

Dal, Georgette : 93*, 95.

D'Alembert, J : 97.

Descombes, Vincent : 24*, 31*,
35, 39*, 50.

Diderot, D : 97.

Dioscuridis, P. A. : 222*, 252.

Dozy, Reinhart : 63*, 72, 148*,
157.

Dubois, Claude : 99*, 108.

Dubois, Jean : 51*, 56, 72, 99*,
108.

Dubois-Charlier, Françoise : 35,
95.

Robert, Paul : 121*, 135, 161*,
179.

Robinson, David : 35, 95.

— S —

Silberberg : 220*.

Sinclair, J. M. : 112*, 135.

— T —

Talmon, R : 114*, 135, 142*,
157.

Talmy, Leonard : 12, 13, 14, 16,
17, 27*, 32, 35, 111, 135.

Tiffeneau, A. : 35.

Tournier, Jean : 31*, 35.

— V —

Vandeloise, Claude : 35.

Vaxelaire, Jean - Louis : 29*,
35.

— W —

Walter, Henriette : 45*, 50.

Wehter, Hans : 60, 62, 72.

Weinreich, Uriel : 20*, 35,
121*, 135.

— M —

Madrid, Lelia : 37*, 35, 45*, 50.

Martin, Robert : 83*, 95.

Martin - Berthet : 137*, 157.

McMahon, A. M. S. : 137*,
157.

Mel'čuk, Igor : 135, 111.

Milner, Jean - Claude : 18*,
20*, 35, 42*, 50, 85*, 95,
111, 135.

Mortureux, Marie - Françoise :
137*, 157.

Mounin, Georges : 99*, 108.

— N —

Noailly, Michèle : 50.

— P —

Pellat, Charles : 97*, 108.

Pinker, Steven : 75*, 95.

Polguère, A. : 111*, 135.

Pustejovsky, J. : 137*, 157.

— R —

Reig, Daniel : 49*, 60, 71.

Rey, Alain : 47*, 48*, 50, 112,
121*, 135, 161*, 162, 179.

Rey - Debove, Josette : 35, 112,
121*, 135, 161*, 162, 179.

3 - فهرس المصطلحات والمفاهيم العربيّة والمعرّبة

- استعارة : 48* .
- إسلاميّ محدثٌ : 142، 148، 209 .
- اسم : 15، 20*، 27، 30، 31، 55، 56، 73، 116، 118، 137، 158، 142*، 166، 167، 178، 194 .
- اسم جنس جامع : 179 .
- اسم عام : 29، 30 .
- اسم العلم : 29، 30، 43، 45* .
- أسماء : 101، 171، 195، 207، 224، 225، 227، 250 .
- أسماء أجناس كليّة : 205 .
- أسماء أجناس مُتضمّنة : 225 .
- أسماء الأعلام : 44، 46، 101 .
- أسماء عامّة : 225 .
- أسماء معيّنة : 162 .
- أسماء المواقع : 101 .
- أسماء الموالييد : 21 .
- أسمائيّة : 101، 103، 106 .
- أ —
- آني : 6 .
- إبدال : 21 .
- أبنيّة صرفيّة : 85 .
- أحادية الدلالة : 205 .
- أحادية الدلالة (مفردة) : 21 .
- أحادية دلاليّة : 21 .
- إحالة : 27، 53، 57 .
- أحداث : 14 .
- أداة : 27*، 31، 32، 56، 85، 86، 115، 137، 158 .
- أدلة : 91، 209 .
- أدلة لغويّة : 104، 158، 159، 164، 171، 210، 239 .
- أدوات : 33*، 74*، 77*، 171، 207، 224 .
- أركان التّأليف القاموسيّ : 138 .
- أسٌ : 37*، 74، 75، 76 .

اسميّة : 118.
اشترك دلالي : 13، 21، *88، 205.
اشترك لفظي : 115، 165.
اشترك لفظي تام : 88.
اشتقاق : *29، 31، 32.
اشتقاق سلسلي : 78.
اصطلاح : 171، 221، 224.
أصل اشتقائي : *37، 122، 169.
الأصل الاشتقائي (خصيصة) : *88، *89.
أصل افتراضي : *37.
أصل افتراضي : 122.
أصل جذعي : 78، 167.
أعجمي : 231، 233، 234.
أعجمي أدبي : 227، 231.
أعجمي مقترض : 120، 210.
الأعجمي المقترض (مستوى) :
103، 114، 118، 131، 165،
209، 224، 227، 228.
إعراب : 17.
أعلاميّة : 101.
افتراض الاستقلال المعجمي : *33.
إفراد : 36، 37.
أفعال : 40، 41، 171، 207، 224،
226.

اقتراض : 209، 232.
اقتراض دلالي : 44.
اقتراض معجمي : 65، 66.
اقتراض معجمي حقيقي : 65.
اقتراض معجمي دلالي : 66.
إقحام : 78، 83، 84، *120.
إقحام آخري : *78، *84، *120.
إقحام بدئي : *78، *84، *120.
إقحام صامتي : 83.
إقحام وسطي : *78، *84، *120.
أقسام الكلام : 137.
ألفاظ : 160، 171، 174، 199، 205،
207، 210.
ألفاظ اللّغة العامّة : 20، 25، 100،
102، 104، 118، 159، 161، 172،
204، 205، 206، 210، 211، 224.
ألفاظ لغويّة عامّة : 150، 175، 205،
207، 227، 239.
ألفاظ مفردة : *199.
أمثال : 44، 45، 46.
أمثلة سياقيّة : 176.
انتقال : 29، 30، 31، 34، 45.
انتماء مقولي : 18 — 20، 85، 86،
*87 — *89، 90، 115، 116، 122،
129، 137، 158، 166، 168،
169، 171.

- بنية التّعرّف المفهوميّة : 172 .
 بنية الجذع الدّاخلية : 21 .
 بنية خارجيّة موسّعة : 119 .
 بنية داخلية : 75 ، *84 .
 بنية داخلية مضيقّة : 119 .
 بنية دلاليّة : 8 .
 بنية سلسليّة : 5 .
 بنية شكليّة : 8 .
 البنية الشّكليّة للتّعرّف : 122 .
 بنية صرفيّة : 7 ، *16 ، 18 ، 19 ، 37 ،
 52 ، 66 ، *77 ، 86 ، 89 ، 94 ،
 111 ، 115 ، 116 ، 119 ، 139 ،
 159 ، 164 ، 194 .
 بنية صرفيّة داخلية : 137 .
 بنية صرفيّة مقيدة : 93 .
 بنية صغرى في الأسماء : 194 .
 بنية صغرى في الأفعال : 194 .
 بنية غير سلسليّة : 75 ، 77 .
 بنية كبرى في الأسماء : 195 .
 بنية كبرى في الأفعال : 195 .
 بنية المفهوم : 13 .
 بنية مفهوميّة : 17 .

— ت —

- تأريخ (معجمي) : 122 ، 129 ، 167 ،
 169 .

- أنظمة حُطيّة : 14 .
 أنماط صغيّة : 82 ، 85 ، 91 ، 159 .
 أنويّة : 15 .
 أوزان صرفيّة : 88 .

— ب —

- بُعْدُ أَنِيٌّ : 6 .
 بُعْدُ دَلَالِيٍّ عِرْفَانِيٍّ : 34 .
 بُعْدُ ذَاتِيٍّ : 15 .
 بُعْدُ ذَهَبِيٍّ : 15 .
 بُعْدُ زَمَانِيٍّ : 6 .
 بُعْدُ اللّغَةِ الْمَوْضُوعِيٍّ : 24 .
 بُعْدُ مَعْجَمِيٍّ لِسَانِيٍّ : 34 .
 بُنَى : *17 .
 بُنَى مَفْهُومِيَّة : 14 ، 16 .
 بنية : 75 ، 76 ، 79 ، 94 .
 بنية التّعبير : 53 .
 بنية التّعرّف : 166 .
 بنية التّعرّف الدّاخلية : 165 .
 بنية التّعرّف الدّلاليّة : 170 ، 171 ، 172 .
 بنية التّعرّف الشّكليّة : 164 ، 165 ،
 168 ، 170 .
 بنية التّعرّف اللّغوي الدّلاليّة : 172 .
 بنية التّعرّف المصطلحي المفهوميّة :
 172 .

- تأصيل : 77*، 122، 167، 169.
- تأصيل المقترضات : 131.
- تأليف صوتي : 18 – 20، 66، 86 – 89، 115، 116، 133، 137، 158، 159، 164، 165، 169، 193.
- تأليف قاموسي : 8، 100، 103، 109، 110، 111، 114، 116، 117، 119، 120، 136، 139، 151، 199، 204، 211، 249، 250.
- تأليف قاموسي أوروبي : 112.
- تأليف قاموسي عربي : 112، 114، 250.
- تأليفات صوتية : 86، 87.
- تأليفية : (الـ) 15.
- تأليفية الدلالة : 12، 17.
- تأويل : 15.
- تباين : 83*.
- تباين صائتي : 84.
- تباين صامتي : 84.
- تجربة الجماعة اللغوية : 16، 22، 27، 37، 38، 43، 44، 47، 59، 99، 137، 154، 176.
- تجربة المتكلم : 15.
- تجريد : 25، 26، 29، 32.
- تجزئة : 29.
- تجميع تركيبي : 38.
- تجميعات تركيبيّة : 47.
- تحديد : 29، 62، 206، 232.
- تحديد الدلالة : 166، 167، 169، 170.
- تحديد لغوي : 248.
- تحديد ماهوي : 162، 165، 170، 176، 178، 210.
- تحديد ماهية المسمى : 210، 246.
- تحديد المفاهيم : 210.
- تحول : 29، 30، 31، 34.
- تحول دلالي : 32.
- تحول غير مباشر : 31.
- تحول مباشر : 31.
- تحول معجمي 31*.
- تحولات مجازية : 6.
- تحويل خارجي : 75.
- تحويل داخلي : 77.
- تخاطب : 24، 25، 33.
- تخصيص : 45، 49، 171، 178، 227، 234، 240، 242.
- تخصيص (مستوى) : 118.
- تخصيص (في القاموس) : 102.
- تخصيص العام : 32.
- ترادف : 20، 61.
- ترادف تام : 20.

تسميات : 42.
تسمية : 26، 28، 34، 42، 43، 171،
216، 224، 242.
تصنيف مقولي : 174، 176.
تصوّر : 11، 26، 27.
تضام : 37، 38، 43، 47، 49، *51،
*52.
تضام حرّ : 38.
تضمّن : 169، 178.
تعالق تضمّني : 169.
تعدّد دلالي : 205.
تعديل : *29.
تعديّة : 42.
تعريف : 8، 17، 20، 22، 29، 51،
58، 60، 97، *77، 96، 104،
105، 107، 110 - 112، 117،
119، 121، 129 - 131، 133،
138، 158 - 159، 164 - 166،
171، 172، 174 - 178، 208 -
210، 239 - 241، 243 - 246،
248، 250.
تعريف إحالي : 244.
تعريف تضمّني : 178.
تعريف تقريبي : 243.
تعريف دوري : 173.
تعريف عرفاني : 14.

ترادف مطلق : 20.
تراكيب : 17.
ترتيب : 238.
ترتيب ألفبائي : 104، 250.
ترتيب بحسب الأبنية الصرفيّة :
209.
ترتيب بحسب أوائل المداخل : 235.
ترتيب بحسب حروف الهجاء :
235.
ترتيب بحسب المواضيع : 209، 234،
235.
ترتيب صوتي : 113.
ترتيب على حروف المعجم : 209،
234، 239.
ترتيب موضوعي : 239.
ترتيب موضوعي دلالي : 104.
ترجمات حرفيّة : 68.
ترجمة حرفيّة : 32، 44، 48، 52، 66،
69.
تركيب : 22، 51، 104، 110، 111،
117، 119 - 121، 129، 139،
208، 209، 234، 236، 237،
239، 250.
التركيب (علم) : 110.
تركيب (معجمي) : 52.
تركيب نحوي : 33، 42.

تعيين: 27 ، 28 ، 34 ، 43 ، 45 ، 57 ،
 61 ، 69 ، 166 ، 171 ، 175 ، 206 ،
 224 .
 تفاهم : 16 ، 24 ، 25 ، 33 .
 تفرّد : 22 .
 تفسير : 166 ، 169 ، 170 .
 تَقَابُلٌ : 242 .
 تَكَلُّسٌ : 38 .
 تَكُونُ البنية الصّرفميّ : 79 .
 تَكُونُ صرفميّ : 75 ، 115 .
 تَكُونُ الوحدة المعجميّة الصّرفميّ :
 78 .
 تكوين عناصريّ : 165 .
 تكوين المدوّنة القاموسيّة : 117 .
 تلازم : 36 ، 37 ، 47 ، 49 .
 تماثلٌ : 83 .
 تمايزٌ صيغميّ : 89 .
 تمثيلٌ دلاليّ : 28 ، 34 .
 تمثيلٌ ذهنيّ : 23 .
 تمثيلٌ مفهوميّ : 28 ، 34 .
 تمييزٌ : 29 .
 تناقل بين اللّغات : 54 .
 تنعيم : 24 .
 تواضعٌ جماعيّ : 24 .
 توليدٌ دلاليّ : 32 .

تعريفٌ علائقيّ : 241 .
 تعريفٌ قاموسيّ : 22 .
 تعريفٌ لسانيّ : 14 ، 159 .
 تعريفٌ لغويّ : 104 ، 105 ، 119 ،
 159 ، 160 ، 170 ، 171 ، 172 ،
 178 ، 210 ، 239 – 241 ، 243 ،
 245 ، 246 ، 248 ، 249 .
 تعريفٌ لغويّ عام : 172 ، 241 .
 تعريفٌ لفظيّ : 160 .
 تعريفٌ ماهويّ : 160 .
 تعريفٌ المجهول بالمجهول : 173 .
 تعريفٌ معجميّ : 158 ، 165 .
 تعريفٌ منطقيّ : 104 ، 105 ، 160 ،
 171 ، 172 ، 175 ، 210 ، 239 ،
 240 ، 245 ، 246 ، 248 – 250 .
 تعريفٌ منطقيّ بسيط : 246 ، 249 .
 تعريفٌ منطقيّ ماهويّ : 119 .
 تعريفٌ منطقيّ موسوعيّ : 105 ،
 106 ، 246 ، 247 ، 249 .
 تعريفٌ موسوعيّ : 105 ، 160 .
 تعريفٌ وهميّ : 244 .
 تعميم : 27 ، 45 ، 49 ، 178 ، 227 ،
 228 ، 234 ، 240 – 243 .
 التّعميم (مستوى) : 118 .
 تعميم (في القاموس) : 102 .
 تعميم الخاص : 32 .

جماعة لغويّةٌ : 6، 21، 23، 24، 33،

36، 39، 55، 57، 65، 66، 69،
102، 145، 153، 154.

الجمع (ركن) : 8، 100، 102، 104،

106، 112، 113، 117، 119،
133، 136، 138، 152، 184،
207، 208، 211، 249، 250.

جملةٌ : *16، 24، 31 - 33، 38، 39،
42، 52، 74، 77.*

جُمليّةٌ (ال-) : 15.

جهة : 16.

— ح —

حالة الإفراد : 38، 49، 52.

حالة إفراديّةٌ : 37.

حالة التركيب : 52.

حالة التضامّ : 37، 49.

حالة التلازم : 37، 38، 49، 52.

حدثٌ لغويٌّ : 15، 22، 23، 25،
27.

حدثٌ لغويٌّ تخاطبيٌّ : 22.

حرفٌ : 55.

حقلٌ دلاليٌّ : 159.

حقلٌ دلاليٌّ معجميٌّ : 205.

حقلٌ شكليٌّ : 91.

حقلٌ مسمّيائيٌّ : 159.

توليدٌ شكليٌّ : 32.

توليدٌ صرفيٌّ : 73.

توليدٌ معجميٌّ : 32، 34، 65، *92.

— ث —

ثنائيةٌ المتكلم والمستمع : 15.

— ج —

جداولٌ صيغيّةٌ : 87.

جدولٌ : 79، 94.

جدولٌ شكليٌّ : 79.

جدولٌ صيغيٌّ : 137.

جذرٌ : 21، *37، 74، 75، 77، 78، 80.

جذعٌ : 74 - 76، 78، 80، 82، 168.

جذعٌ بسيطٌ : 37، 52، 77، 80، 81،
*84.

جذعٌ رئيسيٌّ : 77.

جذعٌ مركّبٌ : 80، 81.

جذعٌ مُعقّدٌ : 81.

جنورٌ : 116، 237.

جنوعٌ : 237.

جنوعٌ رئيسيّةٌ : 74.

جنوعٌ فرعيّةٌ : 74.

جماعاتٌ لغويّةٌ : 56، 57.

حقل مفهومي² : 205.
 حقل دلالي³ : 234، 179، 111.
 حكاية مؤلفة : 194.
 حكاية مضاعفة : 194*.
 - خ -
 خاصيات صرفية⁴ : 81، 82.
 خاصية الاعباط : 93، 94.
 خاصية البساطة : 81.
 خاصية تأليفية⁵ : 13.
 خاصية التخصيص : 224، 239.
 خاصية التركيب : 81.
 خاصية تركيبية⁶ : 12، 36، 37.
 خاصية التعقيد : 13، 22، 81.
 خاصية تعقيدية⁷ : 13.
 خاصية التعميم : 205، 224، 239.
 خاصية تمييزية⁸ : 85، 89، 164.
 خاصية تمييزية مطلقة⁹ : 88.
 خاصية جمالية¹⁰ : 17.
 خاصية دلالية¹¹ : 37، 38.
 خاصية صرفية¹² : 36، 37.
 خاصية قائمة¹³ : 7.
 خاصية قابلية¹⁴ : 83*.
 خاصية موسوعية¹⁵ : 105.

خاصية موضوعية¹⁶ : 24.
 خانات فارغة¹⁷ : 65، 66، 68، 153.
 خانات فارغة جزئياً : 57*.
 خانات معجمية¹⁸ : 57.
 خانات معجمية فارغة¹⁹ : 23، 65، 69.
 خانات مليئة²⁰ : 54، 65*.
 خانات مليئة جزئياً : 57.
 خصائص تمييزية²¹ : 7، 8، 18، 39، 85، 88*، 206، 210.
 خصائص تمييزية ظاهرية²² : 42.
 خصائص تمييزية علاقية²³ : 111*.
 خصائص دالية شكلية²⁴ : 170.
 خصائص ذاتية²⁵ : 14، 85، 173، 175، 178.
 خصائص ذاتية تمييزية مطلقة : 111*.
 خصائص ذاتية مطلقة : 22، 25.
 خصائص شكلية : 169.
 خصائص ضرورية²⁶ : 173، 175، 178.
 خصائص علاقية : 25، 42.
 خصائص لسانية تمييزية²⁷ : 170.
 خصائص مدلولية دلالية²⁸ : 170.
 خصائص المسميات : 246.
 خصائص المعرف²⁹ : 244.
 خصائص المعرف التمييزية³⁰ : 105.

دلالة : 11، 13، 15، 19 — 21، 86،
 87، 91، 92، 115، 122، 127،
 128، 158، 159، 164، 171.
 دلالة إحصائية : 56*.
 دلالة إحصائية : 205، 206.
 دلالة تأليفية : 12، 22، 33.
 دلالة جمالية : 12، 15، 22، 33.
 دلالة عرفانية : 12، 15، 33.
 دلالة القسم المعلق : 16*.
 دلالة لغوية عامة : 178.
 دلالة معجمية : 22، 33، 104، 137،
 160، 164.
 الدلالة المعجمية (علم) : 116.
 دلالة معجمية عامة : 43، 160،
 172، 205، 206، 241.
 دلالة مفهومية : 43، 104.
 دلالة النحو : 16*.
 دليل : 37، 93.
 دليل لغوي : 28، 94، 121، 123،
 169، 170.
 دليل معين : 21.
 دوال : 91.
 دوال لغوية : 205.

— ذ —

ذاتية : 15.

خصائص المعرف التمييزية الضرورية :
 105.
 خصائص المعرف الضرورية : 105.
 خصائص المعرف التمثيلية : 105.
 خصائص نمطية : 173، 175، 176،
 178، 206، 210.
 خصوصيات معجمية : 65، 69.
 خصوصية : 172، 205.
 خصوصية دلالية : 48، 52.
 خصيصية التفرد : 18، 19، 33، 90،
 115.
 خصيصية التفرد الدلالي : 33.
 خصيصية تمييزية : 164.
 خصيصية دلالية : 20، 22، 104،
 159، 164، 165، 210.
 خصيصية صرفية : 165.
 خصيصية صوتية : 22، 165.
 خطاب : 17.

— د —

داخلية : 81.
 دال : 31، 66، 93، 121، 159، 169،
 172.
 الدخيل : 66، 131، 132، 165.
 دلالات سياقية : 24.

— س —

- سابقة : 75.
سابقة صرفية : 80، 81.
سمات دلالية : 166، 173، 179.
سمات لغوية دلالية : 176، 178.
سمات لغوية شكلية : 178.
سمة دلالية : 169.
سوابق : 75، 77.
سياق : 17، 22، 37.
سياقات إيجائية : 24.
سياقات مقالية : 13.

— ش —

- شاهد : 183، 184*، 189، 191*،
192، 193، 196 – 200.
شبه جملة : 17، 37، 42.
شرح : 8، 166.
شكل صيغي : 92.
شواذ : 7.
شواهد : 9، 245.
شواهد سياقية : 122، 128، 133،
166، 169.

— ص —

- صرافم : 76، 82، 83، 85.

ذاتية الحدث اللغوي : 23.

ذاتية الدلالة : 205.

ذاتية المفهمة : 22، 23.

ذرة تركيبية : 17، 37.

ذهن : 6، 23.

ذهن جماعي : 7.

— ر —

- رأس معجمي مُحدّد : 121.
رسائل الصفات : 210.
رصيد معجمي : 100.
رصيد معجمي آني : 6.

— ز —

- زائدة اشتقاقية : 79، 83*.
زائدة صرفية اشتقاقية : 81.
زمانى : 6.
زوائد اشتقاقية : 74.
زوائد تصريفية : 74، 77*.
زوائد صرفية : 74*.
زوائد صرفية اشتقاقية : 75.
زيادة صرفية : 77.
زيادة صرفية اشتقاقية : 47، 120*.
زيادة صوتية : 120*.

صِغْمِيَّةٌ مَعْجَمِيَّةٌ : 73.
 صِيغَةُ صَرْفِيَّةٌ : 79.
 — ض —
 ضمير : 56*.
 — ط —
 طرفا التَّخاطَب : 23.
 — ظ —
 ظرف : 27، 55، 56، 73، 115، 118،
 137، 158.
 ظرف (مقولة الـ) : 85.
 ظروف : 171، 207، 224.
 — ع —
 عامل صوتي : 21.
 عامل وجودي : 21.
 العامي (مستوى) : 102، 103، 114،
 118، 142، 152، 185، 195،
 209، 224، 227، 233.
 عبارات : 13، 47.
 عبارات اصطلاحية : 24، 48، 69.
 عبارات تحليلية : 48.
 عبارات مركبة : 13.
 عبارات معجمية : 47*، 120.
 عبارات معقدة : 13 — 16، 22، 23،
 32، 33.

صرف : 74.
 صرف اشتقافي : 77*، 119.
 صرف معجمي : 8، 116، 119.
 صرفم : 80، 83، 84، 137.
 صرفم حر : 79.
 صرفم معجمي : 37.
 صرفم مقيد : 79.
 صرفمِيَّةٌ : 75، 78، 79، 84، 93، 94.
 صفات : 40، 41، 171، 207، 224،
 — 227، 250.
 صفة : 19، 20*، 27، 29*، 30، 55،
 56*، 73، 115، 116، 118، 137،
 158.
 صفة (مقولة الـ) : 85، 86.
 صوائت : 77، 80.
 صوامت : 37*.
 صوت : 7.
 صوتية معجمية : 116، 137.
 صياغم : 82، 83، 85.
 صيغم : 79، 80، 83، 84، 88، 91،
 93، 94.
 صيغم بسيط : 80.
 صيغم مركب : 80.
 صيغم معقد : 80.
 صيغمية : 75، 79، 83 — 85، 93.

- علاقة الجزء بالكل : 242 .
- علاقة دلالية : 242 .
- علاقة سميّة : 22، 170 .
- علاقة صرفيّة بنويّة : 87 .
- علاقة الشّبه : 243 .
- علاقة لغويّة ترادفيّة : 242 .
- علاقة مرجعيّة : 28 .
- علم التّركيب : 73، 74 .
- علم التّصريف : 73 .
- علم الدّلالة المعجميّة : 137 .
- علم الصّرف : 73 .
- علم الصّرف الاشتقائي : 56*، 73، 74 .
- علم الصّرف المعجمي : 74، 137 .
- علم اللّغة : 214 .
- علم المصطلح : 119، 207 .
- علم المعجم : 85، 100، 103، 136، 138 .
- علم المفردات : 136، 207 .
- علوم معجميّة : 117 .
- عناصر : 16* .
- عناصر سطحيّة : 16* .
- عناصر صرفيّة : 76 .
- عناصر مساعدة : 170 .
- عناصر معجميّة : 15، 16، 54، 65 .
- علاقة : 33، 47، 48 .
- علاقة اصطلاحيّة : 52 .
- علاقة تحليليّة : 52 .
- علاقة معجميّة : 52، 119 .
- عُرْف لغويّ : 21 .
- علاقات : 16* .
- علاقات اتّلاقيّة : 91 .
- علاقات اختلافيّة : 85، 89، 91، 94 .
- علاقات دلاليّة : 86 .
- علاقات شكليّة دلاليّة : 91 .
- علاقات صرفيّة اشتقائيّة : 86 .
- علاقات صوتيّة : 86 .
- علاقات غير مرجعيّة : 205 .
- علاقات لازمنيّة : 27* .
- علاقات مرجعيّة : 205 .
- علاقات مرجعيّة دلاليّة : 159 .
- علاقات مرجعيّة مباشرة : 205 .
- علاقات مفهوميّة : 159 .
- علاقات مقوليّة : 85 .
- علاقة اشتراك لفظي : 123 .
- علاقة الانتماء التصنيفي : 243 .
- علاقة تضادّ دلالي : 123 .
- علاقة التّضمّن : 122 .
- علاقة تضمّنيّة : 178، 179 .

172، 174، 176، 189، 195،
198، 208 - 210، 224، 239،
250

قاموس انجليزي : 170، 176، 177.

قاموس ثنائي اللغة : *57.

قاموس عام : 8، 104، 117، 118،
172، 173، 204، 209، 210،
224

قاموس عربي : 121، 129، 132،
170، 176، 183، 200

قاموس عربي قديم : 198.

قاموس علمي مختص : 160، 172،
239، 250

قاموس فرنسي : 170، 176.

قاموس فني مختص : 160.

قاموس لغوي : 99، 180، 250.

قاموس لغوي عام : 8، 103 - 105،
117 - 119، 161، 171 - 173،
175، 205، 207 - 211، 221،
224، 236، 239، 245، 250.

قاموس مختص : 8، 103 - 105، 117،
119 - 171، 173، 175 -
204، 207 - 211، 221، 224،
236، 239، 245، 250.

قاموس موسوعي : 99، 100، 103.

قاموسية : 8، 100، 101، 111، 112،
136، 161.

قاموسية عامة : 118.

عنصر معجمي نواة : 120.

عوامل التفرّد المعجمي : *18.

عوامل سياقية : 23.

— غ —

غير قابل للعدّ : 166.

— ف —

فرد لساني : 19.

فرد معجمي : 22.

الفصيح (مستوى) : 102، 103،
118، 196، 209، 224، 227،
228، 233.

فعل : *16، 27، 30، 31، 45، 55،
73، 115، 118، 137، 142، 158،
171، 194، 195، 197.

الفعل (مقولة الـ) : 85.

فهم : 24، 33.

— ق —

قائمة : 7.

قابل للعدّ : 166.

قابلية التناقل : 54، 57، 64.

قاموس : 5 - 9، 20 - 22، 36، 51،
56، 96، 97، 99 - 101، 103،
104، 110 - 117، 119، 123،
133، 136، 138، 139، 154،
158، 159، 162، 164، 170.

قواميس لغوية حديثة : 161.
قواميس لغوية عامة : 102، 104،
161، 164، 170، 207، 209،
215، 224، 227، 233، 245.
قواميس متعدّدة اللّغات : 56.
قواميس مختصّة : 151، 161، 173،
207، 209، 224، 227، 233،
234، 245، 250.
قواميس مختصّة عربيّة حديثة : 245.
قواميس مختصّة عربيّة قديمة : 245.
قواميس مخصّصة : 103، 154.
قواميس المصطلحات العلميّة : 208.
قواميس المصطلحات الفنيّة : 208.
قيمة تمييزيّة : 193.
قيود دلاليّة : 42، 43.

— ك —

كتابة صوتيّة : 122، 129، 131،
166، 168.
كيان مجرد معقّد : 37، 158، 113،
164.
كيانات : 16.

— ل —

لاحقة : 75، 81.
لزوم : 42.

قاموسيّة عربيّة : 9، 112 — 113،
132.
قرينة : 7، 22.
قسم مغلق : 13، 16.
قسم مفتوح : 13، 16.
قلب مكانيّ : 21.
قواعد التّوليد : 209.
قواعد التّوليد الصّرفيّة : 31.
قواميس : 103، 120، 147، 152،
161.
قواميس أحاديّة اللّغة : 60، 63.
قواميس اقتراضيّة : 132.
قواميس أوروبيّة : 121.
قواميس تأصيليّة : 132.
قواميس ثنائيّة اللّغة : 56، 59، 60،
63.
قواميس عامّة : 161، 209، 227،
234، 250.
قواميس عامّة عربيّة : 118، 119.
قواميس عربيّة : 121، 146، 157.
قواميس عربيّة عامّة قديمة : 211.
قواميس عربيّة مختصّة : 233، 234.
قواميس علميّة مختصّة : 233، 239،
249.
قواميس لغويّة : 59، 150.

ماهية المسمى : 233.
 متحدث : 16.
 مترادفات : 61، *57.
 متصور : 173.
 متصور دلالي : 170.
 متصور مفهومي : 170.
 متضامات : 38، 42، 44، *47.
 متضمن : 170، 172، 178،
 243، 242، 179.
 متضمن معرف : 173.
 متضمن : 243.
 متضمنات : 173.
 متقابلات كوتية : 43، 54 — 56.
 متكلم : 14، 15، 23، 24، 39، 41،
 53.
 متلازمات : 38.
 متوازيات لسانية : 55، 56.
 مثل : 46.
 مجاز : 32، 47، 48، 52، 58.
 مجال : 16.
 مجالات : 14.
 محتوي دلالي : 178.
 محتوى (الـ) : 17.
 محتوى دلالي : 38، *91، 113، 121،
 123، 164، 169.

لغات ذات بني سلسلية : 78، 79،
 94، 93.
 لغات ذات بني غير سلسلية : 78،
 79، 94.
 لغات ذات بني مقيدة : 93.
 لغات مصادر : 209.
 لغة الجماعة اللغوية الطبيعية : 102.
 لغة مصدر : 32، *57، 65، 66، 167.
 لغة مقترضة : 66، 167.
 لغة مورد : 32، 65، 66.
 لغة وسيطة : 167.
 اللغوية : 104، 178.
 لفظ : 160، 172.
 لفظ عام : 241.
 لفظ لغوي : 210.
 لفظ لغوي عام : 160، 161، 172،
 178، 206.
 لهجة : 185.
 لهجات : 20.
 لهجة : 15، 23.
 لواحق : 75، 77.
 لواحق تصريفية : 83.

— م —

ماصدق : 27.

مُدَوْنَةُ قَامُوسِيَّةٍ : 145، 139، 119،
 152، 154، 162، 207.
 مَدَوْنَةُ مَعْجَمِيَّةٍ : 102.
 مَدَوْنَةُ نَصِيَّةٍ : 152، 162.
 مَذْهَبُ الصَّحَّةِ : 114.
 مَرَاجِعٌ : 6، 205.
 مَرَجَعٌ : 158، 159، 208.
 مَرَجَعٌ حَسْبِيٌّ : 169.
 مَرَجَعٌ ذَهَبِيٌّ : 169.
 مَرَكَّبٌ صَوْتِيٌّ : 19، 158.
 مَرَكَّبٌ مَعْجَمِيٌّ إِضَافِيٌّ : 168.
 مَرَكَّبٌ مَعْجَمِيٌّ مَزْجِيٌّ : 168.
 مَرَكَّبٌ مَعْجَمِيٌّ وَصْفِيٌّ : 168.
 مَرَكَّبَاتٌ : 16، 47*.
 مَرَكَّبَاتٌ تَجْرِيئِيَّةٌ : 12.
 مَرَكَّبَاتٌ تَعْبِيرِيَّةٌ : 25.
 مَرَكَّبَاتٌ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ : 193.
 مَرَكَّبَاتٌ مَعْجَمِيَّةٌ : 120.
 مَرَكَّبَاتٌ مَعْقَدَةٌ : 22، 23.
 مَرَكَّبَاتٌ مَفْهُومِيَّةٌ : 16.
 مَرَكَّبَاتٌ نَحْوِيَّةٌ : 12، 32، 33.
 الْمُسْتَعْمَلُ (≠ الْمَهْمَلُ) : 113، 193.
 مُسْتَمَعٌ : 14، 16.

مُحْتَوِيَّاتٌ مَفْهُومِيَّةٌ : 16.
 مُحَدَّدَاتٌ : 30.
 مُخَاطَبٌ : 14، 23.
 مَدَاخِلٌ : 101، 102، 104، 107،
 166، 234، 239، 246، 250.
 مَدَاخِلٌ اِسْمِيَّةٌ : 168.
 مَدَاخِلٌ بَسِيْطَةٌ : 168.
 مَدَاخِلٌ جَذْعِيَّةٌ : 116.
 مَدَاخِلٌ رِئِيسِيَّةٌ : 116، 168، 237.
 مَدَاخِلٌ فِرْعَوِيَّةٌ : 168، 169، 189،
 190، 237.
 مَدَاخِلٌ فَصِيْحَةٌ : 228.
 مَدَاخِلٌ قَامُوسِيَّةٌ : 8 - 162.
 مَدَاخِلٌ مَرَكَّبَةٌ : 168.
 مَدَاخِلٌ مَعْجَمِيَّةٌ : 100، 111، 115،
 207، 208، 216، 224.
 مَدَالِيْلٌ : 91، 205.
 مَدَخْلٌ : 167 - 170.
 الْمَدَخْلُ (الْقَامُوسِي) : 59، 60.
 مَدَخْلٌ ثَانَوِيٌّ : 168.
 مَدَخْلٌ مَعْجَمِيٌّ : 116، 117، 121 -
 123، 129، 131، 241، 242.
 مَدَنُورٌ : 66، 93، 121، 160، 169،
 172.
 مَدَوْنَةٌ : 100.

مصطلحات : 67، 100 - 102،
 104، 110، 142، 159 - 161،
 171 - 173، 178، 205 - 207،
 209، 210، 224، 239.
 مصطلحات علمية : 32، 68، 99،
 101، 103، 118، 150، 151،
 154، 175، 208، 227.
 مصطلحات فنية : 32، 99، 101،
 103، 118، 150، 151، 154،
 208.
 مصطلحات لسانية : 110.
 مصطلح : 79، 131، 160، 161،
 172، 178، 206.
 معاجم مختصة : 102.
 معاجم مدونة : 136، 152.
 معالجة قاموسية : 100، 113، 117،
 119، 208.
 معانٍ : 7، 13، 15، 34، 91، 119،
 205.
 معانٍ ثوانٍ : 21.
 معانٍ مجازية : 21.
 معانٍ معجمية : 33*.
 معانٍم : 179.
 مُعْجَم : 5 - 9، 11، 16 - 20، 25،
 29، 30، 32، 34، 36، 38، 42*،
 49، 51 - 55، 69، 74*، 85، 93،
 94، 110، 111، 114 - 117،
 133، 136، 137، 139، 153.

مستوى لغوي : 122، 127، 128،
 131، 165، 169.
 المستويات اللغوية : 100، 102، 103،
 111، 114، 117، 118، 133،
 138، 152، 185، 207 - 209،
 224، 227، 233، 234.
 مُسَمَّى : 241 - 244.
 مُسَمَّى مُعْرَف : 166، 173، 176،
 178، 242 - 244.
 مُسَمِّيات جزئية : 242.
 مُشْتَرَك : 7.
 مشترك دلالي : 116، 129.
 مشترك لفظي : 116، 129، 159.
 مشتقات : 47*.
 مصادر الاستشهاد : 183، 187،
 196.
 مصادر أعجمية : 231.
 مصادر الجمع : 8، 9، 100 - 102،
 111، 117، 133، 136، 138 -
 140، 145، 147، 148، 155،
 183، 184، 196، 200، 207،
 208، 211، 212، 215، 223،
 245.
 مصادر علمية : 223.
 مصادر لغوية : 220.
 مصادر لغوية عامة : 223، 227،
 228.

معجمية مختصة عربية قديمة : 208 ،
 211 .
 معجمية مختصة نظرية : 119 ، 161 ،
 207 .
 معجمية نظرية : 8 ، 158 .
 مُعَرَّب : 65 ، 131 ، 132 ، 165* .
 مُعَرَّف : 242 ، 243 .
 مُعَرَّف عام : 241 .
 مُعَرَّف : 242 - 244 .
 معرفة اتفافية : 24 ، 25 .
 مُعَقَّدَات : 16 .
 مُعَقَّدَات تعبيرية : 25 .
 مُعَقَّدَات فكرية : 12 .
 مُعَقَّدَات معجمية : 120 .
 مُعَقَّدَات معجمية تجريبية : 12 .
 مُعَقَّدَات مفهومية : 12 ، 32 ، 33 .
 معنى : 7 ، 14 ، 20 - 22 ، 24 ، 25 ،
 32 ، 37 ، 39 ، 91 - 94 .
 معنى أصلي : 22 .
 معنى حقيقي : 21 ، 22 ، 37 .
 معنى صرفي : 21 .
 معنى عام : 25 .
 معنى مجازي : 22 .
 معنى مركزي : 22 .
 معنى معجمي : 25 .

159 ، 160 ، 164 ، 171 ، 174 ،
 206 ، 210 .
 معجم ذهني : 6 ، 36* .
 المعجم العربي : 86 .
 معجم العربية اللساني : 7 .
 معجم لساني : 6 ، 7 ، 36 ، 51 ، 52 ،
 137 ، 138 ، 155 .
 معجم اللغة التاريخي : 22 .
 معجم مُدَوَّن : 9 ، 20 ، 21 ، 36 ، 51 ،
 100 ، 138 .
 مَعْجَمَةٌ : 31 ، 32 .
 مُعْجَمِيَّة : 100 ، 110 ، 214 .
 معجمية تطبيقية : 8 ، 111 ، 136 .
 معجمية عامة : 161 ، 244 ، 245 ،
 249 ، 250 .
 معجمية عامة تطبيقية : 101 ، 160 ،
 161 ، 207 .
 معجمية عامة عربية : 250 .
 معجمية عامة عربية قديمة : 208 .
 معجمية عامة نظرية : 119 ، 160 ،
 207 .
 معجمية عربية : 100 .
 معجمية مختصة : 101 ، 161 ، 204 ،
 210 ، 211 ، 223 ، 234 ، 244 ،
 245 ، 249 ، 250 .
 معجمية مختصة تطبيقية : 161 ، 207 .

- معنى نواة : 22.
- معين : 21.
- معين : 20.
- معينات : 179.
- معزى : 20 — 22.
- معزى معجمي : 18، 86، 115، 116، 137.
- مفاهيم : 11، 13، 15، 16، 57، 102، 104، 142، 146، 148، 154، 159، 171، 174، 207، 209، 210، 224، 239.
- مفاهيم جزئية : 28، 205.
- مفاهيم عامة : 28.
- مفاهيم كلية : 28، 205.
- مفاهيم مفردة : 28.
- مفردات : 18، 20، 21، 24، 66، 84، 86، 91، 101، 102، 104، 110، 136، 138، 145، 148، 151، 153، 154، 159، 162، 179، 204، 205، 209، 210.
- مفردات اللغة : 100.
- مفردات مختصة : 104.
- مفردة : 13، 19 — 22، 31، 32، 34، 37، 38، 48*، 49، 51، 52، 77*، 75، 79، 82، 85، 87 — 89، 91 — 94، 99، 111، 113، 115، 116، 119، 121، 122، 131، 137، 158، 159، 164، 167، 196، 229.
- مفردة عربية : 193، 194.
- مفهمات : 13 — 15.
- مفهمة : 11 — 17، 22 — 29، 32 — 34.
- مفهمة جزئية : 27.
- مفهمة دلالية : 32.
- مفهمة عامة : 27.
- مفهمة فكرية : 28.
- مفهمة لغوية : 28.
- مفهمة مفردة : 27.
- مفهوم : 11، 26، 28، 32، 59، 60، 79، 158، 160، 172، 208، 241.
- مفهوم الصحة : 195، 197، 199.
- مفهوم عام : 26، 27.
- مفهوم مفرد : 26.
- المقاربة الزمانية : 77*.
- مقالات الخطاب : 37، 45، 205.
- المقترض (مستوى) : 103، 153، 209.
- مقترض دلالي : 44.
- مقترضات : 132، 228.
- مقترضات دلالية : 44.
- مقترضات فارسية : 228، 230، 231.
- مقترضات يونانية : 230، 231.

مكُونٌ شكليّ : 169.

مكُونٌ صرفيّ : 17، 21، 111، 115،
116، 119، 136، 164.

مكُونٌ صوتيّ : 17، 111، 115، 116،
136، 164.

مكُونٌ مدلوليّ : 66، 164.

مكُونٌ معجميّ : 17، 21.

مكُونات المعجم = المفردات : 25.

مكُونات المفردات : 136.

مكُونات النحو : 7، 17، 32.

ملَكَةُ التكلّم اللّغويّة : 28.

مُفْهَمٌ : 24، 29.

المهمل (≠ المستعمل) : 113، 193.

مواقع : 42.

مَوَاقِعِيّة : 101.

موجودٌ معيّن : 18.

مورفيم : 83*.

موسوعات : 102 – 104، 110.

موسوعات شاملة : 101.

موسوعاتٌ مخصّصة : 101.

موسوعةٌ : 96 – 101، 105، 106.

موسوعةٌ شاملةٌ : 103.

موسوعيّةٌ : 104.

الموسوعيّةُ المخصّصة : 98.

مقولاتُ الأفكار المخصّصة نحوياً :
14.

مقولاتُ ثقافيّةٌ : 55، 57.

مقولاتُ حُطبيّةٌ : 14.

مقولاتُ طبيعيّةٌ : 55.

مقولاتُ معجميّةٌ : 55، 56*، 85،
89، 115، 137، 164، 171، 207،
224.

مقولاتُ معجميّةٌ تامّةٌ : 27، 73،
85.

مقولاتُ مفهوميّةٌ : 205.

مَقُولَةٌ : 34.

مقولةُ الأداة : 27*، 73.

مقولة الاسم : 27، 30، 66، 85، 90،
91، 165، 171، 210، 224، 236.

مقولة الصّفة : 27*، 89، 224.

مقولة الظرف : 27*.

مقولة الفعل : 18، 27*، 30، 165،
224.

مقولة معجميّة : 21، 29*، 31*،
122.

مكُونٌ تركيبيّ : 17.

مكُونٌ جذريّ : 21.

مكُونٌ داليّ : 66، 164.

مكُونٌ دلاليّ : 17، 111، 115، 116،
136.

نظرية المعجم : 85، 94، 111، 119.
النظرية المعجمية : 73، *77، 85،
109، 111، 113، 116، 117،
121، 136.
نظرية المفردات : 85، 111.
نظرية نحوية : 73، *77.
نظرية نحوية عربية : 139.
النظرية الوصلية : 93.
نعت : 142.*
نمط شكلي : 84.
نمط صيغي : 19، 79، 82، 87 - 93،
159، 165.

— و —

واقع حقيقي : 15، *26، 28، 52، 53،
155، 55.
واقع طبيعي : 26.*
واقع نفسي : 26.*
واقع واقعي : 15، 26، 28، 29، 53،
155، 55.
وجه دالي : 113، 121.
وجه مدلولي : 113، 121.
وحدات دلالية : 205.
الوحدات الصرفية البنوية : 85.
الوحدات الصرفية المعجمية : 73.
وحدات صيغية : 90.

المولد : 102، 103، 114، 118، 148،
152، 153، 195، 209، 224،
227، 233.
مولدات : 154، 210.
مولدات مصطلحية : 79.

— ن —

نحت : 31، 32، *142.
نحو : 7، 17، 38، 42، *48، 51، 52،
55، 74، 110، 111، 139.
نحو عرفاني : 12.
نسخ : 66.
نص : 17.
نص معجمي : 121.
نظام البنية التامة (في الترتيب) :
237.
نظام التفمية (في الترتيب) : 239.
نظام التقليب : 113.
نظام الجذر (في الترتيب) : 237،
238.
النظام الصوتي (في الترتيب) : 239.
نظام فرعي معجمي : 13، 17، 25،
34.
نظام فرعي نحوي : 13، 17، 25، 34.
نظام اللغة الفرعي المعجمي : 16.
نظام اللغة الفرعي النحوي : 16.

وحداتٌ لسانيّة : 7.
 وحدات لغويّة : 39، 42.
 وحداتٌ مركّبة : 21.
 وحدات المعجم : 33، 34.
 وحدات معجميّة : 6، 7، 13، 16،
 17، 22، 25، 31، 36، 39، 42،
 51، 53، 55، 56، 61، 65، 69،
 73، 74، *77، 80، 85، 90، 110،
 111، 114، 115، 118، 121،
 133، 159، 205، 209، 227،
 234، 239.
 وحدات معجميّة اسميّة : 239، 241.
 وحداتٌ معجميّة بسيطة : 66، 69،
 84، 85، 87، 111، 113، 120.
 وحدات معجميّة عامّة : 43، 67،
 118، 159 – 172، 205، 207،
 210، 228، 239.
 وحداتٌ معجميّة عباريّة : 47، 49،
 69.
 وحداتٌ معجميّة عربيّة : 227.
 وحداتٌ معجميّة مخصّصة : 67،
 159، 160، 171، 173، 205 –
 207، 210، 224، 228، 239.
 وحداتٌ معجميّة مركّبة : 69، 120.
 وحداتٌ معجميّة معقّدة : 69، 120.
 وحداتٌ معجميّة وصفية : 239.
 وحداتٌ معجميّة مواليدية : 119.
 وحداتٌ معقّدة : 21.
 وحداتٌ نحويّة : 53.
 وحدة دلاليّة : 38، 47.
 وحدة شكليّة : 79، 84.
 وحدة شكليّة قاليّة : *83.
 وحدةٌ صرفيّة : 75، 137.
 الوحدة الصرفيّة البنيويّة : 84.
 وحدة صرفيّة معجميّة : 32، 37.
 الوحدة الصوتيّة الصرفيّة : 83.
 وحدة صغيّة : 84.
 وحدة صغيّة نمطيّة : 80.
 وحدة عباريّة : 49.
 وحدة متضامّة مركّبة : 49.
 وحدة متضامّة معقّدة : 49.
 وحدة معجميّة : 8، 18، 28، 31، 36 –
 38، 47، 49، 52، 74، 75، 79،
 81، 82، 85، 113، 118، 158،
 163، 164، 178، 193، 187،
 192، 198، 199، 206.
 وحدة معجميّة بسيطة : 31، 32، 39،
 52، 75، 79، 81، 85، 115، 119.
 وحدة معجميّة عامّة : 119.
 وحدة معجميّة متضامّة : 38.
 وحدة معجميّة متلازمة : 38.
 وحدة معجميّة مخصّصة : 25، 118،
 119، 131.

— 210، 234، 249، 250.
وظائف دلالية : 159.
وظيفة أدبية : 205.
وظيفة اصطلاحية : 205.
وظيفة اللفظ الإحالية : 160.
وظيفة المصطلح الإحالية : 160.

وحدة معجمية مركبة : 38، 81، 119.
وحدة معجمية معقدة : 38، 81، 119.
وحدة نحوية : 52.
وزن : 79، 88.
وضع (ركن) : 8، 100، 104، 107،
112، 113، 117، 119، 121، 138،

4 - فهرس المصطلحات والمفاهيم الفرنسية

Conceptualisation : 11, 25.
Consonnes : 37*.
Constitution du corpus : 100,
117, 138.
Conversion : 31*.
Corpus lexicographique : 152.
Corpus textuel : 152.

- D -

Dérivés : 47*.
Déterminant : 30, 121.
Dictionnaire : 36, 51, 110.
Dictionnaire (la) : 109.
Différentiation : 29.

- E -

Emprunt lexical : 65.
Encyclopédie : 96.
Entité complexe : 113.
Equivalents universels : 54.
Epenthèse : 78*, 120*.
Etymologie : 167.
Expression : 47*.
Expressions idiomatiques : 48,
52.
Expressions lexicales : 47*.
Extension : 27.

- F -

Facteurs d'individuation
lexicale : 18*.
Figement : 38.
Figure : 84.

- A -

Abstraction : 25, 29.
Adjectif : 55.
Affixation : 77.
Affixes dérivationnels : 74.
Affixes flexionnels : 74.
Anthroponymie : 101.
Appartenance catégorielle : 18*,
85, 115.
Assemblage syntaxique : 37*.
Assimilation : 83.
Atomes syntaxiques : 17, 37.

- B -

Base : 37*, 74.

- C -

Calque : 66.
Cases partiellement pleines : 57.
Cases partiellement vides : 57*.
Cases pleines : 54.
Cases vides : 65.
Catégorie : 27.
Catégories flexionnelles : 74.
Catégories lexicales : 55.
Catégories naturelles : 55.
Catégorisation : 34.
Champ onomasiologique : 160.
Champ sémasiologique : 160.
Composés (les) : 47*.
Composition : 52.
Concept : 11.

Morphomème : 84.

— N—

Néologismes : 79.

Nom : 166.

— O—

Onomastique : 101.

— P—

Paradigme : 79, 94.

Paragoge : 78*, 120*.

Parallélismes linguistiques : 55.

Particularités lexicales : 65.

Particules : 33*.

Phonologie lexicale : 116, 137.

Positions : 42.

Préfixe dérivationnel : 80.

Préfixes : 75.

Propriétés distinctives : 105.

Propriétés extrinsèques : 42.

Propriétés intrinsèques : 85.

Propriétés nécessaires : 105.

Propriétés relationnelles : 42.

Prothèse : 78*, 120*.

— R—

Racine : 37*, 77.

Radical : 37*, 74, 75.

Réalité physique : 26*.

Réalité psychologique : 26*.

Réalité réelle : 26*.

Réalité vraie : 26*.

Relation catégorielle : 85.

Relation hypo-hyperonymique :
178.

Relations morphologiques
dérivationnelles : 86.

Relations phonémiques : 86.

Relations sémantiques : 86.

— S—

Science du lexique : 136.

Segmentation : 29.

Sémantique cognitive : 12.

Forme : 84.

Forme morphologique : 115.

Forme phonologique : 18*, 87,
115.

Formème : 84.

— G—

Groupe de mots : 37.

— H—

Homonyme : 116, 129.

Homonymie : 88, 115, 159, 165.

Hyperonymie : 166.

— I—

Identification : 29.

Idiotismes : 48.

Infixe : 81.

Intension : 11, 26.

Intonation : 24.

Intransitivité : 42.

Intrusion : 83.

— L—

Lexicalisation : 31.

Lexique : 36, 50, 110.

Lexique mental : 36*.

Lexicographie : 100, 136.

Locution : 47, 48*.

Locution analytique : 48, 52.

— M—

Modification : 29*.

Morphématique (la) : 83* 84.

Morphème : 75, 83, 137.

Morphème lexical : 52.

Morphèmes lexicaux : 37, 73.

Morphologie dérivationnelle :
73.

Morphologie flexionnelle : 73,
110.

Morphologie lexicale : 74, 75,
116, 137.

Morphomatique : 83*, 84.

Morphome : 84.

— T —

Terminologie : 101.
Théorie associative : 93.
Toponymie : 101.
Traitement dictionnaire :
100, 117.
Traits sémantiques : 179.
Transformation : 29.
Transformation externe : 75.
Transformation interne : 77.
Transitivité : 42.

— U —

Unité formelle : 84.
Unité formelle type : 80.
Universaux : 43.

— V —

Verbe : 55.

Sémantique lexicale : 117, 137.
Sème : 179.
Sèmème : 179.
Signification : 20, 31*.
Signification lexicale : 18*, 115.
Structure : 75, 94.
Structure concaténative : 75.
Structure externe étendue : 119.
Structure interne : 75.
Structure interne restreinte :
119.
Structure morphologique : 18*,
115.
Structure non-concaténative :
75.
Suffixe : 75, 81.
Superondonné : 179.
Synonymie absolue : 20.
Syntaxe : 42, 74, 110.

5- فهرس المصطلحات والمفاهيم الانغليزية

- F -

Formeme : 84.

- G -

Grammatical complexes : 12.
Grammatical subsystem : 13,
17.

- I -

Ideational complexes : 12, 13.
Idiolect : 15, 23.

- L -

Lexical Independence Hypothesis :
33*.
Lexical subsystem : 13, 17.
Lexicology : 112*.
Lexicography : 112*.
Lexicon : 112*.

- M -

Mental representation : 23.
Morphomeme : 93, 84.
Morphonology : 93.
Morphophoneme : 83.
Morphophonology : 83.

- N -

Noun : 166.

- O -

Open - class : 13.

- A -

Atemporal relations : 27*.

- C -

Categories of grammatically
specified notions : 14.
Closed - class : 13.
Closed - class semantics : 16*.
Complex expressions : 13.
Composite expressions : 13.
Conceptual complexes : 12.
Conceptual representation : 28.
Conceptualization : 11, 25.
Conceptualizers : 14.
Content : 17.
Contextual factors : 23.
Conventional knowledge : 24.
Countable : 166.

- D -

Dictionary : 112*.
Domain : 14, 16.

- E -

Egocentricity : 15.
Elements : 16*.
Encyclopedia : 96.
Entities : 16.
Events : 14.
Events structure : 16*.
Experiential complexes : 12.
Expression : 33.

Semantic representation : 28.
Sentence : 33.
Sentential semantics : 15.
Stem : 37*, 37.
Structures : 16*, 17.
Subsystem (lexical) : 111.
Surface elements : 16*.

— U —

Uncount : 166.

— P —

Phrase : 37.
Polysemy : 13.

— R —

Region : 16.
Relations : 16*.
Root : 74.

— S —

Schematic categories : 14.
Schematic systems : 14.

6 - فهرس المواد

9 - 5 تقديم
35 - 11 1 - في المفهمة في المعجم
50 - 36 2 - الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم
72 - 51 3 - من مشاكل الترجمة في المعجم
95 - 73 4 - الصيغية المعجمية
 5 - الموسوعة والقاموس : البيانات الموسوعية والتعريف
108 - 96 المعجمي
 6 - صلة التأليف القاموسي العربي الحديث بالنظرية
135 - 109 المعجمية
157 - 136 7 - قضية المصادر في جمع مادة القاموس
 8 - من إشكالات التعريف في القاموس الحديث : تعريف
182 - 158 أسماء المواليدي في القاموس اللغوي العام
202 - 183 9 - الشاهد والفصاحة في القاموس العربي
 10 - كتاب التبات لأبي حنيفة الدينوري بين القاموس العام
252 - 203 والقاموس المختص

الفهارس العاقبة

الفهارس العامة :

- 1 - فهرس أسماء الأعلام العربيّة والمعربّة 260 - 255
- 2 - فهرس أسماء الأعلام الأعجميّة 262 - 261
- 3 - فهرس المصطلحات والمفاهيم العربيّة والمعربّة 285 - 263
- 4 - فهرس المصطلحات والمفاهيم الفرنسيّة 288 - 286
- 5 - فهرس المصطلحات والمفاهيم الانغليزيّة 290 - 289
- 6 - فهرس المواد 292 - 291
- XIII-I Introduction

ses cinq volumes qui le composent, malgré sa spécificité thématique puisqu'il traite uniquement des plantes ; et son association de la lexicographie générale – puisque l'objectif de l'auteur était, avant tout, linguistique – avec la terminographie, car il renferme d'innombrables indices d'influence de la culture grecque traduite à son époque (III^{ème} / IX^{ème} s.), surtout en pharmacologie, et, de ce fait, les unités lexicales qu'il traite ne sont plus de simples entrées lexicographiques, mais elles constituent aussi la nomenclature d'une science : la botanique. Sont étudiés, dans ce chapitre, les deux aspects qui font de *Kitâb an – Nabât* un dictionnaire particulier dans l'histoire de la lexicographie arabe.

4 – Nous terminons cette introduction par une remarque : les idées émises dans les textes que contient ce livre sont étroitement liées aux idées que nous avons déjà exprimées dans notre *Questions de lexique* et notre *Introduction à la théorie du lexique*, publiés en 1997. Ce que nous appelons « science du lexique » est une branche hiérarchisée de la linguistique. Elle est constituée de deux parties fondamentales : le lexique général qui se subdivise en deux disciplines, une théorique, la lexicologie, et une pratique, la lexicographie qui est une application de la première ; et le lexique spécialisé qui se subdivise lui aussi en deux disciplines, une théorique, la terminologie, et une pratique, la terminographie qui est, elle aussi, une application de la première. Chacune des quatre disciplines est constituée de sous – disciplines qui sont, souvent, hiérarchisées elles aussi. Cette architecture de l'objet de cette science est la base d'une approche qui mériterait d'être profondément étudiée et argumentée.

Ibrahim BEN MRAD

très différentes. En face d'une spécialisation nette que traduisent des définitions logiques qu'a données le dictionnaire arabe aux six entrées qu'il considère comme de vrais termes scientifiques, on trouve une généralisation excessive dans les définitions du dictionnaire anglais qui traitent les différentes entrées comme si elles sont dépourvues de toute valeur dénotative et conceptuelle. Quant au dictionnaire français, il se situe entre les deux puisqu'il essaie de concilier entre des éléments purement linguistiques qui constituent la définition dite «sémantique», et des éléments métalinguistiques qui réfèrent aux propriétés intrinsèques et aux propriétés typiques des objets définis et que l'on trouve dans la définition logique. Les problèmes que posent la définition des unités lexicales étudiées nous a amené à soulever une autre problématique d'une grande importance en lexicographie contemporaine : la place et le traitement des termes scientifiques et techniques dans le dictionnaire de langue.

Les chapitres neuf et dix retracent quelques aspects de la lexicographie arabe classique. Le neuf (pp.183 – 203) explore le concept de la *faÒâla* pendant les quatre premiers siècles de l'hégire (VII – X de l'ère chrétienne) et les conséquences de son application en lexicographie, à travers le choix des citations dans le dictionnaire. La tendance générale était de limiter la *faÒâla* dans le temps et dans l'espace et d'imposer des critères pour distinguer le *faÒîf* de l'usage langagier de ce qui ne l'était pas. Deux critères ont exercé une influence majeure : le premier est spatial et par lequel nos lexicographes ainsi que nos grammairiens limitaient la *faÒâla* aux zones de Najd (Nadjd) et de Hijâz (Hedjaz) en Arabie ; le deuxième est temporel, basé essentiellement sur «l'ancienneté» des auteurs de textes utilisés, les poètes en particulier. En fait, plus le texte est ancien, plus il est digne de confiance et mérite d'être cité.

Le dernier chapitre (pp.204 – 252) est consacré à un dictionnaire arabe classique bien particulier, le *Kitâb an – Nabât* (le Livre des Plantes) d'Abû Íanîfa ad – Dînawari. Il se distingue par deux aspects : son caractère encyclopédique que manifestent

constitue l'essentiel de l'introduction de *Kitâb al - ÝAyn*, et dont l'ensemble de l'ouvrage est une application ⁽¹³⁾, et une méthodologie d'une grande rigueur, aussi bien en constituant son corpus qu'en traitant dictionnairement les unités lexicales attestées dans l'usage. Ce furent, en fait, les unités lexicales attestées dans l'usage à son époque qui l'intéressaient et qu'il puisait dans de différentes sources : la poésie (antéislamique et surtout islamique), le Coran, la Tradition du Prophète, les locutions et expressions transmises de génération à une autre (*al - ma'thûr min kalâm al - Ýarab* = proverbes, dictons, adages, sentences, maximes ...etc) et surtout la transmission orale ou la collecte des matériaux linguistiques auprès des informateurs bédouins (*ar - riwâyah Ýan al - 'a Ýrâb*). Les différents « textes » dans lesquels al - Khalîl puisait constituaient son corpus textuel, duquel il a extrait son corpus lexicographique. Une telle démarche khalîlienne est restée presque unique dans son genre dans l'histoire de la lexicographie arabe, puisque les lexico-graphes postérieurs, surtout après le IV^{ème} / X^{ème} s., se sont souvent contentés de faire la compilation des travaux dictionnaires précédents.

Une autre question principale de la pratique lexicographique, mais relative au traitement dictionnaire, fait l'objet du chapitre huit (pp.158 - 182), consacré aux problématiques de la « définition » dans le dictionnaire général moderne, surtout la définition des unités lexicales relatives aux règnes de la nature et qui peuvent, de ce fait, appartenir en même temps au vocabulaire général et au vocabulaire spécialisé des sciences de la nature. Les définitions de trois noms appartenant au règne végétal et de trois autres appartenant au règne animal sont comparativement étudiées dans trois dictionnaires de langues différentes : *al - MuÝjam al - wasiÔ* (arabe) de l'Académie de Langue Arabe du Caire, *Le Petit Robert* (français), et le *Cobuild English Language Dictionary* (anglais). Les approches adoptées par les trois dictionnaires sont

(13) Cf. sur l'approche théorique d'al - Khalîl : Ib. Ben Mrad : *Questions de lexicologie*, Dâr al - Gharb al - Islâmi, Beyrouth, 1997, pp. 5 - 29.

sur le dictionnaire et les questions linguistiques qui le concernent, elle devient une matérialisation de la théorie du lexique. Le chapitre cinq (pp.96 – 108) est une étude des relations linguistiques entre le dictionnaire général et l'encyclopédie, en passant par le dictionnaire encyclopédique. Les relations évoquées concernent les deux grands domaines de la lexicographie : la constitution du corpus (mais surtout la question des sources), et le traitement dictionnaire (et surtout la définition).

Le chapitre six (pp.109 – 135) est un examen critique de la relation entre la pratique lexicographique arabe moderne et la théorie du lexique. Partant de l'approche que nous soutenons dans tout le livre et qui fait du dictionnaire une matérialisation du lexique et de la lexicographie une matérialisation de la théorie du lexique, nous avons cherché dans trois dictionnaires arabes, considérés comme des dictionnaires de référence, les éléments – particulièrement dans la définition – reliant la pratique dictionnaire à la théorie du lexique, surtout les éléments relevant de la phonologie, de la morphologie et de la sémantique, ainsi que quelques éléments « auxiliaires » tels que la datation, le niveau de langue, les citations contextuelles. Mais notre recherche a été vaine parce que nos dictionnaires font souvent de la définition une simple « explication » des différentes significations de l'entrée lexicographique.

Le septième chapitre (pp. 136 – 157) étudie l'une des questions principales relatives à la constitution du corpus en lexicographie arabe : les sources, ou ce que la linguistique du corpus actuelle appelle « corpus textuel ». Deux tendances ont caractérisé la tradition lexicographique arabe : une minoritaire que l'on trouve presque exclusivement dans le plus ancien dictionnaire arabe, *Kitâb al – ÝAyn* d'al – Khalîl b. 'AÎmad, composé vers 160 h/ 776 – 777 J. – C., et une autre majoritaire que l'on trouve presque dans tous les dictionnaires composés après le IIème / VIIIème siècle. En effet, ayant été le précurseur dans le domaine, al – Khalîl a inventé son approche lexicographique basée sur une théorie du lexique dont la présentation

vides ; (c) la transmissibilité inexistante ou l'impossibilité de transmission. Dans cette situation, des objets qui existent dans une culture quelconque et qui représentent des particularités de cette culture n'ont pas d'équivalents dans les langues qui décrivent les autres cultures. On parle, dans ce cas, des cases complètement vides et de la nécessité de l'emprunt lexical.

Dans le quatrième chapitre (pp. 73 – 95) nous avons étudié un aspect de la morphologie dérivationnelle que nous avons considéré comme nouveau. C'est en étudiant les propriétés distinctives des unités lexicales simples, comme nous l'avons remarqué dans la note (12) précédente, que nous avons remarqué que le système morphologique de l'arabe, en tant que langue sémitique, ayant une structure morphologique non – concaténative, offre un aspect de régularité aux formes morphologiques que l'on ne trouve pas dans les langues indo – européennes. C'est ce que nous appelons « forme type » qui constitue un vrai paradigme formel et qui regroupe avec une régularité remarquable un grand – et parfois un très grand – nombre d'unités lexicales. A cause de leur appartenance à ces paradigmes, ces unités lexicales sont à la fois analysables en éléments morphologiques minima qui sont les morphèmes, et cette analyse est donc morphématique, et en formes types sous lesquelles sont intégrés de grands nombres d'unités lexicales bien constituées morphématiquement. Pour faire la distinction entre l'aspect purement morphématique et ce deuxième aspect à caractère paradigmatique, nous avons proposé, comme nous l'avons indiqué dans la note (12), les trois nouveaux termes suivants : « morphématique » pour désigner l'aspect lui – même, « morphème » pour désigner la forme type, et « morphomème » pour désigner l'unité lexicale ayant cette forme.

Les chapitres 5 – 10 s'inscrivent en lexicographie que nous considérons comme une application de la théorie du lexique. En fait, elle n'est pas une simple pratique qui se réalise en appliquant une sorte de technique de confection des dictionnaires et que tout amateur a le droit d'essayer, mais, étant basée

dictionnaire – et que cette pratique est une application d’une théorie du lexique. C’est cette constatation qui était à l’origine de l’ordre suivi dans le classement des dix chapitres qui composent le livre. Les quatre premiers chapitres sont, en effet, théoriques :

Le premier (pp.11 – 35) traite de la « conceptualisation dans le lexique ». Partant d’une critique de quelques tendances cognitivistes – surtout de L. Talmy et de R. Langacker – qui restreignent la conceptualisation aux expressions qualifiées de « complexes » (complexes expressions) et de « composites » (composite expressions), c’est – à – dire aux objets de la syntaxe, nous avons essayé de montrer que les unités lexicales sont aussi conceptualisables.

Le deuxième chapitre (pp.36 – 50) porte sur les états ou les statuts structurels à caractère morphologique de l’unité lexicale. Trois états sont étudiés : (a) l’individuation, l’état de l’unité lexicale simple ; (b) l’état collocationnel qui présente deux sous – états : composé et complexe ; (c) l’idiomaticité qui caractérise les locutions analytiques et les expressions idiomatiques. Des critères de distinction entre l’état collocationnel et l’état idiomatique sont proposés.

Le troisième chapitre (pp. 51 – 72) traite des problèmes que soulève la traduction dans le lexique de la langue. Deux grands thèmes, dans ce chapitre, mettent le lexique en relation directe avec la traduction : la transmissibilité et l’intransmissibilité lexicales entre les langues. Ces deux thèmes font apparaître trois situations qui concernent la possibilité et l’impossibilité de transmission lexicale : (a) la transmissibilité parfaite ou la possibilité totale de transmission qui résulte de l’existence des universaux ou des parallélismes linguistiques entre les langues ; (b) la transmissibilité partielle qui résulte de l’existence de différences entre des objets ayant les mêmes propriétés, aboutissant à des différences conceptuelles à leurs égards entre les communautés linguistiques. Dans ce cas on parle des cases lexicales partiellement pleines ou partiellement

elles sont traitées dans le dictionnaire, elles deviennent des «entrées lexicales» qui se présentent en tant que «signes linguistiques» qui nécessitent non seulement l'analyse sémantique de la signification – que les lexicographes arabes appellent «explication» (*sharf* ou *tafsîr*) – mais une définition globale qui donne des informations relatives aussi bien à la propriété sémantique distinctive de l'entrée lexicale qu'aux autres propriétés identifiantes, intrinsèques mais aussi relationnelles. En donnant ces informations qui recouvrent les propriétés intrinsèques et relationnelles de l'entrée lexicale, le dictionnaire applique, en vérité, la théorie du lexique. Cette approche lexicologique de la pratique lexicographique a donné au dictionnaire une nouvelle dimension purement linguistique.

3 – On constate bien donc que le lexique est le point de départ de la pratique lexicographique – dont le résultat est le

aspect purement morphématique qui ressemble parfaitement à l'aspect morphématique de l'unité lexicale simple dans les langues indo – européennes, en ce sens qu'elle a une «constitution morphématique» que révèlent les morphèmes dérivationnels qui la composent. Le deuxième aspect est propre à la morphologie des langues sémitiques. En effet, après avoir été constituées de morphèmes dérivationnels qui sont des éléments morphématiques minima, les unités lexicales simples s'intègrent dans des paradigmes formels qui sont des formes types ou des «schèmes types» que nous appelons en arabe «*'annâÔ Ôghiyah*». Chacune de ces «formes types» regroupe variablement un grand nombre d'unités lexicales simples qui se distinguent selon les formes types auxquelles elles appartiennent. Et c'est ce deuxième aspect qui nous a permis d'ajouter la propriété morphologique aux autres propriétés proposées par J. C. Milner. Cf. notre *Introduction à la théorie du lexique*, pp. 106 – 107 (note), et le Chapitre 4 dans ce même livre, pp. 73 – 95. Nous voulons signaler aussi que, pour faire la distinction entre les deux aspects, nous avons gardé pour le premier le terme déjà utilisé dans la description morphologique moderne, c'est – à – dire «la morphématique» dont les unités qu'elle étudie sont «les morphèmes» dans le sens traditionnel. Quant au deuxième aspect, nous lui avons proposé le terme de «morphomatique», un néologisme dérivé du grec μορφομα (morphôma) qui signifie «forme» et «figure». Les unités qu'étudie la morphomatique sont de deux genres : les formes types elles – mêmes que nous appelons «morphomes», et les différentes unités lexicales simples qui s'y intègrent et que nous appelons «morphomèmes».

de « *liste* », de « *listemes* », de « *listedness* », de « *lawless* » et de « *lawlessness* », le lexique serait, dans le meilleur des cas, un « dictionnaire » qui contient les « idiosyncrasies » de la langue qui échappent à tout système et qui ne se soumettent à aucune règle !

Il est toutefois à noter que, depuis une vingtaine d'années, on commençait déjà à faire la distinction, d'une part, entre « lexique » et « dictionnaire » et, d'autre part, entre « lexique » et « grammaire ». Le lexique est devenu, en fait, un « sous – système » qui constitue avec la grammaire – l'autre sous – système – le système général du langage. Et, pour qu'il soit un « sous – système », le lexique doit, d'une part, être fondé sur l'ensemble des règles et des lois qui régissent le système, et, d'autre part, être différent du dictionnaire qui ne représente qu'une partie du lexique.

(3) Le dictionnaire, selon l'expression de J. – C. Milner, est « une matérialisation » ⁽¹⁰⁾ ou « une représentation adéquate du lexique » ⁽¹¹⁾. On peut dire aussi qu'il est une continuation ou un prolongement du lexique. En effet, les unités fondamentales qui constituent l'un et l'autre sont les unités lexicales. Cependant, ces unités lexicales sont considérées, dans le lexique, comme des « unités linguistiques » que l'on traite à travers leurs constituants immédiats – qui sont le son, la structure et le sens – et leurs propriétés identifiantes qui sont la forme phonologique, la structure morphologique, la signification lexicale et l'appartenance à une catégorie lexicale ⁽¹²⁾. Quand

objet de généralisation ! I. Ben Mrad : *Introduction à la théorie du lexique*, Dâr al – Gharb al – Islâmi, Beyrouth, 1997, pp. 17 – 21 .

(10) J. – C. Milner : *Introduction à une science du langage*, pp. 326 – 327 . Il considère cette matérialisation comme « grossière, mais suffisante ».

(11) *Idem*, p. 410.

(12) J. – C. Milner a été le premier à étudier ces propriétés identifiantes ou distinctives dans son *Introduction*, pp. 324 – 356, mais il les limitait à trois : l'appartenance catégorielle, la forme phonologique et la signification lexicale. L'étude de la morphologie dérivationnelle de l'arabe nous a permis d'ajouter une quatrième propriété : la structure morphologique de l'unité lexicale simple. En effet, cette structure se présente sous deux aspects : un

essentielle du lexique est ce que quelques linguistes appellent « *listedness* », parce que les items lexicaux sont de simples « *listemes* », c'est – à – dire de simples éléments qui constituent une « liste » ⁽⁵⁾, et, de là, on réduit le lexique à une simple liste désordonnée d'items lexicaux qui représentent « une liste d'irrégularités fondamentales » ⁽⁶⁾, ou « une liste d'exceptions » ⁽⁷⁾ et « des associations arbitraires entre son et sens » ⁽⁸⁾, ou mieux encore une liste de « hors – la – loi » (*lawless*) puisque tout le lexique « ressemble à une prison parce qu'il abrite uniquement des hors – la – loi, et la seule chose qui unit entre eux est l'anarchie (*lawlessness*) » ⁽⁹⁾. Donc, d'après ces notions

reflète une fausse lecture du patrimoine linguistique arabe plutôt qu'une approche linguistique théorique quelconque. Cf. une critique de cette tendance dans : I. Ben Mrad : *Al – Mu'jam al – Yarabi bayn an – na'uriyyah wa – at – ta'ûbiq* (Le lexique arabe entre théorie et application), American University of Beirut, 2009, pp. 21 – 25.

- (5) Cf. A. – M. Di Sciullo & E. Williams : *On the Definition of Word*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1987, pp. 1 – 2, 3.
- (6) L. Bloomfield : *op. cit.*, p.274.
- (7) N. Chomsky : *The Minimalist Programm*. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1995, p. 235.
- (8) Idem : *New Horizons in the Study of Language and Mind*, Cambridge University Press, Cambridge, 2000, p.10.
- (9) A. – M. Di Sciullo & E. Williams : *op. cit.*, p. 3. Une telle attitude « extrémiste » de la part de ces auteurs à l'égard du lexique reflète en vérité une sorte de « dogmatisme théorique » très dangereux pour la recherche scientifique en linguistique. Si l'on reprend l'expression de « profession délirante » utilisée par J. – C. Milner (Cf. *L'amour de la langue*, Editions du Seuil, Paris, 1978, p. 44 ; Ibid : *Introduction à une science du langage*, p.15) pour critiquer quelques pratiquants de la linguistique en tant que « profession » et en tant que « science », on dirait que le « dogmatisme théorique » que reflètent l'attitude des auteurs de *On the Definition of Word* ainsi que les attitudes d'autres dogmatistes qui leur ressemblent est un bel exemple de la pratique de la linguistique en tant que « profession délirante ». D'ailleurs une telle attitude a suscité beaucoup de critiques. Cf. par exemple : S. Anderson : *A – Morphous Morphology*. Cambridge University Press, Cambridge, 1992, pp. 306 – 308 ; T. van der Wouden : *Negative contexts. Collocation, polarity and multiple negation*, Routledge, London, 1997, p. 66 ; cet auteur considère que même les prisons sont soumises à des règles et des lois et que les prisonniers y sont classés et font

significations qui leur sont assignées ou les significations qui leur sont transférées successivement pendant les différentes étapes de l'évolution du lexique de la langue arabe. Le « lexique linguistique » appartient donc à « l'intellect collectif » que représente la communauté linguistique en général, contrairement au « lexique mental » qui appartient à « l'intellect individuel » que représente l'individu en particulier.

(2) Quant au « dictionnaire », il ne peut être – pour grand qu'il soit – qu'un fonds partiel ou « un fragment » que l'on extrait du lexique et que l'on met dans un ouvrage, un livre s'il est en papier, ou un CD s'il est électronique, après avoir constitué méthodiquement son corpus et fait le traitement dictionnaire des items lexicaux qui le composent. Un dictionnaire ne peut nullement contenir tout le « lexique linguistique » d'une langue. Mais, malgré cette différence de taille entre « lexique » et « dictionnaire », il n'est pas rare de trouver des linguistes qui confondent l'un avec l'autre en limitant la notion de « lexique » au dictionnaire ⁽⁴⁾, ou en considérant que la caractéristique

(4) Cf. par exemple : J. Lyons : *Sémantique linguistique*, trad. fr. par J. Durand et D. Boulonnais, Larousse, Paris, 1980, p.145, où il répète un vieux propos de L. Bloomfield (Cf. : *Language*, The University of Chicago Press, Chicago, 1984 [1935] , p. 274) qui fait du lexique « un appendice de la grammaire » ; d'après Lyons, c'est un « appendice qui nous fournit toutes les informations nécessaires sur les lexèmes individuels ou leurs formes qu'on ne saurait retirer de l'analyse grammaticale ou phonologique de la langue » ; J. Aitchison : *op. cit.* pp. 10 – 14 . Bien qu'il fasse la différence entre « le lexique mental » (*mental lexicon*) et « le dictionnaire – livre » (*book dictionary*), cet auteur ne voit pas d'inconvénient de voir dans « le lexique mental » un « dictionnaire mental » ; D. Singleton : *op. cit.*, p. 1, 10. Le point de départ théorique de cet auteur est l'origine étymologique du terme « *lexicon* » qui est « une version anglicisée du terme grec *λεξικόν* (*lexikon*) qui signifie essentiellement ' dictionnaire' » ; c'est pour cette raison qu'il utilise les deux termes « lexique » et « dictionnaire » comme synonymes au long des dix chapitres de son livre. Cependant, il fait généralement la distinction entre le lexique/dictionnaire et le « lexique mental ». Remarquons aussi que cette attitude qui réduit le lexique à un dictionnaire contenant des listes de mots mises en ordre est presque généralisée dans notre littérature linguistique arabe moderne, mais elle

un lexique individuel, particulier à un seul locuteur, et il ne ressemble pas nécessairement aux lexiques mentaux des autres locuteurs de la même langue. Quant aux phénomènes qui concernent ce genre de lexique, ils se résument, *grosso modo*, dans les représentations mentales (phonologique, morphologique, sémantique et syntaxique) des items lexicaux, souvent considérés comme des « entrées » dans un grand dictionnaire.

Contrairement à ce lexique mental, le « lexique linguistique » est un lexique « collectif » parce qu'il est constitué du fonds général et exhaustif des unités lexicales, aussi bien dans leur dimension synchronique puisqu'elles représentent le fonds lexical qu'utilise la communauté linguistique dans le présent, ou dans sa dimension diachronique puisqu'elles appartiennent aussi au fonds lexical qu'a utilisé la communauté linguistique dans le passé et qui est gardé enregistré dans les documents. Cependant, le fonds lexical qu'utilise synchroniquement une communauté linguistique est une continuation naturelle du fonds qu'elle a utilisé diachroniquement. En fait, la diachronie lexicale n'est qu'une succession de synchronies. Cette connexion entre le diachronique et le synchronique dans le fonds lexical général qui constitue « le lexique linguistique » est, en vérité, le facteur essentiel par lequel se réalise la communication entre les différentes générations qui se succèdent, d'une même communauté linguistique. Les locuteurs de l'arabe, par exemple, peuvent, en effet, comprendre parfaitement aujourd'hui ce qu'utilisaient les locuteurs de l'arabe depuis quatorze siècles, surtout si les objets auxquels réfèrent les unités lexicales utilisées existent toujours ; ou si, n'ayant plus d'objets à désigner, elles subissent des transformations métaphoriques qui pourraient facilement être décelées grâce aux indices qui relient entre les anciens et les nouveaux référents. Cette même connexion entre le diachronique et le synchronique est aussi considérée comme l'un des facteurs essentiels qui permettent aux locuteurs appartenant à une même génération de se comprendre et de s'entendre. En fait, les unités lexicales qu'ils utilisent sont bien fixées dans ce que nous appelons « intellect collectif » (*dhihn jamâ'ÿî*), avec les

subdivision ne manque pas de justifications théoriques. On en mentionne surtout :

(1) Le « lexique » n'est pas le « dictionnaire ». La linguistique moderne a déjà donné des preuves et des arguments solides pour différencier les deux concepts et les deux domaines. En effet, le lexique est une théorie ou plutôt un objet de recherche théorique, et il ne se réduit nullement à une simple liste de mots ou d'entrées lexicales, c'est – à – dire à un dictionnaire ⁽¹⁾. Le terme « lexique » désigne donc le fonds général et exhaustif des unités lexicales qu'utilise une communauté linguistique quelconque et qui constituent sa « langue ». Tous les phénomènes qui se rattachent à ce fonds lexical exhaustif font partie de cet objet essentiel de la science du langage, et de sa théorie ⁽²⁾. A cause de l'étendue qui caractérise cet objet et de son extension parmi les locuteurs ou les usagers d'une langue, on l'appelle « lexique linguistique », qu'il ne faut pas confondre avec ce « lexique » que d'aucuns appellent « lexique mental ». En fait, la caractéristique essentielle de ce « lexique mental », d'après les écrits qui le définissent, est l'individualité ⁽³⁾. Son domaine de recherche est la compétence lexicale du locuteur d'une langue déterminée ; et les éléments qui le constituent sont des items lexicaux stockés dans la mémoire du locuteur, c'est – à – dire de l'individu parlant, et « la connaissance lexicale » (*lexical knowledge*) que chaque locuteur pourrait porter « à l'intérieur de la tête » (*inside his/her head*) du fonds lexical individuel qu'il possède. Le lexique mental est donc

(1) Cf. par exemple J.-C. Milner : *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil, 1989, p. 308.

(2) *Ibid.*, p. 288, 308 – 309, 317 – 336 .

(3) Cf. à titre d'exemple A. Fassi Fehri : *Al – Mu'jam al – Yarabî. Namâdhij ta'lliyyah jadidah* (Le Lexique arabe . De nouveaux modèles d'analyse), Casablanca, les Editions Toubkal, 1986, p. 14 ; K. D. Fromkyn : « The Mental Lexicon », in : F. J. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*. Cambridge University Press, Cambridge, 1988 (4 vols.), Vol. III, (pp.124 – 149), pp. 124 – 125 ; J. Aitchison : *Words in the Mind. An Introduction to the Mental Lexicon*, 2nd ed., Blackwell, Oxford – Cambridge, 1994, p. 4, 10 – 11 ; D. Singleton : *Language and the Lexicon. An Introduction*, Arnold , 2000, pp. 161 – 162.

Introduction

1 – Nous présentons, dans les pages qui vont suivre, une dizaine d'études écrites entre 1997 et 2006. A l'exception du texte 3 qui a été écrit pour « *Al – Íayât ax-Ōaqâfiyyah* » (Tunis) qui l'a publié en 2006, les neuf autres textes sont des communications présentées dans des colloques internationaux, dont cinq constituent des participations à des colloques tenus en dehors de la Tunisie : les 6 (Rabat, 2003), 7 (Damas, 2001), 8 (Koweït, 1999), 9 (Lyon, 2005), et 10 (Damas, 1999), et quatre forment des contributions à des colloques organisés en Tunisie : les 1 (5^{ème} CIL de l'ALAT, 2002), 4 (4^{ème} CIL, 1997) ; quant aux 2 et 5, l'un a été présenté au 3^{ème} Colloque national de l'ALAT (2003), et l'autre pendant la réunion des experts tenue par l'ALECSO à Tunis sur le thème « *Al – Mawsû'ah al – ÝArabiyyah al – Kubrâ* » (la Grande Encyclopédie Arabe – 1997). Parmi les dix textes, huit ont été publiés : les 1 (Tunis, 2003), 2 (Rabat, 2006), 3 (Tunis, 2006), 4 (Tunis, 1997), 6 (Rabat 2009), 7 (Damas, 2003), 8 (Koweït, 2000) et 10 (Tunis, 1999). Quant aux 5 et 9, ils apparaissent pour la première fois. Cependant, les dix textes, dans cette édition, ont été soumis à la révision et au remaniement parfois considérable.

2 – Le titre que porte le livre – « *Du Lexique au Dictionnaire* » – et qui réunit les dix textes, donne une idée générale sur le cadre théorique dans lequel s'inscrivent les études que nous présentons. Il y a dans le titre, en effet, un point de départ ou un commencement – « le lexique » – et un point d'arrivée ou un aboutissement : « le dictionnaire ». Une telle

IBRAHIM BEN MRAD

**DU LEXIQUE
AU DICTIONNAIRE**



**DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
TUNIS**

